إعراب الجمل وأشباه الجمل

تأليف
الدكتور فخر الدين قباوة
أستاذ النحو في جامعة حلب

دار القلم العربي
بحلب

إعراب الجمل وأشباه الجمل

إعراب الجمل وأشباه الجمل

تأليف

الدكتور فخر الدين قباوة

دار القلم العربي

بحلب

الطبعة الخامسة

مزيدة ومنقحة

١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

دار القلم العربي

للطباعة والنشر والتوزيع
حلب - سورية
هاتف ٢١٣١٢٩
ص.ب ٧٨

تصميم الغلاف محيي الدين نجيب بادنجكي

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله، أن أكرمنا بأفصح بيان، وخلَّد العربية بالقرآن. والصلاة والسلام على الأنبياء والمرسلين، وخاتمهم حبيبنا محمد الأمين. وبعد:

فهذه رحلة أُخرى، شاقة، ممتعة، صحبت فيها رجال النحو والأدب. إنها شاقة، إذ عالجت فيها موضوعاً لمْ يخصه أحدهم بكتاب، وقلَّما بسطته مصادر النحو، أو عرضت له. فجمعتُ جهود عشرين سنة، من البحث، والتتبع، والدراسة، والتصنيف. وهي ممتعة، لأنها نقلتني إلى ميدان طريف، وزوَّدتني بفائدة علمية عظيمة، في موضوع الإعراب، ملوَّنة بالنصوص الأدبية الرفيعة، التي استقيتها من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال العرب الأقحاح، وأشعار أئمة الأدب والبيان.

لقد تعرض بعض القدماء، والمحدثين، إلى جوانب من «إعراب الجمل وأشباه الجمل»، ولم يخلص له واحد منهم كتاباً مفصَّلاً، يشفي الغليل، ويوضح السبيل. وكان ابن هشام رائداً لامعاً، في هذه الحركة، حين خصَّ هذا الموضوع بعناية فائقة، في كتابه «مغني اللبيب»، فجمع مادة ضخمة، فتحت باباً لم يكن له مثيل. وقد تبعه النحويون بعده، يدورون في فلكه، فيفسرون عباراته، ويُلحقون بها الشواهد والأمثلة، دون أن يحاولوا وضع لبنات، فيما أسس وشاد. ولذلك بقي هذا الموضوع مرتبطاً بالقرن الثامن، وصنيع ابن هشام، لم يدخله بارقة من البحث، والتنقيب.

ولذلك أيضاً رأيتُني أشعر بضرورة الوقوف، عند هذه البقعة البكر، أثير تربتها، وأغني ذرّاتها، وأمدّها بالغرسات الفتيّة، ليكون لها جنى داني القطاف، شهيّ الثمار.

كان سلطان ابن هشام، وما يزال، قاهراً في هذا الميدان، فإذا أنا مشدود إلى حرمه، أستمدّ أصول البحث، وشواهده. ولكنّني، في الوقت نفسه، لم أرتبط بكل ما قرّره، أو أشار إليه. وإنما رجعت إلى أسلافه، ومعاصريه، وأخلافه، فصحبت منهم فحول العربية، كالخليل، ويونس بن حُبيب، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، والمازني، والمبرد. وثعلب، والزجّاج، وابن السرّاج، والزجّاجي، وابن درستويه، والفارسي، والسيرافي، وابن جنّي، والزمخشري، وابن السِّيد، وابن مضاء، والعكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وأبي حيّان، والدماميني، والشُّمنّي، والسيوطي، والأشموني، والصبّان، والدُّسوقي، والأمير.

صحبت هؤلاء جميعاً، في كتبهم، أو الأقوال المرويّة عنهم، أجمع مادّة البحث، وأصنّف المذاهب، لأخلص إلى الحقيقة، من خلال هذا التراث العظيم الضخم، وتلك الخلافات الشائكة المستعصية. وقد استطعت، بعون الله وتيسيره، أن أصل إلى نتيجة هادئة، تبشر بالخير، وتحضّ على البحث، ليكون لهذا الموضوع شأن ظاهر، مرموق، في الدراسات العربية.

وقد انقسم هذا الكتاب، بين يديّ، إلى أربعة فصول:

الفصل الأول، وهو لأقسام الجمل، بدأته بالفرق بين الجملة والكلام. ثم عرضت لأقسام الجمل، مبيّناً ضرورة الاهتمام بالجملة الشرطية، وإغفال الجملة الظرفية. ثم وقفت عند الجملتين: الكبرى والصغرى، لأفصّل أنواع كل منهما، مستعيناً بما تحقّق من أقسام الجمل.

والفصل الثاني، وهو للجمل التي لا محل لها، استهللته ببيان علاقة الجمل بالإعراب. ثم فصّلت البحث في الجمل العشر: الابتدائية، الاستئنافية، جملة الشرط غير الظرفي، الاعتراضية، التفسيرية، جواب القسم، جواب الشرط غير الجازم، جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا، صلة الموصول، التابعة لجملة لا محل لها.

وقد فصلت الابتدائية عن الاستئنافية، خلافاً لما تواضع عليه النحاة. وخصصت بالذكر أحرف الاستئناف، لأنها قلّ من عرض لها، أو أشار إليها واستحدثت جملة الشرط غير الظرفي، للتخلّص من الإشكالات التطبيقية، التي يعانيها المدرسون، والدارسون. وأسقطت عن «أمّا» و«إذاً»، والفاء الفصيحة، ما اصطنعه النحويون من عمل شرطي، يقتضي تكلّف الحذف والتقدير. وحقّقت أن الجملة الشرطية قد تكون حالية. وجمعت أحرف الاعتراض، وهي مما أغفله القدماء والمعاصرون. وبسطت ما وقع فيه العلماء، من خلط بين الاستئناف والاعتراض. وأوضحت المواضع المختلفة التي تُستخدم فيها «أي» التفسيرية، والفرق بينها وبين «أن» التي تشبهها. وبسطت الأسباب، التي تجيز لجملة القسم أن تكون خبراً، أو صلة، والأسباب التي توجب تقدير الشرط قبل جواب الطلب، وتقدير جواب الشرط، إذا حذف لدلالة الكلام عليه. وجزمت بأن المنصوب والمرفوع بعد «أنّ» لا يكوّنان جملة، لأنهما نُسخا بها، فإن كُفّت هي بـ«ما» كان بعدها جملة، صلة لها. وأثبتّ أنّ همزة التسوية ليست من الأحرف المصدرية، وأنّ المصدر المؤول قد يكون مقدَّراً بالمشتقّ، وأن التوكيد لا صلة له بإعراب الجمل، لأنه تكرار لفظي، لا أصل له في الإعراب

والفصل الثالث، وهو للجمل التي لها محل، مهّدت له ببيان المحل الإعرابي للجملة، وتوضيح المفرد الذي تؤوَّل به الجملة، كالمصدر المؤوّل بدون حرف مصدري، والمشتقّ، والفعل المضارع. ثم عرضت للجمل

العشر: الواقعة مبتدأ، الواقعة خبراً، الواقعة فاعلاً، الواقعة مفعولاً به، الواقعة حالاً، الواقعة مستثنى. الواقعة مضافاً إليه، الواقعة جواباً لشرط جازم مقترنة بالفاء أو إذا، التابعة لمفرد، التابعة لجملة لها محل.

فبسطت ما يسوّغ للجملة أن يُسنَدَ إليها، فتقعَ مبتدأ، أو فاعلاً. أو نائب فاعل. وأوضحت الفرق بينها وهي محكيَّة، يُراد لفظها، وبينها وهي باقية على جمليّتها، يُراد معناها. ووقفت عند مسألة خبر المبتدأ، الذي هو اسم شرط، فخلصت إلى أن الخبر مركَّب من جملتي الشرط والجواب. لئلاّ يكون في الإعراب إحالة أو إشكال. وعرضت لجواز كـون الجملة إنشائية وخبراً، ولخلوّها أحياناً من الضمير العائد، ولخلاف النحويين في وقوعِ الجملة فاعلاً، أو نائبَ فاعل، وخطلِ إقرارهم أنّ الجملة لا تحلّ إلاّ محلّ النكرات. وأوضحت ما يجيزه التضمين، في القَسم الاستعطافي، من تعدية الفعل اللازم إلى الجملة. وفصّلت مسألة تعليق الأفعـال القلبيّة، ومصادرها، ومشتقاتها، وما يُحمل عليها بالتضمين، والأدوات التي يكون بها التعليق. واعتمدت على التضمين، في إزالة الإشكال، عما زُعم فيه تقييد الجملة بحرف جرّ مقدّر. وأسهبت في بيان خصائص الواو الحالية، والضمير العائد، وصاحب الحال. وأشرت إلى سدّ الجملة الحالية مسدّ الخبر. وعرضت لضرورة الانقطاع في استثناء الجملة، ولدواعي الإضافة إلى الجمل، ولحذف الجملة المضاف إليها، وصلة «كلّما» و«بينما» بأدوات الشرط. ووقفت مليّاً أمام مشكلة العامل في اسم الشرط الظرفي، فخلصت إلى أنه هو الجواب. ثم فصلت في أمر «ذو» المضافة إلى الجمل، وما يضاف إلى الجمل المحكيّة، من مصادر، ومشتقات. ودفعت ما زعمـه الدماميني، في جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء، أو إذا. وبيَّنت عطف الجمل على المفردات، وإبدالها منها، وما يكون في ذلك من التسمّح في الثواني، والضمير العائد من الجملة الوصفية. ثم بسطت التشابه والخلاف بين الجملتين الحالية والوصفية، وما يرجّح إحداهما على الأخرى أحياناً، أو يوجبها، أو يجيزها. ورجّحت جواز مجيء الحال من المبتدأ، ومجيء

خبر المبتدأ بعد لولا.

والفصل الرابع، وهو لأشباه الجمل، افتتحته بتفسير معنى شبه الجملة، والتعليق، والحديث عن الاسم المرفوع بعد شبه الجملة، ووجوب حذف المتعلَّق، وموضع تقدير المتعلَّق المحذوف، وضرورة كون المحلّ هو للمتعلَّق المحذوف، لا لشبه الجملة. وبسطت أمر ما يُعلَّق به، وما لا يُعلَّق من الجار والمجرور، واسم الزمان، واسم المكان، وحكم شبه الجملة مع المعارف والنكرات.

لقد أوضحت السبب في تسمية شبه الجملة، وتعليقها، وجعل الظرف والجار مع المجرور جنساً واحداً، وإجازة التعلُّق بالفعل الجامد، والاسم الجامد، والاسم العلم، والضمير، وشروط التعلُّق بالفعل الناقص، وحروف المعاني غير النائبة عن الفعل، والعوامل المعنوية. وعالجت ما أجازه النحاة، من عمل كلمة واحدة في شبهي جملة من نوع واحد. وبسطت مواقع الجواز والوجوب، في حذف المتعلَّق، الذي هو كون عام، أو كون خاص. ورجَّحت أن يكون المقدَّر، في الكون العام، اسماً مشتقاً، لا فعلاً، وأن يجوز ذكر الكون العام وحده، أو مع شبه الجملة التي تقيده. وقضيت في أمر المانع من التعلُّق بالظاهر أحياناً، فجعلت للمانع المعنوي حقاً في ذلك، وأسقطت ما اصطنعوه من الموانع اللفظية. ثم حقَّقت موضع المحلّ الإعرابي، في حالة حذف المتعلَّق، فأوجبت جعل المحل للمتعلَّق المحذوف، ودفعت ما استُحدث باسم التيسير والتبسيط، في هذه المسألة. ثم عرضت ما يمتنع تعليقه، لأنه خرج عن حيِّز الظرفية والتقييد، حين ناب عن الفاعل، أو وقع تابعاً أو مستثنى، أو كان حرف جر زائداً، أو شبيهاً بالزائد. واستبعدت ما زعموه، من زيادة حرف الجر للتعويض، وزيادة «على» للتوكيد، وزيادة لام المستغاث به، ولام الجحود، وتعلّق أحرف الاستثناء الجارة، وجعل «لولا» وكاف التشبيه من حروف الجر، وجعل الاسم المرفوع بعد شبه الجملة فاعلاً لها.

وكنت أعرض، من خلال ذلك كله، المذاهب المختلفة، الجماعية والفردية، وأورد منطلَقها ومرماها، للخلوص إلى رأي مختار، تدعمه الحجَّة وتؤيّده الأدلة، والشواهد، والقرائن. ولهذا لم ألتزم مذهب البصريين أو غيرهم، بل اعتمدتُ التحقيق، الذي يهمُّه الدليل والبرهان، قبل أن يُشغل بالأقوال والمذاهب.

وقد رجعت إلى القرآن الكريم، والحديث الشريف، ودواوين الشعر ومختاراته، لأستمدّ شواهد حيَّة عمليّة، وأبتعد ما استطعت من الشواهد النحويّة التقليديّة. ولهذا سيرى القارىء، بجانب الشواهد النحويّة المشهورة، مادَّة أدبية ضخمة، لم يَسبق للنحاة أن استعانوا بها. والغاية من ذلك أن أضع، بين أيدي الدارسين، نصوصاً عمليّة، يفهمون من خلالها أصول الإعراب ومراميه. وقد أكثرت من هذه الشواهد جدّاً ونوَّعتها، وجعلت بين طياتها كثيراً من الأمثلة النثرية والشعرية، ليتيسَّر إدراك مدى سلامة القاعدة التي نبني عليها، واستقرارها، وليختار منها كلٌّ ما يناسب ثقافته وعلمه وذوقه.

وقد عزمت غير مرة أن ألحق بالتعليقات تفسيراً لغريب الشواهد والأمثلة، وشرحاً لمعانيها التي تقتضي الشرح، لتيسير الفهم والاستيعاب. ولكنني عدلت عن ذلك، لئلا تتضخم تلك التعليقات، وتطغى على مادة الكتاب.

وكثيراً ما استطردت، إلى زوايا جانبيَّة، وأطلت فيها البحث والحجاج. فلما خشيت أن تعرقل حركة الموضوع وضعت بين الاستطراد والفكرة الأساسية علامتين: أولاهما أربعة نجوم « * * * * » تكون قبل الاستطراد، والثانية نجمان « * * » يكونان بعد نهايته.

وإنّني، إذ أقدّم هذا الكتاب الفريد في نوعه، إلى الباحثين، والمدرّسين، والدارسين، لأعترف بأنه لم يستطع أن يستوفي كل ما في نفسي، من جوانب الموضوع، بلهَ أن يحيط بما يقتضيه البحث

والاستقصاء. إنه لم يوفّ الجمل وأشباهها حقَّها، وما يزال موضوعها غنيّاً بالمشكلات، والمسائل المستعصية. وهو، لهذا، يهيب بالعلماء والباحثين، أن يولوه عناية واهتماماً، لتُعبَّد سبله، وتُذلَّل صعابه، وتُيسَّر مسائله.

وأخيراً، لا بد أن أشير إلى ما اعتراني، من حرج وتهيُّب، وأنا أعالج هذا الموضوع، خشية التسرّع والزلل. فالله أسأل أن يعصمنا من الهوى، ويجنبنا الخطل، ويتقبل أعمالنا بنيّاتنا، ويفسح لها في أمّ الكتاب، وصدور الناس، منازل خير وصدق وطمأنينة. إنه نعم المولى، ونعم النصير.

حلب في ٢٣ من شوال سنة ١٣٩٢
٢٩ من تشرين الثاني سنة ١٩٧٢

الدكتور فخر الدين قباوة

الفَصْلُ الأوّل

أقسَامُ الجُمَل

الجُمْلة والكلام

الكلام هو القول الدالّ على معنى، يحسن السكوت عليه. ويتألف من عناصر ثلاثة:

المفرد: وهو الاسم، أو الفعل مجرداً من الفاعل[1]، أو الحرف.

شبه الجملة: وهي الظرف، أو الجارّ الأصلي والمجرور.

الجملة: وهي الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، أو أداة الشرط مع جملتيه، وما تفرّع عن ذلك.

والمراد بالمتفرّع: ما تفرّع عن الفعل والفاعل، وهو الفعل ونائب الفاعل، وما تفرّع عن المبتدأ والخبر، وهو الفعل الناقص مع اسمه وخبره، والحرفُ المشبه بالفعل مع اسمه وخبره.

هذا هو المشهور في الكلام وعناصره. وقال الزمخشري[2]: «الكلام هو المركَّب من كلمتين، أُسندت إحداهما إلى الأخرى. وذلك لا يتأتّى إلّا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر. ويسمى جملة». وظاهر قوله أنَّ الكلام يرادف الجملة. وقد صَرَّح بعض النحويين بأنّ الجملة هي الكلام[3]. غير

(١) انظر شرح الكافية ٢: ٣٩ والمغني ص ٤٩٩.

(٢) المفصل ص ٤. وقد أغفل ههنا الجملة الشرطية، مع أنه ذكرها في موطن آخر. انظر المفصل ص ١٣ وشرحه ١: ٨٨.

(٣) المرتجل ١٣١.

أنّ الجمهور يفصلون بنيهما. فقول طرفة(١):

لعَمرُكَ إنّ الموتَ، ما أخطأ الفَتى، لكالطِّوَلِ المُرخَى، وثِنياهُ

ينطبق عليه تعريف النحويين للكلام، لأنه يقتضي أن يذكر كل المعنى الذي يحسن السكوت عليه. وهو يضم أربع جمل، هي: قسمي، إنّ الموت لكالطول، أخطأ، ثنياه باليد.

وقد وقف النحويون(٢) عند قول الله عز وجل(٣): ﴿ثُمَّ بَدَّلْ السَّيِّئةِ الحَسنةَ، حتّى عَفَوا، وقالُوا: قد مَسَّ آباءَنا الضَّرّاءُ وا فأَخذْناهُم بَغْتةً، وهُم لا يَشعُرُونَ. ولو أنَّ أهلَ القُرَى آمنُوا، لفَتحنْا عليهم بَركاتٍ، منَ السّماءِ والأرضِ. ولكنْ كَذَّبُوا، فأخذْنا كانُوا يَكسِبُونَ. أفأَمِنَ أهلُ القُرَى أنْ يأتيَهُمْ بأسُنا بَياتاً، وهم نائ وزعموا أن «أمِنَ أهلُ القرى» معطوفة على «أخذناهم بغتة»، وما اعتراض. ثم اختلفوا في عدد الجمل في هذا الاعتراض، تبعاً لت الجملة. فزعم بعضهم أن جمل الاعتراض سبع. وذهب آخرون القائلون بترادف الجملة والكلام - إلى أنها أربع. أما ابن هشام فق هذين القولين، وعقّب عليهما بأنّ فيهما نَظراً؛ فقد كان على الفريق للأول أن يعدّها ثماني جمل، إحداها «هم لا يشعرون»، وأربع في لو - وهي «آمنوا، اتقوا، فتحنا»، والمركبة من «أنّ» وصلتها مع مقدّراً، على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية - والسادسة «لكن ك والسابعة «أخذنا»، والثامنة «كانوا يكسبون». أما الفريق القائل للثاني فق عليه أن يعدّها ثلاث جمل، لأنه لا يعدّ «هم لا يشعرون» جملة، لأنه مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعدّ «لو» وما في حيزها واحدة، ويعدّ «لكن كذبوا» جملة، و «أخذناهم بما كانوا يكسبون» كله -

---

(١) ديوان طرفة ص ٥٣.

(٢) المغني ص ٤١٩ - ٤٢٠.

(٣) الآيات ٩٥ - ٩٧ من الأعراف.

والحقّ أن عدد الجمل في هذا الاعتراض - إن صح أنه اعتراض[١] - هو تسع: لو أنَّ أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا، ثبت أنّ أهل القرى آمنوا، آمنوا، اتقوا، فتحنا، كذّبوا، أخذنا، كانوا يكسبون، يكسبون.

وقد أغفل الفريق الأول جملتين، هما: الأولى من التسع، لأن الشرطية ليست عنده من الجمل، والثانية منها، لأن المصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها هو عنده مبتدأ لا خبر له. أما ابن هشام فقد أقحم[٢] «هم لا يشعرون» في الاعتراض، مع أنها حالية وليست منه، وأسقط الأولى والتاسعة.

هذا. وقد يتوهم القارىء العجلان أن ابن جني هو من الفريق الثاني، لأنه يقول عن الكلام[٣]: «وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضربَ سعيد. . .». ولكننا إذا استوفينا عباراته واستوعبناها تحقق لدينا أنه من الفريق الأول. فأنت ترى هذا في قوله: «أما الكلام فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيدٍ لمعناه. . . فكلُّ لفظ استقلّ بنفسه وجُنِيتْ منه ثمرةُ معناه فهو كلام». وقد فصّل مذهبه هذا حين قال: «الكلام جنس للجمل. فإذا قال: قام محمد، فهو كلام. وإذا قال: قام محمد وأخوك جعفر، فهو أيضاً كلام، كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاماً. . .». ثم ضرب أمثلة توضح مذهبه بجلاء: «فعلى هذا يكون قولنا: قام زيد، كلاماً. فإن قلت شارطاً: إن قام زيد، فزدت عليه «إن» رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولاً لا كلاماً. . .».

ولابد من الإشارة ههنا إلى أنّ تميُّزَ الجملة من الكلام لا يعني الاختلاف بينهما دائماً. فقد يلتقيان فتكون الجملة كلاماً، والكلام جملة.

---

(١) الراجح أن «إمن أهل القرى» جملة استئنافية فلا اعتراض، ولا عطف

(٢) وإقحامه هذا يقتضي منه أن يجعل الجمل أكثر مما ذكر، لأن «هم لا يشعرون» جملتان، أولاهما اسمية كبرى، والثانية فعلية صغرى

(٣) الخصائص ١ ١٧. وانظر ١ ١٨ و١٩ و٢١ - ٢٢ و٢٦ - ٢٨

وهذا ما تراه جلياً في بعض الأمثلة التي ضربها ابن جنّي، وفي حديثه عنها، ووصفها بأن كلاًّ منها هو جملة وكلام، نحو. زيـد أخوك، قـام محمد، في حين أنّ بعض الكلام لا يكون جملة، نحو. قام محمد وأخوك جعفر. بل هو جملتان وقد يكون أكثر.

أقسامُ الجُمَل

أقسام الجمل ثلاثة:

١ ـ **الجملة الاسمية**: وهي التي صدرها اسم صريح أو مؤول، أو اسمُ فعلٍ[١]، أو حرفٌ غيرُ مكفوفٍ مشبَّهٌ بالفعل التامّ[٢] أو الناقص، نحو: الحمدُ لله، أن تَصدقَ خيرٌ لك، سَواءٌ علينا كيفَ جلستَ، هيهاتَ الخلودُ، ﴿ إنَّ الله غفـورٌ رَحيمٌ ﴾[٣]، ﴿ ما هذا بَشَراً ﴾[٤].

٢ ـ **الجملة الفعليـة**: وهي التي صدرهـا فعـل تـامّ أو نـاقص، نحـو[٥] ﴿ اقتَرَبَتِ السّاعةُ ﴾،[٦] ﴿كانَ الناسُ أمّةً واحدةً﴾.

٣ ـ **الجملة الشرطية**: وهي التي صدرها أداة شرط، نحو: من طلبَ العُلَى سَهِرَ الليالي، لولا الأملُ لضعفَ العملُ، أذا أكرمتَ الكريمَ مَلكتَه.

وللخليل والمبرد[٧] إشارة إلى الجملة الشرطية. ثم جاء الزمخشري

---

(١) وذهب بعض النحويين إلى أن الجملة التي صدرها اسم فعل هي جملة فعلية.

(٢) يستثنى من الأحرف المشبهة بالفعل «أنّ» غير المكفوفة، لأنها تؤوّل هي وما بعدها بمصدر، وهو مفرد، فتنحل الجملة، ولا يبقى لها ذكر. وزعم بعض النحويين أن المنصوب والمرفوع بعدها يكونان جملة هي صلة «أنّ».

(٣) الآية ١٨٢ من البقرة.

(٤) الآية ٣١ من يوسف.

(٥) الآية ١ من القمر.

(٦) الآية ٢١٣ من البقرة.

(٧) المقتضب ٤: ١٢٦ وشرح الكافية ٢: ٢٥٤.

ونصّ عليها، ومثّل لها بخبر المبتدأ في قولك(١): بكرٌ إنْ تُعطِهِ يَشكرْكَ. وغيرهم من النحاة يزعمون أن هذه الجملة فعلية إن كان صدرها حرف شرط وفعل، أو اسم شرط معمول لفعله، لأن المقصود بها هو جملة الشرط، وهي بعد الأداة(٢). وهم يجعلون الجملة اسمية(٣)، إذا كان صدرها حرف شرط ومبتدأ، أو اسم شرط غير معمول لفعله. والصواب ما ذهب إليه الزمخشري، لأن الجملة إما أن تقوم على تركيب إسنادي، كالفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، وإما أن تقوم على تركيب شرطي. قال ابن يعيش عن الجملة الشرطية(٤): «فهذه الجملة، وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، نحو: قام زيد، إلّا أنه لمّا دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة، من الشرط والجزاء، حتى صارتا كالجملة الواحدة، نحو المبتدأ والخبر. فكما أن المبتدأ لا يستقلّ إلّا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقلّ إلّا بذكر الجزاء. ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة، جاز أن يعود إلى المبتدأ منهما عائد واحد، نحو: زيدٌ إن تُكرمْه يَشكرْك عمرو. فالهاء في تكرمه، عائدة إلى زيد. ولم يعد من الجزاء ذكر. ولو عاد الضمير منهما جاز، وليس بلازم، نحو: زيدٌ إنْ يَقمْ أُكرمْهُ. ففي: يقم، ضمير من زيد. وكذلك الهاء في: أكرمه، تعود إليه أيضاً».

وذكر النحاة جملة رابعة، أسموها(٥) «الجملة الظرفية». وهي المصدَّرة بظرف أو جارّ ومجرور، قبل اسم مرفوع على الفاعلية، نحو(٦): ﴿إنّ الله عندَهُ أجرٌ عظيمٌ﴾، (٧) ﴿أفي الله شَكٌّ﴾. فزعموا أن «أجر» فاعل

(١) المفصل ص ١٣.
(٢) المغني ص ٤٢١ وحاشية الدسوقي ٢. ٣٦.
(٣) الهمع ١: ٩٦
(٤) شرح المفصل ١. ٨٩ وانظر الكشاف ٢. ١٠٤ ودلائل الإعجاز ص ١٨٩ والمنصف ١: ٢٠٤
(٥) المغني ص ٤٢٠ - ٤٢١ وشرح المفصل ١. ٨٨ - ٨٩ وانظر المقتضب ١: ١٩.
(٦) الآية ٣٢ من التوبة.
(٧) الآية ١٠ من إبراهيم

للظرف، و«شكّ» فاعل للجارّ والمجرور. والاختيار أن كلاّ منهما مبتدأ مؤخر، حذف خبره، لدلالة شبه الجملة عليه. فالجملة اسمية.

ومثّل الزمخشري للجملة الظرفية بقوله[1]: خالد في الدار. وهو يريد أنّ «في الدار» جملة، وهي المقصودة بالظرفية، لأن الفعل «استقر» حذف قبلها، فانتقل الضمير من الفعل إليها، وأضمر فيها. والتحقيق أن الجارّ والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف «كائن»، والمثال فيه جملة واحدة اسمية، لا جملتان.

نخلص من هذا كله، إلى أن الجمل ثلاثة أقسام: اسمية، وفعلية، وشرطية. وذلك بحسب طبيعة صدرها. ولابد من الإشارة ههنا إلى أن المراد بصدر الجملة هو- في الحقيقة - المسند أو المسند إليه، أو أداة الشرط. ولا قيمة لما تقدم ذلك، من حروف، أو فضلات.

فالجمل[2]: ﴿لله الأمرُ﴾،[3] ﴿فَوقَ كلِّ ذِي عِلمٍ عَليمٌ﴾، ألا ليتَ الشّباب يعودُ يوماً، هل أنتَ مخلدي، أغداً أخوك عائدٌ، هي جمل اسمية. وكذلك الجملة الأولى من قول حرقة بنت النعمان[4]:

فَبينا نَسُوسُ النّاسَ، والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ، نَتنصّفُ

فهي اسمية «نحن سوقة» وقد أخرت لفظاً، ومحلها التقديم، والظرف «بين» مع ما أضيف إليه موضعه بعدها.

أما الجمل[5]: ﴿كيفَ كانَ عاقبةُ المُكذِّبينَ﴾،[6] ﴿فبأيِّ آلاءِ رَبِّكما

---

(١) المفصل ص ١٣ وشرحه ١ ٨٨ . وانظر المقتضب ١ : ١٩
(٢) الآية ٤ من الروم
(٣) الآية ٧٩ من يوسف.
(٤) الخزانة ٣. ١٧٨ والمغني ص ٣٤٥.
(٥) الآية ١٣٧ من آل عمران.
(٦) الآية ١٣ من الرحمن.

تُكذِّبانِ﴾، [1] ﴿ففريقاً كذَّبتُم وفريقاً تَقتُلونَ﴾، [2] ﴿خُشَّعاً أبصارُهم يَخرُجُونَ منَ الأجداثِ﴾، [3] ﴿فأيَّ آياتِ اللهِ تُنكِرونَ﴾، [4] ﴿هل أتَى على الإنسانِ حِينٌ منَ الدَّهرِ﴾، [5] ﴿لولا أخَّرتَني إلى أجَلٍ قَريبٍ﴾، قد قامتِ الصَّلاةُ، فهي فعلية، وإن كان أول كل منها ما يوهم خلاف ذلك. وكذلك الجمل[6]: ﴿يا نِساءَ النَّبيِّ﴾، [7] ﴿والفَجرِ ولَيالٍ عَشْرٍ﴾، [8] ﴿والأنعامَ خَلَقَها﴾. فهي فعلية، لأن التقدير: أنادي نساء النبيّ، أقسِمُ بالفجر... وخلق الأنعامَ. وأما قول جميل بثينة[9]:

بَينما نَحنُ بالأراكِ، معاً، إذْ أتَى راكبٌ، على جَمَلِهْ

فالجملة الأولى فيه فعلية، وهي «أتى راكبٌ»، وقد أُخِّرت لفظاً، ومحلها قبل الظرف «بين»، لأن التقدير: أتَى راكبٌ على جمله، بينما نحن بالأراك معاً.

فإذا كان صدر الجملة اسم شرط في محل رفع مبتدأ، نحو قول زهير[10]:

ومن لا يُصانِعْ، في أمورٍ كثيرةٍ يُضرَّسْ بأنيابٍ، ويُوطأْ بمَنسِمِ

فهي جملة شرطية لا اسمية، لأن التركيب الشرطي فيها يغلب التركيب الإسنادي.

---

(1) الآية ٨٧ من البقرة.
(2) الآية ٧ من القمر
(3) الآية ٨١ من غافر
(4) الآية ١ من الإنسان.
(5) الآية ١٠ من المنافقون
(6) الآية ٣٠ من الأحزاب.
(7) الآيتان ١ و٢ من الفجر.
(8) الآية ٥ من النحل.
(9) ديوان جميل ص ١٨٨ والمغني ص ٣٤٥.
(10) ديوان زهير ص ٢٢

وإذا كان صدرها اسم شرط في محل نصب على المفعولية، نحو قول زهير أيضاً[١]:

رأيتُ المنايا خَبْطَ عَشواءَ، من تُصِبْ تُمِتْهُ ومـن تُخـطئْ يُـعمَّـرْ فـيهَـرَمِ

فالجملة شرطية أيضاً، وإن كان اسم الشرط في صورة الفضلة وأول الجملة هو الفعل في النية، لأن التركيب الشرطيّ هو الغالب فيها على التركيب الإسنادي، كما ذكرنا قبل.

* * * *

وربما كان في نوع الجملة خلاف، لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين. فالآية الكريمة[٢]: ﴿فأينَما تُولُّوا فَثَمَّ وَجهُ الله﴾ هي جملة شرطية. غير أن النحاة الذين يغفلون الجمل الشرطية، ويجعلونها نوعاً من الفعلية، يختلفون في هذه الآية: ما هي الجملة الأولى فيها، تبعاً لاختلافهم في تعليق «أينما». فمنهم من يعلقها بالفعل بعدها، ولا يجعلها مضافة إلى جملته، فتكون الجملة الأولى فعلية. ومنهم من يعلقها بالخبر المحذوف لـ «وجهُ الله»، فتكون الجملة الأولى اسمية، والتقدير: وجه الله كائن أينما تولّوا.

وكذلك الحال في الجملة مع[٣] «منذ»، في مثل: ما رأيته منذُ يومانِ. فهي فعلية، لأن التقدير: منذ ابتدأ يومان. وزعم البصريون أنها اسمية، والتقدير: مدة ذلك يومان، أو بيني وبين رؤيته يومان، أو مدّةُ انتفاء الرؤية يومان.

واختلفوا أيضاً، في نحو قوله تعالى[٤]: ﴿ماذا أنزَلَ ربُّكُم﴾، فجعلوا

---

(١) ديوان زهير ص ٢١
(٢) الآية ١١٥ من البقرة.
(٣) انظر المسألة ٥٦ من الإنصاف في مسائل الخلاف.
(٤) الآيه ٢٤ من النحل.

«ماذا» اسم استفهام، في محل نصب مفعولاً به مقدماً، والجملة فعلية. وأجازوا أن يكون «ماذا» مؤلفاً من «ما» الاستفهامية، وهي في محل رفع مبتدأ، و«ذا» الموصولة، وهي في محل رفع خبر. وثمة جملتان: أولاهما «ماذا» وهي اسمية، والثانية «أنزل ربّكم» وهي فعلية.

ومن هذا القبيل ما ذكروا في مثل قولك: ما جاءتْ حاجتكَ؟ وأنت تريد: ما صارتْ حاجتك؟ فإذا ضبطت «حاجة» بالضمّ كانت اسماً للفعل الناقص، و«ما» في محل نصب خبراً مقدماً، والجملة فعلية. وإذا ضبطتها بالنصب كانت خبراً للفعل الناقص، و«ما» في محل رفع مبتدأ، وأنّث الفعل بعدها حملاً على معناها، وفيه ضمير يعود إليها. فالجملة الاسمية كبرى، والثانية فعلية صغرى.

ووقفوا عند قول المرار بن منقذ(١):

فقُمتُ للطَّيفِ، مُرتاعاً، فأرَّقَني فقُلتُ: أهْيَ سَرتْ، أم عادَني حُلُمُ؟

ليقضوا في أمر «أهي سرت»، فاختلفوا. ذلك لأنها في الظاهر جملة اسمية خبرها جملة فعلية. ولكنَّ وجودَ همزةِ الاستفهام وهي بالفعل ألصق، وكونَ الجملة معادلة لجملة فعلية «عادني حلم»، يرجحان أنّ «هي» في محل رفع فاعل لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده، والتقدير: أسرَتْ هي. وبذلك تكون الجملة فعلية.

ومما اختلفوا فيه أيضاً نحو قول عمر بن الخطاب، رضي الله عنه(٢): «نِعْمَ العبدُ صُهيبٌ». فإذا جعلت «صهيب» مبتدأ مؤخراً، والجملة قبله في محل رفع خبراً له، كان التقدير: صهيبٌ نعمَ العبدُ. والجملة اسمية، صدرها اسم أُخبر عنه بجملة فعلية. وجاز أن يخلو الخبر من عائد على المبتدأ، لأن «العبد» جنس يدخل فيه المبتدأ، وهو «صهيب». وإذا جعلت

---

(١) المغني ص ٤٢٣.
(٢) المغني ص ٢٨٥.

«صهيب» بدلاً من «العبد» كان لديك جملة فعلية فقط. وإذا جعلته خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: نعم العبد، هو صهيب، فعندك جملة فعلية، وأخرى اسمية.

والبسملة أيضاً اختلفوا فيها. فقولك: باسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ، جملة فعلية، لأن الجارّ والمجرور متعلقان بفعل مقدّر، هو «أبدأ». والدليل[1] على أنها فعلية قول النبيّ، عليه السلام «باسمِكَ ربّي، وَضَعتُ جَنْبي». ولكنّ البصريين جعلوها اسمية، لأنهم قدّروا المحذوف مبتدأ: ابتدائي باسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ.

* *

الكبرى والصغرى

يقسم بعض الجمل أيضاً إلى قسمين: جملة كبرى، وجملة صغرى[2]:

١ ـ **الجملة الكبرى**: وهي الجملةُ المكونة من جملتين أو أكثر إحداهما مبتدأ، أو فاعل، أو خبر، أو مفعول ثان لفعل ناسخ، نحو: سواءٌ عليَّ أيَّ شيء فعلتَ، سواءٌ علينا أيَّ كتاب قرأتَ، تَبيَّنَ لي كم صبرتم، بدا لنا أيُّكم صادقٌ، الفضلُ خيرُه واسعٌ،[3] ﴿إنّ الله يُحِبُّ التّوابينَ﴾، الجريحُ يَستغيثُ، لسانُك إن تَحفظْه يَحفظْك، باتَ الطفلُ يلعبُ، ما يزالُ العلمُ في طلبه خيرٌ، كانَ هرِمٌ متى لقيَ زهيراً أكرمَهُ، رأيتُ الغدرَ مَن يَقربْه يَندمْ، لا تظنَّنَّ التواكلَ يُغنيك، وقول الأخطل[4]:

إنَّ من يَدخُلِ الكنيسةَ، يوماً   يَلْقَ، فيها، جآذراً وظِباءَ

---

(١) المغني ٤٢٤.

(٢) قولنا «كبرى وصغرى» لا يراد به التفضيل، وإن كان فيه صيغة التفضيل، وإنما يراد به الوصف، لأن اسم التفضيل قد يستعمل بمعنى الصفة المشبهة.

(٣) الآية ٢٢٢ من البقرة

(٤) المغني ص ٣٦ والخزانة ١ ٢١٩ و٤٦٢

والشاهد فيه جملة «إنّ» واسمها وخبرها. أما قول ذي الرمة(١):

وقـائلةٍ، تَخشَى عليَّ: أظنُّـهُ سيُـودِي بِهِ تَـرحالُـهُ، ومَذاهبُـهْ

فالشاهد فيه هو جملة «أظنُّه سيودي به ترحاله».

٢ ـ **الجملة الصغرى**: وهي الجملة التي تكون جزءاً متمِّماً للجملة الكبرى، أي: مبتدأ فيها أو فاعلاً أو خبراً أو مفعولاً ثانياً. ومنها الجمل الثواني في الجمل الكبرى المتقدمة الذكر. وهي: أيَّ شيء فعلتَ، أيَّ كتاب قرأتَ، كم صبرتم، أيُّكم صادقٌ، خيرُه واسعٌ، يحبُّ، يستغيثُ، إنْ تحفظْه يحفظْك، يلعبُ، في طلبه خيرٌ، متى لقيَ زهيراً أكرمَهُ، من يَقرَبْه يَندمْ، يُغني، من يدخل الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جآذر، يودي به ترحاله.

أما سائر الجمل التي تقوم كل منها برأسها، ولا تتصل بغيرها اتصالاً إسنادياً أصلياً أو فرعياً(٢)، نحو: الدارُ واسعةٌ، نجحَ الطلابُ، أصبحَ العلم يسيراً، إنْ تجتهد تنجحْ، فهي ليست كبرى ولا صغرى، لأنها تركيب بسيط متميز بنفسه.

وقد يكون للجملة الواحدة حكمان، أحدهما تبع لما قبلها فتكون صغرى، والآخر تبع لما بعدها فتكون كبرى. وهذا ما تراه في قول أبي ذؤيب(٣):

فإن تَزعُمِيني كنتُ أجهَلُ فيكُمُ فإنِّي شَرَيتُ الحِلْمَ، بَعدَكِ، بالجَهلِ

فجملة «كنت أجهلُ» هي صغرى بالنسبة إلى «تزعميني كنت أجهلَ»، وكبرى بالنسبة إلى «أجهلُ». وكذلك حالُ الجملة الاسمية من قول معن بن أوس(٤):

---

(١) ديوان ذي الرمة ص ٥١ والمغني ص ٤٨٣.
(٢) نعني بالإسناد الفرعي المفعول الثاني للفعل الناسخ.
(٣) شرح أشعار الهذليين ص ٩٠ والمغني ص ٤٦٤.
(٤) الأمالي ٢: ١٠٣.

فـداوَيتُـهُ، حتّى ارفـأنَّ نِفـارُهُ   فعُدْنا كأنّا لم يكنْ بيننـا صَرْمُ

وحالُ جملة «أرى الحَربَ لا تزداد» في قول زفر بن الحارث[1]:

أرِيني سِلاحي، لا أبالكِ، إنّني   أرَى الحربَ لا تَزدادُ إلاّ تَماديا

ويُستشهد لذلك بهذه الآية الكريمة[2]: ﴿لكنّا هُوَ اللهُ رَبّي﴾، لأن الأصل فيها: لكنْ أنا هو الله ربّي. ثم حذفت الهمزة من ضمير المتكلم للتخفيف، وأدغمت النون الساكنة في نون الضمير. وهو: ضمير الشأن في محل رفع مبتدأ، ولفظ الجلالة: مبتدأ أيضاً، فجملة «هو الله ربي» صغرى بالنسبة إلى «أنا هو الله ربي»، وكبرى بالنسبة إلى «الله ربي».

وربما وقع خلاف في الحكم على الجملة، لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين. فالآية المباركة[3]: ﴿أنا آتيكَ بِهِ﴾ يحتمل فيها «آتي» أن يكون فعلاً مضارعاً، فيكون في الآية جملة كبرى هي «أنا آتيك»، وجملة صغرى هي «آتي». ويحتمل أن يكون اسم فاعل. فهو خبر، والآية جملة واحدة ليست بصغرى ولا كبرى.

ومثل ذلك قولك: إنّما أنتَ سَيراً. فإذا قدرت الخبر المحذوف جملة فعلية «تسيرُ» كان لديك جملة كبرى هي «أنت تسيرُ»، وجملة صغرى هي «تسيرُ». وإن قدرته اسماً «سائرٌ» فالجملة ليست صغرى ولا كبرى.

أما صدر قول الشاعر[4]:

ألا عُمْـرَ ولّى مُستطاعٌ رُجـوعُهُ   فيَـرأبَ ما أثـأتْ يَدُ الغَفَـلاتِ

ففيه جملة كبرى هي «ألا عمر مستطاع رجـوعه»، وجملة صغـرى هي «مستطاع رجوعه»، وثالثة ليست صغرى ولا كبرى. وهي «ولّى»، لأنها في

(١) نقائض جرير والأخطل ص ٢٤.
(٢) الآية ٣٩ من الكهف
(٣) الآية ٤٠ من النمل.
(٤) المغني ص ٧٢ و٤٢٧ وابن عقيل ١: ١٥٤. ورأب: اصلح. واثأت: أفسدت.

محل نصب صفة لـ «عمر». ويجوز أن يكون «مستطاع» خبر «لا» و«رجوع» نائب فاعل له. ففي الصدر جملتان ليستا صغريين ولا كبريين. وكذلك تكون الجمل الثلاث، إذا ادّعينا أن «ألا» حرف واحد للتمني، كما ذهب سيبويه، لا خبر له لفظاً ولا تقديراً، وأن الجملتين بعده في محل نصب صفتان لـ «عمر».

هذا. وللجملة الكبرى حالتان:

أولاهما: ذات الوجه الواحد: وهي التي صدرها اسم، أو حرف مشبه بالفعل غير مكفوف، والخبر جملة اسمية. أو صدرها فعل مسند إلى جملة فعلية، أو فعل ناسخ خبره أو مفعوله الثاني جملة فعلية. وذلك نحو: الفضلُ خيرهُ واسعٌ، إنَّ قلبَك فيه إيمانٌ، بدا لنا كم صبرتم، باتَ الطفلُ يلعبُ، لا تظنَّنَّ التواكلَ يُغنيكَ، وقول ذي الرمة[1]:

وقـائلةٍ، تَخشَى عليَّ: أظنُّـهُ   سيُـودِي بهِ تَـرحالُـهُ، ومَذاهبُـهْ

وقول أبي ذؤيب[2]:

فإن تَزعُميني كنتُ أجهلُ فيكُمُ   فإنّي شَرَيتُ الحِلْمَ، بَعدَكِ، بالجَهلِ

وثانيتهما: ذات الوجهين: وهي التي صدرها اسم أو حرفٌ مشبه بالفعل غيرُ مكفوف، والخبر جملة فعلية أو شرطية. أو صدرها فعل مسند إلى جملة اسمية، أو فعل ناسخ خبره أو مفعوله الثاني جملة اسمية أو شرطية. وذلك نحو: الجريحُ يَستغيثُ،[3] ﴿إنَّ الله يُحبُّ التَّوَّابِينَ﴾، لسانُك إنْ تَحفظْه يَحفظْكَ، سواء علينا أيَّ كتاب قرأتَ، تَبيَّن لي أيُّكم صادقٌ، ما يزالُ العلمُ في طلبه خيرٌ، كانَ هرِمٌ متى لقيَ زهيراً أكرمَه، رأيتُ الغدرَ من يَقرَبْه يَندمْ، وقول الأخطل[4]:

(١) ديوان ذي الرمة ص ٥١ والمغني ص ٤٨٣.
(٢) شرح أشعار الهذليين ص ٩٠ والمغني ص٤٦٤.
(٣) الآية ٢٢٢ من البقرة.
(٤) المغني ص ٣٦ والخزانة ١: ٢١٩.

إنَّ مَن يَـدخُلِ الكنيسـةَ يَـومـاً   يَلْقَ، فيـهـا، جـآذِراً وظِبـاءَ

وقول معن بن أوس[1]:

فــداوَيتُـهُ، حتَّى ارفــأنَّ نِفـارُهُ   فعُدْنا كأنّا لم يكنْ بينَنـا صَرْمُ

وقول زفر[2]:

أرِيني سِلاحي، لا أبالكِ، إنَّني   أرَى الحَربَ لا تَزدادُ إلاّ تَماديا

---

(١) الأمالي ٢ : ١٠٣.

(٢) نقائص جرير والأخطل ص ٣٤.

الفَصْل الثَاني

الجمُل التي لا محَل لهَا من الإعْرابِ

إعْـرَابُ الجُـمَل

الأصل في الإعراب أن يكون للمفرد، اسماً أو فعلاً مضارعاً، لأنه كلمة واحدة يمكنها أن تظهر على آخرها حركات الإعراب، أو تقدر تقديراً. أما الجملة فبعيدة من الإعراب، لأنها مركبة من كلمتين أو أكثر، تركيباً إسنادياً، أو شرطياً، ويستحيل أن يظهر عليها أو يقدر، بمجموعها، حركات الإعراب، في حال من الأحوال. وأما ما تراه في كلماتها، من مظاهر إعرابية، فهو خاص بالمفردات، ولا علاقة له بالجملة. وقال أبو حيان[1]: أصل الجملة ألّا يكون لها موضع من الإعراب. وإذا كان لها موضع من الإعراب تقدَّرت بالمفرد.

ومن هذا ترى أن الأصل في الإعراب هو للمفرد، وأن الجملة إذا جاز تقديرها بالمفرد، أُعطيت إعرابه تقديراً، لأنها حلت محله، وقامت مقامه واستُخدمت في موضعه. وهذا يعني أن الجمل، من الناحية الإعرابية، قسمان:

١ ـ الجمل التي لا تحل محل المفرد. وهي لا محل لها من الإعراب، لأنها لم تُستخدم في موضع المفرد، ولا يمكنها أن تقدر به، ليتيسَّر تقدير حركات الإعراب، التي كانت قد تظهر على ذلك المفرد ومن

(١) الأشباه والنظائر ٢: ١٧. وانظر شرح الكافية ٢: ٣٩.

ذلك جمل هذه الآيات الكريمة[1]: ﴿اللهُ نُورُ السَّماواتِ والأرض﴾،[2] و﴿يُوسُفُ، أعرِضْ عن هذا، واستَغفِري لذَنبِكِ﴾،[3] و﴿نُرِيدُ أنْ نَمُنَّ على الّذِينَ استُضعِفُوا في الأرضِ، ونَجعَلَهُم أئمةً، ونَجعَلَهُمُ الوارِثِينَ﴾، وقول عنترة[4]:

يا دارَ عَبلَةَ، بالجِواءِ، تَكلَّمي وعِمِي صَباحاً، دارَ عَبلَةَ، واسلمي

فهذه الجمل جميعها لا يمكن واحدةً منها أن تقدر بمفرد، ليكون لها محل من الإعراب ولذلك يقال عنها: إنها لا محل لها من الإعراب.

٢ ـ الجمل التي تحل محل المفرد. وهي تأخذ إعرابه تقديراً، لأنها وقعت في موضعه، وقامت مقامه. يفسّر ذلك لك الوقوف عند نحو: ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً. فجملة «يعود» يجوز أن تؤول بمفرد هو «عائدٌ»، فيكون التقدير: ليت الشبابَ عائدٌ يوماً. ولهذا كانت تلك الجملة في محل إعرابي، يقتضي ما ظهر على المفرد الذي قامت مقامه. فهي في محل رفع خبر «ليت». أما القول كله فلا يمكنه أنْ يؤول بمفرد. ولذلك كانت جملته لا محل لها من الإعراب. ولما كان إعراب المفرد المقدر «عائدٌ» أنه يكون خبراً جعلت الجملة التي حلت محله في موضع رفع خبراً. والمراد بذلك أنه لو أُزيلت هذه الجملة الصغرى عن موضعها، وحل محلها اسم، لكان مرفوعاً لأنه خبر. فهي تأخذ إعرابه في التقدير.

وكذلك الحال في جملة «يحبُّ» الأولى، من قوله تعالى[5]: ﴿إنّ الله يُحِبُّ التَّوابِينَ، ويُحِبُّ المتطهِّرِينَ﴾. أما الثانية فهي معطوفة على ما هو في محل رفع خبر. فهي مثله في محل رفع.

---

(١) الآية ٣٥ من النور.
(٢) الآية ٢٩ من يوسف.
(٣) الآية ٥ من القصص.
(٤) ديوان عنترة ص ١٨٣.
(٥) الآية ٢٢٢ من البقرة.

ولابد ههنا من الإشارة إلى ناحية ذات أهمية. وهي أن الجملة التي لها محل من الإعراب يجب أن تكون واقعة في موقع المفرد، والموقعُ له بطريق الأصالة. أعني أن يكون المحل الإعرابي الذي للمفرد هو له في الأصل، لا عن طريق العاريّة. وإلاّ فقد وقعت الجملة في موقعها الأصلي، وهو موقع ما لا محل له من الإعراب، كالذي ستراه في صلة «أل» الموصولة.

هذا. وإن الغاية من إعراب الجمل هي تحديد موقعِها من الكلام، وصلةِ كلٍّ منها بما قبلها وما بعدها منه. والحال واحدة سواء أكان للجملة محلٌ من الإعراب أم لم يكن لها محل. ذلك لأننا في إعراب الجمل نحدد مدى الجملة ومكانها من العبارة، وعلاقتها بالمفردات والجمل التي حولها، ونوعها من اسمية أو فعلية أو شرطية، وصفتها من صغرى أو كبرى ذات وجه واحد أو وجهين، ونبيّن صلتها بالإعراب. فإن كانت في موقع المفرد دلّ مضمونها أو لفظها على معناه، وحلت محله في تقدير الإعراب. وإلاّ كانت خالصة في جمليّتها لا تقتضي التقدير والمحل الإعرابي.

وشأن الجمل في هذا هو شأن المفردات. فالحكم على الحرف أو الفعل الماضي أو الفعل المضارع أو فعل الأمر بأنه مبني، لا محل له من الإعراب، لا يعني تجريده من الدلالة المعنوية والعلاقات التي بينه وبين الكلمات المحيطة به. وإنما يعني أنه لا يتأثر لفظ آخره بتغير معانيه وعلاقاته، أو بالكلمات التي قبله. فهو يلتزم صورة واحدة لا علاقة لها بظواهر الإعراب. أما الأسماء والأفعال المعربة فلفظ أواخرها مهيأ للتأثر بالعلاقات المعنوية واللفظية، وتتغير صوره الصوتية لفظاً أو تقديراً، تبعاً لتلك العلاقات.

والحال في الجمل قريبة جداً من هذا. فالتي لها محل من الإعراب شبيهة بالأسماء والأفعال المعربة، لأنها وقعت في موقعها بدلالة المضمون أو اللفظ. والتي لا محل لها شبيهة بالحروف والأفعال الماضية والأفعال

المضارعة المبنية وأفعال الأمر.

وعلى هذا، فإننا حين نقول عن الجملة: إنها ابتدائية أو استئنافية أو اعتراضية أو جواب قسم أو جواب شرط أو صلة للموصول أو تابعة لجملة لا محل لها... فإنما نبين الوظيفة النحوية التي تؤديها في الكلام، ونوضح علاقتها بما قبلها وما بعدها، مع أنها لا محل لها من الإعراب.

الجمل التي لا محل لها

الأصل في الجمل، كما بيّنّا من قبل، ألّا تخضع لعوامل الإعراب، لأنها مركبة، لا يمكنها أن تظهر عليها حركات الإعراب. وهي تلازم هذا الأصل، ما لم تقع في موقع المفرد، وتقم مقامه. وقد جمع النحاة المواضع التي فيها الجمل على ذلك الأصل، لا يحل محلها مفرد، أو لا تؤول به، فكان بينهم خلاف في تعدادها.

أما ابن هشام، ومن دار في فلكه، فيرون أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي سبع[1]. وأما أبو حيان فيرها اثنتي عشرة جملة[2]. وسترى أنها، في التحقيق، عشر: الابتدائية، الاستئنافية، جملة الشرط غير الظرفي، الاعتراضية، التفسيرية، جواب القسم، جواب الشرط غير الجازم، جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا، صلة الموصول، التابعة لجملة لا محل لها.

١
الجملة الابتدائية

إنَّ الابتداء عامل معنوي. ولضعفه هذا لم يكن له عمل في غير

(١) المغني ص ٤٢٧.
(٢) الأشباه والنظائر ٢: ١٧ - ١٨.

الأسماء. ولذلك كانت الجملة التي يبدأ بها الكلام لفظاً، أو تقديراً، لا محل لها من الإعراب، وهي الجملة الابتدائية.

ومن الجمل الابتدائية: العلمُ نورٌ، لعلَّ المريضَ معافىً، أمسَى أخوك شاباً، سيهطلُ المطرُ، لولا الحياء لهاجني استعبار.

ومنها أيضاً جملة «هوَوا» في قول الأفوه الأودي(١):

بَيْنَما النّاسُ على عَليائِها إذْ هَوَوا، في هُوَّةٍ فيها، فغارُوا

لأن «بين» ظرف للفعل «هَوَى»، والتقدير: هَوَى الناسُ في هوَّةٍ بينما هم على عليائها. إنها ابتدائية، وإن كان قبلها جملة «الناس على عليائها»، لأنها أُخرت لفظاً، وحقها التقديم فهي في أول الكلام تقديراً.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى(٢): ﴿كلَّما دَخَلَ علَيها زكرِيَّا المِحرابَ وَجَدَ عِندَها رِزقاً﴾، لأن «كلّ» ظرف لـ «وجدَ»، والتقدير: وجد زكريَّا عندها رزقاً كلَّما دخل عليها المحراب. فجملة «وجد» ابتدائية، وإن كان قبلها في الظاهر جملة أخرى.

وقد تحتمل الجملة الابتداء وغيره، تبعاً للتقدير، كقول أحمد شوقي(٣):

إنْ رأتْني تَمِيلُ عنّي، كأنْ لم يَكُ بَيني، وبَينَها، أشياءُ

فالجملة «تميل» هي في محل رفع خبر لمبتدأ، محذوف مع الفاء الرابطة للجواب، والتقدير: إن رأتني فهي تميل عني. وقيل: إنها مؤخرة لفظاً، وحقها التقديم، لأن الأصل هو: تميلُ عني إنْ رأتني تمل. فحذف الجواب لدلالة الجملة عليه، وأخرت الجملة، ورتبتها في أول الكلام، فهي

(١) الطرائف الأدبية ص ١١.
(٢) الآية ٣٧ من آل عمران.
(٣) الشوقيات ٢: ١١٢.

ابتدائية. وقيل: إنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء. فهي لا محل لها من الإعراب أيضاً. وجاز رفع الفعل، وهو جواب شرط جازم، لأن أداة الشرط لمَّا لم يظهر أثرها في فعل الشرط، لكونه ماضياً، ضعفت عن العمل في فعل الجواب[1]، وأصبحت جازمة لفعل واحد فقط، وهو فعل الشرط، المجزوم تقديراً. فهي مثل: لم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا الناهية. ويحمل على مثل هذا البيتِ قولهم: من لم يتَعوَّدِ الصَّبرَ تُودِي به العَوادي، إذا جعلت «من» شرطية لا موصولة. وذلك لأن الفعل «يتعود» لم يجزم بأداة الشرط. وإنما جزم بـ «لم». فهو كالفعل الماضي في عدم ظهور تأثره بالشرط.

٢
الجملة الاستئنافية

الاستئناف لغة هو الابتداء[2]. يقال: استأنفتُ الشيء، إذا ابتدأتَه، وأخذتَ أوله. ولهذا جمع ابن هشام بين الجملة الابتدائية والجملة الاستئنافية، فقال[3]: «الابتدائية، وتسمَّى أيضاً المستأنفة. وهو أوضح لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدَّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل».

والحقُّ أن يفصل بين الجملتين، لأن الاستئنافية هي الجملة تأتي في أثناء الكلام، منقطعة عما قبلها صناعياً[4]، لاستئناف كلام جديد. فهي لابد أن يكون قبلها كلام تام. وقد تدخل عليها أحرف الاستئناف، كالواو،

---

(١) الهمع ٢: ٦١ وشرح الكافية ٢: ٢٦٢.
(٢) انظر اللسان والتاج (أنف).
(٣) المغني ص ٤٢٧.
(٤) المراد بالانقطاع الصناعي عدم التعلق باتباع أو إخبار أو وصفية... ولا يضرّ الارتباط معنى، لأن الارتباط المعنوي لا يستلزم محلية الإعراب. حاشية الأمير ٢: ٤٦ وانظر جامع الدروس ٣: ٢٨٩.

والفاء، وثمّ وحتّى الابتدائية[1]، وأم المنقطعة، وبل التي هي للإضراب الانتقالي، وأو التي هي بمعنى بل، ولكنْ مجردة من الواو العاطفة. وقد تكون جواباً للنداء، أو الاستفهام.

فقول امرىء القيس[2]:

وقُوفاً بها صَحبِي، عليَّ، مَطيَّهُم　　يَقُولُونَ: لا تَهلِكْ أسىً، وتَجمَّلِ
وإنَّ شِفائي عَبْرةٌ، مُهَراقةٌ　　فهل عندَ رَسمٍ دارسٍ من مُعوَّلِ؟

ترى في البيت الثاني منه جملتين استئنافيتين: أولاهما بعد الواو، والثانية بعد الفاء.

وقول الله تعالى[3]: ﴿سِيرُوا في الأرضِ، فانظُروا كيفَ بَدأ الخَلقَ. ثُمَّ اللهُ يُنشِىءُ النَّشأةَ الآخِرةَ﴾ فيه جملة استئنافية بعد «ثمّ»، لأن النشأة الآخرة لمّا تقع، فيؤمروا بالاعتبار بها[4]. وقد جاءت مستأنفة بعد «ثمّ» في قولهم[5]: أعجَبَني ما صَنَعتَ اليومَ. ثُمَّ ما صَنعتَ أمسِ أعجبُ. وذلك لأن ما صنعه أمس لا يمكن أن يكون في الترتيب، بعدما صنعه اليوم.

ومن الاستئناف أيضاً قول الفرزدق[6]:

فيا عجبًا، حتّى كُلَيبٌ تَسُبُّني　　كأنَّ أباها نَهْشَلٌ، أو مُجاشِعُ

وقول الله عز وجل[7]: ﴿هل يَستوي الأعمَى والبَصيرُ. أم هل تَستوِي الظُّلماتُ والنُّورُ﴾، وقوله[8]: ﴿قد أفلَحَ من تَزكّى، وذَكرَ اسمَ رَبِّهِ فصَلّى.

---

(١) شرح الكافية ٢: ١١٢.
(٢) شرح القصائد العشر ص ١٤ - ١٦.
(٣) الآية ٢٠ من العنكبوت.
(٤) انظر ص ٢٩ من المغني.
(٥) المغني ص ١٢٦.
(٦) ديوان الفرزدق ص ٥١٨ والخزانة ٤: ١٤١.
(٧) الآية ١٦ من الرعد.
(٨) الآيات ١٤ - ١٦ من الأعلى.

بل تُؤثِرُونَ الحَياةَ الدُّنيا﴾، وقوله[1]: ﴿وأرسلْناهُ إلى مائةِ ألْفٍ، أو يَزِيدُونَ﴾، وقول زهير[2]:

إنَّ ابنَ وَرقاءَ لا تُخشَى غَوائلُهُ   لكنْ وقائعُهُ، في الحَربِ، تُنتظرُ

والشواهد فيها بعد: حتّى، وأم، وبل، وأو، ولكن. وكذلك في قول طرفة[3]:

ولستُ بحَلّالِ التِّلاعِ، مَخافةً   ولكنْ متى يَسترفِدِ القَومُ أُرفِدِ

لأن الواو فيه قبل «لكنْ» ليست عاطفة، وهي حرف استئناف.

أما جواب النداء ففي نحو قول جميل بثينة[4]:

أبُثينَ، إنَّكِ قد مَلكتِ، فأسجِحي   وخُذِي بحَظِّكِ، من كريمٍ، واصلِ

وقول الأخطل[5]:

أعاذِلَ، ما علَيكِ بأنْ تَرَيني   أُباكِرُ قَهوةً، فيها احمرارُ

وأما جواب الاستفهام ففي نحو قول الله تبارك وتعالى[6]: ﴿ويَقولُ الإنسانُ: أإذا ما مِتُّ لسوفَ أُخرَجُ حَيّاً﴾، وقوله[7]: ﴿أإذا مِتْنا، وكنّا تُراباً وعِظاماً، أإنّا لَمَدِينُونَ﴾. فجملتا «أُخرج» و «إنّا لمدينون» استئنافيتان، وهما جوابا الاستفهامين. أما جوابا الشرطين فقد حذفا، لدلالة جوابي الاستفهامين عليهما.

---

(١) الآية ١٤٧ من الصافات. وبعد «أو» ضمير محذوف «هم». فالجملة الاستئنافية هي: هم يريدون.

(٢) ديوان زهير ص ٩١.

(٣) ديوان طرفة ص ٤٦

(٤) ديوان جميل ص ١٧٩.

(٥) ديوان الأخطل ص ٢٧٧.

(٦) الآية ٦٦ من مريم.

(٧) الآية ٥٣ من الصافات

وكثيراً ما يحذف جواب الاستفهام، ولا يُحتاج إلى تقديره. أما جواب النداء فإنه يحذف إذا اعترض النداء بين متلازمين، أو تقدم عليه ما هو جوابه في المعنى. ولا حاجة إلى تقدير جواب النداء أيضاً، إذا كان محذوفاً.

والجدير بالذكر أن الفصل بين الاستئناف وغيره أمر دقيق عسير أحياناً، لا يغني فيه الاعتماد على ظاهر العبارة، وما فيها من روابط لغوية، ولابد من الاحتكام إلى المعنى الذي تتضمنه العبارة. فقوله تعالى[1]: ﴿إنّا زَيَّنّا السَّماءَ الدُّنيا بِزِينةٍ الكواكِبِ، وحِفظاً من كلِّ شَيطانٍ ماردٍ. لا يَسَّمَّعُونَ إلى الملأ الأعلى﴾ قد توهم جملة «لا يسّمّعون» منه أنها في محل جر صفة لـ «كلّ شيطان»، أو نصب حال منه، لتضمنها الشروط الصناعية لكل منهما. وهو خطأ بالغ. ذلك لأن حفظ السماء ممن لا يسّمّع، أو ممن هو في حالة عدم تسمُّعٍ، ليس له معنى. وإنما يكون الحفظ حقاً ممن يريد السماع فيُمنع. وإذا توهمتَ أنها حال مقدَّرة فلتعلم أنك مخطىء أيضاً، لأن الحال المقدرة تعني أن صاحبها هو الذي يقدِّر ما تتضمنه، والشيطان في هذه الآيات ليس هو المقدِّر لعدم التسمّع. بل الله هو الذي حجبه ومنعه. فالجملة استئنافية ليس غير.

ولو وقفتَ عند هذه الآية المباركة[2]: ﴿ولا يَحزُنْكَ قَولُهم. إنّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾ لظننتَ جملة «إنّ» ومعموليها محكيَّة بالقول، وهي في محل نصب مفعول به للمصدر قبلها. وليس الأمر كذلك، لأنها ليست من قول الكافرين، ولا يعقل أن تصدر عنهم، وهم الذين يحاربون الله ورسوله. وإنما هي استئنافية، يُثبِّت الله بها قلب النبيّ، عليه السلام، ومن معه.

وقد التبس الأمر قديماً، على أبي حاتم السِّجستاني، في قول الله

(١) الآيات ٦ - ٨ من الصافات

(٢) الآية ٦٥ من يونس.

تعالى[١]: ﴿إنَّها بَقرةٌ، لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأرضَ، ولا تَسقِي الحَرْثَ﴾، فزعم أن الوقف على «ذلول» جيّد، والجملة بعده استئنافية[٢]. وادَّعى أن ذلك من عجائب هذه البقرة. فهي ليست مذلَّلة للحراثة والسقي، ولكنها تثير الأرض كالمذلَّلة. والحقُّ أن الأخبار لم تأت بأن تلك البقرة كان فيها عجائب. وإنما جاءت بأنهم كلِّفوا بأمر ممكن وجوده، لا بأمر خارق للعادة. ولهذا فإن جملة «تثير» ليست استئنافية، وإنما هي في محل رفع صفة لـ «ذلول». وجملة «لا تسقي» معطوفة على «لا ذلول». والتقدير: لا ذلولٌ مُثيرةٌ للأرض، ولا ساقيةٌ للحرث. ولو كانت كما زعم أبو حاتم لوجب تكرار «لا» بعد «ذلول»، لأن القياس يقتضي ذلك، خلافاً للكوفيين والمبرِّد. يشهد له قول زهير[٣]:

مَخوفٍ بأسُهُ، يكلأْكَ منهُ   عَتيقٌ، لا أَلَفٌّ، ولا سَؤومُ

ولا يُدَّعَى أنها قد تَكرّرت في «لا تسقي» لأن ذلك، على زعمه، واقع بعد الاستئناف. فإذا أراد بالاستئناف الاعتراض جاز في الصناعة ما ذهب إليه، ولكن المعنى يدفعه وينكره.

وقد تحتمل الجملة الاستئناف وغيره، كهذه الجملة المنفية، وما بعدها، في قول الله عز وجل[٤]: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، لا تَتَّخِذُوا بِطانةً، مِن دُونِكُم. لا يألونَكُم خَبالاً، وَدُّوا ما عَنِتُّم، قد بَدَتِ البَغضاءُ من أفواهِهم﴾. فهي متسأنَفات، تفيد التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانةً، من دون المسلمين. وتحتمل الوصف أيضاً. إلّا أن الاستئناف أبلغ وأجود[٥].

أما جملة الاستثناء، في نحو ما جاء في الأثر[٦]: «اللهمَّ، اغفرْ لي ولمن

---

(١) الآية ٧١ من البقرة.
(٢) انظر المغني ص ٤٣٠.
(٣) ديوان زهير ص ١٤٨. ويكلأ: جواب شرط متقدم والعتيق الكريم.
(٤) الآية ١١٨ من آل عمران.
(٥) انظر الكشاف ١: ٢٣١.
(٦) الهمع ١: ٢٣٢

يَسمعني، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبعِ»، فهي في محل نصب على الحال، من الاسم الموصول «مَن». وقيل: إنها استئنافية، أو منصوبة على الاستثناء.

وأما الجملة الفعلية بعد «حتَّى»، في قول امرىء القيس[1]:

سَرَيتُ بِهم، حتَّى تكِلَّ مَطِيُّهم   وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ، بأرسانِ

فإذا رويتَ فعلها بالنصب «تكلَّ» كانت جملته صلة «أن» المضمرة بعد «حتَّى»، وإذا رويته بالرفع كانت جملة استئنافية[2].

وأما قول عمرو بن شأس[3]:

ألم يأتِها أنِّي صَحَوتُ، وأنَّني   تَحلَّمتُ، حتَّى ما أُعارِمُ من عَرَمْ
وأُطرقتُ إطراقَ الشُّجاعِ، ولو رأى   مَساغاً، لنابَيهِ، الشُّجاعُ لقد أَزَمْ

فالجملة فيه بعد «حتّى» هي اعتراضية، اعترضت بين المعطوف عليه «تحلَّمت» والمعطوف «أطرقتُ». فإذا زعمتَ أن الواو قبل «أطرقت» للاستئناف كان ما بعد «حتى» استئنافاً أيضاً.

* * * *

وزعم[4] بعض النحويين أن الاستئناف يكون قبل تمام الكلام، المتقدم عليه. وذلك إذا كان في الكلام تقديم وتأخير، كالذي في قول امرىء القيس[5]:

ولو أنَّما أسعَى، لأدنَى مَعِيشَةٍ   كفاني، ولم أطلُبْ، قَليلٌ من المالِ

فقد أوجبوا فيه أن تكون الواو قبل «لم أطلب» استئنافية. وعندي أن الجملة

---

(١) ديوان امرىء القيس ص ٢١٠ والمغني ص ١٣٦ و١٣٨.

(٢) أما «حتى» الثانية فهي زائدة للتوكيد، والجملة بعدها معطوفة على الاستئنافية وهذا يرجح رواية الرفع.

(٣) الأمالي ٢: ١٧٨.

(٤) انظر حاشية الدسوقي ٢ ١٥١ - ١٥٢ وشرح الكافية ٢ ٢٥٧.

(٥) ديوان امرىء القيس ص ٣٩

اعتراضية، وأصلها أنها معطوفة قبل التقديم والتأخير. وهم قد يخلطون بين الاستئناف والاعتراض[1].

والاستئناف نوعان:

١ ـ استئناف نحويّ: وهو الذي فسَّرناه فيما مضى.

٢ ـ استئناف بيانيّ: وهو الجملة تكون جواباً لسؤال مقدَّر. ومن ذلك جملة «قالَ» في الآية المباركة[2] ﴿فقالُوا: سَلاماً. قالَ: إنّا منكُم وَجِلُونَ﴾. فهي استئنافية بيانية، لأنها جواب للسؤال المقدَّر. وهو: فماذا قال لهم؟ وكذلك حال جملة «صدقوا» من قول الشاعر[3]:

زَعَمَ العَـواذلُ أنَّني في غَمـرةٍ   صَدَقُوا، ولكنْ غَمرتي لا تَنجَلي

فهي جواب سؤال مقدر: أصدَقوا أم كَذَبُوا؟ أما جملة «غمرتي لا تنجلي» فهي استئنافية أيضاً، ولكنها غير بيانية، والواو قبلها للاستئناف لا للعطف.

ومن هذا، يتبيَّن لنا أن الاستئناف البياني هو نوع من الاستئناف النحوي. أعني أن كل استئناف بياني هو نحوي، وليس كل استئناف نحوي بيانياً.

* *

٣
جملة الشرط غير الظرفي

وهي كل جملة وليتْ أداة شرط غير ظرفية. وقد أغفلها النحاة، واختلف المعربون فيها. وأكثرهم يذكرون في الأعاريب أنها لا محل لها، دون

---

(١) انظر شرح الكافية ٢: ٢٥٧.
(٢) الآية ٥٢ من الحجر.
(٣) المغني ص ٤٢٨.

أن يجعلوا لها اسماً، أو اصطلاحاً، يميزها مما سواها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب. وكان أبو حيان قد تنبه إليها، غير أنه قيَّدها بالجمل التي[1] «تقع بعد حروف الشرط غير العاملة، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك، ولو جاء زيدٌ أكرمتُك». وعندي وجوب إسقاط هذا القيد[2]، ليدخل في هذا الموضوع كل أداة شرطية غير ظرفية، حرفاً كانت أو اسماً، عاملة كانت أو غير عاملة. نحو: لو، لولا، لوما، كيف، إنْ، إذْما، من، ما، مهما، كيفما، أيّ.

ويجب أن نميز ههنا بين مصطلحين متقاربين: الجملة الشرطية، وجملة الشرط غير الظرفي. أما الأول فالمراد به الجملة المركبة تركيباً شرطياً، أي: المكوَّنة من أداة شرط، أيّاً كانت، ومن جملتي الشرط والجواب. وأما الثاني فالمقصود به الجملة الفعلية، أو الاسمية، تلي أداة الشرط التي هي ليست من ظروف الزمان أو المكان. فإذا كانت الأداة ظرفية فإن الجملة بعدها تكون، كما سنرى بعد، في محل جر بالإضافة. وهي من الجمل التي لها محل من الإعراب.

ولعل عذر النحاة، في إغفال جملة الشرط غير الظرفي، أن أكثرهم لم يلحظ ما للجملة الشرطية من تميز، فردّها إلى الجمل الفعلية أو الاسمية، تبعاً لما بعد الأداة وأثره فيها، وجعل موضع الجملة الشرطية، من الإعراب، لتلك الجملة التي تلي الأداة أو تضمها.

والحقُّ أن الجملة الشرطية ليس لها طابع إعرابي واحد، وإنما تكون بحسب موقعها من الكلام. وأما جملة الشرط فهي في محل جر بالإضافة إذا

(١) الأشباه والنظائر ٢ : ١٧.

(٢) إنما أوجبنا إسقاط هذا القيد، لأن أبا حيان، وهو الذي وضعه، لم يستطع حل مسألة جملة الشرط الجازم غير الظرفي. فهو قد وقف عندها إذا كان فعلها ماضياً نحو ﴿إنْ كنتُ قلتُه فقد عَلمته﴾، وحكم عليها بأنها في محل جزم. وأغفل الحكم عليها فيما سوى ذلك. انظر الأشباه والنظائر ٢ : ٢١. والحق أنها إذا كان فعلها ماضياً لا محل لها من الإعراب، لأنها لم تقع في موقع المفرد، وإنما هي في موضعها على الأصل، وفعلها في محل جزم. وإذا كان فعلها مضارعاً فهي أيضاً لا محل لها، وفعلها يجزم بالأداة، وقد يجزم بحرف جازم بعدها، أو ينفى، ويكون في محل جزم بها أيضاً.

وليت أداة شرط ظرفية مثل: إذا، لمّا، متى، أيّان، أنّى، حيثما، أينما. وهي لا محل لها من الإعراب، إذا وليت أداة شرط غير ظرفية. ولم يجز إغفال الأدوات غير الظرفية، وإعطاء الجملة بعدها المحل الإعرابي الذي هو للجملة الشرطية، لأن هذه الأدوات تخالف سائر الأدوات غير الشرطية، في أنها تدخل على الجملة الفعلية أو الاسمية فتكوّن جملة شرطية، وبعضها يؤثر في الموضع الإعرابي لجملة الجواب.

فالجملة الشرطية في قول كثيّر عزّة[1]:

كأنّي أُنادِي صَخرةً، حِينَ أعرَضَتْ، مِنَ الصُّمِّ، لو تَمشي بها العُصمُ زَلَّتِ

هي في محل نصب صفة لـ «صخرة». أما جملة «تمشي العصم» فهي لا محل لها من الإعراب. والجملة الشرطية في بيت قيس بن الخطيم[2]:

طَعَنتُ ابنَ عَبدِ القَيسِ، طَعنةَ ثائرٍ لها نَفَذٌ، لولا الشُّعاعُ أضاءها

في محل رفع صفة لـ «نفذ». وجملة «الشعاعُ كائن» لا محل لها.

أما قول أبي زبيد[3]:

فالدّارُ إنْ تُنئهِم عنّي فإنّ لهم وُدّي ونَصْري، إذا أعداؤهُم نَصَعُوا

فجملة «إن تنئهم عنّي فإنّ لهم ودّي» منه هي في محل رفع خبر لـ «الدار». وجملة «تُنْءِ» لا محل لها من الإعراب.

وأما الجملة الشرطية، في الشاهد المشهور[4]:

وإنّكَ إذْ ما تأتِ ما أنتَ آمرٌ بهِ تُلفِ من إيّاهُ تأمُرُ آتياً

---

(١) ديوان كثير ص ٩٧.
(٢) ديوان قيس بن الخطيم ص ٧.
(٣) ديوان أبي زبيد ص ١٠٨.
(٤) شرح ابن عقيل ٢ : ٣٦٧.

فهي في محل رفع خبر «إنَّ». وجملة «تأت» لا محل لها. ومن هذا القبيل قول الأخطل[1]:

إنّ مَن يَدخُلِ الكنيسةَ يَوماً ... يَلْقَ، فيها، جآذراً وظِباءَ

وقول حاتم[2]:

وإنّكَ مهما تُعْطِ بَطنَكَ سُؤلَهُ ... وفَرجَكَ نالا مُنتهَى الذَّمِّ، أجمعا

وهي في محل رفع خبر «أنَّ» من قول امرىء القيس[3]:

أغَرَّكِ، منّي، أنّ حُبَّكِ قاتلي ... وأنّكِ مهما تأمُرِي القَلبَ يَفعَلِ؟

وأما بيت قعنب[4]:

إنْ يَسمعُوا رِيبةً طارُوا بها فَرَحاً ... منّي، وما سَمِعُوا من صالحٍ دَفَنُوا

فالجملة الشرطية الثانية منه معطوفة على الجملة الشرطية الأولى. فهي مثلها لا محل لها. أما جملة «سمعوا» فلا محل لها من الإعراب، لأنها جملة الشرط غير الظرفي.

هذا هو الصواب. وإلاّ فما الذي تطلقه على جمل الشرط هذه، وما مكانها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب؟ لعلك تدَّعي أنها ابتدائية، وهي - كما ترى - لم يُبتدأ بها الكلام لفظاً، ولا نيّة.

فإن قلت: إنها جزء من التركيب الشرطي، والإعراب إنما يقدر للتركيب كله، أما الجزء المتمِّم له فلا محل له، لأن الشرط نَزَّل جملتيه منزلة الجملة الواحدة، فالمحل لذلك المجموع، وكل منهما جزء لا محل له[5]. قيل

---

(١) المغني ص ٣٦٨.

(٢) ديوان حاتم ص ١٠٠

(٣) ديوان امرىء القيس ص ١٣.

(٤) شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٤٥٠ والمغني ص ٧٧٢.

(٥) المغني ص ٤٧٥

لك: وهذا يقتضي منك أن تجعل جواب الشرط الجازم لا محل له من الإعراب دائماً، وإن اقترن بالفاء. وجمهور النحويين على خلاف ذلك.

فإن ادعيت أنها ابتداء الشرط، والابتداء لا محل له، لزمك أن تجعل جواب الشرط الظرفي كذلك، لأنه في الابتداء حكماً، وإن تأخر في اللفظ. فقول طرفة[1].

متى تأتني أصبَحْك كأساً، رَوِيَّةً وإن كنتَ عنها ذا غِنىً فاغْنَ، وازدَدِ

تقديره: أصبحُكَ كأساً رويّة حينَ تأتيني، لأنك ستعلق «متى» بالجواب. وهذا اللزوم منقوض بالجواب المقترن بالفاء، نحو: متى لقيت زيداً فأكرمْهُ.

وإن زعمت أنها استئنافية اعترضتك مخالفتها لشرط الجمل الاستئنافية، لأنها لم يستأنف بها كلام جديد، والشرط الذي لفظ به قبلها لـمّا يتّم، ليجوز بعده الاستئناف.

وأما قول الله عز وجل[2]: ﴿... أيّاً ما تَدْعُوا فلهُ الأسماءُ الحُسنَى﴾ فهو جملة شرطية استئنافية، وجملة «تدعوا» لا محل لها من الإعراب، لأنها جملة الشرط غير الظرفي.

و«أيٌّ» الشرطية هذه هي غير ظرفية في أدوات الشرط، وإن أضيفت إلى ظرف زمان أو مكان، وأعربت إعرابه، نحو: أيَّ يومٍ تلقَني أكرِمْكَ. ذلك لأنها، في الأصل، شديدة الإبهام تدل على العموم، دون أن تحمل معنى من الزمان أو المكان، وإنما تكتسب بالإضافة، أو الوصف، شيئاً من التحديد، ولأنها أيضاً لا تضاف إلى الجمل. ولو كانت ظرفية لأضيفت إلى الجمل، شأن سائر أسماء الشرط الظرفية.

هذا. ويجوز في الجملة أن تكون مما ذكرنا، أو من غيره. وذلك بحسب

---

(١) ديوان طرفة ص ٤٧.

(٢) الآية ١١٠ من الإسراء.

الاختلاف في التقدير. ومن هذا قول أبي زبيد[١]:

أخو المَحافلِ، عَيّافُ الخَنا، أنِفٌ للنّائباتِ، ولو أضلَعْنَ، مُضطلِعُ

فجملة «أضلعن» هي في محل نصب حال من «النائبات». هذا إذا جعلت «لو» وصلية زائدة للتعميم. فإن زعمت أنها شرطية، وقدّرت لها جواباً محذوفاً، دلّ عليه الكلام: ولو أضلعن اضطلع، وجعلت الجملة الشرطية معطوفة على جملة شرطية محذوفة أيضاً، كانت «أضلعن» لا محل لها من الإعراب، لأنها جملة الشرط غير الظرفي. ومثل ذلك يقال في بيت حميد بن ثور[٢]:

بلى فاسلمي، ثمّ اسلمي، ثُمّتَ اسلمي ثلاثَ تَحيّاتٍ، وإنْ لم تَكلّمي

ومعنى هذا أن الأداة إذا فقدت معنى الشرط، ولم تقتضِ جملتين، ظاهرتين أو مقدرتين، إحداهما للشرط والأخرى للجواب، واكتفت بواحدة فإن هذه الجملة الواحدة تكون بحسب موقعها من الكلام. فقد أصبحت حالية في الشاهدين الماضيين. وها هي ذي استئنافيةً في قول الله تعالى[٣]: ﴿فلو أنّ لنا كَرَّةً، فنكونَ منَ المؤمنينَ﴾، حذف فعلها بعد «لو»، وصلةً للحرف المصدري في قوله تعالى[٤]: ﴿وَدُّوا لو تُدْهِنُ، فيُدْهِنُونَ﴾، وابتدائيةً في البيت المشهور[٥]:

لولا تَعوجِينَ، يا سَلمَى، على دَنِفٍ فتُخمِدِي نارَ وَجْدٍ، كادَ يُفنِيهِ

وفي محل رفع مبتدأ مؤخراً، في قول زهير[٦]:

---

(١) ديوان أبي زبيد ص ١٠٩

(٢) ديوان حميد بن ثور ص ١٣٣.

(٣) الاية ١٠٢ من الشعراء.

(٤) الآية ٩ من القلم.

(٥) الهمع ٢: ١٢ وحاشية الصبان ٣. ٣٠٣

(٦) ديوان زهير ص ١٨٣ والمقتضب ٣· ٢٨٨ والبحر ١· ٤٧.

سَــواءٌ عليـهِ أيَّ حِينٍ أتَيتَـهُ، أساعةَ نَحسٍ، تُتَّقى، أم بأسعُدِ؟

وذلك لأن الأداة الأولى للتمنّي، والثانية مصدريـة، والثالثـة للتحضيض، والرابعة للاستفهام.

* * * *

والجدير بالذكر أن جملة الشرط هي فعلية في الأصل، ولا تكون اسمية إلّا بعد «لولا»، نحو قول جميل بثينة[1]:

ولا قَولَها: لولا العُيونُ الّتي تَرى أتَيتُكَ فاعذِرْني، فَدَتْـكَ جُدُودُ

و«العيون» مبتدأ حذف خبره. وزعم البصريون أن «لولا» تدخل على الجملة الفعلية[2]، بدليل قول الجموح[3]:

لا دَرَّ دَرُّكِ، إنّي قــد رَمَيتُهُـمُ لولا حُدِدْتُ، ولا عُذرَى لمحدودِ

وقول الأخطل[4]:

إذا تَنـزَّلُ من عُـلّيَّــةٍ رَجَفَـتْ لـولا يُؤيِّـدُهــا الآجُـرُّ، والقَلَعُ

والاختيار أن التقدير: لولا أنْ حُـدِدْتُ[5]، ولولا أن يؤيِّـدَها، ثم حذفت «أن». فالمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ حذف خبره. والجملة بعد «لولا» هي اسمية. أما الجملة الفعلية فهي صلة «أن» المحذوفة. وعلى ذلك يحمل قول أبي ذؤيب[6]:

ألا، زَعمَتْ أسماءُ أنْ لا أُحِبُّها فقُلتُ: بلَى، لولا يُنازِعُني شُغلي

(١) ديوان جميل ص ٦١.
(٢) الإنصاف ص ٧٣ - ٧٤ والخزانة ١: ٢٢١.
(٣) الإنصاف ص ٧٤ والخزانة ١: ٢٢١ - ٢٢٣.
(٤) ديوان الأخطل ص ٣٥٩.
(٥) وزعم السيرافي أن التقدير: لولا أنّي حددت. وهو تقدير بعيد، وماذ كرناه أولى. انظر الخزانة١: ٢٢٢.
(٦) شرح أشعار الهذليين ٨ والتاج (لولا)

ويجوز حذف جملة الشرط، إذا دلّ الكلام و«لا» النافية عليها، أو إذا فسرت بجملة بعدها، نحو قول الأحوص[١]:

فـطَلِّقْهـا، فلستَ لهـا بكُفءٍ وإلاّ يَعْـلُ، مَفرِقـك، الحُسـامُ

والتقدير: وإلاّ تطلّقْها. وقول النمر بن تولب[٢]:

لا تَجزَعي، إنْ مُنفِساً أهلكتُـهُ وإذا هَلَـكتُ فعِندَ ذلكَ فاجزَعي

والتقدير: إنْ أهلكت منفساً فلا تجزعي.

ويجب حذفها مع الأداة، قبل جواب الطلب المجزوم، نحو قول مبشر ابن الهذيل[٣]:

تَقولُ: اتَّئِدْ، لا يَدْعُكَ النَّاسُ مُمْلِقاً وتُزرِي بمن، يا بنَ الكِرامِ، تَعُولُ

والتقدير: إن تَتّئدْ لا يَدْعُك الناس مُملقاً.

*

وذهب متأخرو النحاة إلى أن «أمّا» حرف شرط[٤] جازم، حذفت بعده جملة الشرط وجوباً. فإن قلت: أمّا زيدٌ فكريمٌ، فالتقدير: مهما يكن من شيء فزيدٌ كريم. وقد نابت «أمّا» عنِ أداة الشرط وجملته: «مهما يكن من شيء». ولمّا حذفت جملة «يكن من شيء» وقعت الفاء الرابطة للجواب بعد حرف الشرط مباشرة، وفي ذلك قبحٌ، فزُحلقت الفاء، وقدم عليها بعض الجواب، لإصلاح اللفظ، لأنه يستكره أن تلي الفاء الأداة، أو لأنها أشبهت العاطفة، وليس في الكلام معطوف عليه. وعلى هذا فإن بعد «أمّا» جملة محذوفة، لا محل لها من الإعراب، لأنها جملة الشرط غير الطرفي.

(١) المغني ص ٧٢٠ وديوان الأحوص ص ١٩٠

(٢) الخزانة ١. ١٥٢.

(٣) الأمالي ١: ٣٨ ومعجم الشعراء ص ٤٤٦

(٤) المغني ص ٥٧ وحاشية الأمير ١ ٥٣ وحاشية الدسوقي ١: ٥٩ وشرح التصريح ٢ ٢٦٠ ـ ٢٦٢ وشرح الكافية ٢: ٣٩٦ وحاشية الصبان ٤: ٤٤ ـ ٤٥ والهمع ٢ ٦٧

والجملة المذكورة بعد «أمّا»، والمفصول بالفاء بين جزأيها، هي في محل جزم، لأنها جواب شرط جازم مقترن بالفاء.

وأنت إذا رجعت إلى كتب النحو المتقدمة لم تجد لـ «أمّا» ذكراً بين أدوات الشرط الجازمة، أو غير الجازمة. وإنما أقحمها بعض متأخري النحويين، كابن مالك، وابن الحاجب، وابن هشام، والرضي، بين أدوات الشرط، توهماً أنها منها.

ومصدر توهمهم أن سيبويه قد قال[1]: «وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء؛ ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً». وفسَّر: أما عبدُ الله فمنطلقٌ، بقوله: «كأنه يقول: عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلق». ومن هنا زعموا أنها حرف شرط، بمعنى[2]: «مهما يكن من شيء». ولم يعلموا أن سيبويه، وأمثاله من المتقدمين كالمبرد[3]، كان قولهم فيها تفسير معنى للتقريب، لا تقدير إعراب، وأنه ليس من الضروري مطابقة الإعراب للمعنى دائماً. إذ لا يمكنه أن يتابعه في كل حال، وقد يخالفه لأسباب صناعية. قال الرضي[4]: «أما تفسير سيبويه فليس لأن أمّا بمعنى مهما. وكيف، وهذه حرف، ومهما اسم؟ بل قصده إلى المعنى البحت». وقال ابن جنّي[5]: «وليس يمنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب: ألا ترى أن معنى قولهم: أهلَكَ والليلَ: الحَقْ أهلَكَ قبلَ الليلِ. وإنما تقديره في الإعراب: الحقْ أهلَكَ وسابقِ الليلَ... وسيبويه كثيراً ما يمثّل في كتابه على المعنى، فيتخيَّل من لا خبرة له أنه قد جاء بتقدير الإعراب،

(١) الكتاب ٢: ٣١٢.

(٢) شرح التصريح ٢: ٢٦١ والمفصل ص ١٥١ وشرحه ٩: ١١ وحاشية الدسوقي ١: ١٧٩ والهمع ٢: ٦٧. وزعم ثعلب أن «أمّا» مركبة من حرف الشرط «إنْ» و«ما» الزائدة. والأصل «إمّا» ثم حذف فعل الشرط بعدها، ففتحت الهمزة. وإن ذكر الفعل كسرت الهمزة. الجنى الداني ص ٥٢٣.

(٣) المقتضب ٢: ٧١ و٣: ٢٧ - ٢٩.

(٤) شرح الكافية ٢: ٣٩٧.

(٥) المنصف لابن جني ١: ١٣١. وانظر الخصائص ١: ٢٧٩ - ٢٨٤.

فيحمله في الإعراب عليه، وهو لا يدري. فيكون مخطئاً، وعنده أنه مصيب. فإذا نُوزِع في ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيره».

أضف إلى هذا أن «أمّا» تحمل معنى التفصيل. فإن كُرِّرَتْ، نحو قوله تعالى[1]: ﴿كذَّبَتْ ثَمُودُ وعادٌ بالقارعةِ. فأمَّا ثَمُودُ فأُهْلِكُوا بالطَّاغيةِ. وأمَّا عادٌ فأُهْلِكُوا بريحٍ صَرْصَرٍ، عاتيةٍ﴾ كان التفصيل صريحاً فيها. وإن لم تكرَّر، نحو قول الله عز وجل[2]: ﴿يا أيُّها النَّاسُ قد جاءكُم بُرهانٌ من رَبِّكُم، وأنزَلْنا إليكُم نُوراً مُبيناً. فأمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بالله، واعتَصمُوا بهِ، فسيُدْخِلُهُم في رَحمةٍ منهُ وفَضْلٍ، ويَهدِيهم إليهِ صِراطاً مُستقِيماً﴾ فإن التفصيل فيها ملحوظ، لأن المراد: وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا[3]. وقد حُذف المعطوف لدلالة المعنى عليه. وقد يحذف المعطوف عليه أيضاً، ويدل عليه الكلام، كالذي في قول الحارث بن مسهر[4]:

أَلَوماً، كلَّما أهلَكتُ شَيئاً وأمَّا الدَّهرُ، هِندُ، فلا يُلامُ

والمراد: أمّا أنا فألامُ كلَّما أهلكتُ شيئاً، وأمّا الدهر فلا يلام. ولو أخذنا بتفسير سيبويه لـ «أمَّا»، على ظاهره، لكان فيه إغفال ما تتضمنه من معنى التفصيل، لأن «مهما» لا يمكنها[5] أن تحمّل هذا المعنى، ظاهراً أو مقدراً. وفي ذلك ما يفسد المراد من تفسيره.

ثم إنّ الشرط يعني في الأصل ارتباط حدث بآخر، ارتباطاً سببيّاً، ليكون أحدهما سبباً، والآخر نتيجة. وهذا يقتضي أن يتعلق الحدث الثاني بالأول، فيقع لوقوعه، ويمتنع لامتناعه، أو يمتنع لوقوعه. وتفسيرك «أمّا زيدٌ فكريمٌ» بمعنى: زيدٌ مهما يكنْ من أمره فكريمٌ، ليس فيه ما يدل على

---

(١) الآيات ٤ ـ ٦ من الحاقة
(٢) الآيتان ١٧٤ و١٧٥ من النساء
(٣) المغني ص ٥٩ وحاشية الصبان ٤ : ٤٦.
(٤) الاختيارين ص ١٦٥.
(٥) حاشية الصبان ٤ : ٤٤ وشرح التصريح ٢ : ٢٦٢ والهمع ٢ : ٦٧.

الرابطة السببية. وإلاّ فكيف يكون كرم زيد نتيجة لحدوث كل شيء من أمره، وكيف يكون كل شيء منه سبباً لكرمه؟ قال أبو حيان[1]: «قال بعض أصحابنا: لو كانت شرطاً لتوقف جوابها على شرطها، مع أنك تقول: أمَّا عِلماً فزيد عالمٌ. فهو عالم، إن ذكرت العلم، أو لم تذكره، بخلاف: إنْ قام زيد قام عمرو. فقيام عمرو متوقف على قيام زيد».

وقد تنبه القائلون بشرطية «أمَّا»، إلى عجز هذا التفسير عن بيان معنى السببية فيها، فزعموا أنَّ سيبويه فسر[2] «أمَّا زيدٌ فكريمٌ» بمعنى: مهما يكنْ من شيء فزيدٌ كريمٌ، وأنّ كلمة «شيء»[3] في كلام سيبويه «عامّ، يُرادُ به خاصّ، وكان تامَّة، والمعنى: مهما يوجد شيء، من موانعِ مصدرِ جوابها، فجوابها ثابت للمسند إليه، فما ظنُّك إذا انتفت الموانع. وإنما عمَّم سيبويه العبارة، لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاص، لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين، بل فسرها بما يشمل جميع مواردها». وزعم بعضهم[4] أن المعنى هو: إنْ أردتَ معرفة حال زيد فزيدٌ كريمٌ، أو:[5] مهما ذكرتَ فزيد كريم. ورجح الرضي[6] أن يكون التقدير: أمَّا يكنْ من شيء فزيد كريم، أي: إن يقع شيء فى الدنيا يقعْ كرمُ زيد. وهذه التقديرات كلها لا تعطي ما زعموه من معنى الشرط والسببية.

ثم إن ادّعاء الحذف، حذفِ جملة الشرط، أمر يحتاج إلى دليل. والدليل في مثل ذلك سماع أو قياس. أما السماع فلم يأت بما زعموه، إذ

---

(١) حاشية الصبان ٤. ٤٤ وشرح التصريح ٢: ٢٦٢ والهمع ٢: ٦٧.
(٢) المفصل ص ١٥١ وشرحه ٩: ١١ وشرح التصريح ٢: ٢٦١ وحاشية الدسوقي ١: ١٧٩.
(٣) شرح التصريح ٢: ٢٦٢ وحاشية الصبان ٤: ٤٤.
(٤) شرح التصريح ٢ ٢٦٢ وحاشية الصبان ٤: ٤٤.
(٥) حاشية الصبان ٤. ٤٩
(٦) شرح الكافيه ٢ ٣٩٦

لم يرد عن العرب أنهم قالوا تلك العبارات التي صنعت لتفسير «أمّا». وأما القياس فيقتضي أن يكون الحذف لقرينة، نحو قول ذي الرمة[١]:

إذا ابنَ أبي مُوسى، بلالاً، بَلَغتِهِ فقام، بفأسٍ، بينَ وَصلَيكِ جازرُ

حذفت منه جملة «بلغتِ» بعد «إذا»، لدلالة ما بعدها عليها، أو نحو قول عمرو بن شأس[٢]:

فإنْ كنتِ منّي، أو تُريدِينَ صُحبتي فكوني لهُ كالسَّمنِ، رُبَّتْ لهُ الأدَمْ
وإلّا فسِيري، مِثلَما سارَ راكبٌ تَجشَّمَ خِمساً، ليسَ في سَيرِهِ يَتَمْ

حذف من بيته الثاني جملة «تكوني كالسمن...» لدلالة «لا» وما قبلها. وتقدير جملة محذوفة بعد «أمّا» ليس له من القرائن ما يقرّه. فإن احتجوا بلزوم الفاء قيل: لقد ذكر بعض العلماء أنها ليست رابطة للجواب، وإنما هي زائدة لازمة، لزوم الباء في «أفعِلْ به» في التعجب[٣]، وأجاز ابن مالك وجماعة حذفها قياساً، في الشعر والنثر[٤].

ولو كانت الفاء هذه رابطة للجواب لالتُزم فيها قياس الفاء الرابطة، فكانت غير لازمة للفعل، في مثل قول كثير عزة[٥]:

وما أنصَفَتْ: أمَّا النّساءَ فبَغَّضَتْ إليَّ، وأمَّا بالنَّوالِ فضَنَّت

وقول عمر بن أبي ربيعة[٦]:

---

(١) ديوان ذي الرمة ص ٢٥٣ والكتاب ١: ٤٢ وشرح المفصل ٢: ٣٠ والخزانة ١: ٤٥٠ - ٤٥١.
(٢) الأمالي ٢: ١٨٩.
(٣) المصف ١. ١٢٠ وحاشية الأمير ١: ٥٣ وحاشية الصبان ٤: ٤٤
(٤) حاشية الأمير ١: ٥٤ وشواهد التوضيح ص ١٣٦ - ١٣٨.
(٥) ديوان كثير عزة ص ٩٦.
(٦) ديوان عمر ص ٨٦.

رأتْ رَجُلاً، أمّا إذا الشّمسُ عارَضَتْ فَيَضحَى، وأمّا بالعَشِيِّ فيَخصَرُ

لأن الجواب ههنا جملة فعلية، ولا يُلتزم في مثله اقتران الفعل بالفاء بعد أدوات الشرط. قال أبو حيان[1]: «هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها؛ لأنها لم تجيء رابطةً جملتين، ولا عاطفة مفرداً على مثله. والتعليل بكون (أمّا) في معنى الشرط ليس بجيد؛ لأن جواب (مهما يكن من شيء) لا تلزم فيه الفاء، إذا كان صالحاً لأداة الشرط. والفاء لازمة بعد (أمّا)، كان ما دخلت عليه صالحاً لها، أم لم يكن؛ ألا ترى أنه يقال: مهما يكن من شيء لم أبالِ به. ويمتنع في (أمّا)، ويجب ذكر الفاء. فدل على أن لزوم الفاء ليس لأجل ذلك».

فإن قلتَ: إنما قدّرنا حذف جملة الشرط، لأن المعنى هو الذي يقتضي ذلك، فالقرينة معنوية. قيل لك: قد بيّنّا، من قبلُ، فساد حمل المعنى على السببية. وإذا أردت الحقّ فإن تركيب العبارة في «أمّا» أقربُ إلى القصر منه إلى الشرط. ذلك لأن الأصل في معناها هو التوكيد، وتقدير «أمّا زيد فكريم» هو: ما زيد إلاّ كريم، أو: إنما زيد كريم. ومن هذا القصر لُمحَ معنى الشرط، لأن القصر يتضمن معنى الشرط[2].

ولو كانت «أمّا» شرطية حقاً لمَا وليَتْها «إنْ» في نحو قوله تعالى[3]: ﴿فأمّا إن كانَ من المُقَرّبِينَ فَرَوْحٌ ورَيْحانٌ وجَنّةُ نعيم. وأمّا إن كانَ من أصحابِ اليمينِ فسلامٌ لكَ منْ أصحابِ اليمينِ...﴾، ولوجبَ اقترانُ «إذا» بالفاء في نحو قوله، عزّ وجلّ[4]: ﴿فأمّا الإنسانُ إذا ما ابتلاهُ ربُّهُ فأكرَمَهُ ونَعّمَهُ فيقولُ: رَبّي أكرَمَنِ. وأمّا إذا ما ابْتَلاهُ...﴾، ولجاز أيضاً أن تُحْذَفَ جملة

---

(١) الهمع ٢: ٦٧.
(٢) شرح الكافية ١: ٢٥٠.
(٣) الآيات ٨٨ - ٩٣ من الواقعة.
(٤) الآيتان ١٥ و١٦ من الفجر.

جوابِ «أما» وتظهرَ جملةُ شرطِها، شأنُ جميعِ أدوات الشرط الجازمةِ وغير الجازمة.

وليسَ في قولِ الله، تعالى[1]: ﴿فمَنْ أسلَمَ فأولئكَ تحرَّوْا رَشَداً، وأمّا القاسِطونَ فكانوا لجهنَّمَ حَطَباً﴾ دليلٌ على أنّ «أمّا» شرطية، وإن عُطِفَتْ جملتها على الجملة الشرطية. إذ ليس من اللازم تجانُس المتعاطفَينِ في الجملِ.

وقد صرح غير واحد من النحاة بأن «أمّا» ليست شرطية[2]، وجعلوها حرف تفصيل، أو حرف إخبار[3]. وقال بهاء الدين السبكي[4]: «إمّا: من الأدوات التي يحصل بها التعليق، وليست شرطاً. وبذلك صرَّح شيخنا أبو حيان».

وأما قولهم عنها «حرف شرط» فقد حمل على المجاز، قال الدسوقي[5]: «التحقيق أنها حرف إخبار، نائبة عن فعل الشرط، لا أنها موضوعة للشرط. وحينئذ فالإضافة لأدنى ملابسة. أي: أنها حرف نائب عن الشرط. ومضمنة لمعناه. ولو كانت موضوعة للشرط لاقتضت فعلاً بعدها. فهي قد أغنت عن الجملة الشرطية، وعن أداة الشرط. وهي من أغرب الحروف، لقيامها مقام أداة شرط، وجملة شرطية».

ومعنى هذا كله أن «أمّا» ليست من أدوات الشرط، وإذا حمّلتها معناه لم يجز أن تعرب على أنها اسم شرط في محل رفع مبتدأ، وهي أيضاً جملة مكونة من فعل مضارع مجزوم، وحرف جر زائد، وفاعل مجرور لفظاً: «مهما يكن من شيء».

قال أبو حيان[6]: «ما ذُكر، في معناها، هو من حيث صلاحية التقدير، ولا جائز أن يكون مرادفاً له، من حيث المعنى، لأن معقولية الحرف مباينة لمعقولية الاسم والفعل، فتستحيل المرادفة، ولأن في (يكن)

(١) الآيتان ١٤ ـ ١٥ من الجن.
(٢) حاشية الصبان ٤: ٤٤.
(٣) البحر ١: ١١٩ وحاشية الدسوقي ١: ٥٩ والجنى الداني ص ٥٢٢.
(٤) المنصف ١: ١٢٠.
(٥) حاشية الدسوقي ١: ٥٩.
(٦) الهمع ٢: ٦٧.

ضميراً يعود على (مهما)، وفي الجواب ضمير يعود على الشرط، وذلك منتف في : أمّا». فلا يعقل أن يعود الضمير على حرف، ولا يعقل أن يحل الحرف الواحد محل اسمين وفعل وحرف[1]. وقال بعض المحققين[1]: «ولا يقال: يلزم من تفسيرها بـ (مهما) أن تكون اسماً، لأنّا نجيب بمنع اللزوم. فإنَّ الحرف يفسَّر بالاسم، ولا يلزم كون الحرف اسماً، لأنّا نقول: معنى (إنّ) التوكيد، و(ليت) التمنّي. ولا يلزم أن يكونا اسمين».

بل إن الذين حمَّلوها معنى الشرط قد ذكروا أن تقدير جملة الشرط بعدها غير لازم، لأنه لمَّا حذف فعل الشرط، وأداته، وتضمنت «أمّا» معناهما، كرهوا أن يليها الجزاء، من غير واسطة بينهما، فقُدّم بعض الجواب، وجعلوه عوضاً من فعل الشرط[2]. فهم يجعلون الجزء من الجواب تعويضاً من الفعل، ولا يجوز تقدير المعوض منه.

وأنت لو رجعت إلى الإعراب التطبيقي، الذي جرى عليه المعربون، لرأيت أنهم لا يشيرون إلى جملة شرط[3] بعدها «أمّا». ولكن إذا استوقفهم تفسير النحاة لها بـ «مهما يكن من شيء» نبهوا على تلك الجملة، وقدروها محذوفة[4]، ثم جعلوا المذكورة بعد «أمّا» في محل جزم جواب الشرط. وشأنهم في هذا هو شأنهم في «إنْ» و«لو» الوصليتين. فهم يقولون: إنهما لا تحتاجان إلى جواب مقدر، مع أنهما تحملان شيئاً من معنى الشرط. وربما احتالوا لهما، فقدروا لهما الجواب.

وأغرب من هذا، في الاحتيال والتقدير، ما زعموه في إعراب نحو «وبعدُ فأقولُ». لقد ادَّعوا[5] أن الأصل في هذه العبارة هو: مهما يكن من

(١) شرح التصريح ٢: ٢٦١.
(٢) شرح المفصل ٩: ١١ وإملاء ما من به الرحمن ١: ٢٦ وحاشية الدسوقي ١: ١٧٨ - ١٧٩
(٣) انظر إعراب الكافية ص ٤٤ - ٤٥ و٢١٠ و٣٣٥.
(٤) إعراب الكافية ص ٤٠٨.
(٥) انظر حاشية العطار على شرح الأزهرية ص ٨.

شيء بعد هذا فأقول. ثم حذف «مهما يكن من شيء» وأُقيمت «أمّـا» مقامه، ثم حذفت «أمّا» وعوّضت منها الواو. فالواو نائبة عن «أمّا»، وتقدر أيضاً بأنها اسم شرط، وفعل، وجار ومجرور، ويعلق بها الظرف. والصواب في مثل هذه العبارة أن تكون الواو استئنافية، والفاء زائدة، والظرف «بعد» متعلقاً بـ «أقول»[1].

وزعموا أن الفاء في قوله تعالى[2]: ﴿بلِ اللهَ فاعبُدْ﴾ جواب لـ «أمّا» مقـدرة، والأصـل: بـل مهمـا يكن من شيء فـاعبـدِ اللهَ[3]. وزعمَ الزمخشري[4] أن الفاء جواب لـ «إنْ»، والتقدير: بل إن كنتَ عاقلاً فاعبد الله. ثم حذف الشرط، وجعل تقديم المفعول عوضاً منه. والاختيار أن الفاء هذه زائدة للتزيين، ولا حاجة إلى التقدير.

والحقُّ أن المعنى الأصلي الثابت لـ «أمّا» هو التوكيد والتفصيل. أما الشرط فمستفاد من القصر الذي تتضمنه. ولذلك كان ذكرها بين أحرف الشرط إقحاماً لا مسوِّغ له. وهو شبيه بإقحام بعض المتأخرين «كلّما» و «بينما» في أسماء الشرط. بل إن هاتين أقرب منها إلى الشرط، لاقتضاء كل منهما جملتين، تقع بينهما، أو تقعان بعدها.

ولهذا كله كان علينا إسقاط «أمَّا» من بين أدوات الشرط، وجعلها حرف توكيد وتفصيل، وإعراب الجملة المصرَّح بها بعدها تبعاً لموضعها من الكلام، دون التأثر بتفسيراتهم الصناعية، وما تتضمن من حذف وتقدير.

وربَّما خَلَتْ من التفصيل، وتجرَّدت للتوكيد، نحو قول أبي ذؤيب[5]:

أمّا أُولاتُ الذُّرى، منها، فعاصبةٌ تَجولُ، بين ساقيها، الأقاديحُ

---

(١) انظر المصف ٢ ٥ وحاشية الدسوقي ١ ١٧٩ وحاشيه الأمير ١ ١٤١

(٢) الآية ٦٦ من الزمر.

(٣) المغني ص ١٨٠ وحاشية الدسوقي ١: ١٧٩.

(٤) الكشاف ٣: ٣٥٥ والبحر ٧ ٤٣٩.

(٥) ديوان الهذليين ١: ١٠٨ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٦

وقول زهير[1]:

فأمّا، إذ ظَعنْتِ، فلا تَقولي لِذي صِهْرٍ: أُذِلت، ولم تُذالي

وقولِ الخطباء والكتّاب: أما بعد...

*

وإذا انتهينا من «أمّا» استوقفتنا «إذاً»، لقربها منها. فقد ذكر سيبويه أن معناها الجواب والجزاء[2] وذهب بعض الكوفيين[3] إلى أنها اسم، وأنه إذا قيل لك: أنا آتيكَ، وقلت: إذن أكرمَكَ، فإنما تريد: أذا أتيتني أكرمُكَ. ثم حذفتَ الجملة بعد «إذا»، وعوّضتَ التنوين منها، فالتقى ساكنان: ألف «إذا» والتنوين، فحذفت الألف، وقدرت «أنْ» قبل الفعل، فنُصب بها[4]. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لمحذوف. والتقدير: إذا أتيتني وقع إكرامُكَ.

أما الفراء[5] فذكر أنها قد تكون جواباً لشرط امتناعي «لو»، أو جواباً لقسم. وذلك إذا جاءت بعدها اللام. فإن لم يكن أحدهما مذكوراً قبلها قُدِّرَ. فقول الله تعالى[6]: ﴿وما كان مَعَهُ من إلَهٍ، إذاً لذَهب كلُّ إلَهٍ بما خَلَقَ﴾ تقديره: لو كان معه إلَهٌ إذاً لذهب كلُّ إلَه بما حلق.

وأما السيرافي[7] فقد أوَّلها، إدا لم يكن بعدها اللام، بالشرط

(1) ديوان زهير ص ١٦٥.

(2) الكتاب ٢: ٣١٢ والمغني ص ١٥ والمفصل ص ١٥١ وشرحه ٩ ١٢ وحاشية الأمير ١ ١٩ وحاشية الدسوقي ١: ١٨ والمصف ١: ٤١ والهمع ٢. ٦. وقد اختلف في رسم الحرف الأخير من «إذاً». واحترنا رسمه تنويناً بالألف إذا لم تعمل النصب. فإن عملت رسمناه نوناً، حملاً على «أن ولن». وإن حار إعماله وعدمه رححنا واحداً منهما انظر ص ٣٦٦ من الجنى الداني في حروف المعاني

(3) حاشية الصبان ٣: ٢٩٠ والمغني ص ١٥ وشرح التصريح ٢ ٢٣٤ وحاشية الدسوقي ١ ١٧ - ١٨. وانظر الهمع ١: ٢٠٥ و٢ ٦

(4) وتقدير «أن» محذوفة بعدها نسب إلى الخليل أيضاً الكتاب ١. ٤١٢ والمنصف ١: ٤١

(5) الخزانة ٣: ٥٧٠ - ٥٧١ وانظر معاني القرآن ٢ ٢٩ والمغني ص ١٦

(6) الآية ٩١ من المؤمنون.

(7) الكتاب ١ ٤١١.

الجازم. فإن قال قائل: إنْ تَزُرْني أَزُرْكَ، وأجيب: إذن أزورَكَ، فالمعنى: إن تَزرْني أَزُرْكَ. فنابت «إذن» عن الشرط، وكفَت من ذكره، كما يقول قائل: أزيدٌ في الدار؟ فيقال: نعم، أو: لا. وتكفي «نعم» من قوله: زيد في الدار، و«لا» من قوله: ما زيد في الدار.

وكذلك فعل الزجاج[1]. إلَّا أنه أوَّل المعنى بما يلي: إنْ كان الأمر كما ذكرتَ فإنّي أزورُك.

ولهذا كله زعم الشلوبين[2] أنها للجواب والجزاء دائماً، وتكلف تخريجها على ذلك حيثما وردت، فقال: إن التقدير في هذه الآية الكريمة[3]: ﴿فَعَلْتُها إذاً، وأنا منَ الضَّالِّينَ﴾ هو[4]: إن كنتُ فعلتُ الوكزةَ كافراً لأنعُمِك كما زعمتَ - يا فرعونُ - فأنا من الضّالّين. بل فعلتُها غير قاصد القتل، وغير كافر لأنعمك.

بيد أن أبا علي الفارسي جعل معنى الجزاء فيها غالباً، وقال[5]: «قد تَتمحَّضُ للجواب، بدليل أنه يقال لك أُحبُّكَ، فتقول: إذاً أظنُّكَ صادقاً. إذ لا مجازاة هنا ضرورة». وزعم الشلوبين أن التقدير هنا: إنْ كنتَ قلتَ ذلك حقيقة صَدَّقْتُكَ[6].

ثم جاء الرضي[7]، فاستفاد من هذه المذاهب، ورجح أنها اسم، وأن أصلها «إذْ» حذفت الجملة المضافة إليها بعدها[8]، وعوّض منها التنوين، لمَّا قُصد جعلها صالحة لجميع الأزمنة. فإن قال لك قائل: أنا

---

(١) المفصل ص ١٥١ وشرحه ٩: ١٢.
(٢) المغني ص ١٥ والهمع ٢: ٦ والجنى الداني ص ٣٦٤ والبحر المحيط ٧: ١٠ - ١١.
(٣) الآية ٢٠ من الشعراء.
(٤) حاشية الصبان ٣: ٢٩١.
(٥) المغني ص ١٥ والهمع ٢: ٦.
(٦) الهمع ٢: ٦
(٧) شرح الكافية ٢: ٢٣٥ والمنصف ١: ٤١ وحاشية الصبان ٣: ٣٩٠.
(٨) فهي بمعنى «حينئذ». البحر المحيط ٧ ١٠

أزورك، وقلتَ: إذن أكرمَك، فالمراد: إذ تزورني أكرمُك، أي: وقتَ زيارتك لي أكرمك. والفعل منصوب بـ «أن» مقدرة، والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ حذف خبره. وقد بنيت الذال على الفتح، لتكون «إذن» في صورة ظرف منصوب، لأن معناها الظرف. والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط. ولم يقل بوجوب تضمن معنى الشرط، كما أطلق النحاة، لأنه لا معنى للشرط في[1]: ﴿فَعَلتُها إذاً، وأنا منَ الضَّالِّينَ﴾. وإذا كانت للشرط في الماضي جاز إجراؤها مجرى «لو»، في إدخال اللام في الجواب. وإذا كانت للشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في الجواب، تشبيهاً لها بـ «إنْ». وقد تستعمل بعد «لو» و«إنْ» توكيداً لهما، لأنها بمعنى كل منهما مع الشرط، نحو: لو زرتَني إذاً لأكرمتك. وإن جئتني إذاً أَزُرْكَ. فكأنك كررت أداتي الشرط مع جملتي الشرط، للتوكيد. ويجوز أن تتأخر عن الجزاء، نحو: أُكرِمُك إذاً. كما يجوز أن تتوسط بين جزأي ما هو جزاؤها، نحو: أنا إذاً صادقٌ. وإذا وليها مضارع للحاضر فهي غير مضمَّنة لمعنى الشرط، كقولك لمن يحدثك بحديث: إذاً أظنُّك كاذباً. فهي ههنا متمحّضة للزمان، ولا شرطية فيها.

وقد أجمل بعضهم أمرها فقال[2]: إنها تأتي على وجهين: حرف ناصب للمضارع مختص به، واسم أصله «إذا» أو «إذ». حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التنوين. وهذه تدخل على غير المضارع، وعلى المضارع فيرفع. وقولك: إذن أكرمك، يجوز فيه الرفع على أنها اسمية، والأصل: إذا أتيتني أكرمك. ويجوز النصب على أنها حرفية.

ومن هذا ترى أنهم، حين يجعلونها للجراء، يقدرون لها جملة شرط محذوفة مع الأداة. وتكون الجملة المحذوفة لا محل لها، إنْ قدر الشرط غير ظرفي، وفي محل جر بالإضافة، إن قدر ظرفياً.

---

(١) الآية ٢٠ من الشعراء.

(٢) حاشية الصبان ٣: ٢٩.

وأنت ترى أن التقدير هذا يشبه التقدير في «أمَّا». إلاّ أنه ههنا أقرب إلى الصواب منه هناك. ذلك لأن السماع قد جاء بمثله، قال الله تعالى[1]: ﴿لو أنتُم تَملِكُونَ خَزائنَ رَحمةِ رَبِّي إذاً لأمسَكتُم، خشْيةَ الإنفاقِ﴾ وقال كثير عزة[2]:

لئن عاذَ لي عَبدُ العَزيزِ بمِثلِها وأمكنَني، منها، إذاً لا أُقيلُها

فجاء بها في جواب القسم. وقال معن بن أوس[3]:

فلولا اتّقاءُ اللهِ، والرَّحِمُ الّتي رِعايتُها حَقٌّ، وتَعطيلُها ظُلْمُ
إذاً لعَلاهُ بارقي، وخَطَمتُهُ بوَسمِ شَنارٍ، لا يُتاكِهُهُ وسَمُ

فجعلها في جواب «لولا». وقال زهير بن أبي سلمى[4]:

فإن تَدَعُوا السَّواءَ فليسَ بَيني وبينكُمُ، بَني حِصنٍ، بَقاءُ
ويَبقَى بَينَنا قَذَعٌ، وتُلفَوا إذاً قوماً، بأنفسِهم أساؤوا

فجاء بها فيما هو معطوف على جواب الشرط. وقال الله تعالى[5]: ﴿فإنْ فَعلتَ فإنَّك إذاً منَ الظّالِمين﴾ فجعلها في جواب الشرط نفسه.

ولكننا مع هذا نوجب ألاّ يُلجأ، في الإعراب، إلى التقدير في هذه المسألة أيضاً، وأن يُكتفى بإعراب ما هو ظاهر ملفوظ به. والدليل أنها إذا كانت ناصبة وجب تصديرها، ولم يجز أن يتقدمها ما يقدرونه من شرط محذوف. وهم إنما يقدرون ذلك لتفسير المعنى لا للإعراب. ولذا نرى أن ابن هشام عندما فسر «إذن أكرمَك» بقوله: إنْ أتيتني إذاً أكرمْك، علق عليه شراح المغني[6] بأن هذا التقدير لا يفقد «إذن» الصدارة، ولا يوجب

(١) الآية ١٠٠ من الإسراء.
(٢) ديوان كثير عزة ص ٣٠٥ والمغني ص ١٥ والهمع ٢: ٧ والخزانة ٣: ٥٨٠
(٣) الأمالي ٢: ١٠٣.
(٤) ديوان زهير ص ١٤٥.
(٥) الآية ١٠٦ من يونس.
(٦) المنصف ١: ٤٤ وحاشية الدسوقي ١: ١٩ وحاشية الأمير ١ ٢٠.

إهمالها، لأن الموجب لإهمالها هو وقوعها حشواً في اللفظ والمعنى، وهذا التقدير يجعلها حشواً في المعنى، دون اللفظ.

فإذا كانت مهملة غير ناصبة فهي أكثر ما ترد، وليس قبلها شرط صريح، نحو قوله تعالى[1]: ﴿وإذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إلاّ قَليلاً﴾ و[2] ﴿فإذاً لا يُؤْتُـونَ النّاسَ نَقيراً﴾، [3] و﴿ما نُنزِّلُ المَلائكةَ إلاَّ بالحَقِّ، وما كانُوا إذاً مُنظَرِينَ﴾، وقَول عبدالله بن عنمة[4]:

فازجُرْ حِمارَكَ، لا يَرتَعْ برَوضتِنا ... إذاً يُـرَدُّ، وقَيدُ العَيـرِ مكـرُوبُ

وقول النابغة[5]:

ما إنْ أتَيتُ بشيءٍ، أنتَ تَكرَهُهُ ... إذاً فلا رَفَعتْ سَوطي إليَّ يَدِي
إذاً فعـاقَبَني رَبِّي، مُعـاقَبـةً ... قَرَّتْ بها عَينُ من يأتيكَ بالحَسَدِ

وقول جميل بثينة[6]:

ألا ليتَ شِعري: هل أبيتَنَّ ليلةً ... بوادِي القُرَى، إنّي إذاً لسَعيـدُ

وقول جرير[7]:

مَـرَرتُم بالـدِّيارِ، ولم تَعُـوجُـوا ... كَـلامُـكُم عـليَّ، إذاً، حَـرامُ

وقول سيبويه[8]: واللهِ إذاً لا أفعلُ.

وإذا كان الأمر كذلك فلمَ تَحمـلُ الأكثر على الأقـلّ، وتدَّعي أن الشرط مقدر، لابد منه؟

---

(١) الآية ٧٦ من الإسراء.
(٢) الآية ٥٣ من النساء.
(٣) الآية ٨ من الحجر.
(٤) المفضليات ص ٣٨٣.
(٥) ديوان النابغة ص ٢٠ - ٢١.
(٦) ديوان جميل ص ٦٦ - ٦٧.
(٧) ديوان جرير ص ٥١٢ والخزانة ٣: ٦٧١.
(٨) الكتاب ١: ٤١١.

فإن قلتَ: إنما نفعل هذا، لأنهم قد ذكروا أنها حرف جواب وجزاء، وهو يقتضي ذلك التقدير في الإعراب. قيل لك: إنّ تسميتها هذه لا تعدو التفسير المعنوي لها في الكلام، ولا أثر لها في صناعة الإعراب. ولذلك قالوا(1): إنما المراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام، يجاب به كلام آخر، ملفوظٌ أو مقدر. سواء وقعت في الصدر، أو الحشو، أو الآخر. ولا تقع في ابتداء كلام، ليس جواباً عن شيء. ولملابستها الجواب، على هذا الوجه، سميت حرف جواب. وإنما المراد بكونها جواباً أنها حرف يصحب الجواب، وإن لم تكن رابطة له بالشرط. فأطلق عليها الجواب تجوّزاً، نظراً إلى ملابستها له، ووقوعها في صحبته. وليس المراد بكونها جواباً لـ «إنْ» أنها نفس الجواب، ولا رابطة للجواب بالشرط.

ولو كانت هي الجواب، في الإعراب، أو الرابطة للجواب، لالتزم فيها قياس الفاء الرابطة، فكانت غير لازمة في نحو ﴿فإذاً لا يُؤتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾، وقولهم(2): ظننتُ زيداً إذاً يكرمُك.

ولو كانت هي عوضاً من أداة الشرط «إنْ» لوجب جزم المضارع بعدها، في الآية والمثال، لأنه جواب شرط جازم. ولم يرد عن العرب أنهم جزموا الفعل في مثل ذلك.

أما إذا جاءت في جواب شرط، ملفوظ به قبلها، فهي حينئذٍ زائدة(3) لتوكيد أداة الشرط، نحو قولك: لو زرتَني إذاً لأكرمتك، وإن تأتني إذاً أكرمْكَ. فكأنك كررت أداة الشرط للتوكيد.

ذلك هو حكم «إذاً»: إنها حرف جواب، أو حرف جواب وجزاء، أو زائدة للتوكيد. وليس لها من الشرط إلاّ معناه.

*

(1) حاشية الدماميني 1: 41 - 42 والمنصف 1: 4 وحاشية الدسوقي 1: 18.

(2) الهمع 2: 7.

(3) حاشية الصبان 3: 290 وحاشية الدسوقي 1: 18 وشرح الكافية 2: 236 والجنى الداني =

وذكر بعض النحاة أن الفاء الفصيحة تدل على محذوف[1]، هو جملة فعلية، أو شرط وفعله. قال الزمخشري[2] في هذه الآية الكريمة[3]: ﴿وإذِ استَسقى مُوسَى لقَومِهِ، فقُلنا: اضرِبْ بعَصاكَ الحَجَرَ. فانفجرَتْ منهُ اثنَتا عَشْرَةَ عَيناً﴾: «فانفجرت: الفاء متعلقة بمحذوف، أي: فضربَ فانفجرت. أو: فإنْ ضربتَ فقد انفجرتْ. وهي على هذا فاء فصيحة، لا تقع إلاَّ في كلام بليغ».

وحملوا على ذلك كثيراً من النصوص، نحو[4]: ﴿إنَّ أرضي واسعةٌ، فإيّايَ فاعبُدُونِ﴾ أي[5]: فإن لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإيّاي فاعبدوني في غيرها، و[6]﴿أمِ اتَّخذُوا من دُونِهِ أولياءَ، فاللهُ هوَ الوَليُّ﴾ أي: إنْ أرادوا أولياء بحقٍّ فالله هو الوليّ، و[7]﴿أيُحِبُّ أحَدُكُم أنْ يأكلَ لحمَ أخيهِ مَيْتاً، فكَرِهتُموهُ﴾ أي[8]: إنْ صحَّ هذا فقد كرهتموه.

والحقُّ أن هذه الفاء إنما فسَّرها البيانيون كذلك[9]، وليس النحو ملزماً بما يذهب إليه علم البيان. فالفاء الفصيحة هي، من الزاوية النحوية، لم تخرج عن معنى السببية، وقد تكون عاطفة كما في الآية الأولى، أو استئنافية كما في الآيات الأخر. وهي زائدة إذا وقعت في أول الكلام، نحو[10]: ﴿ وقالتِ اليَهودُ والنَّصارَى: نحنُ أبناءُ اللّهِ وأحِبّاؤه. قُلْ: فلِمَ

= ص ٣٦٤- ٣٦٥. وزعم ابن عطية أنها تكون زائدة، وإن لم يكن قبلها شرط. البحر المحيط ٧: ١٠.

(١) شرح التصريح ٢: ١٥٣ وشرح متن الآجرومية ص ١٣.
(٢) الكشاف ١: ٧١ وانظر منه ١: ٦٩.
(٣) الآية ٦٠ من البقرة.
(٤) الآية ٦٦ من العنكبوت.
(٥) المغني ص ٧٢٠ والمنصف ٢: ٢٦٦ وحاشية الدسوقي ٢: ٢٧٣.
(٦) الآية ٩ من الشورى. وانظر التعليقة السابقة.
(٧) الآية ١٢ من الحجرات.
(٨) الكشاف ٤: ١٥ وحاشية الدسوقي ١: ١٧٩.
(٩) انظر التلخيص ص ٢١٩ وشرح التصريح ٢: ١٥٣.
(١٠) الآية ١٨ من المائدة. وانظر الكشاف ١: ٦١٨.

يُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ بِذُنوبِكُم ﴾. أما تقديرات علماء البيان، أو المفسّرين والشرّاح، فليس واجباً على النحاة. اتباعها دائماً وإخضاع قواعدهم لها، لأن الإعراب قد يخالف تفسير المعنى، كما ذكرنا من قبل[١].

فلا حاجة إذاً إلى تقدير حرف شرط محذوف، وجملة بعده محذوفة. وحسبنا أن نعرب ظاهر العبارة، ما دام عدم التقدير ممكناً ولا يخلّ بالمقصود.

* *

٤
الجملة الاعتراضية

وهي الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين، أو متطالبين، لتوكيد الكلام، أو توضيحه، أو تحسينه. وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه، وليست معمولة لشيء منه[٢].

أما التوكيد فتراه في مثل قول عمرو بن شأس[٣]:

أَرَدْت عِراراً بالهوان، ومن يُرِدْ عِراراً، لعَمْري، بالهَوانِ فقد ظَلَمْ

لأن جملة القسم جيء بها للتوكيد.

وأما التوضيح فشاهده قول قطري[٤]:

فإنْ أمُتْ حَتفَ أنفي لا أمُتْ كَمَداً على الطِّعانِ، وقَصْرُ العاجزِ الكَمَدُ
ولم أقُلْ: لم أساقِ الموتَ شاربَهُ في كأسِهِ، والمَنايا شُرَّعٌ، وُرُدُ

لأن جملة «قصر العاجز الكمد» اعترضت بين المعطوف عليه والمعطوف، لتبين ما انطوت عليه نفس الشاعر، من الاعتداد والبأس والبطولة، خلافاً لغيره من العاجزين.

---

(١) انظر المغني ص ١٨١ والمنصف ٢. ٥
(٢) الهمع ١. ٢٤٧.
(٣) الأمالي ٢: ٦٨٩.
(٤) شعر الخوارج ص ٤٢.

وأما التحسين فتلمسه في قول زهير[1]:

سئمتُ تكاليفَ الحياةِ، ومن يَعِشْ ثمانِينَ حَولاً، لا أبالَكَ، يَسأمِ

فقوله «لا أبالك» اعتراض فصل بين الجملتين، وليس المراد به التوكيد أو التوضيح، أو الدعاء بفقد الأب. وإنما أورده على عادة العرب، في إجرائهم إياه مجرى المثل، للتحسين والتزيين.

وتقع الجملة الاعتراضية في مواضع كثيرة، منها أن تكون:

بين المبتدأ والخبر، كما في قول جميل[2]:

إذا قُلتُ: ما بي، يا بُثينةُ، قاتلي من الوَجدِ، قالتْ: ثابتٌ، ويَزيدُ

وبين الخبر والمبتدأ، كما في بيت معن بن أوس[3]:

وفيهنّ، والأيّامُ يَعثُرْنَ بالفتَى، نَوادِبُ، لا يَملَلْنَهُ، ونَوائحُ

وبين ما أصله المبتدأ والخبر، كقول أبي المنهال[4]:

إنّ الثّمانِينَ، وبُلِّغْتَها، قد أحوَجَتْ سَمعي، إلى تَرجُمانْ

وبين المفعول والفاعل، نحو قول امرىء القيس[5]:

فلو أنَّما أسعَى، لأدنَى مَعيشةٍ كفاني، ولم أطلُبْ، قَليلٌ من المال

وبين الفعل والمفعول، نحو[6]:

واعلَمْ، فعِلمُ المرءِ يَنفعُهُ، أنْ سوف يأتي كُلُّ ما قُدِرا

---

(١) ديوان زهير ص ٢١.
(٢) ديوان جميل بثينة ص ٦٤.
(٣) المغني ص ٤٣٣.
(٤) المغني ص ٤٣٤.
(٥) ديوان امرىء القيس ص ٣٩.
(٦) المغني ص ٤٤٥ وشرح ابن عقيل ١: ١٤٧.

وبين الفعل وشبه الجملة، المتعلقة به، نحو قوله تعالى[1]: ﴿**كتابٌ أُنزِلَ إليكَ، فلا يَكنْ في صَدرِكَ حَرَجٌ منهُ، لتُنذِرَ بهِ**﴾.

وبين الموصوف والصفة، كما في هذه الآية الكريمة[2]: ﴿**وإنَّهُ لقَسَمٌ، لو تَعلَمُونَ، عَظيمٌ**﴾.

وبين الحرف وتوكيده، كما في بيت المجنون[3]:

خليليَّ لاَ ـ واللَّهِ ـ لا أملِكُ الذي قَضَى اللَّهُ في ليلَى، ولا ما قَضَى ليا

وبين المتعاطفين، نحو قول الله عز وجل[4]: ﴿**والَّذِينَ إذا فَعَلُوا فاحشةً أو ظَلَمُوا أنفُسَهُم ذَكَرُوا اللهَ، فاستَغفَرُوا لِذُنُوبِهِم، ومَن يَغفِرُ الذُّنوبَ إلّا اللهُ، ولم يُصِرُّوا على ما فَعَلُوا، وهُم يَعلَمُونَ**﴾.

وبين الموصول وصلته، كقول الفرزدق[5]:

تَعَشَّ، فإنْ عاهَدتَني، لا تَخونُني نكنْ مثلَ مَن، يا ذئبُ، يَصطحبانِ

وبين الشرط وجوابه، كقول الله تعالى[6]: ﴿**فإنْ لم تَفعلُوا، ولن تَفعلُوا، فاتّقُوا النَّارَ الّتي وَقُودُها النّاسُ والحجارةُ**﴾.

وبين القسم وجوابه، نحو قول النابغة[7]:

لَعَمْري، وما عَمْري عليَّ بهيِّنٍ، لقد نَطَقتْ بُطلاً عليَّ الأقارعُ

وبين «سوف» والفعل، نحو قول زهير[8]:

---

(1) الآية ٢ من الأعراف.
(2) الآية ٧٦ من الواقعة.
(3) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٢.
(4) الآية ١٣٥ من آل عمران.
(5) ديوان الفرزدق ص ٨٧٠ والمغني ص ٤٥٢.
(6) الآية ٢٤ من البقرة.
(7) ديوان النابغة ص ٤٩
(8) ديوان زهير ص ١٣٢.

وما أدري، وسوف ـ إخالُ ـ أدري أقَـومٌ آلُ حِصْنٍ، أم نِـسـاءُ؟

وبين جملتين مستقلتين بينهما علاقة سبب أو تفسير وبيان، كالذي في قول زفر بن الحارث[1]:

أريني سِلاحي، لا أبالكِ، إنّني أرَى الحربَ لا تزدادُ إلاَّ تَماديا

أما قول حكيم بن معية[2]:

لو قلتَ ما في قَومِها، لم تِيثَمِ يَفضُلُها، في حَسَبٍ، ومِيسَمِ

فجملة «لم تيثم» فيه ليست اعتراضية، وإن وقعت بين الخبر والمبتدأ، على تقدير «أحد» بعدها، أو بين الموصوف والصفة، على تقدير «أحد» قبلها. بل هي جواب الشرط «لو» قُدّم للضرورة.

وقد تحتمل الجملة الاعتراضَ وغيره. فقد اختلف النحاة في قول الله، عز وجل[3]: ﴿والّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئةٍ بِمِثلِها، وترهَقُهُم ذِلَّةٌ، ما لهُم منَ اللهِ من عاصِمٍ﴾، فزعم بعضهم أنّ «ما لهم من عاصم» خبرُ «الّذين»، وأنّ جملة «جزاء سيئة بمثلها»[4] معترضة بين المعطوف عليه «كسبوا» والمعطوف «ترهقهم ذلّة»، وهما جزآ الصلة. والراجح أن الجملة ليست معترضة، وإنما هي في محل رفع خبر «الذين»، و«ترهقهم ذلة معطوفة عليها.

وقد يكون الاعتراض بأكثر من جملة واحدة. قال زهير[5]:

لعَمْـرُكَ ـ والخُـطوبُ مُغيِّـراتٌ، وفي طُولِ المعاشرةِ التقالي ـ
لقَـد بـالَيتُ مَـظعَنَ أُمِّ أوفَى ولـكـنْ أُمُّ أوفَـى لا تُـبـالـي

---

(١) نقائض جرير والأخطل ص ٢٤.
(٢) أوضح المسالك ٣. ١٥ والكتاب ١: ٣٧٥ وشرح التصريح ٢: ١١٨.
(٣) الآية ٢٧ من يونس.
(٤) وجعلوا «جزاء» مبتدأ يتعلق به الجار والمجرور «بمثل». والخبر محذوف، والتقدير: لهم.
(٥) ديوان زهير ص ١٦١. وانظر المغني ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.

فاعترض بجملتين بين القسم وجوابه. وزعم أبو عليّ الفارسيّ أنه لا يُعترض بأكثر من جملة. وعندما وقف على هذا البيت[1]:

أراني، ولا كُفرانَ للهِ، أيّةً   لنفسيَ، قد طالبتُ غيرَ مُنِيلِ

قال: إنّ «أيّة» مفعول لأجله منصوب بـ «كفران»، وليس مفعولاً مطلقاً لفعل مقدر «أوَيتُ»، لئلّا يلزم الاعتراض بجملتين بين «أراني» والمفعول الثاني. وقد حمله هذا القول على ترك تنوين اسم «لا»، مع أنه قد عمل في «أيّة»، وهو ما لا يجيزه البصريون.

وعندي أنّ ما ذهب إليه، في إعراب البيت، صحيح. وترك تنوين اسم «لا» العامل جائز، خلافاً للبصريين. وشاهده قول النبيّ، عليه السلام[2]: «لا مانعَ لِما أعطَيتَ، ولا مُعطيَ لما مَنعتَ». أما ما علّل به الفارسي إعراب «أيّة» فهو خلاف ما يشهد به كلام العرب.

فإن قيل: إنّ بيتي زهير المتقدمين فيهما اعتراض بجملتين بينهما حرف عطف، فليسا مما يدفع مذهب الفارسي. قلنا: لقد ورد الاعتراض بجملتين من دون حرف عطف، كقول امرىء القيس[3]:

فلا، وأبيكِ ابنةَ العامرِ   يِّ، لا يَدَّعي القَومُ أنّي أفِرّْ

وقول أرطاة بن سهية[4]:

هلَ انتَ، ابنَ ليلى إنْ نَظرتُكَ، رائحٌ   معَ الرَّكبِ، أم غادٍ غداتئذٍ، معي؟

وقول عنترة[5]:

هلاّ سألت الخَيلَ، يا بْنَةَ مالكٍ   إنْ كنتِ جاهلةً، بما لم تَعلَمي

(١) المغني ص ٤٤٠.
(٢) المغني ص ٤٤١
(٣) ديوان امرىء القيس ص ١٥٤.
(٤) الأغاني ١٣: ٣٩
(٥) ديوان عنترة ص ٢٠٧ - ٢٠٩

وربما استعمل البيانيّون اصطلاح الاعتراض في غير ما يريده به النحويون. فقد علق الزمخشري على الآية الكريمة[1]: ﴿قالُوا: نَعبُدُ إلَهَكَ، وإلَهَ آبائكَ: إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ، إلَهاً واحداً. ونحنُ لهُ مُسْلِمُونَ﴾ بقوله[2]: «ونحن له مسلمون: حال من فاعلِ: نَعبدُ، أو مفعولِه. ويجوز أن تكون جملة معطوفة على: نَعبدُ، وأن تكون جملة اعتراضية مؤكِّدة. أي: ومن حالنا أنَّا له مسلمون». وأنت ترى أنه ذكر الاعتراض، وهو يريد الاستئناف.

والخلط بين الاعتراض والاستئناف ليس مقصوراً على علماء البيان، وقد كان للنحاة فيه نصيب. فها هو ذا الرضي يقف عند الحديث الشريف «اطلبوا العِلَم، ولو بالصِّين» فيقول[3]: «الظاهر أنَّ الواو الداخلة على الشرط، في مثله، اعتراضية. ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلِّقاً به معنى، مستأنَفاً لفظاً. وقد يجيء بعد تمام الكلام. كقوله عليه الصلاة والسلام: أنا سيِّدُ ولدِ آدمَ، ولا فخرٌ». والصواب أن الجملة استئنافية، ولا يجوز مثل هذا الخلط في الإعراب.

بين المعترضة والحالية:

كثيراً ما تلتبس الجملة الاعتراضية بالجملة الحالية. ولذلك حاول النحويون تبيين الفوارق التي تفصل بينهما. وهي ما يلي:

١ ـ **النيابة عن المفرد**[4]: إن الجملة الحالية هي من الجمل التي لها محل من الإعراب. ولذلك فهي واقعة موقع المفرد، ونائبة عنه في إعرابه. أما الجملة الاعتراضية فهي مما لا محل له من الإعراب، ولا يمكنها أن يحل محلها مفرد.

---

(١) الآيه ١٣٣ من البقرة.
(٢) الكشاف ١: ٩٦. وانظر البحر ١: ٤٠٣ ـ ٤٠٤ والمغني ٤٤٦
(٣) شرح الكافية ٢: ٢٥٧.
(٤) الهمع ١: ٢٤٨

٢ ـ **الإنشاء**: إن الجملة الاعتراضية قد تكون إنشائية. أما الحالية فلا يجوز أن تكون كذلك[١]. يشهد لذلك قول جميل[٢]:

يَقولونَ: جاهِدْ، يا جَميلُ، بغَزْوةٍ   وأيَّ جِهادٍ، غَيرَهنَّ، أُريدُ؟

فجملة النداء «يا جميلُ» إنشائية، وقد اعترضت بين الفعل والجار والمجرور. ومن الإنشاء أيضاً هذه الجملة الدعائية، في قول ابن هرمة[٣]:

إنّ سُليمَى، واللهُ يَكلؤها،   ضَنَّتْ بشيءٍ، ما كانَ يَرزَؤها

٣ ـ **الاستقبال**: يجوز أن تتصدر الجملة الاعتراضية بدليل الاستقبال، مثل: السين، سوف، لن، نحو قول زهير[٤]:

وما أدري ـ وسوف، إخالُ، أدري ـ   أقومٌ آلُ حِصنٍ، أم نِساءُ؟

وقول الله تعالى[٥]: ﴿**فإنْ لم تَفعَلُوا، ولن تَفعَلُوا، فاتَّقُوا النَّارَ الّتي وَقُودُها النّاسُ والحِجارةُ**﴾. ويمتنع مثل ذلك في الجملة الحالية، لأنها يراد بها الحاضر لا الاستقبال.

أما أدوات الشرط فقد أجمعوا على إجازة تصدّر الجمل الاعتراضية بها، كما جاء في الآية الكريمة[٦]: ﴿**إنّي إخافُ، إنْ عَصَيتُ رَبِّي، عَذابَ يَومٍ عَظيمٍ**﴾. ثم اختلفوا في الحالية، فأكثرهم منع تصدّرها بأدوات الشرط، وقليل منهم أجازه[٧].

أما المانعون فحجتهم أن أدوات الشرط هي دليل استقبال، وحكمها

---

(١) هذا هو الصحيح. وزعم بعض النحاة أن جملة «قاتلوا» في الآية الكريمة ﴿**تعالَوا قاتِلُوا**﴾ هي في محل نصب حال. إملاء ما من به الرحمن ١: ١٣٩. وزعموا أيضاً أن الجمل الاستفهامية في نحو «عرفتُ زيداً من هو» حالية. المغني ص ٤٦٦.

(٢) ديوان جميل بثينة ص ٦٧.

(٣) ديوان إبراهيم بن هرمة ص ٥٥ والمغني ص ٤٣٤

(٤) ديوان زهير ص ١٣٢.

(٥) الآية ٢٤ من البقرة

(٦) الآية ١٥ من الأنعام

(٧) الهمع ١: ٢٤٦

في ذلك هو حكم: لن، والسين، وسوف. وأما المجيزون فحجتهم أنها، وإن كانت دليل استقبال في الأصل، قد تكون أحياناً للماضي أو الحاضر، فلا غرو إذاً أن تتصدر الجملَ الحالة. ومن الماضي قول عبدالله بن الزُّبير[1]:

فأضحَى ولو كانتْ خُراسانُ دُونَهُ   رآها مكانَ السُّوقِ، أو هيَ أقرَبا

فإذا جعلت «أضحى» فعلاً تاماً، وهو محتمل[2]، كانت الجملة الشرطية في محل نصب حالاً. ومن الحاضر قول الله عز وجل[3]: ﴿فمَثَلُهُ كمَثَلِ الكلبِ، إنْ تَحمِلْ علَيهِ يَلهَثْ، أو تَترُكْهُ يَلهَثْ﴾. فقد علق عليه الزمخشري بما يلي[4]: «فإنْ قلتَ: ما محل الجملة الشرطية؟ قلتُ: النصب على الحال، كأنه قيل: كمثل الكلب ذليلاً، دائم الذلّة، لاهثاً في الحالتين».

أضف إلى هذا أن الأفعال التي تتقدم الأداة قد تكون للمستقبل، ولابد أن تكون الحال بعدها للمستقبل أيضاً[5]. فقول الوليد بن عقبة[6]:

وحارِبْهُ، إن حاربتَ، حربَ ابنِ حُرَّةٍ   وإلاَّ فسِلْمٌ، لا تَدِبُّ عَقارِبُهْ

وقول سحيم[7]:

عُميرةَ وَدِّعْ، إنْ تَجهَّزْتَ غاديا   كفَى الشَّيبُ، والإسلامُ، للمَرءِ ناهيا

وقول جرير[8]:

---

(1) الكامل ص ١١٢٠.
(2) وقيل: أضحى فعل ناقص. الخزانة ٣: ١٧٦ ـ ١٧٧.
(3) الآية ١٧٦ من الأعراف.
(4) الكشاف ٢: ١٠٤. وانظر إملاء ما من به الرحمن ١: ٢٨٩. والبحر ٤: ٤١٦ و٤٢٤ والمنصف ٢: ١٢٨.
(5) شرح الكافية ٢. ٢٥٨.
(6) وقعة صفين ص ٥٩. والشاهد في الشطر الأول من البيت.
(7) ديوان سحيم ص ١٦.
(8) ديوان جرير ص ٨١٣.

أقِلّي اللّومَ، عـاذِلَ، والعِتـابـا   وقُولي، إنْ أصَبتُ: لقد أصابا

وقول عنترة[1]:

فاقْنَي حَياءكِ، لا أبالَكِ، واعلَمي   أنّي امرؤٌ سأمُوتُ، إنْ لم أُقتلِ

وقولك: أكرمْ أخاك مهما فَعلَ، وأعينوا الضّعيفَ حيثما كان، ولنثأرنَّ أنّى شئنا، ولأكرمنّك أينما كنتَ، تحتمل فيها الجمل الشرطية أن تكون حالية.

وقد ذكر النحاة[2] أنه إذا اجتمع شرطان، ولم يكن بينهما حرف، نحو:

إن تَستغيثوا بنا، إن تُذعَروا، تَجدُوا   منّـا، مَعاقـلَ عِزٍّ، زانَهـا كـرَمُ

فالجواب للشرط الأول، والجملة الشرطية الثانية مقيّدة لـلأول تقييد الحال، الذي وقعت موقعه. والتقدير: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا...

ثم إنّ ما يكون صلة وصفة وخبراً يجوز أن يقع حالاً. وها هي ذي الجمل الشرطية تكون صلةً، في قول الله تعالى[3]: ﴿الّذِينَ إذا ذُكِرَ اللّهُ وَجِلَتْ قُلوبُهم﴾، وقول المجنون[4]:

فأنتِ التي إنْ شئتِ أشقَيتِ عيشتي   وأنت التي إنْ شئت أنعمْتِ باليا

وصفةً في قول فرعان[5]:

وإنّي لَداعٍ دَعْوةً، لـو دَعَوتُهـا   على جَبلِ الرَّيّانِ، لا نقَضَّ جانبُهْ

وخبراً في قول عمرو بن شأس[6]:

---

(1) ديوان عنترة ص ٢٥٢.
(2) الهمع ٢: ٦٣ وشرح التصريح ٢: ٢٥٤.
(3) الآية ٢ من الأنفال.
(4) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٥ - ٢٩٦.
(5) عيون الأخبار ٣: ٧٦.
(6) الأمالي ٢: ١٨٨ - ١٨٩.

فإنّ عِراراً إنْ يكنْ غَيرَ واضحٍ   فإنّي أُحِبُّ الجَونَ، ذا المَنكِبِ العَمَمْ

ومفعولاً ثانياً كالخبر، في قول يزيد بن الحكم[1]:

أراكَ إذا استَغنَيتَ عنّا هَجرتَنا   وأنتَ إلينا، عندَ فَقرِكَ، مُنضَوِي

بل إنّ الذين منعوا تصدر الجملة الحالية، بأداة الشرط مطلقاً، لم يجدوا مفرّاً من الإقرار أن تعميهم فيه نظر. ولهذا قالوا[2]: «وأما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها في موقع الحال. فلا يقال: جاءني زيد إنْ يَسألْ يُعطَ، على الحال. بل لو أريد ذلك لجعلت الجملة الشرطية خبراً لضمير مقدر، والمراد: جاءني زيد، وهو إن يسألْ يعط، فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية لا الشرطية. نعم قد أوقعوا الجمل المصدرة بحرف الشرط موقع الحال، ولكن بعدما أخرجوها عن حقيقة الشرط. وتلك الجملة لم تخل من أن يعطف عليها ما يناقضها أو لا يعطف. والأول تركُ الواو مستمر فيه، نحو: أكرمُكَ إنْ أصبتَ، وإنْ أخطأتَ. إذ لا يخفى أن النقيضين، من الشرطين، في مثل هذا الموضع، لا يبقيان على معنى الشرط. بل يتحولان إلى معنى التسوية، كالاستفهامين المتناقضين في قوله تعالى[3]: ﴿سَواءٌ علَيهم أأنذَرتَهُم أم لم تُنذِرْهُم﴾. وأما الثاني فلابد فيه من الواو، نحو: أكرمُك وإن لم تُصِبْ. ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة». وقال ابن هشام[4]: «وإنما جاز: لأضربنّه إنْ ذهبَ وإنْ مكثَ، لأن المعنى: لأضربنّه على كل حال. إذ لا يصح أن يشترط وجودُ الشيء وعدمه، لشيء واحد». لكأنهم أرادوا أن الأداة لم تستخدم بالمعنى الحقيقي للشرط، وأنها أصبحت وصلية[5]، زائدة للتعميم، وإن حملت شيئاً من المعنى الشرطي، الذي كان لها في الأصل. لكن بعض النحويين

---

(١) الخزانة ١: ٤٩٦

(٢) البحر ٤: ٤٢٤ - ٤٢٥.

(٣) الآية ٦ من البقرة

(٤) المغني ص ٤٤٥.

(٥) حاشية الدسوقي ٢: ٥٥. وقيل: إنها كالوصلية حاشية الأمير ٢: ٥٤

لم يقبل ما أراده هؤلاء، وقال: إنها ما زالت شرطية، وجوابها محذوف[1].

٤ ـ **أحرف الاعتراض**: وهي في الأصل أحرف استئناف، أو عطف. وإنما تكون للاعتراض، فتقترن بها الجمل الاعتراضية، إذا وقعت بين شيئين متطالبين، أو متلازمين.

ومنها الفاء، كقول علقمة الفحل[2]:

وأنتَ امرُؤٌ، أفضَتْ إليكَ أمانتِي   وقَبلَكَ رَبَّتْني، فضِعتُ، رُبُوبُ

وقول الله تعالى[3]: **﴿ومِن دُونِهما جَنَّتانِ، فبأيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكذِّبان، مُدْهامَّتانِ﴾**، وقول ربيعة بن مقروم[4]:

إذا ما انآدَ قَوَمَهُ، فلانَتْ   أخادِعُهُ، النَّواقرُ والوقائعُ

وكذلك الواو، نحو قول الله عز وجل[5]: **﴿فلمَّا وَضَعتْها قالتْ: رَبِّ، إني وَضَعتُها أُنثَى ـ واللهُ أعلَمُ بما وَضَعَتْ، وليسَ الذَّكرُ كالأُنثى ـ وإنِّي سَمَّيتُها مَريمَ﴾**، وقول متمم بن نويرة[6]:

لعَمْري ـ وما دَهري بتأبينِ هالكٍ   ولا جَزِعٍ ممَّا أصابَ، فأوجَعا ـ
لقد كفَّنَ المِنهالُ، تحتَ رِدائهِ،   فتىً، غيرَ مِبطانِ العَشِيَّاتِ، أروَعا

ومن قبيل ذلك «إذ» التعليلية، نحو قول الله تعالى[7]: **﴿ولن يَنفعَكُم اليَومَ؛ إذْ ظَلَمتُم، أنَّكُم في العَذابِ مُشتَرِكُونَ﴾**، وقول المجنون[8]:

فيا رَبِّ، إذْ صَيَّرْتَ ليلَى هيَ المُنَى،   فزِنِّي بعَينَيها، كما زِنتَها ليا

---

(١) شرح الكافية ٢: ٢٥٧ ـ ٢٥٨.
(٢) شرح اختيارات المفضل ص ١٥٩٠.
(٣) الآيات ٦٢ ـ ٦٤ من الرحمن.
(٤) الاختيارين ص ٥٧٥.
(٥) الآية ٣٦ من آل عمران.
(٦) المفضليات ص ٢٦٥.
(٧) الآية ٣٩ من الزخرف
(٨) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٦. والفاء المتصلة بـ «زني» زائدة. انظر التمام ص ٩٠.

وتحمل على ذلك أيضاً «حتى» الابتدائية، في مثل قول الله تعالى[1]: ﴿وليستِ التوبةُ للَّذِينَ يعملُونَ السَّيِّئاتِ، حتّى إذا حَضَرَ أحدَهمُ المَوتُ قالَ: إنّي تُبتُ الآنَ، ولا الَّذِينَ يَموتُونَ وهُم كُفّارٌ﴾، وقول الشاعر[2]:

عَمَمْتَهم بالنَّدَى، حتّى غُواتُهُمُ، فكنتَ مالِكَ ذِي غَيٍّ، وذِي رَشَدِ

وقول عمرو بن شأس[3]:

ألم يأتِها أنّي صَحَوتُ، وأنّني تَحلَّمتُ، حتّى ما أُعارِمُ مَن عَرَمْ
وأطرقتُ إطراقَ الشُّجاعِ، ولو رأى مَساغاً، لنابَيهِ، الشّجاعُ لقد أزَمْ

أما الجملة الحالية فلا يجوز أن تقترن بواحد من هذه الأحرف. فإذا اقترنت بالواو وجب أن تكون هذه الواو بمعنى الظرف «إذْ»، لأنها هي وما بعدها قيد لما قبلها، مثله[4]. ويجب فيها أيضاً ألّا يليها فعل مضارع مثبت. ولذلك فإن الواو في قول المتنبي[5]:

يا حادِيَيْ عِيرِها، وأحسِبُني أُوجَدُ مَيْتاً، قُبَيلَ أفقدُها
قِفا قَلِيلاً، بها عليَّ، فلا أقلَّ مِنْ نَظرةٍ، أُزَوَّدُها

اعتراضية، لأنه اعترض بالجملة بين النداء وجوابه، وليست حالية، إلّا إذا قدرت بين الواو والفعل المضارع ضميراً محذوفاً «أنا»، فتكون الجملة الاسمية «أنا أحسبني أوجد» هي في موقع الحال، والجملة الفعلية الأولى في محل رفع خبراً.

ومن هذا القبيل قول عنترة[6]:

(١) الآية ١٨ من النساء.
(٢) المغني ص ١٣٩ و٦٧٦.
(٣) الأمالي ٢: ١٨٨.
(٤) الهمع ١: ٢٤٧.
(٥) ديوان المتنبي ١: ٢٩٦ والمغني ص ٤٤٥.
(٦) شرح القصائد العشر ص ٢٦٦.

عُلِّقْتُها عَرَضاً، وأقْتُلُ قومها زَعْماً، لَعَمْرُ أبيكَ، ليس بمَزْعَمِ

فجملة «أقتل» استئنافية. وتحتمل أنها خبر لمحذوف، والجملة الكبرى حالية، كما قالوا في: قمتُ وأَصُكُّ وجهَه[1].

٥ - **اللام الموطئة**: توطىء لجواب القسم. وهي[2] اللام الداخلة على أداة شرط، للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قسم قبلها ظاهر، أو مقدر، لا على الشرط. ومن الأول قول الشاعر[3]:

لعَمري، لئن كنتُم على النَّأي والغِنَى بكم مِثْلُ ما بي، إنَّكم لَصَدِيقُ

ففيه قسم ظاهر «لعمري»، والجملة الشرطية معترضة بين القسم وجوابه «إنكم لصديق». ومن الثاني قول الآخر[4]:

لمتى صَلَحتَ، ليُقضَينْ لكَ صالحٌ ولَتُجزَيَنَّ، إذا جُزِيت، جميلا

لأن القسم مقدر قبل اللام الموطئة، والجملة الشرطية معترضة بين القسم وجوابه.

فاللام الموطئة لجواب القسم تُلحَق بأحرف الاعتراض، لأنها تتصدر الجملة الشرطية، فتجعلها اعتراضية لا محل لها من الإعراب. أما الجملة الحالية فلا يجوز أن تدخل عليها هذه اللام، وإن كانت الجملة الشرطية قد تقع في موقع الحال.

وقد حملوا «إذ» التعليلية على أدوات الشرط، فأدخلوا عليها اللام الموطئة، فكانت الجملة بعدها اعتراضية أيضاً، نحو قول ذي الرمة[5]:

---

(١) وزعموا أن الواو عاطفة. اللسان (رهن).

(٢) المغني ص ٢٥٩ - ٢٦٠. وسماها بعض النحويين لام الشرط لدخولها على أداة الشرط شرح المفصل ٩: ٢٢.

(٣) الأمالي ١: ٢٨

(٤) المغني ص ٢٦٠ والخزانة ٤. ٥٣٩

(٥) الأمالي ١: ٢٤٨ والمغني ص ٢٦٠ والخزانة ٤: ٥٣٩ والبيان والتبيين ٣: ٣٤٤.

غَضِبتْ عليَّ، لإنْ شَرِبتُ بِجزّةٍ فلإذْ غَضِبتِ، لأشربَنْ بخَروفِ

وربما حذفت اللام الموطئة، مع كون القسم مقدراً قبل الشرط، نحو قوله تعالى[1]: ﴿وإنْ لم يَنتَهُوا عمَّا يَقولُونَ، لَيَمَسَّنَّ الّذِينَ كفَرُوا منهم عَذابٌ أليمٌ﴾، وقوله[2]: ﴿وإنْ أطعتُمُوهُم، إنّكُم لمُشْرِكُونَ﴾.

أما إذا كانت اللام الداخلة على أداة الشرط زائدة، لا موطئة، نحو قول ذي الرمة[3]:

لئن كانتِ الدُّنيا عليَّ كما أرَى تَباريحَ، من ليلَى، فلَلموتُ أروَحُ

فإن الجواب يكون للشرط، ولا يلزم أن تكون الجملة الشرطية اعتراضية، وإنما تكون بحسب موقعها من الكلام. ومن قبيل ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[4]:

ألمِمْ بزَينبَ، إنَّ البَينَ قد أفِدا قَلَّ الثَّواءُ، لئن كانَ الرَّحيلُ غَدا

٥
الجملة التفسيرية

وهي الجملة التي تكون فضلة[5]، كاشفة لحقيقة ما تليه. ولها حالتان:

١ ـ مقترنة بحرف تفسير: وللتفسير حرفان، هما:

أيْ: وتدخل هذه على الأسماء وأشباه الجمل، فيكون ما بعدها عطف بيان، وعلى الجمل، فتكون الجمل بعدها تفسيرية، لا محل لها، وعلى الكلمات مراداً لفظها على الحكاية، فتكون في محل رفع خبراً.

(١) الآية ٧٣ من المائدة.
(٢) الآية ١٢١ من الأنعام.
(٣) ديوان ذي الرمة ص ٨٦ والمغني ص ٢٦١.
(٤) ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٣٨٣ والمغني ص ٢٦١.
(٥) كونها فضلة لا يعني جواز الاستغناء عنها وحذفها، ولاسيما إذا كانت تفسر محذوفاً.

فمن الأول قولك: هذا حسام، أي: سيفٌ قاطع. وقطعتُ بالمديه، أي: بالسكّين. وسنلتقي مساءً، أي: بعد ساعتين. وأنت ترى أن ما بعد «أي» في هذه الأمثلة هو نفس ما قبلها في المعنى، وإن اختلف اللفظ. فهو تفسير له وبيان. ولذلك كانت هي حرف تفسير، وكان ما بعدها عطف بيان[1].

ومن الثاني قول الشاعر[2]:

وتَرمينَني بالطَّرْفِ أي: أنت مُذنِبٌ ... وتَقلينَني، لكنّ إيّـاكِ لا أقلِي

فجملة «أنت مذنب» هي تفسير لمعنى «ترمينني بالطرف»، لأن الرمي بالطرف هو نظر الغاضب، ولا يكون ذلك إلّا عن ذنب[3]. ويشترط في مثل هذا أن تقع «أي» بين جملتين، كل منهما تامة مستغنية بنفسها، والثانية تفسير لمعنى الأولى.

ومن الثالث: استكتمتُه الحديثَ، أي: سألتُه كتمانَه. فقولك «سألته كتمانه» مراد لفظه، على الحكاية، وهو في محل رفع خبر، مبتدؤه هو «استكتمته الحديث» الذي أريد لفظه أيضاً، على الحكاية. و«أي» حرف تفسير بينهما. وأصل العبارة: «معنى اسكنمته الحديث: سألته كتمانه». وكذلك الحال في مثل: رجع العدوّ بالهوان، أي: رجع مَهيناً. وخرج أخي بأصحابه، أي: خرج مع أصحابه. وألقيته، أي: رميته. ويلاحظ أن ما بعد «أي» في هذه العبارات، هو تفسير لما قبلها.

* * * *

ولهذا كله كانت «أي» حرف تفسير. وزعم الكوفيون والمبرد[4] أنها حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها عطف نسق. وذهب آخرون

(١) وقيل: هو بدل.

(٢) المعني ص ٨٠ و٤٤٧ والحرانة ٤٠ ٤٩.

(٣) شرح المفصل ٨ ١٤٠.

(٤) المعني ص ٨٠ وحاشية الدماميني ١: ٢٦٥ وحاشية الدسوقي ١: ٨١.

إلى أنها اسم فعل بمعنى «عُوا» أو «افهموا» أو «يقول»[1]. وليس هذا بشيء، لأن أسماء الأفعال تدل على معانيها مفردة ومركبة، أما «أي» فلا معنى لها وحدها، وإنما يفهم معناها حين ترد في الكلام مع غيرها.

ولو رجعتَ إليها، في العبارات التي أوردناها قبل، لرأيتها تحل محل «تفسير» أو «معنى». تقول: قطعت بالمدية، معناه: بالسكين. وترمينني بالطرف، والمعنى: أنتَ مذنب. ومعنى ألقيته: رميته.

وقد توسَّع الشُّراح في استخدام «أي»، وتصرَّفوا في العبارات التي تتضمنها، فحذفوا منها بعض الكلمات، أو استبدلوا بها غيرها، والأصل فيها ما ذكرنا.

ها هوذا ابن الأنباري يشرح قول الحارث بن حلّزة:

آذَنَتْنـا، بِبَيـنِهـا، أسمـاءُ رُبَّ ثـاوٍ يُمَـلُّ، مِنـهُ، الثَّـواءُ

بما يلي[2]: «قوله آذنتنا معناه: أعلَمَتْنا. قال الله عز وجل: ﴿آذَنْتُكم على سَواءٍ﴾ أراد: أعلمتكم. وقال جل ذِكره ﴿فائذَنُوا بحَرْبٍ منَ الله ورَسُولِهِ﴾ أي: فاعلموا. ويقول الرجل للرجل: لَمْ تُؤذِنّي بكذا وكذا، يريد: لَمْ تُعلمْنيهِ. البين: الفراق. وقوله ربّ ثاوٍ يملّ منه الثّواء، معناه ربّ مقيم يملّ منه إقامته، ولكنّا لا نملّ ثواء هذه المرأة».

على أن المتأخرين من الشُّراح أخلُّوا في استخدام «أي» أحيـاناً، فجمعوا بينها وبين دلالتها المعنوية. قال الخطيب التبريزي[3]: «ومعنى مُحْوِل أي: قد أتى عليه حَولٌ» والصواب في مثل هذه العبارة إسقاط «أي» أو «معنى».

* *

(١) شرح المفصل ٨: ١٤٠ والجنى الداني في حروف المعاني ص ٢٣٣ والصاحبي ص ١٢٩

(٢) شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٣٣.

(٣) شرح القصائد العشر ص ٣٢. وانظر منه ص ٦٨ و٧٤ و١٤٠.

أنْ: وهي حرف بمعنى «أيْ» للتفسير[1]. غير أنها لا تدخل إلاّ على الجمل، ويشترط أن تتقدمها جملة تامة أيضاً، فيها معنى القول، لا لفظه، نحو قوله تعالى[2]: ﴿فأوحَينا إليـهِ أنِ اصنَعِ الفُلْكَ بـأعيُنِنا ووَحْيِنـا﴾، وقوله[3]: ﴿ونُودُوا أنْ تِلكُمُ الجَنَّةُ أُورِثتُمُوها، بما كنتُم تَعمَلُونَ﴾. ومن هذا أيضاً قوله عز وجل[4]: ﴿وانطَلَقَ المَلأُ مِنهُم أنِ امشُوا، واصبِرُوا على آلِهَتِكم. إنَّ هذا لَشَيءٌ يُرادُ﴾، لأن المقصودَ بالانطلاق ههنا هو انطلاقِ ألسنتهم بهذا الكلام، والمرادَ بالمشي هو الاستمرار على ما هم فيه من الضلال.

* * * *

ويجوز أن يكون في الجملة قبل «أنْ» لفظ القول، إذا قصد به معنى آخر. ومن ذلك هذه الآية الكريمة[5]: ﴿ما قُلتُ لهُم إلاَّ ما أمَرتَني بهِ، أنِ اعبُدُوا اللهَ، رَبِّي ورَبَّكُم﴾. فإذا أوّلنا «قلتُ» بمعنى «أمَرْتُ» مثلاً كانت الجملة بعد «أنْ» مفسِّرة لمعموله.

أما قوله تعالى[6]: ﴿وآخِرُ دَعْواهُم أنِ الحَمدُ للهِ﴾ فـ«أن» فيه مخففة من «أنَّ»[7] واسمها ضمير الشأن، وليست تفسيرية، لأن ما قبلها ليس جملة تامة. وزعم بعض النحاة أنها تفسيرية، ولم يشترطوا أن يكـون قبلها جملة[8].

---

(1) المغني ص ٢٩ وشرح المفصل ٨: ١٤١.
(2) الآية ٢٧ من المؤمنون.
(3) الآية ٤٣ من الأعراف.
(4) الآية ٦ من ص.
(5) الآية ١١٧ من المائدة.
(6) الآية ١٠ من يونس.
(7) وزعموا أنها لا تكون مخففة، لأنه لم يتقدمها فعل دالّ على اليقين. وليس بشيء، لأن المخففة إن تقدمها فعل فإنه لا يكون إلّا بمعنى اليقين أو ما نزل منزلته. ويجوز ألّا يتقدمها فعل أصلاً. حاشية الدسوقي ١: ٣١.
(8) المنصف ١: ٦٨.

أما الكوفيون فأنكروا «أن» التفسيرية مطلقاً، وزعموا أنها في مثل تلك الشواهد مصدرية، أو مخففة من الثقيلة. وقبِل ابن هشام منهم ذلك، فقال[1]: «وهو عندي متجّهٌ، لأنه إذا قيل: كتبتُ إليه أنْ قُمْ، لم يكن (قمْ) نفسَ (كتبت) كما كان الذهب نفس العسجد، في قولك: هذا عسجدٌ، أي: ذهبٌ ولهذا لو جئت بـ (أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع».

وقد وهم ابن هشام، لأنه ظن أن ما بعد «أن» هو تفسير لنفس ما قبلها. والصحيح أن مضمون ما بعدها تفسير لمعمول ما قبلها[2]. قال الرضي[3]: «أنْ» لا تفسِّرُ إلاّ مفعولاً[4] مقدراً للفظِ، دالّ على معنى القول، مؤدٍّ معناه، كقوله تعالى: ﴿وناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ﴾. فقوله: يا إبراهيم، تفسير لمفعول: ناديناه، المقدر، أي: ناديناه بشيء، وبلفظ، هو قولنا يا إبراهيم. وكذلك قولك: كتبتُ إليه أنْ قُمْ. أي: كتبت إليه شيئاً، هو قُمْ. فـ (أن) حرف دالّ على أنّ (قمْ) تفسير للمفعول المقدر لـ (كتبتُ). وقد يفسَّر به الظاهر، كقوله تعالى: ﴿أوحَينا إلى أمِّكَ ما يُوحَى، أنِ اقذِفيهِ﴾.

وأجاز الرضي أن تكون «أن» المفسّرة زائدة حيثما وقعت، لأن معنى ﴿ناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ﴾ هو: ناديناه يا إبراهيم. والجملة بعدها في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ «نادى» لأنه بمعنى «قال»، أو لفعل محذوف، مقدر قبلها[5].

*

(١) المغني ص ٢٩.
(٢) حاشية الدسوقي ١: ٣١
(٣) شرح الكافية ٢: ٣٨٦.
(٤) وزعم بعض النحاة أن التفسير للفعل لا للمفعول. المنصف ١: ٦٧.
(٥) شرح الكافية ٢. ٣٨٦ والمنصف ١: ٦٧ - ٦٨.

وكثيراً ما تقع «إذا» مكان «أيْ» نحو: «تقول: امتطيتُ الفرسَ، أذا ركبتَه». وقد أوهم هذا بعض المعاصرين، فزعم أن «إذا» ههنا هي حرف تفسير[1]. والحقُّ أنها ظرف[2] للفعل «تقول». ويشترط في هذا الفعل أن يكون للمخاطَب في صيغة المضارع. وإن حذف كان تقديره كذلك.

وإن كان الفعل المفسَّر قبل «إذا» مسنداً إلى المتكلم وجب إسناد الفعل بعدها إلى المخاطَب، ليكون مطابقاً لـ «تقول» الذي هو في معنى الجزاء له.

* *

٢ ـ مجرَّدة من حرف التفسير: وإذا كانت الجملة تفسيرية، وليست تلي حرف تفسير، فهي غالباً ما يكون لها في الإعراب وجه آخر[3]، إلَّا إذا كانت مفسِّرة لجملة محذوفةٍ، أو محذوفٍ فعلها.

فقوله تعالى[4]: ﴿وأسَرُّوا النَّجوَى، الَّذِينَ ظَلَمُوا: هلْ هذا إلَّا بَشَرٌ مِثلُكُم﴾ تكون الجملة الاستفهامية فيه مفسرة لـ «النجوى»، لا محل لها من الإعراب. وقيل: إنها بدل منها في محل نصب، أو مفعول لها، أو لقول مقدر.

ومن ذلك أيضاً[5]: ﴿إنَّ مَثَلَ عِيسَى، عِندَ اللهِ، كَمَثَلِ آدَمَ خلقَهُ مِنْ تُرابٍ، ثُمَّ قال لهُ: كُنْ. فيَكونُ﴾. فجملة «خلق» تفسر لـ «مثل آدم» من حيث إنّ شأن آدم وعيسى، عليهما السلام، في الوجود خارقٌ للعادة وهو التولُّدُ من أبوَين. وقيل: إنها في محل نصب حال من «آدم».

وكذلك الأمر في هذه الآية الكريمة[6]: ﴿وعَدَ اللهُ الَّذِين آمنُوا،

(١) جامع الدروس ٣: ٢٤٣
(٢) المغني ص ٨٠ والمنصف ١ ١٦٥ ـ ١٦٦ والهمع ٢: ٧١
(٣) انظر الضرب الثاني من الجمل الواقعة مفعولاً به، والمختار من أبواب النحو ص ٨٩
(٤) الآية ٣ من الأنبياء
(٥) الآية ٥٩ من آل عمران
(٦) الآية ٩ من المائدة

وعَمِلُوا الصّالحاتِ، لهُم مَغفِرةٌ، وأجْرٌ عَظِيمٌ﴾. فجملة «لهم مغفرة» مفسرة للمفعول الثاني المحذوف لـ«وعد». والتقدير: وعدهم خيراً عظيماً، لهم مغفرة. وقيل: إنها استئنافية، والاستئناف بياني.

أما قول الربيع بن ضبع[1]:

والذِّئبَ أخشاهُ، إنْ مَرَرْتُ بِهِ   وحدِي، وأخشَى الرِّياحَ، والمَطَرا

فجملة «أخشى» الأولى منه مفسّرة[2] لجملة محذوفة. والتقدير: وأخشى الذئبَ. ومثله أيضاً ما تراه في قول سعد بن ناشب[3]:

فإنّا إذا ما الحَربُ ألقَتْ قِناعَها   بها، حِين يَجفوها بَنوها، لأبرارُ

وقول قريط بن أنيف[4]:

إذاً لقامَ، بنَصرِي، مَعشَرٌ أُنُفٌ   عِندَ الحَفيظةِ، إنْ ذُو لُوثةٍ لانا

وقول حميد بن ثور[5]:

فلا الظِّلُّ منها بالضُّحَى تَستطيعُهُ   ولا الفَيءَ منها بالعَشيِّ تَذُوقُ

لأن جملتي «ألقت» و«لانَ» مفسرتان للجملتين اللتين حذف فعلاهما، وجملة «تستطيع» مفسرة للجملة المحذوفة.

* * * *

وزعم بعض النحويين أنّ جملة مقول القول إذا وليتِ المبنيَّ للمجهول كانت مفسِّرة لنائب الفاعل المقدر، وهو ضمير مصدر فعل

---

(١) الأمالي ٢: ١٨٥.

(٢) وهي لا محل لها من الإعراب. وقيل: إن المفسِّرة في باب الاشتغال لها محل المفسَّرة المحذوفة. انظر المغني ص ٤٥٠ والمنصف ٢: ١٢٨.

(٣) شرح الحماسة للرزوقي ص ٦٦٩.

(٤) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٢٢.

(٥) ديوان حميد ص ٤٠.

القول، نحو[١]: ﴿**وإذا قِيلَ لهُم: لا تُفسِدُوا في الأرضِ، قالُوا: إنّما نحنُ مُصْلِحُونَ**﴾. والحقُّ أنها في محل رفع نائب فاعل، على الحكاية، لأنها كانت منصوبة بالقول قبل بناء الفعل للمجهول.

وذهب آخرون إلى أن الجملة تفسر أخرى محذوفة، إذا كان المحذوف هو الفعل وفاعله أو نائب فاعله، فإن حذف الفعل وحده كان الفعل المذكور وحده هو المفسِّر للمحذوف، والجملة ليست تفسيرية. وهو مذهب واهٍ، لا يُعتدّ به.

وزعم الشلوبين[٢] أنّ الجملة المفسِّرة تابعة لما هي تفسير له، فإن كان للمفسَّر محل من الإعراب فكذلك هي، وإلاّ فلا. فجملة «لهم مغفرة» من الآية الكريمة: ﴿**وعَدَ اللهُ الّذِينَ آمنُوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ، لهم مَغفرةٌ، وأجرٌ عَظيمٌ**﴾ هي في محل نصب، لأنها تفسير للموعود به، ولو صُرّح به لكان منصوباً. وجملة «خلقنا» من قوله تعالى[٣]: ﴿**إنَّا كلَّ شيءٍ خَلقْناهُ بقَدَرٍ**﴾ هي في محل رفع، لأن المفسَّر هو في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «ألقت»، من بيت سعد بن ناشب، هي في محل جر. وجملة «لانَ»، من بيت قريط، لا محل لها لأنها تفسر جملة الشرط غير الظرفي.

وقد وافق السيوطيُّ الشلوبين، فيما ذهب إليه، فقال[٤]: «وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي». وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلاً.

أما حجة الشلوبين، ومن وافقه، فهي جزم الفعل المفسِّر، في مثل قول هشام المرّي[٥]:

فمن نحنُ نُؤمِنْهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ ... ومن لا نُجِرْهُ يُمْسِ منَّا مُفزَّعا

(١) الآية ١١ من البقرة.
(٢) المغني ص ٤٥٠.
(٣) الآية ٤٩ من القمر.
(٤) الهمع ١. ٢٤٨.
(٥) المغني ص ٤٥ والخزانة ٣: ٦٤٠.

وقول عدي بن زيد[1]:

فمتَى واغلٌ، يَنُزْهُم، يُحَيُّـو ه، وتُعطَفْ عليهِ كأسُ السَّاقي

وقول كعب بن جعيل[2]:

صَعْـدةً، نابتـةً، في حائـرٍ أينَما الرِّيحُ، تُميِّلْها، تَمِلْ

لأن جزم المفسِّر هنا يعني أنه تابع للمفسَّر المجزوم، وأن جملته تابعة للجملة المفسَّرة، فهي بدل أو عطف بيان.

ولو صحّ هذا الزعم لجاز حذف المبدل منه، أو المعطوف عليه عطف بيان. وهو مما لم يثبت[3].

أما جزم الفعل المفسِّر، في هذه الشواهد، فليس لأنه تابع للمحذوف، بل لأنه، في التقدير، فعل شرط حذفت أداته لدلالة أداة الشرط عليها. وبذلك يكون التقدير: من نؤمنْه، من نؤمنْه، يبتْ وهو آمنٌ. متى يزرْهم واغلٌ، متى يزرْهم، يحيّوه. أينما تميلْها الريحُ، أينما تميلْها، تملْ. وقد حذف أيضاً جواب الشرْط الثاني، لدلالة جواب الشرط الأول عليه.

ولذا فإن الجملة، فيما احتجوا به، ليست بدلاً أو عطف بيان، ولا مفسِّرة. وإنما هي جملة الشرط المحذوف. أما الجملة الشرطية، التي حذفت أداتها وجوابها، فهي اعتراضية. وليست توكيداً لفظياً، وإن كانت، في التقدير، من لفظ الأولى، لأن التوكيد والحذف من المؤكِّد متنافيان.

* *

٦
جواب القسم

وهو الجملة يجاب بها القسم الصريح، أو المقدَّر الذي دلَّت عليه

---

(١) ديوان عدي بن زيد ص ١٥٦ والخزانة ١: ٤٥٦ و٣: ٦٣٩ والكتاب ١: ٤٥٨.
(٢) الخزانة ١ ٤٥٧ و٣. ٦٤٠.
(٣) المغني ص ٤٥٠.

قرينة لفظية: اللام الموطئة لجواب القسم، لام التوكيد في فعل المستقبل المثبت المتصل بنون توكيد.

فمن القسم الصريح[1] ﴿واقسَمُوا بالله، جهْدَ أيمانِهم، لا يَبعَثُ اللهُ مَن يَموتُ﴾،[2] ﴿ويَومَ تَقُومُ السّاعةُ، يُقسِمُ المُجرمُونَ، ما لَبِثُوا غيرَ ساعةٍ﴾،[3] ﴿والقُرآنِ الحَكِيمِ، إنّكَ لمنَ المُرسَلِينَ﴾، وقول امرىء القيس[4]:

حَلَفتُ لها باللهِ، حَلفةَ فاجرٍ   لَناموا، فما إنْ من حَديثٍ، ولا صالي

وقول زهير[5]:

يَميناً، لنِعمَ السَّيّدانِ وُجِدتُما   على كلِّ حالٍ، من سَحيلٍ ومُبرَمِ

وقول طرفة[6]:

وآلَيتُ، لا يَنفكُّ كَشحِي بِطانةً   لعَضْبٍ، رَقيقِ الشَّفرتَينِ، مُهنَّدِ

وقول زفر بن الحارث[7]:

لَعَمْري، لقد أبقَتْ وَقيعةُ راهطٍ   لمروانَ صَدْعاً، بيننا، مُتنائياً

وقول الحادرة[8]:

ولَدَيَّ أشعثُ، باسطٌ ليَمينِهِ   قَسماً، لقد أنضَحتَ، لم تَتورّعِ

أما القسم المقدَّر، الدلالة قرينة لفظية، فمنه قول النابغة[9]

---

(١) الآية ٣٨ من النحل.
(٢) الآية ٥٥ من الروم
(٣) الآيتان ٢ و٣ من يس
(٤) ديوان امرىء القيس ص ٣٢
(٥) ديوان زهير ص ١١
(٦) ديوان طرفة ص ٥٩.
(٧) نقائض جرير والأخطل ص ٢٥.
(٨) المفضليات ص ٤٦
(٩) ديوان النابغة ص ٧٧

لئن كنتَ قد بُلِّغتَ عنّي رِسالةً ... لَمُبْلِغُكَ الواشي أغَشُّ، وأكذَبُ

وقول جرير[1]:

لَمَن راقَبَ الجَوزاءَ، أو باتَ ليلُهُ ... طَويلٌ، للَيلِي بالمَجازةِ أطوَلُ

وقول القطامي[2]:

ولما رُزِقتَ لَيأتينَّكَ سَيبُهُ ... جَلَباً، وليسَ إليكَ ما لم تُرزَقِ

وقول الشاعر[3]:

لَمَتى صَلَحتَ لَيُقضيَنْ لكَ صالحٌ ... ولَتُجزَيَنَّ، إذا جُزيتَ، جَميلا

والبيت المشهور[4]:

لأستَسهِلَنَّ الصَّعبَ، أو أُدرِكَ المُنَى ... فما انقادَتِ الآمالُ، إلاّ لصابرِ

وقد جاء القَسَم صريحاً قبل اللام الموطئة. وصرّح به أبو بكر الصديق، رضي الله عنه، بعدها في قوله[5]:

لئن لم يُفيقوا عاجلاً، من ضَلالِهم ... ولستُ، إذا آلَيتُ قولاً، بحانثِ
لَتَبتَدِرَنْهم غارةٌ، ذاتُ مَصدَقٍ ... تُحرِّمُ أطهارَ النّساء، الطَّوامثِ

ومن جواب القَسَم ما يخفى. وهو ما تَقدّمه لفظٌ معناه القسم، نحو قول الله تبارك وتعالى[6]: ﴿وإذْ أخذْنا مِيثاقَ بَني إسرائيلَ، لا تَعبُدُونَ إلاّ اللّهَ﴾. وذلك لأن أَخْذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، فجملة «لا تعبدون» جواب القسم الذي تضمنه أخذ الميثاق. ومثله قوله عز وجل[7]: ﴿قالَ:

(١) نقائض جرير والأخطل ص ٦٤.
(٢) ديوان القطامي ص ١١٢.
(٣) المغني ص ٢٦٠ والخزانة ٤: ٥٣٩.
(٤) المغني ص ٧٠.
(٥) السيرة ١: ٩٣.
(٦) الآية ٨٣ من البقرة.
(٧) الآية ٦٦ من يوسف.

لن أُرسِلَهُ مَعَكم حتّى تُؤتُونِ مَوثقاً مِنَ اللّهِ، لَتأتُنّني بهِ﴾. وكذلك قوله أيضاً[١]: ﴿أم لكم أيمانٌ عَلَينا بالغةٌ إلى يَومِ القِيامةِ، إنّ لكم لمَا تَحكمُونَ﴾، لأن الأيمان جمع يمين، وهو القسَم.

ومن قبيل ذلك قول الفرزدق[٢]:

تَعَشَّ، فإنْ عاهدتَني لا تَخونُني نكنْ مِثلَ من، يا ذِئبُ، يَصطحبانِ

لأن جملة «لا تخون» هي جواب القسم الذي تضمنه «عاهدتني». يدلّ على ذلك قول الشاعر[٣]:

أرَى مُحرِزاً عاهَدتُهُ ليُوافِقَنْ فكانَ كمَن أغرَيتُهُ، بخِلافِ

وزعم بعضهم أن جملة «لا تخون» تحتمل الحالية، والتقدير: عاهدتَني غيرَ خائنٍ للعهد. واحتج بقول الفرزدق أيضاً[٤]:

ألم تَرَني عاهَدْتُ رَبّي، وإنّني لَبَينَ رِتاجٍ، قائمٌ، ومَقامِ
على حَلفةٍ لا أشتِمُ، الدّهرَ، مُسلِماً ولا خارجاً، من فيَّ، زُورُ كلامِ

فاستدلّ بنصب «خارجاً»، وهو معطوف على جملة «لا أشتم». إذ لو كانت الجملة هذه جواباً لـ «عاهدتُ»، أو «حلفة»، لما عطف على محلها اسم منصوب. ولذلك ادَّعى أن الجملة حالية هنا وهناك، فيكون التقدير في الشاهد هنا: عاهدتُ ربّي على حلفةٍ، غيرَ شاتمٍ مسلماً، ولا خارجاً.

والذي عليه المحققون أن «خارجاً» مفعول مطلق لفعل محذوف، والأصل: لا أشتم، ولا يخرج خروجاً. ثم حُذف الفعل، وأُنيب اسم الفاعل عن المصدر. وعلى هذا تكون جملة «لا أشتم» جواباً للقسم، والمعطوف عليها هو جملة «لا يخرج زورُ كلام»، وليس الاسم المنصوب.

* * * *

---

(١) الآية ٣٩ من القلم

(٢) ديوان الفرزدق ص ٨٧٠ والمغني ص ٤٥٢

(٣) المغني ص ٤٥٢.

(٤) ديوان الفرزدق ص ٧٦٩ والمغني ص ٤٥٢

ومما يذكر ههنا نحو قوله تعالى(١): ﴿ثم بَدا لهُم، من بَعدِ ما رأَوُا الآياتِ، ليَسجُنُنَّهُ حتَّى حِينٍ﴾. فقد وهم الكوفيون(٢)، وزعموا أن جملة «ليسجننّ» فاعل «بدا». وخفي عنهم أنها جواب القسم الذي تضمنه فعل «بدا». فهو، لإفادته التحقيق، يجاب بما يجاب به القسم. والدليل وجود لام التوكيد مع نون التوكيد. ومثله أيضاً قول لبيد(٣):

ولقــد عَلمتُ، لَتــأتِيَنَّ مَنيَّــتي إنَّ المَنـايا لا تَـطيشُ سِهـامُها

وفعل «علم» ههنا لا يقتضي مفعولاً، ولا يتصف بعمل، لأنه بمعنى، أقسم. وقيل(٤): إن الجملة جواب لقسم مقدر، و«علم» معلق بالقسم المقدر وجوابِه.

وكثيراً ما يحذف(٥) جواب القسم. وذلك إذا دل عليه الكلام قبله، أو وقع القسم معترضاً بين جزأين متلازمين، نحو قولك: أنت صادقٌ، والله، وقول جميل(٦):

ألا قد أرى، واللهِ، أنْ رُبَّ عَبرةٍ إذا الـدّارُ شَـطّتْ بيننـا ستَـرودُ

وإنما وجب الحذف في مثل هذا، لأن الكلام قد أغنى عن ذكره، فجاء قبل القسم أو بعده ما هو عوض من الجواب. ولذلك لا يجوز أن يقدر الجواب معنى ولا إعرابا.

أما إذا حذف لدليل كلام بعده، نحو قوله تعالى(٧): ﴿والقرآنِ ذي الذِّكرِ﴾ فلابد من تقديره في المعنى، دون الإعراب. والجواب هنا: إنك

---

(١) الآية ٣٥ من يوسف
(٢) المغني ص ٤٤٨ والهمع ١: ١٦٤.
(٣) شرح الكافية ٢: ٢٨١ والخزانة ٤. ١٣
(٤) الخزانة ٤: ١٤.
(٥) المغني ص ٧١٨.
(٦) ديوان جميل بثينة ص ٦١ - ٦٢
(٧) الآية ١ من ص.

لمنَ المرسَلينَ[١]، بدليل قوله تعالى: ﴿وقالَ الكافرُونَ: هذا ساحرٌ كَذّابٌ﴾.

وإذا تقدم على القسم شرط، امتناعي أو غير امتناعي، حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، نحو: لو سألته لأجابك واللهِ، وإن تكرمْني أُكرمْك واللهِ، وقول طرفة[٢]:

ولولا ثَلاثٌ، هنَّ من عيشةِ الفتى وجَدِّكَ، لم أحفِلْ: متى قامَ عُوَّدي

وقول عمرو بن شأس[٣]:

أردتِ عِراراً بالهوانِ، ومن يُرِدْ عِراراً، لعَمري، بالهوانِ فقد ظَلَمْ

فجواب القسم في مثل هذا محذوف وجوباً، ولا يجوز تقديره. أما إذا وليَ القسمُ أداةَ الشرط، وكان الجوابان مختلفين، فإنه لابد من جواب القسم، نحو قول الفرزدق[٤]:

تَعَشَّ، فإن عاهَدتَني لا تخونُني نكنْ مِثلَ من، يا ذئبُ، يصطحبان

وأما نحو: لو أقسمتَ لنجوتَ، ومن حلف بغير الله فقد أشرك، فإن القسم فيه ليس بذي جواب فيذكرَ أو يقدر.

ولأن جملة القسم غالباً ما تكون إنشائية، وقد تخلو من ضمير عائد، نحو قول الله تعالى[٥]: ﴿أهؤلاءِ الّذِينَ أقسَمتُم، لا يَنالُهُمُ اللهُ برَحمةٍ﴾، وأمّا أنتَ فأُقسِمُ بالله لأكرِمنَّكَ، فقد[٦] منع بعض النحاة أن تكون خبراً، أو صلة لاسم موصول. ومنعهم هذا غير صحيح. ولا حجة لهم فيما ذكروا.

---

(١) المغني ص ٤٥٢.
(٢) ديوان طرفة ص ٥٠.
(٣) الأمالي ٢: ١٨٩.
(٤) ديوان الفرزدق ص ٨٧٠.
(٥) الآية ٤٩ من الأعراف.
(٦) المغني ص ٤٥٣ وشرح الكافية ١: ٩١

أما كونها خبراً فجائز بدليلين: أولهما أن الجملة الإنشائية قد تقع في محل خبر، خلافاً لبعض الكوفيين. وثانيهما أن الضمير العائد إن خلت منه جملة القسم تتضمنه جملة الجواب، والخبر في المعنى إنما هو جواب القسم. أما جملة القسم فإنما جيء بها للتوكيد لا للتأسيس[1] ولمّا تقدمت على الجواب أصبحت في الظاهر هي الخبر، وجوابها لا محل له. ولمّا كانتا في الارتباط كالجملة الواحدة[2]، والضمير العائد في واحدة منهما، لم يبق ما يمنع أن تكون الأولى خبراً في اللفظ والصناعة، والثانية خبراً في المعنى. هذا هو منطق العربية. ودليله قول الله تعالى[3]: ﴿والَّذِينَ جاهَدُوا فِينا، لَنَهدِيَنَّهُم سُبُلَنا﴾. فجملة «لنهدينّ» جواب قسم محذوف، دلّ عليه اللام والنون. وجملة القسم هي في محل رفع خبر «الذين». ومثل ذلك[4]: ﴿والَّذِينَ آمَنُوا، وعَمِلُوا الصَّالحاتِ، لَنُدْخِلَنَّهُم في الصَّالِحينَ﴾،[5] و﴿يَدْعُو: لَمَنْ ضَرُّهُ أقرَبُ مِنْ نَفعِهِ، لَبِئسَ المَولَى، ولَبِئسَ العَشيرُ﴾.

وأما كونها صلة موصول فجائز أيضاً بدليلين: أحدهما أن الصلة في المعنى إنما هي جواب القسم، وجيء بالقسم للتوكيد، فأصبح في الظاهر هو الصلة. ولما كانت جملة الجواب خبرية فلا مانع من الصلة. والآخر هو أن الضمير العائد إن خلت منه جملة القسم تتضمنه جملة الجواب، وكلتاهما كالجملة الواحدة، وإن لم يكن بينهما عمل. وقد جاء السماع بما يؤيد هذا: قال الله عز وجل[6]: ﴿وإنَّ مِنكُم لَمنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾. فجملة «ليبطئنّ» جواب قسم محذوف، وجملة القسم هي صلة الموصول «من».

---

(١) شرح التصريح ١: ١٤١.
(٢) المفصل ص ١٦٣ وشرحه ٩: ٢٢ و٩١.
(٣) الآية ٦٩ من العنكبوت.
(٤) الآية ٩ من العنكبوت.
(٥) الآية ١٣ من الحج.
(٦) الآية ٧٢ من النساء.

فإن زعمت أن « من » هذه نكرة موصوفة[1] لا موصولة ، وجملة القسم صفة لـ « من »، فإن ذلك لا يخل بما ذهبنا إليه . لأنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة . وها هي ذي جملة القسم تقع صلة صريحة ، لا شك فيها[2]: ﴿ **أهؤلاءِ الَّذِينَ أقسَمتُم لا يَنالُهُمُ اللهُ برَحمَةٍ** ﴾ .

أضف إلى هذا كله أن جملة القسم قد تكون خبرية لا إنشائية ، وتتضمن ضميراً يعود على الاسم الموصول ، نحو قوله تعالى[3]: ﴿ **ومنهُم مَن عاهَدَ اللهَ لئن آتانا مِن فَضلِهِ ، لَنَصَّدَّقَنَّ** ﴾، و[4] ﴿ **أهؤلاء الَّذِينَ أقسَمُوا ، جَهْدَ أيمانِهِم ، إنَّهُم مَعَكُم** ﴾. وقد تتضمن ضميراً أيضاً يعود على ما أصله المبتدأ ، نحو[5] ﴿ **ولقد كانُوا عاهَدُوا اللهَ ، من قَبلُ ، لا يُوَلُّونَ الأدبارَ** ﴾، و[6] ﴿ **أوَلَم تكونُوا أقسَمتُم من قَبلُ ، ما لكُم من زَوالٍ** ﴾ .

ووقوع جملة القسم خبراً للفعل الناقص ، وحالية في قوله تعالى[7]: ﴿ **ثُمَّ جاؤوكَ ، يَحلِفُونَ باللهِ ، إنْ أرَدْنا إلّا إحساناً وتوفِيقاً** ﴾ ، يجعل وقوعها في محل الخبر أمراً مألوفاً، لا تردّد فيه .

وزعم الصبّان أنَّ جملة جواب القسم قد يكون لها محل من الإعراب . فهو عندما عرض لهذا المثال : « علمتُ واللهِ إنّ زيداً قائمٌ » ، أجاز أن يكون الفعل « علم » قد تعلق بمضمون جملة الجواب فقط ، فتكون في محل نصب ، سدَّت مسدّ المفعولين ، ثم قال[8]: « ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها ، لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ، ولا يكون

---

(١) المغني ص ٤٥٤ .
(٢) الآية ٤٩ من الأعراف .
(٣) الآية ٧٥ من التوبة .
(٤) الآية ٥٣ من المائدة .
(٥) الآية ١٥ من الأحزاب .
(٦) الآية ٤٤ من إبراهيم .
(٧) الآية ٦٢ من النساء .
(٨) حاشية الصبان ٢ : ٣٠ . وانظر الهمع ١ : ١٥٤ .

لها باعتبار الجواب». وليس هذا بشيء، لأن الجملة لا يكون لها اعتباران في آن واحد. نعم قد تحتمل وجهين، ولكن على أن يكون إقرار واحد منهما حاجباً للآخر، ومانعاً له. اما أن يُقرا معاً فأمر في منتهى الضعف والإحالة.

والوجه عندي أن المثال الذي عرض له إما أن يكون العلم فيه قد تعلق بالقسم وجوابه معاً، فالجملتان في محل نصب، والأولى وحدها ابتدائية، والثانية وحدها جواب قسم. وإما أن يكون العلم قد تعلق بالجملة الاسمية فقط، فهي في محل نصب، وجملة القسم اعتراضية، وقعت بين الفعل المعلّق والجملة التي سدّت مسدّ مفعوليه.

وزعم الأخفش[1] أن جواب القسم قد يكون جاراً ومجروراً، وجعل منه[2]: ﴿يَحِلفُونَ باللهِ، لِيُرضُوكُم﴾. فقال: المعنى: لَيُرْضُنَّكم، وأنشد قول حريث بن عتاب[3]:

إذا قلتُ: قَدْني، قالَ: باللهِ حَلفةً لِتُغنِيَ عنّي ذا إنـائكَ، أجمَعـا

مـدعيـاً أن الجـار والمجـرور «لتغني» همـا جـواب القسم. وجمهـور النحاة يأبون هذا، ويرون أن جواب القسم محذوف، والتقدير: يحلفون بالله لَيَكونَنَّ كذا، ليرضوكم. وقال: بالله حلفة لتشربَنّ، لِتغني. فينعلق الجار والمجرور بالفعل المقدر في بيت حريث، وبالفعل «يحلف» في الآية الكريمة.

* *

٧
جواب الشرط غير الجازم

وهو الجملة تكون جواباً لإحدى أدوات الشرط غير الجازمة: لو

(١) المغني ص ٢٣١ و٤٥٦.
(٢) الآية ٦٢ من التوبة.
(٣) المغني ص ٢٣١ و٤٥٦ والخزانة ٤: ٤٨٠

لولا، لوما، إذا، لمّا، كيف[1]، نحو قوله تعالى[2]: ﴿وإذا رأوكَ إنْ يَتَّخِذُونَكَ إلاّ هُزُواً﴾، وقول مسلم بن جندب[3]:

لو كانَ يَطلبُ أجراً ما أتَى ظُهُراً مُضمَّخاً، بفَتيتِ المِسكِ، مُختضِبا

وقول جرير[4]:

لولا الحَياءُ لهاجَني استعبارُ ولزُرتُ قَبرَكِ، والحَبيبُ يُزارُ

وقول المجنون[5]:

فيا ليلَ، كم من حاجةٍ لي، مُهمَّةٍ إذا جئتُكم باللَّيلِ لم أدرِ: ما هيا؟

وقول كثير[6]:

وكنَّا عَقدْنا عُقدةَ الوَصلِ، بَينَنا فلمَّا تَواثَقْنا شَدَدْتُ، وحَلَّتِ

وقولك: كيف تجلسُ أجلسُ.

وحكم جمل الجواب هذه واحد، وإن اقترنت بالفاء أو «إذا»، نحو قوله تعالى[7]: ﴿فإذا قَرأتَ القُرآنَ فاستعِذْ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ﴾، و[8]﴿إذا بَلغُوا النِّكاحَ فإنْ آنَسْتُم منهُم رُشْداً فادْفعُوا إليهم أموالَهُم﴾، و[9]﴿فإذا أمِنْتُم فمن تَمتَّعَ بالعُمْرةِ فما استَيسَرَ منَ الهَدْيِ﴾، و[10]﴿ثُمَّ إذا

---

(١) وأقحم بعض النحاة في هذه الأدوات «أمّا» و«إذاً». وقد فصّلنا أمرهما من قبل. وأقحموا أيضاً «بينا» و«بينما» و«كلّما». وسنفصل أمرها بعد.

(٢) الآية ٤١ من الفرقان.

(٣) شرح أشعار الهذليين ص ٩١٠.

(٤) ديوان جرير ص ٨٦٢.

(٥) ديوان مجنون ليلى ص ٢٧٢.

(٦) ديوان كثير عزة ص ١٠٠.

(٧) الآية ٩٨ من النحل.

(٨) الآية ٦ من النساء.

(٩) الآية ١٩٦ من البقرة.

(١٠) الآية ٥٣ من النحل. وانظر الآيات ٣٧ - ٣٩ من الرحمن والبحر ٨: ١٩٥.

مَسَّكُمُ الضُّرُّ فإليهِ تَجأرُونَ﴾، و[1]﴿فلمّا نَجَّاهُم إلى البَرِّ فمنهُم مُقتصِدٌ﴾، و[2]﴿فإذا أصابَ بهِ مَن يَشاءُ، مِن عِبادِهِ، إذا هُم يَستبشِرُونَ﴾، و[3]﴿فلمّا نَجّاهُم إلى البَرِّ إذا هُم يُشرِكُونَ﴾.

وأكثر ما يقتضي الفاء أو «إذا» هو خاص بجواب «إذا»، ولا يصلح أن يكون جواباً لـ «لو» و«لولا» و«لمّا». بل إن جواب هذه الأدوات الثلاث لا يقترن بالفاء، وإن تصدر بـ «ما»، نحو قوله تعالى[4]: ﴿ولو يُؤاخِذُ اللهُ النّاسَ بما كَسَبُوا ما تَرَكَ على ظَهْرِها من دابَّةٍ﴾،[5] ﴿ولـولا فَضْلُ الله عليكُم ورَحمتُهُ ما زَكَى مِنكُم من أحَدٍ أبَداً﴾، و[6]﴿فلمّا جاءهُم نَذِيرٌ ما زادَهُمْ إلاّ نُفُوراً﴾. وإن كان جواب «لو»[7] تعجباً، أو مصدَّراً بـ «قد» لم يقترنْ بالفـاء أيضاً. وإنمـا يقترن بهـا إذا كان جملة اسميـة أو مصدّراً باستفهام، نحو: لو صدق فالصدق خير له، لو دعاك إلى الصلح أفكنتَ تجيبه؟ وقيل: إنّ جواب «إذا» المتصدّر بـ «ما» لا يقتضي الفاء أيضاً[8]

وزعم بعض النحويين أن «لمّا» اسم بمعنى «حين»، وليس فيه معنى الشرط[9]، كما زعم آخرون أن «كيف» اسم شرط جازم[10]. والمختار ما ذكرنا من قبل.

وقد تحذف جملة الجواب جوازاً، فتقدر في المعنى والإعراب، نحو

---

(1) الآية ٣٢ من لقمان.
(2) الآية ٤٨ من الروم.
(3) الآية ٦٥ من العنكبوت.
(4) الآية ٤٥ من فاطر.
(5) الآية ٢١ من النور.
(6) الآية ٤٢ من فاطر.
(7) انظر الهمع ٢: ٦٦.
(8) البحر ٨: ٤٩.
(9) المغني ص ٣١٠.
(10) المغني ص ٢٢٥.

قوله تعالى[1]: **﴿ولو تَرَى إذِ المَجرِمَون ناكسَو رؤوسِهم عِندَ رَبِّهِم﴾** والجواب: لرأيتَ أمراً فظيعاً، وقوله[2]: **﴿ولولا فَضْلُ الله علَيكم، ورَحمتُهُ، وأنّ اللهَ تَوَّابٌ حَكيمٌ﴾** جوابه: لهلكتم، وقوله[3]: **﴿وإذا قيلَ لهُم: اتَّقُوا ما بينَ أيـدِيكم، وما خَلْفَكم، لعلّكم تُرحَمُونَ﴾**. جـوابه: أعْرَضُوا. ويحمل على ذلك أيضاً نحو قوله[4]: **﴿ولو أنّهم آمنُوا، واتَّقَوا، لَمثُوبةٌ مِن عِندِ الله خيرٌ﴾**. فالجواب محذوف[5]، لدلالة الجملة الاسمية عليه. وهي جواب لقسم محذوف قبل الشرط. والتقدير: ووالله، لو أنهم آمنوا واتقوا، لمثوبة من عند الله خير.

وقيل: إن الجواب المقدر هو «لأُثيبوا»، دلَّت عليه الجملة الاسمية المفسِّرة[5]. قلت: لو صح هذا لوجبت الفاء لأن الجملة هذه في موقع الجواب.

وذهب المحققون[6] من النحاة إلى أن اللام الواقعة، في جواب «لو» و«لولا»، هي لام جواب القسم. فقولك: لو جئتني لأكرمتك، ولولا العلم لفسد الناس، تقديره: والله لو جئتني لأكرمتك، ووالله لولا العلم لفسد الناس. فالجملة التي دخلت عليها اللام هي جواب قسم مقدَّر، وليست جواب الشرط.

ومذهبهم هذا مرجوح، والجملة هي جواب الشرط، ولا حاجة إلى تقدير القسم، لأن هذه اللام هي زائدة مؤكِّدة، يجوز حذفها.

وتحذف جملة جواب «لولا» أو «لو» وجوباً، إذا كان في الكلام ما

---

(١) الآية ١٢ من السجدة.
(٢) الآية ١٠ من النور.
(٣) الآية ٤٥ من يس
(٤) الآية ١٠٣ من البقرة
(٥) الهمع ٢: ٦٦ والجنى الداني ص ٢٨٤.
(٦) شرح المفصل ٩. ٢٢ - ٢٣.

يدل عليها، نحو قوله تعالى[1]: ﴿وما كنّا لِنَهتدِيَ، لولا أنْ هَدانا اللّه﴾، وقول سعد بن مالك[2]:

قَرَعتُ العَصا، حتّى تَبيَّنَ صاحبي ولم تَكُ، لولا ذاكَ، للقَومِ تُقرَعُ

وقـــول عنترة[3]:

لو كانَ يَدرِي ما المُحاوَرةُ اشتكَى ولكانَ، لو عَلِمَ الكلامَ، مُكلِّمي

وتحذف وجوباً أيضاً، إذا تقدم قسم على «لولا» أو «لو» ويكون جواب القسم دليلاً عليها[4]، نحو قول كعب[5]:

لَعَمـرُكَ، لـولا رَحمـةُ اللَّهِ إنَّني لأمـطُو بجَدٍّ، مـا يُريـدُ لِيَرفَعـا

وعلى ذلك يحمل نحو قول عامر بن الأكوع[6]:

واللّهِ لـولا اللّهُ، مـا اهتَـدَينـا ولا تَـصَـدَّقْنَـا، ولا صَـلَّينـا

وقول عروة بن أذينة[7]:

ولعَمرُها، لو كانَ حُبُّكَ فَوقَهـا يَوماً، وقد ضَحِيتْ، إذاً لأظلَّها

وإذا كان ظاهر الشاهدين الأخيرين يحتمل أن تكون الجملة الشرطية هي جواب القسم، كما ذهب بعض النحاة[8]، فإن بيت عروة منهما روي أيضاً: «إنْ كان حبك...». وفي هذه الرواية ما يثبت أن الجواب هـو

---

(١) الآية ٤٣ من الأعراف.

(٢) شرح الحماسة للتبريزي ١: ٣٠٢.

(٣) شرح القصائد العشر ص ٣٠٨.

(٤) شرح الكافية ٢: ٣٩١ - ٣٩٢ ورصف المباني ص ٢٤١ - ٢٤٢ ومنتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب لابن الملا ١: ٤٧.

(٥) ديوان كعب بن زهير ص ٢٢٧

(٦) السيرة ٢: ٣٢٨.

(٧) ديوان عروة بن أذينة ص ٣٦١.

(٨) انظر حاشية الدسوقي ١: ٣٤ والنحو الوافي ٤: ٣٦٦ ومنتهى أمل الأريب ١: ٤٧.

للقسم، وأن جواب الشرط محذوف يقتضي التقدير.

وإنما وجب تقدير الجواب، لان الشرط يقتضي جملتين، لا بد منهما. ولا يحتج ههنا بجواب القسم وجواب النداء، اللذين قد لا يقدَّران بعد الحذف، لأن القسم والنداء ليس فيهما ما في الشرط من حاجة إلى جملتين، لفظاً أو تقديراً.

أما نحو قول النبيّ، عليه السلام[1]: «التمِسْ ولو خاتماً من حديدٍ» فالواو فيه حالية، ولو «وصلية» زائدة للتعميم، وليست شرطية تقتضي جواباً.

وأما «إذا» و«لمَّا» فإنْ كان في عبارتيهما ما يقتضي الحذفَ تمحّضتا للظرفية، ولم يكن لهما حاجة إلى جواب، نحو قول جميل بثينة[2]:

يَموتُ الهَوى منّي، إذا ما لَقِيتُها ... ويَحيا، إذا فارَقتُها، فيَعودُ

وقول جرير[3]:

جزِعتَ، ابنَ ذاتِ الفَلسِ، لمَّاتداركتْ ... من الحربِ أنيابٌ، عليكَ، وكَلكلُ

وقول الله تعالى[4]: ﴿فقد كذَّبُوا بالحَقِّ، لمَّا جاءهُم﴾.

والدليل على ظرفيتهما المجردة، وخروجهما عن الشرطية، تعذُّرُ تقدير الجواب في نحو قول الله، عز وجل[5]: ﴿إنّ الله يأمُرُكُمْ أنْ تُؤدُّوا الأماناتِ إلى أهْلِها، وإذا حَكَمتُمْ بَينَ النّاسِ أنْ تَحكُمُوا بالعَدْلِ﴾. فلو قدرتَ جواباً لـ«إذا» لكان انقطاع يزيل ما في العطف من ردّ على الخبر الموكَّد.

(١) مسند أحمد ٦: ٣٣٦ والمغني ص ٧٠٢.
(٢) ديوان جميل ص ٦٧.
(٣) ديوان جرير ص ١٤١.
(٤) الآية ٥ من الأنعام.
(٥) الآية ٥٨ من النساء.

جواب الشرط الجازم
غير المقترن بالفاء أو إذا

وهو الجملة تكون جواباً لإحدى أدوات الشرط الجازمة: إنْ، إذْما، مَن، ما، مهما، كيفما، حيثما، أينما، متَى، أيَّان، أنَّى، أيٍّ، ولم تقترن بالفاء الرابطة للجواب، أو «إذا» الفجائية، نحو قوله تعالى[1]: ﴿وإنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾، وقول الشاعر[2]:

وإنَّكَ إذما تـأتِ مـا أنتَ آمـرٌ ... بـهِ تُلْفِ مَن إيَّـاهُ تـأمـرُ آتيـا

وقول زهير[3]:

ومن يَغتربْ يَحسَبْ عَدوّاً صَديقَهُ ... ومن لا يُكـرِّمْ نفسَهُ لا يُكـرَّمِ

وقول جميل بثينة[4]:

وما أنسَ، ما لأشياءِ، لا أنسَ قَولَها ... وقد قَرَّبتْ نِضوِي: امِصرَ تُريدُ؟

وقول زهير[5]:

ومهما تكنْ عِندَ امرىءٍ من خَليقةٍ، ... وإنْ خالَها تَخفَى على النَّاسِ، تُعلَمِ

وقول الشاعر[6]:

يا صاحبيَّ، فَدَتْ نَفسي نُفوسَكما ... وحيثُمـا كنتُمـا لاقَيتُمـا رَشَـدا

وقول عمرو بن كلثوم[7]:

---

(١) الآية ١٧ من الأنفال.
(٢) شرح ابن عقيل ٢: ٢٩٠ وقطر الندى ص ٨٩ وحاشية الصبان ٤: ١١.
(٣) ديوان زهير ص ٢٤.
(٤) ديوان جميل ص ٦١.
(٥) ديوان زهير ص ٢٤.
(٦) شواهد التوضيح ص ١٨٠ والخزانة ٣: ٣٦٠.
(٧) شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٩١.

متى نَنقُلْ، إلى قومٍ، رَحانا يكونُوا، في اللِّقاءِ، لها طَحينا

وقول لبيد[1]:

فأصبَحتَ أنَّى تأتِها تَشتجِر بها كِلا مَركَبَيها، تحتَ رِجلِكَ، شاجرُ

ومن هذا القبيل أيضاً جملة جواب الطلب. فهي في الحقيقة جواب شرط جازم، حذف مع فعله، لدلالة الكلام عليه. فقول جميل بثينة[2]:

وإنْ قلتُ: رُدّي بعضَ عقلي، أعشْ به معَ النَّاسِ، قالت: ذاكَ منكَ بعيدُ

جزم «أعشْ» فيه بتقدير: إنْ تَرُدّيه أعشْ به. وجملته جواب شرط جازم، غير مقترن بالفاء، فهي لا محل لها من الإعراب. وكذلك قول عنترة[3]:

هلاّ سألتِ الخيلَ، يابنةَ مالكٍ إنْ كنتِ جاهلةً، بما لم تَعلَمي

يُخبِـرْكَ من شَهِدَ الـوَقيعةَ أنَّني أغشَى الوَغى، وأعِفُّ عِندَ المَغنمِ

والتقدير فيه: إن تسأليها يخبرْكَ من شهد.

* * * *

ونُسب[4] إلى الخليل وسيبويه أن الطلب، في مثل هذا، قد ضُمِّن معنى حرف الشرط، فجُزم به. وهذا قول ضعيف مردود، لأن تضمين الفعل معنى الحرف بعيد جداً، ولأن عامل الجزم لا يكون فعلاً أو جملة، ولأن هذا التضمين يقتضي جمع ثلاثة معان في فعل واحد: معناه الأصلي، ومعنى الأداة الجازمة، ومعنى فعلها المحذوف، ويقتضي أن يكون الفعل الواحد طلبياً، وغير طلبي، في آن واحد.

وذهب أبو علي الفارسي[5] إلى أن الطلب قد ناب مناب الشرط،

---

(١) ديوان لبيد ص ٢٢٠ وشرح المفصل ٤: ١١٠.
(٢) ديوان جميل ص ٦١.
(٣) ديوان عنترة ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩
(٤) شرح الكافية ٢: ٢٦٥ ـ ٢٦٦ وحاشية الصبان ٣ ٣٠٩ وشرح المفصل ٩ ٠ ٤٧ ـ ٤٩.
(٥) حاشية الصبان ٣ ٠ ٣٠٩

وعمل عمله. وليس هذا بشيء، لأن النائب عن الشيء في عمله يجب أن يؤدي معناه، والطلب ليس فيه معنى الشرط والتعليق.

وزعم[١] بعض النحاة أن الفعل، بعد الطلب، مجزوم بلام مقدرة. وهذا قول ضعيف جداً، لأنه يفسد المعنى، ويتعذر إظهار اللام المقدرة هذه، في كثير من الأحيان.

وزعم الكوفيون[٢] أن الفعل مجزوم بمعنى جواب الطلب، ولا تقدير للشرط. وهذا باطل مدفوع. فقد سُمع لفظ الشرط مع جوابه بعد كثير من معاني الطلب. وليس في جواب الطلب شيء وقع الجزاء له، فجزم به. وكثيراً ما يرد الطلب ولا جواب بعده، وهذا يعني أن الجواب إذا وجد فهو لشيء آخر غير الطلب وجوابه، وهو ما ذهبنا إليه من شرط مقدر.

ومما يذكر ههنا أن الفاء الرابطة للجواب إذا حذفت للضرورة، أو جوازاً، فإن الجملة بعدها لا تكون مما لا محل له. فقول عبد الرحمن بن حسان[٣]:

من يَفعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشكرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ، عِندَ اللهِ مِثلانِ

حذفت منه الفاء لضرورة الشعر، والتقدير: فاللهُ يشكرها. والجملة الاسمية هي في محل جزم. وكذلك الحال في بيت زهير[٤]:

وإنْ أتاهُ خَليلٌ، يَومَ مَسغبةٍ يَقولُ: لا غائبٌ مالي، ولا حَرِمُ

إن زعمت أن المحذوف هو الفاء وحدها[٥]. والأولى أن المحذوف هو الف

---

(١) حاشية الصبان ٣: ٣١٠.

(٢) رصف المباني ص ٣٨٦.

(٣) المغني ص ٥٨ و١٠٢ و١٤٩ و١٨٧ و٤٧٢.

(٤) ديوان زهير ص ٦١ والمغني ص ٤٧٢. وزعم بعضهم أن جملة «يقول» هي نفسها الجو بدون الفاء، وهي لا محل لها من الإعراب، لأنهم أجازوا عدم جزم الجواب إذا كان ؤ الشرط ماضياً، إذ لا يظهر الجزم عليه. شرح الكافية ٢: ٢٦٢.

(٥) شرح المفصل ٨: ١٥٨.

مع المبتدأ بعدها، حُذِفا جوازاً، والتقدير: فهو يقول. فالجملة الاسمية في محل جزم، والجملة الفعلية في محل رفع خبر.

وقد تحذف جملة الجواب، إذا أُمِنَ اللَّبس، وتقدر في المعنى والإعراب، نحو قوله تعالى[1]: ﴿فإنِ استَطَعتَ أنْ تَبتغِيَ نَفَقاً في الأرضِ، أو سُلَّماً في السَّماءِ﴾ والجواب: لم يؤمنوا، وقوله أيضاً[2]: ﴿قالُوا طائرُكم معَكم: أإنْ ذُكِّرتُم. بل أنتُم قَومٌ مُسْرِفُونَ﴾، تقديره: أإن ذُكِّرتم تَطيَّرْتم.

وتحذف أيضاً، وتقدر في المعنى والإعراب، إذا تقدم الاستفهام على أداة الشرط، وذكر جواب الاستفهام[3]، نحو: أإنْ عادَ زيدٌ تعودُ؟ فإن الفعل «تعودُ» لم يجزم لأنه جواب الاستفهام، وقد دلّ على جواب الشرط، فحذف. ويجوزُ ذكر جواب الشرط، وحذف جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى[4]: ﴿أفإنْ مِتَّ فهمُ الخالدُونَ﴾، و[5]﴿أفمَن حَقَّ عَلَيهِ كَلِمةُ العَذابِ أفأنتَ تُنقِذُ مَن في النّارِ﴾.

وقد يتأخر الاستفهام، ولكنه يقدر قبل الشرط، نحو قولك: إن أكرمتُكَ أتكرِمُني؟ فالتقدير فيه: أإنْ أكرمتك تكرمُني؟ وحذف جواب الشرط، لدلالة جواب الاستفهام عليه. ومن ذلك قول علي بن أبي طالب، رضي الله عنه[6]: «وإنْ فعلَ اللهُ ذلك لكم أتؤمنونَ»؟ وحمل عليه أيضاً نحو قول الله تعالى[7]: ﴿أرأيتَ إنْ كَذَّبَ وتَولَّى، ألم يَعلَمْ بأنَّ اللهَ يَرَى﴾، و[8]﴿قُلْ: أرأيتَكم إنْ أتاكم عَذابُ اللهِ بَغْتةً، أو جَهْرةً، هل يُهلَكُ إلاّ القَومُ

---

(١) الآية ٣٥ من الأنعام.
(٢) الآية ١٩ من يس.
(٣) شرح التصريح ٢: ٢٥٤ والدرر اللوامع ٢: ٧٩.
(٤) الآية ٣٤ من الأنبياء.
(٥) الآية ١٩ من الزمر.
(٦) شرح الكافية ٢: ٢٦٣.
(٧) الآيتان ١٣ و١٤ من العلق.
(٨) الآية ٤٧ من الأنعام. وانظر شرح الكافية ٢: ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

الظَّالمونَ﴾، و[1]﴿قُلْ: أرأيتُم إنْ أخذَ اللهُ سَمْعَكم وأبصارَكم، وخَتَمَ على قُلوبِكم، مَن إلَهٌ غيرُ اللهِ يأتيكم بهِ﴾.

وقد تدخل الفاء على الجواب، فيكون جواباً للشرط، وفي محل جزم، نحو[2]: ﴿أرأيتُم إنْ كُنتُ على بَيِّنةٍ من رَبِّي، وآتاني منهُ رَحمةً، فمن يَنصُرُني منَ اللهِ، إنْ عَصَيتُهُ﴾.

وتحذف جملة الجواب وجوباً، إذا تقدم عليها ما هو جواب للشرط، في المعنى، نحو قول سعد بن ناشب[3]:

ولَسنـــا بمُحتلِّينَ دارَ هَضِيمـــةٍ مَخافةَ مَوتٍ، إنْ بنا نَبَتِ الدّارُ

فقد تقدم على الشرط جملة «لسنا بمحتلين»، فأغنت عن الجواب، ووجب حذفه. والتقدير: إن نبت الدار بنا لا نحتلَّ. وقول كثير[4]:

أسِيئي بنا، أو أحسِني، لا مَلُومةٌ لَـدَينـا، ولا مَقلِيَّـةٌ، إنْ تَقلَّتِ

حذف منه جواب الشرط وجوباً، لدلالة «مقليّة» عليه. والتقدير: إنْ تقلَّتْ لم تُقْلَ. ومن ذلك أيضـاً قولك: يُكرَمُ الضيفُ مهما فَعَلَ، ونُعينُ العاجزَ حيثما كانَ، ونثأرُ أنّى شئنا.

وتقدير الجواب في مثل هذا لابد منه، وإن كان في الكلام ما هو جواب في المعنى. وزعم البصريون[5] أنه لا يجوز ذلك في التقدير، مع وجود هذا المقدم، لأنه يسدّ مسدّه ويغني عنه، وهو كالعوض منه[6] ولعل مما حملهم على ذلك أنهم أغفلوا الجملة الشرطية، ولم يروا لها كياناً خاصاً، تتميز به، وألحقوها بالجمل الفعلية. وقد بيّنّا، من قبل، خطل

(١) الآية ٤٦ من الأنعام.
(٢) الآية ٦٣ من هود.
(٣) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٦٦٩.
(٤) ديوان كثير عزة ص ١٠١.
(٥) شرح الكافية ٢: ٢٥٧.
(٦) انظر الخصائص ١: ٢٨٣.

إغفالها، ووجوب إعطائها حقّ التميز الكامل. أضف إلى ذلك أنه يذكر الجواب إذا حذفت الجملة قبل الأداة، نحو قول جميل[1]:

وطَـرْفَكَ إمَّـا جئتَنـا فـاحفـظَنَّـهُ فزَيغُ الهَـوى بادٍ، لِمَن يَتبصَّـرُ

وهذا يقتضي تقدير ما يحذف منها، ليتضح التركيب الشرطي فيها.

ولا يجوز الاحتجاج، لعدم التقدير ههنا، بحذف جواب النداء وجواب القسم، لأن الشرط في تكوينه يقوم على جملتين. أما القسم والنداء فليسا كذلك، ولا يقتضي كل منهما جملتين اقتضاء الشرط. وإن كان لكل جملتان لم يكن بينهما العمل الذي يقوم به الشرط.

إن الموجب للتقدير، في هذه المسألة، أمران:

أحدهما أنَّ أداة الشرط الجازمة يجب أن تجزم فعلين، ظاهراً أو تقديراً. وإذا حذف الفعل الثاني، لدلالة الكلام عليه، فليس معنى ذلك كفّ الأداة عن العمل التام. وإنما هي عاملة في الفعل الأول المذكور لفظاً أو محلاً، وفي الفعل الثاني المقدر. وشبيه بهذا حذفُ فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه، نحو قول الوليد بن عقبة[2]:

وحارِبْهُ، إن حارَبتَ، حربَ ابنِ حُرَّةٍ وإلاّ فسِلمٌ، لا تَـدِبُّ عَقـارِبُـهْ

وحذفُ الفعلين في نحو قول رؤبة[3]:

قالتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلمَى، وإنْ كانَ فَقيراً، مُعدِماً؟ قالتْ: وإنْ

لأن التقدير: وإن كان كذلك رضيتُه، وحذفُ الفعل بعد «لم» و«لمّا»، نحو قول إبراهيم بن هرمة[4]:

---

(١) ديوان جميل ص ٩٠.

(٢) شرح نهج البلاغة ٣: ٨٥.

(٣) المغني ص ٧٢٤ والخزانة ٣: ٦٣٠.

(٤) ديوان إبراهيم بن هرمة ص ١٩١ والمغني ص ٣١٠ والخزانة ٣: ٦٢٨.

احفَظْ ودَيعتَكَ، الَّتي استُودِعتَها ... يَومَ الأعازبِ، إنْ وَصلتَ، وإنْ لم

وقول الآخر[1]:

فجئتُ قُبورَهم، بَدْءاً، ولمَّا ... فنادَيتُ القُبورَ، فلم يُجِبْنَهْ

والأمر الآخر أن أداة الشرط، التي حذف جوابها، قد تكون ظرفية: متى، أيَّانَ، أنَّى، أينما، حيثما، ولا يجوز تعريتها من معنى الشرط[2]، نحو: آتيكَ متى أردتُ، وأكرمُكَ أينما كنتَ، وقول علقمة[3]:

ومُطعَمُ الغُنمِ، يومَ الغُنمِ، مُطعَمُهُ ... أنَّى تَوجَّهَ، والمَحرومُ مَحرومُ

وهي متعلقة بالجواب كما سنرى بعد، وهو عامل فيها. فلابد من تقدير العامل الناصب لها.

ولا تنس أن هذا التقدير عمل صناعي، لا يعني وجوب اللفظ بالجواب المحذوف. فلقد حذف العرب ذلك الجواب اختصاراً وإيجازاً. وذكره إنما هو ضرورة، تقتضيها صورة التركيب الشرطي لفظاً ومعنى. وشبيه بذلك تقدير الفاعل المستتر وجوباً للمخاطب، وتقدير الفعل المحذوف الذي يفسّره ما بعده، نحو قول المجنون[4]:

إذا نحنُ أدلَجْنا، وأنتِ أمامَنا ... كفَى، لمَطايانا، بريحِكِ هاديا

وزعم أهل الكوفة[5] أن المتقدم على أداة الشرط هو جوابها، في اللفظ والمعنى، ولم ينجزم، أو يقترن بالفاء، لأنه تقدم على الأداة وفعلها، فلم يكن في حاجة إلى ذلك.

أما المبرد[6] فزعم أنه لم ينجزم، أو يقترن بالفاء، لأن أداة الشرط

(١) المغني ص ٣١٠.
(٢) شرح الكافية ٢: ٢٥٨.
(٣) شرح اختيارات المفضل ص ١٦١٨.
(٤) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٦.
(٥) شرح الكافية ٢: ٢٥٧. والأصل في جواب الشرط عندهم أن يجزم على الجوار.
(٦) شرح الكافية ١: ٢٦٢.

ضعفت بتقدم الجواب عليها عن العمل التامّ، فأصبحت قاصرة عن جزم الجواب، ومحدودة بالعمل في فعل الشرط فقط. أي: أصبحت مثل: لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية.

ويجب حذف الجواب أيضاً إذا اجتمع قسم وشرط، وكان التقدم للقسم، نحو قول الشاعر[1]:

لعمري، لئن كنتُم على النَّأيِ والغِنَى بِكُمْ مِثلُ ما بي، إنَّكم لَصَدِيقُ

وقول جرير[2]:

لَمَن راقبَ الجَوزاءَ، أو باتَ ليلُهُ طَويلٌ، لَليلِي بالمَجازةِ أطوَلُ

وذلك لأن الجواب يكون للقسم. وقد أغنى جواب القسم عن جواب الشرط، فلا يجوز ذكره. ولكن لابد من تقديره، في الإعراب.

وكذلك الحال إن اجتمع شرطان، ولم يكن بينهما حرف عطف، أو رابط للجواب، ولم يكن الثاني بدلاً من الأول، نحو قول الشاعر[3]:

إن تَستغيثوا بنا، إن تُذعَروا، تَجِدُوا منّا، مَعاقِلَ عِزٍّ، زانَها كَرَمُ

فالجواب المذكور فيه هو للشرط الأول، أما الشرط الثاني فقد حذف جوابه وجوباً، وجملته الشرطية في محل نصب حال من فاعل «تستغيث». والتقدير: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا. فإن جعلت الشرط الثانيَ بدلاً من الأول فلا حذف ولا تقدير، لأن الجوابَ للأول، والثاني تابع له لا يقتضي جواباً خاصاً له. وحكم التوكيد، إذا كان شرط ثان توكيداً لفظياً للأول، هو حكم البدل.

---

(١) الأمالي ١. ٢٨.

(٢) نقائض جرير والأخطل ص ٦٤ ـ ٦٥

(٣) الهمع ٢ ٦٣ والمغني ص ٦٨٠ وشرح التصريح ٢: ٢٥٤

فإن كان العطف[1] بين الشرطين بـ «أو» فالجواب المذكور هو لأحدهما، وحذف جواب الآخر لدلالة المذكور عليه. وإن كان العطف بالفاء فالجواب للثاني، وحذف جواب الأول. وإن كان العطف بالواو فالجواب لكليهما، ولا حذف.

وإن كان بينهما الفاء الرابطة للجواب فالجواب للشرط الثاني، والجملة الشرطية الثانية هي في محل جزم جواب الشرط الأول، وليست مما لا محل له، نحو قوله تعالى[2]: ﴿فإمّا يأتيَنَّكم منّي هُدىً فمن تبِعَ هُدايَ فلا خَوفٌ علَيهِم، ولا هُم يَحزَنُونَ﴾.

* *

٩
صلة الموصول

وهي الجملة التي تكون صلة لاسم موصول، أو حرف مصدري:

١ ـ الأسماء الموصولة: الّذي، الّتي، اللذانِ، اللتانِ، الّذِينَ، الأُلَى، اللواتي، اللائي، اللاتي، أل، مَن، ما، ذا، ماذا، ذو، أيٌّ، أيّةٌ. والجمل التي هي صلتها لا محل لها من الإعراب، نحو قول الحطيئة[3]:

يا أيُّها المَلكُ، الَّذِي أمسَت لهُ بُصرَى وغَزَّةُ: سَهلُها، والأجرَعُ

وقول المجنون[4]:

وأنتِ الّتي ما من صَديقٍ، ولا عِداً يَرَى نِضوَ ما أبقَيتِ، إلاّ بكَى ليا

(١) شرح التصريح ٢: ٢٤٤. وزعم ابن مالك أن الجواب يكون للأول دائماً، لتقدمه.
(٢) الآية ٣٨ من البقرة.
(٣) ديوان الحطيئة ص ٢٠١.
(٤) ديوان مجنون ليلى ص ٩٥.

والآية الكريمة[1]: ﴿رَبَّنا أَرِنا اللَّذَينِ أَضَلّانا﴾، وقول الأخطل[2]:

همـا اللَّتـا لـو وَلَـدَتْ تَمِيمُ لقِيـلَ: فَخْـرٌ، لهُمُ، صَمِيم

وقول الحطيئة[3]:

وأرَى الَّذِينَ حَوَوا تُراثَ مُحمَّدٍ أفَلَتْ نُجومُهُمُ، ونَجمُكَ يَسطَعُ

وقول الأخطل[4]:

على الأُلَى قَتلُوا عُثمانَ، مَظلِمةً لم يَنهَهُم نَشَدٌ، عنهُ، وقد نُشِدُوا

وقول الله تعالى[5]: ﴿وأُمَّهاتُكم اللاّتي أرضَعْنَكُم﴾، [6] ﴿واللاّئي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ﴾، وقول يزيد بن الحكم[7]:

يَقولُ الخَنا، وأبغَضُ العُجمِ ناطقاً إلى رَبِّنا صَوتُ الحِمارِ، اليُجَدَّعُ

وقول ليلى الأخيلية[8]:

أقسمتُ أبكي، بعدَ تَوبةَ، هالكاً وأحفِلُ مَن دارتْ علَيهِ الدَّوائرُ
فلا الحَيُّ، ممايُحدِثُ الدَّهرُ، سالمٌ ولا المَيْتُ، إن لم يَصبرِ الحيُّ، ناشرُ

وقول لبيد[9]:

ألا تَسألانِ المَرءَ: ماذا يُحاوِلُ أنَحْبٌ فيُقضَى، أم ضَلالٌ وباطلٌ؟

فيه «ذا» اسم موصول. أما قول المثقب[10]:

(1) الآية ٢٩ من فصلت.
(2) الخزانة ٢: ٥٠٣ والعيني ١: ٤٢٥ وشرح الكافية ٢: ٤٠.
(3) ديوان الحطيئة ص ٢١٣.
(4) ديوان الأخطل ص ٤٤٥.
(5) الآية ٢٣ من النساء.
(6) الآية ٤ من الطلاق.
(7) النوادر ص ٦٦.
(8) أمالي الزجاجي ص ٧٧ ـ ٧٨.
(9) ديوان لبيد ص ٢٥٤ والخزانة ٢: ٥٥٦.
(10) شرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٧ والخزانة ٢: ٥٥٤ والهمع ١: ٨٤.

دَعِي مـاذا عَلِمتِ، سـأتّقِيـهِ ولـكنْ، بـالـمُغَـيَّبِ، نَبِّئِينِي

فـ «ماذا» فيه كلها اسم موصول، في محل نصب مفعول به لـ «دع». وتحتمل أن تكون «ما» اسماً موصولاً، و«ذا» زائدة. وهي زائدة حقاً في نحو: ماذا الذي صنعتَ؟ لأن الأصل: ما الذي صنعت[١].

فإن وليتْ «ذا» كلمةَ «من» الاستفهامية، نحو قول المجنون[٢]:

خَليـليّ، ليلَى أكبرُ الحاجِ، والمُنَى فمن لي بليلَى، أو فمن ذا لها بيا؟

فهي موصولة، وتحتمل الزيادة أيضاً. فإن وليهما اسم موصول، نحو قوله تعالى[٣]: ﴿مَن ذا الَّذِي يُقرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً﴾، كانت «ذا» زائدة، خلافاً لمن زعم أن «من ذا» اسم واحد[٤]. وتحتمل «ذا» أن تكون اسم إشارة[٥].

أما «ذو» الموصولة[٦] فالأكثر فيها ألّا تؤنَّث، ولا تثنَّى، ولا تجمع، وأن تبنى على السكون. وقد تعرب إعراب الأسماء الخمسة، نحو قول منظور بن سحيم[٧]:

فإمّا كـرامٌ، مُوسِـرُونَ، لَقِيتُهم فحَسْبِيَ، مِن ذِي عندَهُم، ما كَفانيا

وقد حذفت منه صلة الموصول، لدلالة الظرف «عند» عليها. وقال القوّال الطائيّ[٨]:

قُولا لهذا المَرءِ، ذُو جاءَ ساعياً: هَلُمَّ، فـإنَّ المَشرفيَّ الفَـرائضُ

---

(١) شرح الكافية ٢: ٥٨ و٤٢.

(٢) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٥.

(٣) الآية ٢٤٥ من البقرة.

(٤) البحر ٢: ٢٥٢ والهمع ١: ٨٤

(٥) شرح الكافية ٢: ٤٢.

(٦) شرح الكافية ٢: ٤١ وقيل: إنها مضافة إلى الجملة بعدها، وليست موصولة شرح الكافية ٢: ١٠٤.

(٧) شرح الحماسة للتبريزي ٣: ١٥٥ والمغني ص ٤٥٧ والهمع ١: ٨٤

(٨) شرح الكافية ٢: ٤١ والخزانة ٢: ٥١٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٦٤٠.

فجاء بها مبنية. وسُمع فيها التأنيث والتثنية والجمع[١]: ذات، ذوا، ذواتا، ذوو، ذُوات.

وأما «أيٌّ» الموصولة فهي مُعربة، وقد تؤنث. ويجب أن تضاف إلى معرفة، خلافاً للكوفيين[٢]. فإن أُضيفت إلى ضمير، وكانت صلتها جملة اسمية محذوفة الصدر، جاز فيها الإعرابُ، والبناءُ على الضم، نحو قوله تعالى[٣]: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ، من كُلِّ شِيعةٍ، أَيّهم أشَدُّ على الرَّحمنِ عِتِيّاً﴾. فقد قرىء «أيّهم» بالنصب على المفعولية، وبالرفع على البناء في محل نصب. وروي قول غسان بن وعلة[٤]:

إذا ما لَقِيتَ بَنِي مالِكٍ ... فسَلِّمْ، على أيّهِمْ، أفضلُ

بالجر، وبالبناء على الضم في محل جر. ومن المؤنث قول الشاعر[٥]:

إذا اشتَبَهَ الرُّشْدُ، في الحادثا ... تِ، فارْضَ بأيَّتِها، قد قُدِرْ

وكثيراً ما تحذف جملة الصلة، وتدل عليها شبه جملة تتعلق بالفعل المقدر.

ويشترط في الجملة، التي هي صلة الاسم الموصول، أن تكون خبرية لا إنشائية[٦]. ويجوز أن يتصدرها «ليت» أو «لعلّ» أو «عسى»، نحو قول الفرزدق[٧]:

وإنّي لَرامٍ نَظْرةً، قِبَلَ الّتي ... لعلّي، وإنْ شَطَّتْ نَواها، أزورُها

وقيل: إن الصلة محذوفة، والتقدير: أقول لعلي...

(١) الأزهية ص ٣٠٣ ـ ٣٠٥.
(٢) الهمع ١: ٨٤.
(٣) الآية ٦٩ من مريم.
(٤) المغني ص ٨٢ و٤٥٧ والخزانة ٢: ٥٢٢.
(٥) الهمع ١: ٨٤ والدرر ١: ٦٠.
(٦) الهمع ١: ٨٥.
(٧) المغني ص ٤٣٣ والخزانة ٢: ٤٨١.

ويجب أن يكون في الصلة، على كل حال، ضمير يعود على الاسم الموصول. ولا يجوز أن تخلو من هذا الضمير العائد إلاّ إذا كانت جملة قسم، والضمير في جوابها، نحو قوله تعالى[١]: ﴿أهؤلاءِ الَّذِينَ أقسَمتُم لا يَنالُهُمُ اللهُ برَحمةٍ﴾. أو إذا كانت معطوفة عليها جملة متضمنة لذلك الضمير[٢]، نحو قولهم: أنا مَن يَضِلُّ الناسُ فيرشدهم. الذي يطير الذبابُ، فيَغضبُ، هو زيدٌ. أو كان بعدها جملة شرطية محذوفة الجواب، وفيها ذلك الضمير، نحو: أنت الذي يُنصِتُ الناسُ إن تكلَّم...

وإذا كان الاسم الموصول خبراً لضمير متكلم، أو مخاطب، جاز أن يراعى في الضمير العائد مطابقته للمبتدأ أو الاسم الموصول، نحو قول المجنون[٣]:

وأنتِ الّتي إنْ شئتِ أشقيتِ عِيشَتي   وأنتِ الّتي إنْ شئتِ أنعمتِ باليا

وقول سالم بن دارة[٤]:

* أنت الّذِي طَلَّقْت عامَ جِعتا *

وقول علي، رضي الله عنه[٥]:

* أنا الّذِي سَمَّتني أُمِّي حَيدَرَهْ *

وقول عبدالله بن المَدان[٦]:

فاغضُضْ جفُونَكَ، عمَّا أنتَ قائلُهُ   نحنُ الَّذِينَ سَبَقنا النَّاسَ بالمِنَنِ

* * * *

(١) الاية ٤٩ من الأعراف.
(٢) شرح المفصل ٣: ١٥٩.
(٣) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٥.
(٤) ديوان الأحوص ص ٢١٦.
(٥) تاريخ الطبري ٣: ١٣ واللسان والتاج (حدر).
(٦) حماسة ابن الشجري ص ٤٩.

وزعم الكوفيون[1] أن أسماء الإشارة كلها قد تكون أسماء موصولة، نحو قوله تعالى[2]: ﴿ثُمَّ أنتُم هؤلاءِ تَقتُلونَ أنفُسَكم﴾[3]، ﴿وما تِلكَ بيَمينِكَ، يا مُوسَى﴾، وقول يزيد بن مفرغ[4]:

عَـدَسْ، مالِعَبَّـادٍ علَيـكِ إمـارةٌ   نَجَـوتِ، وهـذا تَحمِلينَ طَلِيقُ

والصحيح أنها أسماء إشارة ليس غير، إلّا «ذا» فقد تكون موصولة بعد «ما» الاستفهامية، كما ذكرنا قبل.

وزعم الأخفش، وابن السرَّاج، وبعض الكوفيين[5] أن «ما» المصدرية هي اسم موصول، وفي الجملة بعده ضمير يعود عليه، وإن كان فعلها لازماً. فأوَّلوا قول الله تعالى[6]: ﴿وضاقَتْ عليكُمُ الأرضُ بما رَحُبَتْ﴾ كما يلي: بالرُّحب الذي رَحُبَتْهُ. وليس هذا بشيء، لأنه تقدير مصطنع لا دليل عليه.

وزعم الكوفيون[7] أيضاً أن أسماء الذات تكون أسماء موصولة، إذا عرفت بـ «أل» أو أضيفت، نحو قول أبي ذؤيب[8]:

لعَمري، لأنتَ البَيتُ أُكرِمُ أهلَهُ   وأقعُدُ، في أفنائـهِ، بالأصـائلِ

وقو النابغة[9]:

يـا دارَ مَيَّةَ، بـالعَلياءِ، فـالسَّنَدِ   أقوَتْ، وطالَ علَيها سالفُ الأبَدِ

(١) شرح الكافية ٢: ٤٢ والهمع ١: ٨٤.
(٢) الآية ٨٥ من البقرة.
(٣) الآية ١٧ من طه.
(٤) ديوان يزيد بن مفرغ ص ١١٥ والمغني ص ٥١٤ والخزانة ٢: ٥١٥.
(٥) شرح الكافية ٢: ٤٢ والجنى الداني ص ٣٣٢ ورصف المباني ص ٣١٥.
(٦) الآية ٢٥ من التوبة.
(٧) الهمع ١: ٨٤ - ٨٥.
(٨) ديوان الهذليين ١: ١٤١ والهمع ١: ٨٥.
(٩) ديوان النابغة ص ٢.

فجعلوا «أكرم» و«بالعليـاء» صلتين لـ «البيت» و«دار مية». والصـواب أن الجملة حالية، وشبه الجملة متعلقة بحال محذوفة.

وزعم بعض النحويين أن صلة الموصول لها محل من الإعراب. فمنهم من كان يقول[1]: إنَّ الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما كالكلمة الواحدة. والحقُّ مذهب الجمهور، بدليل ظهور حركـات الإعراب في الاسم الموصول «أيّ». والآخرون قالوا[2]: إن صلة الموصول معربة بإعراب الموصول، اعتقاداً منهم أنها صفة له، لأنها تبيِّنه، كالجمل الواقعة صفات للنكرات. وليس هذا بشيء، لأن الأسماء الموصولة معارف اتفاقاً، والجمل لا تقع صفات للمعارف. إن الجملة ههنا متممة للاسم المـوصـول، فهي كـالجـزء منـه، والجـزءُ من الاسم لا محـل لـه من الإعراب[3]. أضف إلى ذلك أن صلة الموصول لا يصحُّ وقوع المفرد في موقعها، ولا يقدَّرُ للجمل إعراب إلاّ إذا صحَّ وقوع المفرد في موقعها.

وزعم الدماميني[4] أن صلة «أل» لها محل من الإعراب، يتبع «أل». والتحقيق أن الإعراب هو لـ «أل»، لأنها اسم، أما الجملة بعدها فصلة لها ولا محل لها، لأن «أل» معرفة، والجمل لا تتبع المعارف على هذا النحو. ثم إنها قد وقعت ههنا صلة للموصول لا صفة. وصلة الموصول، خلافاً للكوفيين، لا تكون إلاّ جملة. فهي إذاً قد وقعت في موقع الجملة، أي: في موقعها الذي هو لها في الأصل، ولم تقع في موقع المفرد الذي له محل من الإعراب، ليكون لها محل إعرابيّ.

أما حملها على محل المشتق في نحو: أنت القاتلُ، وهو المقتولُ، مع الزعم بأن هذا المشتق هو تابع لـ «أل» كالصفة له، فإنه رأي ضعيف

(١) المغني ص ٤٥٧.
(٢) شرح الكافية ٢: ٣٩.
(٣) المنصف ٢: ١٣٢.
(٤) المنصف ٢: ١٣٢ وحاشية الدسوقي ٢: ٦٥ وشرح التصريح ١: ١٤٢.

متداع. ذلك لأن القائلين باسمية «أل» هذه إما أن يجعلوا الاسم المتصل بها لا محل له. والإعراب الذي فيه هو مستعار[1] من «أل»، نقل إليه بطريق العاريّة، لأن «أل» في صورة الحرف الذي لا يعرب، كما قيل في «إلّا» التي بمعنى «غير». وإما أن يجعلوه[2] فعلاً جاء في صورة الاسم، لأنه لما أراد العرب أن يصفوا المعرفة بالجملة الفعلية لم يمكنهم ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير، فجاؤوا بالألف واللام بمعنى «الذي»، ولم يمكن إدخالها اختياراً على لفظ الفعل لأنهما من خصائص الأسماء، فحولوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل أو اسم المفعول، فصار اسماً في اللفظ، وهو فعل في الحكم والتقدير، وفيه ضمير يعود إلى الألف واللام.

وإن أخذنا بقول هؤلاء أو أولئك كانت جملة الصلة محمولة على ما لا محل له من الإعراب. فالاسم إعرابه عاريَّة، والجملة صلة لـ «أل» لا محل لها. والمحمول عليهما أيضاً لا محل له.

وأجاز الكوفيون[3] أن يغني عن جملة الصلة اسم معرفة، أو اسم تفضيل، أو كلمة «مثل». ويكون الاسم صفة للموصول[4]، نحو: أكرمتُ الذي إيَّاك، ومررت بالذي خيرٍ منك، وقول الراجز[5]:

حتّى إذا كانا هُما اللَّذَينِ مِثلَ الجَدِيلَينِ، المُحَمْلَجَينِ

وحملوا على ذلك قوله تعالى[6]: ﴿ثُمَّ آتَينا مُوسَى الكِتابَ، تماماً على الَّذِي أحسَنَ﴾، إذ جعلوا «أحسن» اسم تفضيل، لا فعلاً. والبصريون ينكرون هذا المَذهب، ويقدرون فيما يحتمله من فصيح الكلام فعلاً، تكون جملته هي الصلة.

* *

(1) المنصف ٢: ١٣٢.
(2) شرح المفصل ٣: ١٤٣ و١٥١ ـ ١٥٢.
(3) الهمع ١: ٨٦.
(4) الدرر ١: ٦٢.
(5) الهمع ١: ٨٦ والدرر ١: ٦٢.
(6) الآية ٥٤ من الأنعام.

٢ ـ الأحرف المصدرية: ويقال لها: الموصولات الحرفيـة. وهي: أنْ، ما، كي، أنّ المكفوفة، لو ويؤوَّل كل منها، مع ما بعده، بمصدر يعرب إعراب المفردات بحسب موقعه من الكلام. أما الجملة التي تلي الحرف فلا محل لها من الإعراب، لأنها صلته. فقول معن بن أوس[١]:

يُحاوِلُ رَغمي، لا يُحاوِلُ غَيرَهُ وكالموتِ، عندِي، أنْ يَحُلَّ بِهِ الرَّغمُ

يؤول فيه المصدر من «أنْ» وما بعدها، وهو حُلولُ الرغم، فيكون في محل رفع مبتدأ مؤخراً. وجملة «يحلّ الرغمُ» صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها، في قوله تعالى[٢]: ﴿**قلْ: إنّما يُوحَى إليَّ أنَّما إلَهُكم إلَهٌ واحدٌ**﴾ هو في محل رفع نائب فاعل لـ«يوحى». وجملة «إلَهكم إلَه واحد» هي صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في بيت قريط بن أنيف[٣]:

لا يَسألونَ أخاهُم، حِينَ يَندُبُهُم في النَّائباتِ، على ما قالَ، بُرهانا

هو في محل جر بـ«على». والتقدير: على قولـه. وجملة «قال» صلة الموصول.

وقد تتضمن «ما» المصدرية معنى الزمان، كالتي في قول أبي زبيد[٤]:

ليسَ بُخلٌ عليكَ عِندِي، بمالٍ أبَـداً، ما أقَـلَّ نَعْـلاً قِبـالُ

والمصدر المؤول فيه بدل من «أبداً»، فهو في محل نصب.

وإذا أضيفت «كلّ» إلى «ما» هذه اكتسبتْ منها الظرفية، وأصبح

---

(١) الأمالي ٢: ١٠١ ـ ١٠٣.
(٢) الآية ١٠٨ من الأنبياء.
(٣) شرح الحماسة للتبريزي ١: ١٦.
(٤) ديوان أبي زبيد ص ١٣١.

المصدر المؤول في محل جر مضافاً إليه، نحو قوله تعالى[1]: ﴿كلَّما دَخَل علَيها زكريّا المِحرابَ وَجَدَ عِندَها رِزْقاً﴾.

وزعم المالقي أن «ما» المصدرية الزمانية تعرب ظرفاً، لأنها قامت مقام الظرف[2].

أما «كي» فالمصدر المؤول منها، ومما بعدها، يكون في محل جر بحرف جر ظاهر قبله، أو في محل نصب بنزع الخافض، أو في محل نصب مفعولاً به، نحو قوله تعالى[3]: ﴿لكَيلا تأسَوا على ما فاتَكُمْ، ولا تَفرَحُوا بما أتاكم﴾، وقول عبد قيس بن خفاف[4]:

وَدَعِ القَوارِصَ، للصَّدِيقِ، وغيرِهِ   كيلا يَرَوكَ من اللِّئـامِ، العُزَّلِ

وقول أبي ذؤيب[5]:

تُريدِينَ كيما تَجمعِيني، وخالداً   وهل يُجمَعَ السَّيفانِ، ويحَكِ، في غِمدِ؟

وشاهد «لو» المصدرية قول الله عـز وجل[6]: ﴿ودُّوا لـو تُدْهِنُ، فيُدْهِنُونَ﴾، وقول معن بن أوس[7]:

يَوَدُّ لَوَ انّي مُعدِمٌ، ذو خَصاصةٍ   وأكرَهُ، جَهدي، أنْ يُخالطَهُ العُدْمُ

وقد حذف الفعل ههنا، بعد «لو»، والتقدير: لو ثبتَ أنّي معدم.

أما «أنّ» غير المكفوفة فالمنصوب والمرفوع بعدها لا يكوّنان جملة، لأنها حرف ناسخ. فقد نسخت «أنّ» المبتدأ والخبر «أنا مُعْدِمٌ»، من بيت

---

(١) الآية ٣٧ من آل عمران.
(٢) رصف المباني ص ٣١٤.
(٣) الآية ٢٣ من الحديد.
(٤) شرح اختيارات المفضل ص ١٥٥٧.
(٥) شرح أشعار الهذليين ص ٢١٩.
(٦) الآية ٩ من القلم.
(٧) الأمالي ٢: ١٠١ - ١٠٣.

معن، كما تنسخ الأفعال الناقصة وأفعال القلوب ذلك، وانحلّت الجملة بدخول «أنّ» عليها، فلم يبق لها ذلك التميز الذي رأيناه لها بعد «أنْ» في مثل: أنْ يخالطَهُ العُدْم.

وزعم الكوفيون[1] أنّ الخبر بعدها ليس مرفوعاً بها، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به، قبل دخولها. وإذا أخذتَ بزعمهم هذا كان بعد «أنّ» جملة اسمية هي صلة الموصول[2]، وهو مذهب ضعيف.

ولكن إذا دخلت «ما» عليها، وكفتها عن العمل، نحو[3] ﴿يُوحَى إليَّ أنّما إلٰهُكم إلٰهٌ واحدٌ﴾ فالجملة بعدها، بلاشك، هي صلة لها ولا محل لها من الإعراب. لأن «أنّ» لم تنسخ المبتدأ والخبر، وأشبهت «أنْ» في كونها مصدرية فحسب.

والجمهور[4] يرى أن «لو» لا تكون مصدرية، بل تلازم الشرط، ويقدِّر لها جواباً. ويستدلُّ على ذلك بأنه لم يُسمع دخول الجار عليها.

* * * *

وأما همزة التسوية فليست حرفاً مصدرياً، وإن كانت الجملة بعدها تؤول بمصدر إنما هي حرف استفهام، أُشرب معنى التسوية، فأصبح معناه الخبر. وقد ذكر ابن هشام[5] الآية الكريمة[6] ﴿إنّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيهِم أأنذَرتَهُم، أم لم تُنذِرْهُم، لا يُؤمِنُونَ﴾ وقال: إنّ جملة «أنذرت» هي في تأويل مصدر، وإن لم يكن معها حرف مصدري سابك. وهذا شبيه بالجملة تؤول بمصدر بعد الظرف، وليس قبلها حرف مصدري، نحو قول

---

(١) شرح التصريح ١: ٢١٠ - ٢١١.
(٢) الهمع ١: ٨١. وفي الكتاب ١: ٤٦١ ما يوهم صحة مذهب الكوفيين.
(٣) الآية ١٠٨ من الأنبياء.
(٤) الهمع ١: ٨١.
(٥) المغني ص ٤٧٨. وانظر مجاز القرآن ١: ٣١ والكشاف ١: ٢٥ والبحر ١: ٤٦ - ٤٧.
(٦) الآية ٦ من البقرة.

الله تعالى[1]: ﴿ويَومَ نُسَيِّرُ الجِبالَ﴾. ومن هذا القبيل أيضاً تأويل الجملة بمصدر، متصيَّد من الكلام السابق لواو المعية، وفاء السببية، اللتين ينصب المضارع بعدهما بـ «أنْ» مضمرة[2].

وعندما عرض أبو حيان لآية التسوية قال[3]: «أخبر عن الجملة، وإن لم تكن مصدَّرة بحرف مصدري، حملاً على المعنى. وذلك نحو الإضافة للجملة الفعلية، نحو: على حينَ عاتبتُ المشيبُ على الصِّبا. إذ قياسُ الفعلِ ألاّ يضاف إليه. لكن لوحظ المعنى وهو المصدر، فصحت الإضافة».

ووهم بعض المتأخرين، فظنوا المصدر مؤولاً من همزة التسوية والجملة بعدها معاً[4]، فكان أن ظن بعض المعاصرين الهمزة حرفاً مصدرياً[5]. ولو كانت كذلك لما جاز حذفها في نحو قولهم: سواء علينا قمتَ أم قعدتَ. إذ القياس في حذف الحرف المصدري، أو إضماره، هو لـ «أنْ» وحدها.

انها تنفرد بالإضمار، فتكون الجملة صلة لها وهي مضمرة. وإضمارها واجب بعد لام الجمود، و«حتى»، وفاء السببية، وواو المعية، و«أو» التي هي بمعنى «حتى» أو «إلاّ». وذلك نحو قول الله تعالى[6]: ﴿وما كانَ اللهُ لِيَظلِمَهُم﴾، و[7]﴿لن نَبرَحَ عليهِ عاكفِينَ حتّى يَرجِعَ إلينا مُوسَى﴾، و[8] ﴿يا ليتَني كنتُ معَهُم فأفُوزَ فَوزاً عظيماً﴾، وقول أبي الأسود[9]:

(1) الآية ٤٧ من الكهف.
(2) انظر الأشباه والنظائر ١: ٢١٤.
(3) البحر ١: ٤٧.
(4) حاشية الشيخ يس ٢: ١٤٢.
(5) جامع الدروس العربية ٣: ٢٦٣.
(6) الآية ٤٠ من العنكبوت.
(7) الآية ٩١ من طه.
(8) الآية ٧٣ من النساء.
(9) ديوان أبي الأسود الدؤلي ص ١٣٠.

لاتَنْـهَ، عن خُلُقٍ، وتأتـيَ مِثلَهُ   عارٌ عليكَ، إذا فَعَلتَ، عَظِيمُ

وقول الشاعر[1]:

لأستَسهلَنَّ الصَّعبَ، أو أُدرِكَ المُنَى   فما انقادتِ الآمالُ، إلّا لصابـرِ

وقول زياد الأعجم[2]:

وكنتُ إذا غَمزتُ قَنـاةَ قَـومٍ   كَسـرتُ كُعـوبَهـا، أو تَستقيمـا

وهو جائز بعد لام التعليل، والواو والفاء و«أو» و«ثُمّ» الواقعات قبل فعل مضارع والعاطفات على اسم جامد، أو على فعل لشرط جازم، أو جوابٍ له. ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ[3]: ﴿وأنزَلْنا إليكَ الذِّكرَ، لِتُبيِّنَ للنّاس﴾، وقول ميسون[4]:

ولُـبسُ عَبـاءةٍ، وتَـقَـرَّ عَيـنِـي   أحبُّ، إليَّ، من لُبسِ الشُّفوفِ

وقوله تعالى[5]: ﴿ليسَ لكَ منَ الأمرِ شَيءٌ، أو يَتُوبَ عليهِم﴾،[6] ﴿ومَن يَخرُجْ من بَيتِهِ مُهاجراً إلى اللهِ ورَسُولهِ، ثمّ يُدرِكَهُ الموتُ فقد وَقَعَ أجرُهُ على اللهِ﴾،[7] ﴿وإنْ تُبدُوا ما في أنفسِكُم أو تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُم بهِ اللهُ، فَيَغفِرَ لمن يَشاءُ﴾.

وحُذفتْ «أنْ» في غير ذلك نادراً، نحو قوله تعالى[8]: ﴿ومِن آياتِهِ يُرِيْكُمُ البَرقَ خَوفاً وطَمَعاً﴾، وقولهم[9]: «تَسِمعَ بالمُعَيدِيِّ خيرٌ من أن

---

(١) العيني ٤: ٣٨٤.
(٢) الكتاب ١: ٤٢٨.
(٣) الآية ٤٤ من النحل.
(٤) الكتاب ١: ٤٢٦.
(٥) الآية ١٢٨ من آل عمران.
(٦) الآية ١٠٠ من النساء.
(٧) الآية ٢٨٤ من البقرة.
(٨) الآية ٢٤ من الروم.
(٩) مجمع الأمثال ١: ١٢٩.

تَراهُ»، وقول الشاعر[1]:

وهَمَّ رِجالٌ يَشفَعوا لي، فلم أجِدْ   شَفيعاً إليه، غيرَ جُودِ، يُعـادِلُهْ

وتمتاز «أنْ» و«ما» بأنهما قـد يقع المصـدر المؤول منهما، وممـا بعدهما، موقع المشتق[2]. فقوله تعالى[3]: ﴿وما كـانَ هذا القُـرآنُ أنْ يُفتَرى من دُونِ اللهِ﴾ معناه: وما كان هذا القرآن مُفترىً من دون الله. وكذلك قوله أيضاً[4]: ﴿عسَى اللهُ أنْ يَعفوَ عنهُم﴾، وقول الشاعر[5]:

لعَمرُكَ ما الفِتيانُ أنْ تَنبُتَ اللِّحى   ولكنّمـا الفِتيانُ كـلُّ فتىً نَـدِي

وعنـدي أن يحمل على هـذا مثلُ قـول الله تعالى[6]: ﴿ولَستُم بآخِذِيهِ، إلاّ أنْ تُغْمِضُوا فيهِ﴾، لأن المعنى: ولستم بآخذيه إلا مُغْمِضِينَ فيه.

وكذلك الحال في مثل قول الكلحبة[7]:

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكَرِيهةَ أوشكَتْ   حِبالُ الهُوَينَى، بالفتَى، أنْ تَقطَّعا

وقول زهير[8]:

لعلّكِ يَوماً أن تُراعِي، بفاجـعٍ   كما راعَني، يومَ النُّتاءةِ، سالمُ

لأن المعنى: أوشكت حبال الهوينى متقطّعةً، ولعلّك مَروعةً.

غير أن بعض الباحثين استبعد مثل هذه التوجيهات، وحمل ذلك على

---

(١) الهمع ٢: ١٧ والدرر ٢: ١٢.
(٢) المغني ص ٧٧١ - ٧٧٢.
(٣) الآية ٣٧ من يونس.
(٤) الآية ٩٩ من النساء.
(٥) المغني ص ٧٧١.
(٦) الآية ٢٦٧ من البقرة.
(٧) المفضليات ص ٣٣.
(٨) ديوان زهير ص ٢٦٧.

أن المصدر ههنا وقع في موقع المشتق لضرب من المبالغة[1]، كما تقول: جئت ركضاً، أي: راكضاً. وقيل: إن المصدر في بعض هذه الشواهد بدل من المسند إليه قبله[2]، وفي بعضها الآخر على تقدير حرف جر قبله[3].

وأما شاهد «ما» في هذه المسألة فنحو قول لبيد[4]:

ألا كلُّ شيءٍ، ما خلا الله، باطلُ وكـلُّ نَعيمٍ، لا مَحالـةَ، زائلُ

لأن تقديره: كل شيءٍ خالٍ من اللهِ باطل. وقولك: حضرَ المدعوُّونَ ما عدا أخاك، تقديره: حضر المدعوّون عادين أخاك.

ويحتمل أن يكون من ذلك قوله تعالى[5]: ﴿لن تَنالُوا البِرَّ حتَّى تُنفِقُوا ممَّا تُحِبُّونَ﴾، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في تقدير اسم المفعول: حتى تنفقوا من مَحبوبكم. ومثله أيضاً قوله عز وجل[6] ﴿والَّذِينَ يُظاهِرُونَ من نِسائِهم، ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا، فتَحريرُ رَقَبةٍ﴾ والتقدير: ثم يعودون للمقُولِ فيهنّ لفظُ الظِّهارِ. وهن الزّوجات[7].

والمطَّرد في صلة الموصول الحرفي أن تكون جملة فعلية، ليتسنى تأويل المصدر الدالّ على الحدث. وقلّما جاءت جملة اسمية[8]، إلاّ إذا كانت صلة لـ «ما» وفي خبرها ما يساعد على تأويل المصدر، نحو قول أمية ابن أبي الصلت[9]:

فلَيتَكَ، إذْ لم تَرْعَ حَقَّ أُبوَّتي فعلت كما الجارُ المجاوِرُ يَفعلُ

(١) المختار من أبواب النحو ص ٤٧.
(٢) شرح اختيارات المفضل ص ٢٦٧.
(٣) شرح اختيارات المفضل ص ١١٩١.
(٤) ديوان لبيد ص ٢٥٦ والمغني ص ١٤٢. وانظر حاشية الدسوقي ١: ١٤٥.
(٥) الآية ٩٢ من آل عمران.
(٦) الآية ٣ من المجادلة.
(٧) المغني ص ٧٧٢.
(٨) انظر شرح المفصل ٨: ١٤٣ ورصف المباني ص ٣١٤ والجنى الداني ٤٨٢ و٤٨٤.
(٩) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ص ٢٥٥.

وقول المرار بن منقذ[1]:

أعَـلاقـةً أُمَّ الـوُلَيِّـدِ، بعــدَمـا ... أفنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ، المُخلِسِ؟

وقول العرجي[2]:

أَرَى مستقيمَ الطَّرْفِ، ماالطَّرفُ أَمَّكم ... وإنْ أمَّ طَرفي غيرَكم فهْو أحوَلُ

وأقلّ منه أن تكون صلة «ما» جملة شرطية صدرها «لو»، نحو قول أعرابي، خطب يوم وفاة زوجته، وكانا تعاهدا ألّا يتزوج أحـدهما بعـد الآخر، فلامه أصحابه على إخلاف عهده[3]:

خَطبتُ، كما لو كنتُ قد مُتُّ قبلَها ... لكانتْ، بلا شكٍّ، لأوّلِ خاطبِ

إذا غابَ بَعلٌ كانَ بعلٌ مكـانَهُ ... ولا بـدَّ من آتٍ، وآخَرَ ذاهبِ

وقول كثير[4]:

فيا عَزَّ، إنْ واشٍ وشَى بيَ عِندَكم ... فلا تُكرِميهِ أنْ تَقولي لهُ: أهلا

كما لو وشَى واشٍ بودِّكِ عِندَنا ... لقلنا: تَزحزحْ، لا قريباً، ولا سَهلا

وقول توبة بن الحميِّر[5]:

وهل تَبكِيَنْ لَيلَى، إذا مِتُّ قَبلَها ... وقامَ على قَبرِي النِّساءُ، النَّوائحُ؟

كما لو أصابَ المَوتُ لَيلَى بَكَيتُها ... وجادَ لها دَمعٌ، مَن العَينِ، سافحُ

وإذا فُقدت الجملةُ بعد «ما» وجب تقديرها بما يقتضيه السياق. ومن ذلك قولك[6]: لا أفعلُه ما أنَّ في السماءِ نجماً، وما أنّ في الفرات قطرةً، وما أنّ السماءَ سماءٌ. فمثل هذا يكون فيه المصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها

(1) المغنى ص ٣٤٤ - ٣٤٥ والخزانة ٤: ٤٩٣.
(2) المختار ص ٦٢.
(3) الموشى ص ١٢٤.
(4) ديوان كثير عزة ص ٣٨٢.
(5) الحدائق الغنّاء ص ١٦٤.
(6) إصلاح المنطق ص ٣٩٣.

في محل رفع فاعلاً لفعل محذوف. والتقدير: ما ثَبَتَ[1] أنّ في السماء نجماً. . . والجملة الفعلية هي صلة الموصول «ما». ولذا فُسّر مثل هذا القول بأن معناه: لا أفعله ما كان في السماء نَجمٌ، وما كانت في الفرات قطرةٌ، وما كانت السماءُ سماءً.

* *

١٠
التابعة لجملة لا محل لها

التوابع في المفردات خمسة: العطف، والبدل، وعطف البيان، والصفة، والتوكيد. وهي في الجمل اثنان فحسب: العطف، والبدل.

أما عطف البيان فإنه يُضمّ إلى البدل، لأنه منه. وأما الصفة فإنها لا تكون للجمل، لأن الجملة لا توصف.

وأما التوكيد فإنه لا يكون في الجمل إلاّ لفظياً، والتوكيد اللفظي لا أصل له في الإعراب[2]. فقوله تعالى[3]: ﴿فمَهِّلِ الكافِرينَ، أمهِلْهُم، رُوَيداً﴾ فيه من الناحية الإعرابية جملة واحدة هي «مهّل». أما «أمهلهم» فتوكيد لفظي بالمرادف. وقول المأمون[4]:

لَكَ اللّهُ، على ذاكا   لَكَ اللّهَ لَكَ اللّهُ

ليس فيه ثلاث جمل، أولاها ابتدائية، والاثنتان الباقيتان توكيد لها، وهما مثلها لا محل لهما. بل هو أيضاً جملة واحدة، والباقي توكيد لفظي، أي: تكرار لا صلة له بالإعراب. ومثله قول إبراهيم بن سفيان[5]:

---

(١) الجنى الداني ص ٤٠٥ و٤١٠.
(٢) النحو الوافي ٣: ٣٩٠.
(٣) الآية ١٧ من الطارق.
(٤) تاريخ الطبري ٨: ٦١٥ وكتاب بغداد لابن طيفور ٦: ١٤٩. وحاشية الصبان ٣: ٨٠ والعيني ٤: ٩٧.
(٥) الكامل ص ٧٥٥ والهمع ٢: ٨٩ والدرر ٢: ١١٧ والمنصف لابن جني ١: ٨٢.

ألا حَبَّـذا، حَبَّـذا، حَبَّـذا حَبِيبٌ، تَحمَّلتُ فيـهِ الأذى

وقول أبي الفرج الساويّ[1]:

هيَ الدُّنيا تَقُولُ، بمِلءِ فيهـا: حَذارِ، حَذارِ، من بَطشي وفَتكي

ليس في عجزه جملتان. وإنما هو جملة واحدة هي «حذار» الأولى. أما «حذار» الثانية فهي توكيد لفظي، لا محل له من الإعراب.

هذا هو التحقيق، خلافاً لما زعمه أبو حيان وغيره[2]. فإذا كانت المفردات في التوكيد اللفظي لا محل لها من الإعراب، لأنها تكرار لفظي، فإنّ الجمل أولى بذلك منها. وهذا لأن الإعراب في الأصل هو للمفردات، والجملُ إنما تحمل على المفردات في الإعراب. ولو لم تحلَّ الجملة محلَّ المفرد لما كان لها ذكر في الإعراب.

ولو كان ما زعمه أبو حيان، من أن الجملة المؤكِّدة تابعة لما تؤكده، حقاً للزمه أن يذكر أيضاً هذه الجملة في عداد الجمل التي لها محل من الإعراب، لأنها قد تكون مؤكِّدة لما لـه محل أيضـاً، نحو قـوله عليـه السلام[3]: «كلُّ صلاةٍ لا يُقرأ فيها بفاتحةِ الكتابِ فهي خِـداجٌ، فهي خِداجٌ، فهي خِداجٌ». وإغفاله إياها في الجمل التي لها محل يؤكد ضعف ما ذهب إليه.

والحكم واحد لا يتغيَّر، أوَليَ المؤكِّدُ المؤكَّدَ، أم فَصل بينهما شيء، كالذي رأيناه في قول المأمون:

لـكَ الـلّهُ، عـلى ذاكـا لـكَ الـلّهُ، لـكَ الـلّهُ

وقد يُفصل بينهما بالفاءِ، أو ثمّ، زائدة للتوكيد، نحو قوله تعالى[4]: ﴿ولا

---

(١) شذور الذهب ص ٩١ ويتيمة الدهر ٣: ٣٣٩.

(٢) الأشباه والنظائر ٢: ١٨ وجامع الدروس ٢: ٢٨٩.

(٣) مسند أحمد ٢: ٤٥٧ و٤٧٨ وشرح المفصل ٣: ٤٠ واللسان (خدج).

(٤) الآية ١٨٨ من آل عمران. وانظر إملاء ما من به الرحمن ١: ١٦١ - ١٦٢.

تحسَبَنَّ الّذِينَ يَفرحُونَ بما أتوا، ويُحِبُّونَ أنْ يُحمَدُوا بما لم يَفعَلُوا، فلا تَحسبَنَّهم، بمَفازةٍ منَ العَذابِ﴾، و[1]﴿كلَّا سوفَ تَعلمُونَ، ثُمَّ كلَّا سوفَ تَعلمُونَ﴾، وقوله أيضاً[2]: ﴿وما أدراكَ ما يومُ الدِّينِ، ثمّ ما أدراكَ ما يَومُ الدِّينِ﴾، وقول صخر بن عمرو[3]:

تَقولُ: ألا تهجو فوارسَ هاشمٍ   ومالِيَ، إذ أهجوهمُ، ثمّ ماليا؟

١ - العطف: إذا عُطفت الجملة على ما لا محل له، من الإعراب، فهي مثله أيضاً لا محل لها، نحو قول الله عز وجل[4]: ﴿ما نَنسَخْ، من آيةٍ، أو نُنْسِها نأتِ بخيرٍ منها﴾، إذ عطف «ننسِ» على «ننسخْ»، وقول أبي محجن[5]:

كفَى حَزَناً أنْ تُطرَدَ الخيلُ بالقَنا   وأُترَكَ مَشدوداً، عليَّ، وِثاقيا

فيه جملة «أترك» معطوفة على صلة الموصول «تطرد الخيل»، فهي مثلها لا محل لها.

* * * *

وزعم[6] ابن السِّيد أن «حتّى» قد تَعطف الجمل، وأنّ «تكلُّ» من قول امرىء القيس[7]:

سَرَيتُ بهم، حتّى تَكِلَّ مَطيُّهم   وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ، بأرسانِ

هي معطوفة على «سَرَيتُ». والصحيح أنها استئنافية، كما ذكرنا من قبل، لأن «حتّى» لا تعطف الجمل، ويشترط في معطوفها أن يكون جزءاً مما

(١) الآيتان ٣ و٤ من التكاثر.
(٢) الآيتان ١٧ و١٨ من الانفطار.
(٣) الكامل ص ١٦٣.
(٤) الآية ١٠٦ من البقرة.
(٥) طبقات فحول الشعراء ص ٢٢٥ وديوان أبي محجن ص ٣٧.
(٦) المغني ص ١٣٦. وانظر المنصف ١: ٢٦١ و٢٦٢ وحاشية الدسوقي ١: ١٣٨.
(٧) ديوان امرىء القيس ص ٩٣.

قبلها، أو كجزء، وهذه الجملة لا يتأتّى فيها ذلك. ولو كانت حقاً حرف عطف لما دخلت عليها الواو في الشطر الثاني، وفي كثير من الشعر والنثر.

وزعم ابن مالك أن الواو في نحو[1]: ﴿يا آدَمُ، اسكُنْ أنتَ وزَوجُكَ الجَنَّةَ﴾ هي عاطفة للجمل[2]، و«زوج» فاعل لمحذوف، والتقدير: ولتَسكُنْ زوجُك. فالجملة لا محل لها، لأنها معطوفة على استئنافية. والصواب أن الواو ههنا تعطف المفرد «زوج» على فاعل «اسكن»، وليست تعطف جملة على أخرى.

وذهب البصريون[3] إلى أن واو «رُبّ» حرف عطف، تعطف على كلام مقدر في نفس المتكلم. فقول خالد بن عبدالله[4]:

وعاذلةٍ قامَتْ عليَّ، تَلُومُني ... كأنّي إذا أعطَيتُ مالي أُضِيمُها

وإن كان في أول المقطوعة، هو معطوف على جملة محذوفة. والحقُّ أن الواو في مثل هذا البيت زائدة لا معنى لها إلاّ الدلالة على «رُبّ» المحذوفة. وقد تكون استئنافية، كما في قول أبي زبيد[5]:

هذا، وقَومٍ غِضابٍ قد أبَتُّهمُ ... على الكَلاكلِ، حَوضي عِندَهم تَرِعُ

وتكون عاطفة إذا تقدمتها جملة، فيها «رُبّ» ظاهرة أو مقدرة، نحو قول قطري[6]:

ورُبَّ يومٍ حِمىً أرعَيتُ عَقوتَهُ ... خَيلي اقتساراً، وأطرافُ القَنا قِصَدُ
ويومِ لَهوٍ، لأهلِ الخَفضِ، ظَلَّ بهِ ... لَهوِي اصطلاءَ الوَغَى، ونارُهُ تَقِدُ

* *

(١) الآية ٣٥ من البقرة.
(٢) المغني ص ٤٧٦.
(٣) المسألة ٥٥ من الإنصاف والجنى الداني ص ١٥٤ ـ ١٥٥.
(٤) الفاضل ص ٤٠.
(٥) ديوان أبي زبيد الطائي ص ١٠٨.
(٦) أمالي المرتضى ١: ٦٣٨ وزهر الآداب ص ١٠٢٧.

٢ ـ البدل: إذا أُبدلت الجملة مما لا محل له كانت مثله، لا محل لها من الإعراب. والجمهور لم يثبت مجيء الجملة بدلاً[١].

ويُشترط فيها أن تكون أوفى من الأولى، في تأدية المعنى المراد، نحو قول الله تعالى[٢]: ﴿ومَن يَفعلْ ذلكَ يَلْقَ أثاماً، يُضاعَفْ لهُ العَذابُ يُومَ القِيامةِ، ويَخلُدْ فيهِ مُهاناً﴾. فجملة «يضاعف العذاب» هي أوفى من «يلق»، وهي بدل منها، ومثلها لا محل لها. ومن ذلك قول الأسدي[٣]:

إنْ يَبخَلُوا، أو يَجبُنُوا أو يَغدِرُوا، لا يَحفِلُوا
يَغْدُوا، عَلَيكَ، مُرَجَّلِيـ ـنَ، كأنَّهُم لم يَفعَلُوا

أبدل فيه جملة «يغدوا» من جواب الشرط «لا يحفلوا». وحمل على ذلك أيضاً قول زهير[٤]:

فلا تَكتُمُنَّ اللهَ ما في صُدورِكم لِيَخفَى، ومهما يُكتمِ اللهُ يَعلَمِ
يُؤخَّرْ، فيُوضَعْ في كتابٍ، فيُدَّخَرْ ليومِ الحِسابِ، أو يُعجَّلْ، فيُنقَمِ

ومن البدل أيضاً قول الله تعالى[٥]: ﴿واتّقُوا الّذِي أمدَّكم بما تَعلمُونَ، أمدَّكم بأنعامٍ وبَنِينَ، وجَنَّاتٍ وعُيُونٍ﴾ أبدلت فيه الجملة من صلة الموصول. وفي البيت المشهور[٦]:

أقولُ لهُ: ارحلْ، لا تُقيمَنَّ عِندَنا وإلّا فكنْ، في السِّرِّ والجهرِ، مُسلِما

أبدلت جملة «لا تُقيمنّ» من «ارحل» التي هي ابتدائية لا محل لها. وكذلك قول الوليد بن عقبة، في مقتل عثمان بن عفان، رضي الله عنه[٧]:

---

(١) المغني ص ٤٥٠ وحاشية الدسوقي ٢: ٥٩
(٢) الآيتان ٦٨ و٦٩ من الفرقان.
(٣) الكتاب ١: ٤٦٦ والخزانة ٣: ٦٦٠.
(٤) شرح القصائد العشر ص ١٧٢.
(٥) الآيات ١٣٢ ـ ١٣٤ من الشعراء.
(٦) المغني ص ٤٧٦ و٤٤٩.
(٧) شرح نهج البلاغة ٣: ٨٦.

أفانِينُ، منهُم قائـلٌ، ومُحرِّضٌ   بلا تِرةٍ، كـانتْ، وآخَرُ سـالبُهْ

فجملة «منهم قائل» بدل من جملة «هم أفانين» الابتدائية.

ومن الجمل البدلية أيضاً قول قريط بن أنيف[1]:

لو كنتُ من مازنٍ لم تَستبحْ إبلي   بَنو اللَّقيطةِ، من ذُهلِ بنِ شَيبانـا
إذاً لَقامَ بنَصرِي مَعشَرٌ، خُشُنٌ   عِندَ الحَفيظةِ، إنْ ذُو لُوثةٍ لانا

لأن جملة «قام معشر» بدل من «لم تستبح بنو اللقيطة» التي هي جواب شرط غير جازم. ومثله قول عوف بن الأحوص[2]:

فلمَّـا دَنَونـا، للقِبـابِ، وأهلِهـا   أُتِيحَ لنا ذِئبٌ، منَ اللّيلِ، فاجرُ
أُتِيحتْ لنا بَكرٌ، وتَحتَ لِـوائها   كتائبُ، يَرضاها العَزيزُ المُفاخِرُ

ويجوز أن يرد بدل الغلط في الجمل، نحـو[3]: إنْ تأتِنـا تسألْنـا نُعطِكَ، وإنْ تأتِني آتِكَ أعطِك ما تشاء.

وزعم ابن مالك أن «أوَّل» من قولهم: قوموا أوَّلُكم وآخِرُكُم، هو فـاعل لمحـذوف، والتقديـر: ليقمْ أوَّلُكم، والجملة بدل من «قـوموا». والصواب أن «أوَّل» بدل من الضمير المتصل في «قوموا»، ولا حاجة إلى التقدير.

(1) شرح الحماسة للتبريزي ١: ٨.
(2) شرح اختيارات المفضل ص ١٥٠٣.
(3) الكتاب ١: ٤٤٦.

الفصل الثالث

الجمل التي لها محل من الإعراب

الجُمَل ذات المحَل

رأينا من قبلُ أن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب إلاّ إذا وقعت في موقع المفرد، وحلت محله، وقُدّرت به، أي[1]: إذا انسلخت عن جمليّتها، وجاز تأويل مضمونها بمفرد، أو نابت منابه. فإذا كان ذلك وأمكن حذفها، وإحلال المفرد محلها، فلها إعرابه في الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم. وهذا، كما ترى، من الإعراب المحلّي.

وزعم الرضي[2] أن كون الجملة ذات محل لا يُلزِمُ تقديرها بالمفرد، وإنما يعني أنها وقعت موقعاً، يصح وقوع المفرد فيه. قال[3]: «وأما الجمل التي هي خبر المبتدأ، أو ما أصله الخبر، كخبر كان وثاني مفعولي ظننت، والحال، والصفة، فليست بتقدير المفرد. ولا دليل، في كونها ذات محل من الإعراب، على كونها بتقدير المفرد».

أما المفرد الذي تحل محله الجملة، وتقع في موقعه أو تقدر به، فهو واحد من ثلاثة:

١ ـ المصدر: تقدّر الجملة بالمصدر، إذا وقعت موقعه من الكلام، بدون حرف مصدري سابك، نحو قوله تعالى[4]: ﴿وسَبِّحْ بحَمدِ رَبِّكَ حِينَ

---

(١) شرح الكافية ٢: ٣١٣.
(٢) شرح الكافية ٢: ٢٥٩.
(٣) شرح الكافية ٢: ٣١٣.
(٤) الآية ٤٨ من الطور.

تَقُومُ﴾، فجملة «تقوم» تقدر بمصدر فعلها، فيكون التقدير: حينَ قيامِك.

وتحل الجملة محل المصدر إذا كانت في موقع المبتدأ، أو الفاعل أو المستثنى، أو المضاف إليه. وقد يكون ذلك في الجمل الواقعة خبراً، أ مفعولاً به، أو التابعة لمفرد، أو لجملة لها محل من الإعراب.

٢ ـ **المشتق**: تقدّر الجملة باسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، من المشتقات، إذا وقعت موقع واحد منها في الكلام. فمن الأول قوله تعالى[١]: ﴿وجاؤوا أباهُم عِشاءً يَبكُونَ﴾. تؤول فيه «يبكون» باسم الفاعل «باكينَ». ومن الثاني قول الله تبارك وتعالى[٢]: ﴿إنّ الَّذِينَ يَرمُونَ المُحْصَناتِ الغافلاتِ المُؤمناتِ لُعِنُوا في الدُّنيا والآخِرةِ﴾. تؤوّل جملة «لعنوا» فيه باسم المفعول «مَلعُونُونَ». ومن الثالث قول الله عز وجل[٣]: ﴿فمَن تَبِعَ هُدايَ فلا خَوفٌ علَيهِم، ولا هُم يَحزَنُونَ﴾. تؤوّل جملة «يحزنون» فيه بالصفة المشبهة «حَزِينُونَ».

وتحل الجملة محل المشتق إذا كانت في موقع الخبر، أو الحال. وقد يكون ذلك في الجمل الواقعة مفعولاً به، أو التابعة لمفرد، أو لجملة لها محل من الإعراب.

٣ ـ **الفعل**: تقدّر الجملة بالفعل المضارع، إذا وقعت موقعه. ويكون ذلك في جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء، أو إذا. ومنه قول جميل بثينة[٤]:

فَمن يُعْطَ في الدُّنيا قَريناً، كمِثلِها   فذلكَ، في عَيشِ الحياةِ، رَشيدُ

لأنك تؤوّل جملة «ذلك رشيد» بالفعل المضارع «يَرشدْ»، فيكون مجزوماً، والجملة التي حلت محله هي في محل جزم.

(١) الآية ١٦ من يوسف.
(٢) الآية ٢٣ من النور.
(٣) الآية ٢٨ من البقرة.
(٤) ديوان جميل ص ٦٦ ـ ٦٧.

والدليل، على أنّ هذه الجمل هي في الموقع الإعرابي الذي ذكرناه، أن ما يتبع من المفردات أمثالها يكون تابعاً لها في الإعراب، رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً. وذلك نحو قول الله تعالى[1]: ﴿إنّ اللهَ فالقُ الحَبِّ والنَّوَى، يُخْرِجُ الحَيَّ منَ المَيِّتِ، ومُخْرِجُ المَيِّتِ من الحَيِّ﴾، و[2]﴿لا تَقرَبُوا الصَّلاةَ وأنتم سُكارَى، حتّى تَعْلَمُوا ما تَقولُونَ، ولا جُنُباً﴾، وقول كثير[3]:

وما كنتُ أدري قبلَ عَزّةَ ما البُكى ... ولا مُوجِعاتِ القَلبِ، حتّى تَولَّتِ

وقول جندبِ بن عمرو[4]:

* أمَّ صَبيٍّ قد حَبا، أو دارجِ *

وقول الله عزّ وجلّ[5]: ﴿و إنْ تُخفُوها وتُؤتُوها الفُقَراءَ فهُوَ خَيرٌ لكُم، ويُكفِّرْ عنكُم من سَيِّئاتِكُم﴾.

ولابد من الإشارة ههنا إلى الجملة المحكية، لأنها ليست مما يؤول بمفرد، مع كونها ذات محل إعرابي. ذلك لأنها ترد كالكلمة الواحدة بمنزلة المفرد، يُراد لفظها لا معناها، فلا تقتضي التأويل. فهي غالباً ما تقع في موقع مفرد محذوف بعد القول أو ما يقوم مقامه، فيكون لها محله الإعرابي دون تأويل، لأن المحذوف قد يقوم مقامه في الإعراب ما يحل محله.

ولهذا زعمنا أن الجملة الثانية من نحو «قل: الحمدُ لله» هي في محل نصب مفعول به، وأنها في نحو «قيلَ: الحمدُ لله» هي في محل رفع نائب فاعل، وأنها في نحو[6]:

---

(١) الآية ٩٥ من الأنعام.
(٢) الآية ٤٣ من النساء.
(٣) ديوان كثير عزة ص ٩٥.
(٤) أوضح المسالك ٣: ٣٩٤.
(٥) الآية ٢٧١ من البقرة.
(٦) المغني ص ٤٧١.

وأجبتُ قائلَ كيفَ أنتَ؟ بصالحٍ حتّى مَلِلتُ، ومَلّني عُوّادي

هي في محل جر مضاف إليه. فالمحذوف بعد القول، وهو مفرد، حلت محله الجملة فكان لها محله الإعرابي.

وقد يحذف القول أيضاً مع المفرد، فتكون الجملة قد نابت مناب القول نفسه في الإعراب. ومن ذلك: «خيرُ الكلامِ لا إلَهَ إلاّ اللهُ». فجملة «لا إلَه إلاّ الله» في محل رفع خبر. وفي قول كثير[1]:

ليتَ التحيّةَ كانت لي، فأشكرَها مكانَ يا جَملُ حُيِّيتَ يا رَجـلُ

تكون «يا جمل» في محل جر مضافاً إليه، والجملتان «حييت يا رجل» في محل رفع مبتدأ.

فإن تعذرت نيابة الجملة، أو الكلام، مناب القول المحذوف وجب تقدير القول في الإعراب، وجعله عاملاً في المحكيّ. وذلك نحو قول الشاعر[2]:

تَنادَوا بـ«ما هذا»، وقد سَمِعُوا لنا دَوِيّاً، كعَزفِ الجِنِّ، بينَ الأجارِعِ

أما الجمل التي تقوم مقام المفرد، ويكون لها إعرابه، فهي عند الجمهور سبع، وعند ابن هشام تسع[3]. وقد فرّعها أبو حيان، وتوسّع فيها، حتى جعلها ثلاثاً وثلاثين[4]. أما علماء البيان فقد ضيّقوا نطاقها، واقتصروا على ثلاث[5]: الواقعة خبراً، أو صفة، أو حالاً. وما دون ذلك ليس له عندهم محل من الإعراب.

وسنرى أنها عشر، هي: الواقعة مبتدأ، الواقعة خبراً، الواقعة فاعلاً،

(1) ديوان كثير عزة ص ٤٥٣.
(2) المقرب ١: ٢٩٣.
(3) المغني ص ٤٧٧ والأشباه والنظائر ٢: ١٦.
(4) الأشباه والنظائر ٢: ١٨ - ٢١.
(5) المنصف ٢: ١٣٠ والمرتجل ٣١٢ - ٣١٥.

الواقعة مفعولاً به، الواقعة حالاً، الواقعة مستثنى، الواقعة مضافاً إليه، الواقعة جواباً لشرط جازم مقترنة بالفاء أو إذا، التابعة لمفرد، التابعة لجملة لها محل.

* * * *

ولكن بعض النحاة أقحموا فيها جملاً كثيرة، لا أصل لها في الإعراب، أو أخطؤوا ووضعوا الجمل المعربة في غير مواضعها. فقد زعم الزجاج وابن درستويه أن الجملة بعد «حتّى» الابتدائية، في مثل قول جرير[1]:

وما زالتِ القَتلى تَمُجُّ دِماءها　　بدِجلةَ، حتّى ماءُ دِجلةَ أشكَلُ

هي في محل جر بـ «حتّى»[2]. والصواب أنها استئنافية، كما رأينا من قبل.

وزعم[3] الفراء والكسائي أن الجملة تقع في محل رفع نائب اسم الفعل الناقص، إذا بُني الفعل للمجهول، وكان خبره في الأصل جملة، نحو: كِيْنَ يُجمَعُ المالُ. وجُعِل يُتكلَّمُ. وهما في الأصل: كانَ زيدٌ يجمَعُ المالَ، وجَعَلَ زيدٌ يَتكلَّمُ.

لكأنهما حملا ذلك على الجملة المحكيّة التي تقوم مقام نائب الفاعل. والفرق بين الأمرين بعيد. ذلك لأن الفعل الناقص لا يجوز أن يبنى للمجهول أصلاً. ولم يسمع عن العرب مثل: كِينَ جامعُ المالِ، لتصير جملة «يُجمع المالُ» قد وقعت في موقع المفرد، وحلت محله. ثم إنّ إنابة الاسم أو الجملة عن الفاعل تعني حذفه وأنه ليس منوياً أو مقدَّراً، وهذا لا يجوز في اسم الفعل الناقص، لأن هذا الفعل من نواسخ المبتدأ والخبر، ولا يجوز أن يحذف المبتدأ إلاّ إذا كان منوياً أو مقدَّراً.

---

(١) ديوان جرير ص ١٤٣ والخزانة ٣: ٥٣٤.

(٢) المغني ص ١٣٩ والأشباه والنظائر ٢: ٢٠ - ٢١ والمرتجل ٣١٥ - ٣١٧.

(٣) شرح الكافية ١: ٧٣ والهمع ١: ١٦٤.

أضف إلى هذا أن نيابة الجملة عن الفاعل محمولة على جواز وقوعها فاعلاً، في حين أن الجملة لا تقع أصلاً في محل رفع اسماً لفعل ناقص، حتى تحمل عليها نيابة الجملة عن اسمه. أما قول سوَّار بن المضرَّب[1]:

فإنْ كانَ لا يُرضِيكَ، حتَّى تَرُدَّني   إلى قَطَرِيٍّ، لا إخالُـك راضياً

فاسم «كان» فيه ضمير مستتر تقديره: هو، أي: ما نحن عليه من السلامة. وفاعل «يرضي» ضمير يعود على اسم «كان»، وجملة «لا يرضي» في محل نصب خبرها. وإذا جعلت اسم «كان» ضمير الشأن فإنّ فاعل «يرضي» ضمير مصدر الفعل نفسه، وهو الإرضاء.

وأما قول الأخطل[2]:

عـانِيَةٌ، تَـرفَـعُ الأرواحُ نَفحتَهـا   لو كانَ تُسقَى بها الأمواتُ قد نَشَرُوا

فاسم «كان» فيه هو ضمير الشأن المحذوف. وكذلك الحال في الفعـل «يك»، من قول عتبان الحروري[3]:

فإنْ يكُ منكم كانَ مروانُ، وابنُهُ   وعَـمرٌو، ومنكم هاشمٌ وحَبِيبُ
فمِنّا حُصَينٌ، والبَطينُ، وقَعنَبٌ   ومِنّـا أمِيـرُ المُؤمِنينَ، شَبِيبُ

وزعم بعض النحويين أن صلة الأسماء المـوصولـة لها محـل من الإعراب[4]، وهي معربة بإعراب الاسم الموصول قبلها. فهم يرونها صفة له لأنها تُبيِّنه. والجمهور على أنها لا محل لها، لأنها لا يصح وقوع المفرد في موقعها، ولا يقدر للجملة إعراب إلاّ إذا صحّ قيام المفرد مقامها. ولو كانت حقاً صفة له لـوجب أن يكون هـو نكرة، لأن الجمل لا تصف المعارف.

(١) شرح الأشموني ٢: ١٣٩ ـ ١٤١ وأوضح المسالك ١: ٣٣٩ ـ ٣٤١.
(٢) ديوان الأخطل ص ٦٤٣.
(٣) شعر الخوارج ص ٦٤ والحماسة البصرية ١: ١٦٥ ـ ١٦٦.
(٤) شرح الكافية ٢: ٣٩.

وزعم الدماميني[1] أن الجملة التي تقع صلة لـ «أل» الموصولة، في مثل قول الشاعر[2]:

مِنَ القَومِ، الرَّسُـولُ الله منهُم لهُم دانَتْ رِقـابُ بَنِـي مَعَـدِّ

هي ذات محل، فتكون تابعة لـ «أل»، لوقوعها في موقع المفرد. والتحقيق أنها لا محل لها. إذ ليست كل جملة واقعة في موقع المفرد لها محل من الإعراب. وإنما ذلك لها إذا وقعت في موقعه، والموضع له بطريق الأصالة، أي: إذا كان المحل في الأصل للمفرد، ثم قامت الجملة مقامه، وأمكننا أن نزيلها، ونحل المفرد محلها، دون أن يختل الكلام. والجملة بعد «أل» هنا لا يجوز أن يحل محلها مفرد، لأن الأسماء الموصولة لا تكون صلتها إلاّ جملة ظاهرة أو مقدرة، خلافاً للكوفيين.

ولو سلّمنا أنها قد تقع في موقع المفرد بطريق الأصالة، كما في قول الفرزدق[3]:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكومتُهُ ولا الأصيلِ، ولا ذي الرّأي والجَدَلِ

والتقدير: ما أنت بالحكمِ المَرْضيَّةِ حكومتُه، لكانت في موقع مفرد لا محل له من الإعراب، لأنه صلة الاسم الموصول، والإعراب الظاهر فيه ـ كما يقولون ـ هو بطريق العاريّة من «أل». فإنها لما كانت في صورة الحرف نقل إعرابها إلى الوصف الذي بعدها، فظهر عليه. وهذا يعني أن المحل ليس له في الأصل، ليجوز أن تقع الجملة في موقعه، وتأخذ إعرابه.

وذهب أبو حيان[4] إلى أنّ جملة الشرط الجازم، غير الظرفي، إذا كان فعلها ماضياً فهي في محل جزم، وكذلك المعطوفة عليها، وجملة

---

(١) المنصف ٢: ١٣٢ وحاشية الدسوقي ٢: ٦٥ وشرح التصريح ١: ١٤٢.
(٢) المغني ص ٤٩ وابن عقيل ١: ٨٤.
(٣) الهمع ١: ٨٥ والدرر ١: ٦١ وشرح التصريح ١: ١٤٢.
(٤) الأشباه والنظائر ٢: ٢١

الجواب للظرفي وغيره، في نحو[1]: ﴿أفإنْ ماتَ، أو قُتِلَ، انقَلَبتُم على أعقابِكُم﴾، وقول الشاعر[2]:

وكنتَ متَى أرسلتَ طَرفَكَ، رائداً   لقَلبِـكَ يومـاً، أتعبَتْكَ المَنـاظِرُ

والصواب أن الجمل لا محل لها: أما الأولى فلأنها جملة الشرط غير الظرفي، وفعلها في محل جزم بـ «إنْ». وأما الثانية فلأنها معطوفة على ما لا محل له. وأما الثالثة فلأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، وفعلها في محل جزم. وكذلك حال جملة جواب «متى». قال ابن هشام[3]: «وإذا خلا الجواب، الذي لم يُجزَمْ لفظُه، من الفاء وإذا، نحو: إنْ قام زيد قام عمرو، فمحل الجزم محكوم به للفعل، لا للجملة. وكذا القول في فعل الشرط». والدليل على ذلك قوله تعالى[4]: ﴿إنْ شاءَ جَعلَ لكَ خَيراً من ذلكَ... ويَجعلْ لكَ قُصُوراً﴾. ولو كان المحل لجملة «جعل» لا لفعلِها لما جزم «يجعلْ»، إلّا مع اقتران جملة الجواب بالفاء.

ويلحق بهذه المسألة أيضاً ما يكون فيه فعل الشرط، أو الجواب، مضارعاً مجزوماً بحرف آخر، نحو[5]: ﴿ومَن لم يَطعَمْهُ فإنّهُ مِنّي﴾، ومن أعانَ صديقاً لم يندمْ، أو مضارعاً مَبنيّاً، نحو[6]: ﴿وقلْ للمؤمِناتِ يَغضُضْنَ من أبصارِهِنَّ﴾. فقد زعم الفارسي[7] أن الجملة في مثل هذا، هي في محل جزم أيضاً. والصحيح أن محل الجزم محكوم به للفعل، على المحل، لا للجملة.

---

(1) الآية ١٤٤ من آل عمران.
(2) البحر ٧: ٧٧ وعيون الأخبار ٤: ٢٢ والإنصاف ص ٨٠٤.
(3) المغني ص ٤٧٢ والمنصف ٢: ١٤٤ وحاشية الدسوقي ٢: ٧٧.
(4) الآية ١٠ من الفرقان.
(5) الآية ٢٤٩ من البقرة.
(6) الآية ٣١ من النور.
(7) إعراب الكافية ص ٧٦ ـ ٧٧.

وزعم[1] بعض النحاة أن جملة مقول القول في مثل الآية الكريمة[2]: ﴿قالَ: إنّي عَبْدُ اللهِ...﴾ هي في محل نصب مفعول مطلق نوعي، لأنها دالّة على نوع خاص، من القول، وهي نفس القول. والصواب أنها في محل نصب مفعول به. للفعل الذي علّق عن العمل، وليست هي نفس القول، وإنما هي مقول القول. وإذا جاز أن يطلق عليها لفظ «القول» أحياناً فإن ذلك لأنه يراد به «المقول»، كما تَذكر «اللفظ» وتريد «الملفوظ».

وزعم صدر الأفاضل[3] أنّ الجملة بعد الواو، في نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، هي في محل نصب مفعول معه. والحقُّ أنها حالية، والتقدير: جاء زيد مصادفاً طلوعَ الشمس، أو: طالعةً الشمسُ وقت مجيئه[4].

* *

١
الواقعة مبتدأ

وهي التي يُسنَدُ إليها خبر. ومحلها الرفع. وقد أغفلها جمهور النحاة، واستدركها بعضهم[5]. وشاهدها الآية الكريمة[6]: ﴿إنّ الّذِينَ كَفَروا سَواءٌ علَيهِم أأنذَرتَهم، أم لم تُنذِرْهم، لا يُؤمِنُونَ﴾. إذ يجوز فيها أن تكون جملة «أنذرتَ» في محل رفع مبتدأ مؤخراً، وخبره المقدم «سواء»، وجملتهما في محل رفع خبراً أول لـ«إنّ». والتقدير: إنّ الذين

(١) المغني ص ٤٦٠ والمنصف ٢: ١٣٤ وحاشية الدسوقي ٢: ٦٧ - ٦٨.
(٢) الآية ٣٠ من مريم.
(٣) المغني ص ٥١٨ وحاشية الدسوقي ٢: ١١٤.
(٤) الهمع ١: ٢٤٦.
(٥) المغني ص ٤٧٧. وانظر شرح الكافية ٢: ٣٧٥ - ٣٧٦ و١: ٨٦.
(٦) الآية ٦ من البقرة.

كفروا إنذارُهم وعَدَمُهُ سوَاءً، غيرُ مؤمنين. وهمزة التسوية تقدِّر الجملة بعدها بمصدر، وإن لم يكن معها حرف مصدري سابك[1]. ومن هذا القبيل قول الله تعالى[2]: ﴿سَواءٌ علَيكُم أدَعَوتُموهُم أم أنتُم صامِتونَ﴾، و[3]﴿سَواءٌ علَينا أجَزِعْنا أم صَبَرْنا﴾، و[4]﴿قالُوا: سَواءٌ علَينا أوَعَظتَ أم لم تكُنْ منَ الواعِظِينَ﴾، و[5]﴿سَواءٌ علَيهِم أستغفَرْتَ لهم أم لم تَستَغفِرْ لهم﴾، وقول ذي الرمة[6]:

سَواءٌ عليكَ اليومَ أنصاعَتِ النَّوى ... بخَرقاءَ، أم أنحَى لكَ السَّيفَ ذابحُ

وقد تحذف الجملة التي هي في محل رفع مبتدأ، مع المعطوفة عليها، لدلالة الكلام عليهما، نحو قول الله عز وجل[7]: ﴿اصْلَوها، فاصبِرُوا أو لا تَصبِرُوا. سَواءٌ علَيكُم﴾ أي: أصبرتم أم لم تصبروا. وتقدير مفردين هنا أولى، لئلاّ يكون تقدير بعد تقدير. وقد تحذف همزة التسوية وحدها، نحو قولهم: سواءٌ علينا قمتَ أم قعدتَ.

وقد تكون الجملة اسمية، نحو قو الشاعر[8]:

سَواءٌ، إذا ما أصلَحَ اللهُ أمرَهم ... علَينا أدَثْرٌ مالُهم، أم أصارِمُ

وقد تكون فعلية مسلطة على اسم استفهام، نحو: سَواءٌ علينا أيَّ شيءٍ فعلتَ، وسَواءٌ عليَّ أيَّ كتابٍ قرأتَ، وقول زهير[9]:

---

(١) المغني ص ٤٧٧ والمنصف ٢: ١٢٩ والدسوقي ٢: ٥٧.
(٢) الآية ١٩٣ من الأعراف.
(٣) الآية ٢١ من إبراهيم.
(٤) الآية ١٣٦ من الشعراء.
(٥) الآية ٦ من المنافقين.
(٦) ديوان ذي الرمة ص ٩٩ وشرح الكافية ٢: ٣٨٦ والخزانة ٤: ١٦١.
(٧) الآية ١٦ من الطور.
(٨) معاني القرآن ١: ٤٠١ والخزانة ٤: ٤٦١.
(٩) ديوان زهير ص ١٨٣ والمقتضب ٣: ٢٨٨.

سَــواءٌ عليـهِ أيَّ حِينٍ أتيتَــهُ، أساعةَ نَحْسٍ، تُتَّقى، أم بأسعُدِ

وقد أُخبر عن الجملة، وجعلت مبتدأ، وإن لم تكن مصدَّرة بحرف سابك، حملاً على المعنى[1].

* * * *

وذهب الخليل وسيبويه، ومن تابعهما[2]، إلى أن الفعل[3] في مثل قوله تعالى[4]: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ مقدَّرٌ بمصدر[5]، في محل رفعٍ مبتدأ، والجار والمجرور «ليبيّن» متعلقان بالخبر المحذوف، والتقدير: إرادةُ اللهِ كائنةٌ للتبيين. وجاز ذلك، وإن لم يكن قبل «يريد» حرف مصدري، لأن الفعل ههنا مراد به الحدث. فهو كالمصدر، وإن كانت صورته صورة الفعل، ولا يحتاج إلى سابك، وقد يستغني عن المفعول. وقيل[6]: بل هو تفسير معنى، لا تقدير إعراب.

ومن قبيل ذلك قول كثير[7]:

أُريـدُ لأنسَى ذِكرَهـا، فكـأنّمـا تَمثَّـلُ لي ليلَى، بكُـلِّ سَبيـلِ

وقول الله تبارك وتعالى[8]: ﴿وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالَمِينَ﴾، و[9]﴿يُرِيدُونَ لِيُطفِئوا نُورَ اللهِ بأفواهِهِم﴾، وقولهم في المثل[10]: «تَسمَعُ بالمُعَيديِّ خيرٌ

---

(١) البحر ١: ٤٧.

(٢) المغني ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨ وحاشية الدسوقي ١: ٢٧٧.

(٣) لعلهم يريدون بالفعل جملته.

(٤) الآية ٢٦ من النساء.

(٥) انظر البحر ٣: ٢٢٥ و٤: ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٢٢.

(٧) ديوان كثير عزة ص ١٠٨.

(٨) الآية ٧١ من الأنعام.

(٩) الآية ٨ من الصف.

(١٠) مجمع الأمثال ١: ١٢٩.

من أن تَراهُ». ومعناه: سماعُكَ به خير من رؤيتك له[١].

وذهب بعض النحاة إلى أن اسم الفعل[٢]، في قوله عز وجل[٣]: ﴿هَيهاتَ، هَيهاتَ، لِما تُوعَدُونَ﴾ هو مبتدأ يقدَّر بالمصدر. والمعنى: البُعْدُ لما توعدون. فكأنه أريد به الحدث وحده، فكان بمعنى المصدر، ولم يحتج إلى سابك.

والظاهر أنهم ذكروا الفعل، في هـذه المسألـة والتي قبلها، وهم يريدون به الجملة، لأنهم كثيراً ما يفعلون مثل هذا[٤].

وكثيراً ما ترد الجمل في محل رفع مبتدأ، على الحكاية. وذلك بأن تحكى بقولٍ مقدر قبلها، فيراد لفظها بحروفه وضبطه، وتكون بمنزلة المفرد ويحكم لها بحكمه، نحو قول النبي، ﷺ[٥]: «لا حَولَ ولا قوّةَ إلّا باللهِ كَنزٌ من كُنوزِ الجَنّةِ». فالكلمات «لا حول ولا قوة إلّا بالله» هي ههنا بحكم المفرد، وفي محل رفع مبتدأ خبره «كنز». ومن ذلك قولهم[٦] «زَعَمُوا مَطيَّةُ الكَذِبِ»، وقول الشاعر[٧]:

كيفَ أصبَحتَ كيفَ أمسَيتَ ممّا ... يَغرِسُ الوُدَّ، في فُؤادِ الكـريمِ

والأمر، في الحكاية، مخالف لما نحن فيه، لأن الإسناد فيه إلى المفرد المقدر، لا إلى الجملة مؤوَّلة.

وأما قول أحدهم[٨]:

---

(١) الخصائص ٢: ٤٣٤.
(٢) المغني ص ٢٤٤ وحاشية الدسوقي ١: ٢٣٣ وانظر البحر ٦: ٤٠٥.
(٣) الآية ٣٦ من المؤمنون.
(٤) شرح التصريح ٢: ١٥٣ والبحر ١: ٤٧ والخزانة ٣: ٦٢٢ وشرح المفصل ٣: ١٦ - ١٧ والمغني ص ٥١٦ والمنصف ٢: ١٦٧.
(٥) المغني ص ٤٧٨.
(٦) المغني ص ٤٧٨.
(٧) الهمع ٢: ١٤٠ والدرر ٢: ١٩٣ ومنهج السالك ٤: ٥٨١ وحاشية الصبان ٣: ١١٦.
(٨) الخزانة ٣: ٦٢٤.

* لولا يُرائي النَّاسَ لم يُصَلِّ *

وقول عمر بن أبي ربيعة[١]:

فقلتُ: أُبادِيهم، فإمّا أفُوتُهم ... وإمَّا يَنالُ السَّيفُ ثاراً، فيُثأرُ

وقول أسماء بن خارجة[٢]:

أو لَيسَ من عَجَبٍ أُسائلُكم: ... ما خَطبُ عاذِلَتي، وما خَطبِي؟

فلابد فيها من تقدير «أن» قبل «يرائي، أفوت، ينال، أسائل»، ليكون المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ، في الأول والثاني والثالث، وفي محل رفع اسم «ليس» في الرابع وأصله المبتدأ.

* *

٢
الواقعة خبراً

وهي التي تكون خبراً لمبتدأ، أو لفعل ناقص، أو لحرف مشبه بالفعل. ومحلها الرفعُ إذا كانت خبراً للمبتدأ أو للحرف المشبه بالفعل، والنصبُ إذا كانت خبراً للفعل الناقص، أو للحرف المشبه به.

ومن ذلك قول ذي الخرق[٣]:

ونحنُ حَبسْنا الدُّهْمَ، وسْطَ بُيوتِكم ... فلم تَقرَبُوها، والرِّماحُ تَزَعزَعُ

وقول قريط بن أنيف[٤]:

كأنَّ رَبَّكَ لم يَخلُقْ، لخَشيتِهِ ... سِواهُمُ، من جميعِ النَّاسِ، إنسانا

وقول عمرو بن شأس[٥]:

(١) ديوان عمر ص ٩١.
(٢) الخزانة ٣: ٦٢٣.
(٣) الخزانة ١: ١٤.
(٤) شرح الحماسة للتبريزي ١: ١٨.
(٥) الأمالي ٢: ١٨٨.

فإنَّ عِراراً إنْ يكنْ غيرَ واضحٍ فإنّي أُحِبُّ الجَونَ، ذا المَنكبِ العَمَمْ

وقول الشاعر[1]:

وكنتَ متَى أرسلتَ طَرفَكَ، رائداً لقَلبِكَ يوماً، أتعَبتْكَ المَناظرُ

وقول الربيع بن ضبع[2]:

أصبَحْتُ لا أحمِلُ السِّلاحَ، ولا أملِكُ رأسَ البَعيرِ، إنْ نَفَرا

وقول ليلى الأخيلية[3]:

وأقسَمتُ لا أنفَكُّ أبكيكَ، ما دَعَتْ على غُصُنٍ ورقاءُ، أو طارَ طائرُ

وقول مزاحم العقيلي[4]:

وقالوا: تَعَرَّفْها، المَنازِلَ من مِنىً وما كلُّ مَن وافَى مِنىً أنا عارفُ

وإذا دخلت «ما» على الحرف المشبه بالفعل، ما عدا «أنّ»، وكفَّته عن العمل، نحو[5]: ﴿قلْ: إنَّما أنا بَشَرٌ مِثلُكم، يُوحَى إليَّ﴾، و[6]﴿قالوا: إنَّما نحنُ مُصلِحُونَ﴾، وقوله[7]: ﴿ومَن أحْياها فكأنَّما أحْيا النَّاسَ جَميعاً﴾، فالجملة بعدها بحسب موقعها من الكلام. فهي ابتدائية في الآية الأولى، ومقول القول في الثانية، ومحلها الجزم في الثالثة. وزعم ابن السّرّاج[8] أنّ هذه الجمل في محل رفع خبر للحرف المشبه بالفعل. وزعم[9] ابن درستويه، وبعض الكوفيين، أن «ما» نكرة مبهمة بمنزلة ضمير

---

(١) البحر ٧: ٧٧ والإنصاف ص ٨٠٤.
(٢) الأمالي ٢: ١٨٥.
(٣) أمالي الزجاجي ص ٧٨.
(٤) الكتاب ١: ٧٣.
(٥) الآية ١١٠ من الكهف.
(٦) الآية ١١ من البقرة.
(٧) الآية ٣٢ من المائدة.
(٨) البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٥٦.
(٩) المغني ص ٣٤٠ وشرح الكافية ٢: ٣٤٨.

الشأن، في التفخم والإبهام، وأن الجملة بعدها في محل رفع خبر «ما». وزعم الأنباري أن الجملة لا محل لها من الإعراب[1].

أما «أنّ» فإن كُفَّت بـ «ما» فالجمللة بعدها صلة لها، لا محل لها دائماً.

وقد يكون خبر المبتدأ تركيباً مكـوناً من جملتين. وذلـك إذا كان المبتدأ اسم شرط جازماً، نحو قول زهير[2]:

وَمَن يعصِ أطرافَ الزِّجاجِ فإنَّهُ   يُطيعُ العَوالي، رُكِّبتْ كلَّ لَهذَمِ

فإنّ جملتي الشرط والجواب فيه هما في محل رفع خبر «من»، لأنهما أصبحتا، بدخول أداة الشرط عليهما، كالجملة الواحدة[3]. والتقدير: كلٌّ مِنَ الناس إن يعصِ أطراف الزّجاج فإنه يطيع العوالي. وهو تقدير للمعنى لا للإعراب. وهذا الخبر ليس مما نحن في الحديث عنه، لأنه مركب من جملتين.

وقد يكون الخبر كلاماً محكيّاً نحو قول الله تعالى[4]: ﴿وإنّه: بسمِ الله الرَّحمنِ الرَّحيم، ألاّ تَعلُوا عليّ وائتُوني مُسْلِمِينَ﴾. فالكلام بعد اسم «أنّ» فيه هو محكيّ بقول مُقدّر قبله، وهو في محل رفع خبر على الحكاية، وحكمه حكم المفرد لا حكم الجملة المؤولة.

* * * *

وذهب سيبويه[5] وبعض النحويين إلى أنّ جملة الشرط، في مثل هذا، هي الخبر. وقد بيّنّا من قبلُ أنها لا محل لها من الإعراب.

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٥٧.
(٢) ديوان زهير ص ٢٣.
(٣) شرح الكافية ١: ٩ وشرح المفصل ٣: ١٥١ وانظر الهمع ٢: ٦٤ والمغني ص ٤٧٥ والمنصف ٢: ١٦٧.
(٤) الأيتان ٣٠ و٣١ من النمل.
(٥) الكتاب ١: ٦٨ و٣٩٧ والمغني ص ٥١٩ ـ ٥٢٠ والهمع ٢: ٦٤.

وذهب آخرون إلى أن جملة الجواب هي الخبر. وفي قولهم إشكال، لأن جملة الجواب ههنا مقترنة بالفاء، ومحلها الجزم، فكيف يكون للجملة محلان من الإعراب في آن واحد؟ ثم إن كان جواب الشرط غير مقترن بالفاء، نحو قول زهير[١]:

ومن يَغتربْ يَحسِبْ عدوّاً صَديقَهُ   ومَن لا يُكرِّمْ نفْسَهُ لا يُكرَّمِ

فهو مما لا محل له من الإعراب. ولا يجوز أن تكون الجملة في محل رفع خبراً، وهي لا محل لها. ولولا هذا الإشكال لكان قولهم هو الحق.

وربما اعتُرض عليهم، بأن تخلو جملة الجواب من ضميرٍ عائد على اسم الشرط، نحو قوله تعالى[٢]: ﴿مَن كانَ يَرجُو لقا اللهِ فإنَّ أَجَلَ اللهِ لآتٍ﴾،[٣] ﴿وقالُوا: مَهما تأتِنا بهِ من آيةٍ، لِتَسْحَرَنا بها، فما نحنُ لكَ بمؤمِنينَ﴾، و[٤]﴿فما استَمتعتُم بهِ منهنَّ فآتُوهنَّ أُجُورَهنَّ﴾، وقول سعد ابن مالك[٥]:

مَن صَدَّ، عن نِيرانِها   فأنا ابنُ قَيْسٍ، لا بَراحُ

وليس هذا مما يعترض به، لأن مثل هذه الشواهد مما أقيم فيه السبب مقام المسبِّب[٦]. وقيل. إن الجواب محذوف، والمذكور سبب له، ودليل عليه[٧].

وزعم ابن هشام[٨] أن الأصح كون جملة الشرط هي الخبر. ويرد

---

(١) ديوان زهير ص ٢٤. وانظر المنصف ٢: ١٦٧ وحاشية الدسوقي ٢: ١١٥
(٢) الآية ٥ من العنكبوت.
(٣) الآية ١٣٢ من الأعراف.
(٤) الآية ٢٣ من النساء.
(٥) المغني ص ٢٦٤ والخزانة ١: ٢٢٣ و٢: ٩٠.
(٦) حاشية الصبان ٤: ٤٤ والهمع ٣: ٦٧.
(٧) المغني ص ٧٢٢ - ٧٢٣.
(٨) المغني ص ٥١٩.

عليه أنها بمثابة الصلة للاسم قبلها، لأن «من لا يكرّم نفسه لا يكرّم» شبيه بقولك: الذي لا يكرّمُ نفسه لا يكرَّمُ[1]. فالجملة تتمة للاسم وليست مخبراً بها، ولم تتم بها الفائدة.

وكأن ابن هشام قد ذهب هذا المذهب، لحمله أسماء الشرط على أسماء الاستفهام التي يخبر عنها بالجملة بعدها، إذا وقعت مبتدأ[1]. والصواب حملها على الأسماء الموصولة، بدليل أن[2] «مَن وما وأيّ» إذا تقدم عليها ما هو جواب لها في المعنى، ووليها ماض، احتملت أن تكون شرطية أو موصولة، نحو: أكرمُ من أكرمني.

ولشدة الصلة الواشجة، بين اسم الشرط والاسم الموصول، اختلف النحاة في بعض النصوص، فجعل بعضهم الاسم للشرط، وجعله الآخرون موصولاً. ومن ذلك قوله تعالى[3]: ﴿وما أصابَكُم من مُصيبةٍ فبما كَسَبَتْ أيدِيكُم﴾،[4] ﴿وما بكُم من نِعمةٍ فمِنَ الله﴾. ولذلك أيضاً جاز أن يقترن خبر الاسم الموصول بالفاء، في نحو: الذي يأتيني فله درهم. والتباس الشرط بالموصول، دون الاستفهام، أكبر دليل على تهافت زعم ابن هشام.

وأنت ترى ما في المذهبين من إشكال وإحالة. على أن أبعد منهما في ذلك مذهب ثالث، زعم أن المبتدأ من أسماء الشرط لا خبر له[5]، لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى خبر، وجملتي الشرط والجواب بعده أغنتنا عن الخبر. والمخلص من هذا كله ما اخترناه، وإن كان فيه شيء من التعقيد.

والجملة الواقعة خبراً غالباً ما تكون خبرية. ويجوز أن تكون

---

(١) شرح المفصل ٧: ٤٢ وأمالي السهيلي ص ٨٨ ـ ٨٩.
(٢) شرح الكافية ٢: ٢٥٨.
(٣) الآية ٣٠ من الشورى. وانظر المغني ص ١٧٨ وإملاء ما من به الرحمن ٢: ٢٢٥.
(٤) الآية ٥٣ من النحل. وانظر إملاء ما من به الرحمن ٢: ٨٢ والمغني ص ٣٣٥.
(٥) شرح الكافية ١: ١٠١ ـ ١٠٣ والمرتحل ص ٣٢٥.

إنشائية[1] فيها معنى الخبر المجازي، خلافاً لبعض الكوفيين[2]. فجملة القسم المحذوفة، وهي إنشائية، في قوله تعالى[3]: ﴿والَّذِينَ جاهَدُوا فِينا لَنَهدِيَنَّهُم سُبُلَنا﴾ هي في محل رفع خبر «الذين». وقيل في هذه الآية الكريمة[4]: ﴿والَّذِينَ يَكنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ، ولا يُنفِقُونَها في سَبيلِ اللهِ، فبَشِّرْهُم بَعذابٍ أليمٍ﴾[5]: إنّ «الذين» مبتدأ، دخلت الفاء على خبره، وهو جملة «بشّر» الإنشائية. وتحتمل جملة «لا تهينن» من قول عمرو بن الأهتم[6]:

وجـارِي لا تُهِينَنْـهُ، وضَيفِـي إذا أمـسَى وراءَ الـبَيـتِ كُـورُ

أن تكون في محل رفع خبراً.

فإذا كانت الجملة خبراً لحرف مشبه بالفعل، أو لفعل ناقص، فقلما ترد من هذه الجمل الإنشائية، نحو قول الجميح[7]:

ولو أصابتْ لقالتْ، وهْيَ صادقةٌ: إنَّ الرِّياضةَ لا تُنصِبْكَ، للشِّيبِ

وقول أبي مكعت[8]:

إنّ الّـذِينَ قَتلتُم أمسِ سَيّدَهُم لا تَحسِبُوا ليلَهم، عن ليلِكم، ناما

وقول النهشلي[9]:

---

(١) شرح الكافية ٢: ٣٤٨ و١: ٩١. والهمع ١: ٩٦.

(٢) المغني ص ٤٥٣ و٤٥٨ ـ ٤٥٩ و٤٨٠.

(٣) الآية ٦٩ من العنكبوت.

(٤) الآية ٣٤ من التوبة.

(٥) البحر ٥: ٣٥ وإملاء ما من به الرحمن ٢: ١٤.

(٦) شرح اختيارات المفضل ص ١٦٤٦.

(٧) شرح اختيارات المفضل ص ١٥٣ ـ ١٥٤ وشرح الكافية ٢: ٢٤٨ والخزانة ٤: ٢٩٥ ـ ٢٩٧.

(٨) المغني ص ٦٤٨ وشرح التصريح ١: ٢١٠ والخزانة ٤: ٢٩٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٣٢.

(٩) شرح الكافية ٢: ٩٨ والمغني ص ٦٤٧ والخزانة ٤: ٥٧.

وكُوني، بالمَكارِمِ، ذكِّريني ودِلّي دَلَّ ماجدةٍ، صَناعِ

وقول حسّان[1]:

ألستُ بِنِعمَ الجارُ، يُؤلِفُ بَيتَهُ أخاقِلَّةٍ، أو مُعدِمَ المالِ، مُصرِما

وحمل بعضهم ما جاء، من ذلك، على التأويل بالجمل الخبرية أو الحكاية أو الضرورة. وقول حسان إلى الحكاية أقرب.

وكثيراً ما ترد جملة الخبر استفهامية للتعظيم، نحو قول كعب بن سعد[2]:

أخي ما أخي؟ لا فاحشٌ عندَ بَيتِهِ ولا وَرَعٌ، عندَ اللِّقاءِ، هَيُوبُ

فجملة «ما أخي» في محل رفع خبر للمبتدأ قبلها، وهي استفهامية في الأصل، إلاّ أنها خرجت إلى معنى التعظيم والتهويل، حتى كأنه قال: أخي شيءٌ عظيمٌ! وكذلك الحال في قول الله تعالى[3]: ﴿فأصحابُ المَيمَنةِ ما أصحابُ المَيمنةِ﴾، و[4]﴿الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ﴾.

والواجب في جملة الخبر أن يكون فيها ضمير عائد على المبتدأ. ولكنك ترى في هذه الشواهد الثلاثة الأخيرة أنها خلت من ذلك الضمير. وجاز هذا هنا، لأن المبتدأ نفسه أعيد في جملة الخبر، بقصد التعظيم أو التهويل.

ويجوز[5] خلوّها منه أيضاً، إذا أشير فيها إلى المبتدأ، نحو قوله عز وجل[6]: ﴿والَّذِينَ كَذَّبُوا بآياتِنا، واستكبَرُوا عَنها، أُولئكَ أصحابُ النّارِ﴾.

---

(١) ديوان حسان ص ٢١٩ والإنصاف ص ٦٧ والخزانة ٤: ١٠٦.

(٢) جمهرة أشعار العرب ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٣) الآية ٨ من الواقعة. وانظر البحر ٨: ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٤) الآية ١ من الحاقة. وانظر البحر ٨: ٣٢٠.

(٥) انظر المغني ص ٥٥٣ ـ ٥٥٦ وشرح الكافية ١: ٩١ ـ ٩٢.

(٦) الآية ٣٦ من الأعراف.

أو كان فيها ما يدل على عموم، يشمل المبتدأ، نحو قول عمر رضي الله عنه[1]: «نِعْمَ العَبدُ صُهيبٌ»، وقول الحارث بن خالد[2]:

فأمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيكُمُ ... ولكنَّ سَيراً، في عِراضِ المَواكبِ

أو كانت هي نفس المبتدأ في المعنى، نحو قول كعب بن زهير[3]:

يَسعَى الوُشاةُ بجَنبَيها، وقَولُهُم ... إنَّكَ، يابنَ أبي سُلمَى، لَمَقتُولُ

أو كانت جملةَ قسم، في جوابها الضمير العائد، نحو قوله تعالى[4]: ﴿والَّذِينَ آمَنُوا، وعَمِلُوا الصَّالحاتِ، لَنُدخِلَنَّهُم في الصَّالِحِينَ﴾.

أو كان بعدها جملة شرطية، محذوفة الجواب، وفيها الضمير العائد، نحو: أنتَ يُنصِت الناسُ إن تكلَّمْتَ.

أو كانت معطوفةً عليها جملة فيها العائد. نحو: أخي تصرخُ المظلومةُ فيُنجدُها، وأنت يخطىء الصديق فتعفو عنه، وقول ذي الرمة[5]:

وإنسانُ عَيني يَحسُرُ الماءُ تارةً ... فيَبدُو، وتاراتٍ يَجُمُّ، فيَغرَقُ

أو كان يتعلق بأحد ركنيها ظرف مضاف إلى جملة فيها الضمير العائد، نحو قول الله تعالى، على لسان نوح، عليه السلام[6]: ﴿وإنِّي كلَّما دَعَوتُهم، لتَغفِرَ لهم، جعلُوا أصابعَهم في آذانِهم﴾. فقد جاز أن تخلو جملة الخبر فيه «جعلوا» من الضمير العائد على المتكلم، لأن فعلها تعلق به «كلّ»، وهو مضاف إلى «ما دعوتُهم»، والضمير العائد صريح فيه.

ويجب أن تخلو من ضميرٍ عائد، إذا كان المبتدأ ضمير الشأن،

---

(1) المغني ص ٣٨٥.
(2) المغني ص ٥٨ والخزانة ١: ٣١٧.
(3) ديوان كعب بن زهير ص ١٩.
(4) الآية ٩ من العنكبوت.
(5) ديوان ذي الرمة ص ٣٩١ والمغني ص ٥٥٤.
(6) الآية ٧ من نوح.

نحو[1]: ﴿قلْ: هوَ: اللهُ أحَدٌ﴾، و[2]﴿إنَّها: لا تَعمَى الأبصارُ﴾، و[3]﴿إنَّهُ: مُصِيبُها ما أصابَهُمْ﴾، وقول أبي الفرج الساوي[4]:

هيَ: الدُّنيا تَقولُ، بِمِلءِ فيها: حَذارِ، حذارِ، من بَطشِي وفَتكي

وربما كانت الجملة خبرية، وفيها عائد على المبتدأ، ولكنها ليست خبرَه لمانع معنوي، نحو قوله تعالى[5]: ﴿وكلُّ شيءٍ، فَعَلُوهُ، في الزُّبُرِ﴾. فجملة «فعلوه» ليست خبراً لـ «كلّ شيء»، لأنهم لم يفعلوا كلّ شيء[6] وإنّما هي صفة لـ «شيء»، والخبر محذوف تعلق به الجار والمجرور.

وقد تحذف الجملة الواقعة خبراً، إذا كان في الكلام ما يدل عليها، نحو قول رؤبة[7]:

لا تَتْـرُكَنِّي، فيهِمُ، شَـطِيـرا إنِّـي إذن أَهـلِكَ، أو أُطِـيـرا

فقد حذف خبر «إنّ» للدلالة عليه بما بعده. كأنه قال: إنّي أتلفُ، إذن أهلكَ.

والجملة الواقعة خبراً تؤول بمفرد تقوم مقامه، وتأخذ محله من الإعراب. ولكن الرضي لم يسلّم بذلك، وقال[8]: «إنّه دعوى من بعض النحاة أطلقوها، بلا برهان عليها قطعي، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها بالمفرد. وهم مطالَبون بأنّ أصل خبر المبتدأ الإفراد. بل لو ادُّعيَ أنّ الأصل فيه الجملة لم يبعد، لأنّ الإخبار في الجمل أكثر. وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد. بل

(١) الآية ١ من الإخلاص.
(٢) الآية ٤٦ من الحج.
(٣) الآية ٨١ من هود.
(٤) يتيمة الدهر ٣: ٣٣٣.
(٥) الآية ٥٢ من القمر.
(٦) المغني ص ٤٨١.
(٧) رصف المباني ص ٦٦ - ٦٧ والإنصاف ص ١٧٧ والخزانة ٣: ٥٧٤.
(٨) شرح الكافية ٢: ٢٥٩ و٣١٣.

يكفي، في تقدير الإعراب في الجمل، وقوعها موقعاً، يصح وقوع المفرد فيه».

* *

٣
الواقعة فاعلاً

وهي التي يُسنَدُ إليها فعل معلَّق، أو ما يقوم مقامه. ومحلها الرفع. قال الزمخشري في هذه الآية الكريمة[١]: ﴿أفلم يَهدِ لهُم كم أهلَكْنا قَبلَهُم، منَ القُرُونِ﴾[٢]: «فاعلُ لم يهد الجملةُ بعده». والتقدير[٣]: أفلم يهدِ لهم إهلاكُنا مَن قبلَهم. ويُحمل على ذلك أيضاً قول الله تعالى[٤]: ﴿وتَبيَّنَ لكُم كيفَ فَعَلْنا بهِم﴾، إذ المعنى[٥]: وتبيَّنَ لكم فعلُنا بهم. وكذلك الحال في قول الفرزدق[٦]:

ما ضَرَّ تَغلِبَ وائلٍ أهَجَوتَها ... أم بُلتَ، حَيثُ تَناطحَ البَحرانِ

فجملة «هجوت» في محل رفع فاعل «ضَرَّ». والتقدير: لا يضرّ تغلب هجاؤك، ولا بولُك حيث تناطح البحران. وقول عروة بن مُرّة[٧]:

أشَتَّ عليكَ أيُّ الأمرِ تأتي ... أتَستخذِي صَديقَكَ، أم تُغِيرُ؟

فاعل «أشتّ» هو جملة «تأتي». وقول بشر بن أبي خازم[٨]:

نَزَعتُ، بأسبابِ الأُمورِ، وقد بَدا ... لِذي اللُّبِّ منها، أيُّ أمرَيهِ أصوَبُ؟

---

(١) الآية ١٢٨ من طه.
(٢) الكشاف ٢: ٤٥١ والبحر ٦: ٢٨٩.
(٣) شرح الكافية ١: ٨٣.
(٤) الآية ٤٥ من إبراهيم.
(٥) شرح الكافية ١: ٨٣.
(٦) ديوان الفرزدق ص ٨٨٢.
(٧) التمام ص ٤٨. وأشت: تفرق.
(٨) ديوان بشر ص ٨.

فاعل «بدا» فيه هو جملة «أيّ أمريه أصوب». وقولك «لم يَضِرْني أين ذهبتَ» تكون فيه جملة «أين ذهبت» في موقع الفاعل.

أما إسناد ما يقوم مقام الفعل إلى الجملة فشاهده قول الله عز وجل[1]: ﴿إنّ الّذِينَ كَفُروا سَواءٌ علَيهم أأنذَرتَهُم، أم لم تُنذِرْهُم، لا يُؤمِنُونَ﴾. فيجوز فيه أن تكون جملة «أنذرت» في محل رفع فاعلاً[2] للمصدر «سواء».

وقد ساغ الإسناد إلى الجملة، بأن جُعلت فاعلاً،[3] «وإن لم تكن مصدرة بحرف مصدري، حملاً على المعنى. وكلام العرب منه ما يطابق فيه اللفظ المعنى، ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ».

ومما يدخل في هذه المسألة أن تقع الجملة في محل رفع نائب فاعل. وذلك بأن تكون في الأصل واقعة موقع المفعول به، فإذا بُني الفعل قبلها للمجهول ونابت عن فاعله أصبحت في محل رفع. ومنه قوله تعالى[4]: ﴿وقيلَ: الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ﴾، وقول متمم بن نويرة[5]:

وكُنّا كنَدمانَيْ جَذِيمةَ، حِقبةً ... من الدّهرِ حتّى قيلَ: لن نَتصدَّعا

وقولهم: «رُوي عن النبيّ عليه السلام: قال»، وبيت زهير بن أبي سلمى[6]:

ولَنِعمَ حَشوُ الدِّرعِ أنتَ، إذا ... دُعِيَتْ: نَزالِ، ولُجَّ في الذُّعرِ

وقولك: لم يُعلَم كم مضى على الشمس، ولا يُدرَى لمن هذا الشعر؟

(١) الآية ٦ من البقرة.
(٢) إملاء ما من به الرحمن ١: ١٤.
(٣) البحر ١: ٤٧.
(٤) الآية ٧٥ من الزمر.
(٥) الأغاني ١٤: ٦٨.
(٦) ديوان زهير ص ١١٢. وانظر شرح المفصل ٤: ٢٦.

ويحمل اسم المفعول على فعله في نحو: ليت المنافقَ معلومٌ ما الذي يضمر؟

* * * *

ومن هذه الجمل ما يخفى أمره، كقول العجاج[1]:

* جاؤوا بِمِذْقٍ، هل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ *

لأن «هل رأيتَ الذئب قطّ» ليس صفة لـ «مذق». وإنما هو محكيّ بقول محذوف، والتقدير: بمذقٍ مقولٍ فيه: هل رأيت... فالجملة في محل رفع نائب فاعل. وكذلك الحال في قول القناني[2]:

والله، ما لَيلي بـ«نامَ صاحبُهْ» ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانبُهْ

والتقدير فيه: والله ما ليلي بمقول فيه: نام صاحبه.

وإذا كان المقول كلاماً، لا جملة واحدة، نحو قول الله تعالى[3]: ﴿وقِيلَ: يا أرضُ ابلَعِي ماءكِ، ويا سَماءُ أقْلِعِي﴾، كان الكلام كله في محل رفع نائب فاعل، والجملة الأولى منه ابتدائية، وما بعدها بحسب موقعه من الكلام. وكذلك الحال إذا كان أول الكلام المقول مصدراً مؤولاً، نحو قوله عز وجل[4]: ﴿وأُوحِيَ إلى نُوحٍ أنَّهُ لن يُؤمِنَ من قَومِكَ إلّا مَن قد آمَنَ. فلا تَبتَئِسْ بما كانُوا يَفعلُونَ. واصنَعِ الفُلْكَ...﴾. فالكلام كله في محل رفع نائب فاعل. والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ لخبر مقدر، وجملتهما ابتدائية.

غير أن وقوع الجملة فاعلاً، أو نائب فاعل، مما اختلف فيه

---

(١) المعاني الكبير ص ٢٠٤ والمغني ص ٢٧٢ والخزانة ١: ٢٧٥ و٢: ٢٩٣ و٤٨٢ و٥٥٣.
(٢) الخزانة ٤: ١٠٦.
(٣) الآية ٤٤ من هود.
(٤) الآيتان ٣٦ و٣٧ من هود.

النحاة[1]. فقد نُسب[2] إلى سيبويه منع وقوع الجملة فاعلا.

وزعم ابن عصفور أن البصريين يقدّرون نائب الفاعل في «قيل» ضمير المصدر منه، ويجعلون الجملة بعده، مفسِّرة لذلك الضمير[3].

وأجاز هشام الضرير، وثعلب وجماعة، وقوعها فاعلاً ونائبَ فاعل إجازة مطلقة، نحو: يُعجِبُني خَرجَ زيدٌ، عُلِمَ حَضرَ عمروٌ. واحتجوا بقول معاوية بن خليل النصري[4]:

وما راعَني إلاّ يَسيرُ، بشُرطةٍ وعَهدِي بهِ قَيناً، يَفُشُّ بِكِيرِ

فجعلوا «يسير» في محل رفع فاعل «راعَ»، والمعنى: ما راعني إلاّ سيرُهُ.

وذهب الفراء وجماعة، ذُكر فيها سيبويه، إلى إجازته في الفعل القلبي المعلَّق عن العمل[5]، نحو: ظَهَرَ لي أقامَ زيدٌ أم عمرو، بدا لي لأنتَ صادقٌ، عُلِمَ أَحَضَرتَ أنتَ أم أخوك. ومنعوا ما دون ذلك.

وقد اعترض ابن هشام مذهب الفراء، ومن معه، بأن أداة التعليق أقرب إلى أن تكون مانعة من أن تكون مجيزة. إذ كيف تكون معلقة للفعل عما هو منه كالجزء؟ ثم رجع عن اعتراضه، وصحّح ذلك المذهب، ولكنه قيَّده أن يكون التعليق بالاستفهام خاصة، وأن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة. ثم قال[6]: «ألا ترى أنّ المعنى: ظَهرَ لي جوابُ أقامَ زيدٌ، أي: جواب قول القائل ذلك. وكذلك عُلِمَ أقعدَ عمرو. وذلك لابد من تقديره دفعاً للتناقض، إذ ظهورُ الشيء، والعلْم به، منافيان

---

(١) الهمع ١: ١٦٤ والأشباه والنظائر ٢: ١٩.
(٢) الكامل ص ٤٤٥.
(٣) المغني ص ش٤٤٩.
(٤) المغني ص ٤٧٨ وشرح المفصل ٤: ٢٧ والخزانة ٣: ٦٢٣ ـ ٦٢٥.
(٥) المغني ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩ والهمع ١: ١٦٤.
(٦) المغني ص ٤٤٩ و٤٦٠.

للاستفهام المقتضي للجهل به. فإن قلتَ: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل. قلتُ: إنّ الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات». وهذا قريب مما ذهب إليه الزمخشري، في الآية الكريمة: ﴿أفلم يَهدِ لهُم كم أهلَكْنا قَبلَهم، منَ القُرونِ﴾، لأنه قال[1] «فاعل لم يهد الجملة بعده. يريد: ألم يهد لهم هذا، بمعناه ومضمونه. ونظيره قوله تعالى: ﴿وتَركْنا عليهِ في الآخِرِينَ: سَلامٌ على نُوحٍ في العالَمِينَ﴾ أي: تركنا عليه هذا الكلام».

ومعنى هذا أن تُقصر المسألة على باب الحكاية، وهو مذهب مشهور[2] . قال الدسوقي[3]: «وحمل كلامهم على هذا خير من حمله على ما يؤدّي إلى الخروج عن القاعدة المقررة، وهي أن المسند إليه لابد أن يكون اسماً، أو ما في تأويله».

وما يكون في تأويل الاسم يشمل أيضاً المصدر المؤول. وهو ينقلنا إلى مذهب من قيَّد المسألة هذه، بأن تكون الجملة المسند إليها هي مؤولة بالمصدر. قال الرضي[4]: «إنّ الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلاّ محكيّةً، أو مؤوّلة بالمصدر المضمون».

وقد اشترط أبو حيان وجود الحرف المصدري قبلها، فقال[5]: «والصحيح أن الجملة لا تقع موقع الفاعل أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، إلاّ إن اقترن بها ما يصيّرها وإياه في تقدير المصدر». وكذاك فعل ابن جني، غير أنه أجاز حذف الحرف المصدري للضرورة[6]

---

(١) الكشاف ٢: ٤٥١. وانظر قوله في الآية ٢٦ من السجدة.

(٢) شرح الكافية ١: ٨٣.

(٣) حاشية الدسوقي ٢: ٥٨.

(٤) شرح الكافية ١: ٨٣.

(٥) الأشباه والنظائر ٢: ١٩.

(٦) الخصائص ٢: ٤٣٣ ـ ٤٣٥ والخزانة ٣: ٦٢٣. وانظر شرح المفصل ٤: ٢٧ ـ ٢٨.

وليس هذا بشيء، لأن الحرف المصدري، ظاهراً أو مقدراً، ينتقل مع الجملة إلى باب الأسماء فينحلّ إلى مصدر، يكون له حكم المفردات، ولا يجوز أن يقال عن المصدر: إنه جملة.

وأكثر النحويين يوجبون أن يكون الفاعل اسماً محضاً[1]، ويمنعون وقوع الجملة موقع الفاعل، أو نائب الفاعل، إلاّ إذا كانت على الحكاية، نحو قولك: إنّما وَحّدَ قلوبَ الخوارجِ لا حُكْمَ إلاّ لله. ويؤولون ما ورد، مما يوهم خلاف ذلك.

قالوا[2]: «وإنما لم يصحّ أن تكون الجملة فاعلاً، لأنّ الفاعل يصحّ إضماره، والجملة لا يصحّ إضمارها، لأن المضمر لا يكون إلاّ معرفة، والجمل مما لا يصحّ تعريفها». فهم يحتجون لمذهبهم بأن الجملة لا تُعرَّف ولا يمكن أن تضمر، فليس لها أن تقع فاعلاً.

أمّا أنها لا تُعرف[3] فأمر فيه نظر: إن الجملة، في الأصل، لا علاقة لها بالتنكير ولا بالتعريف، اللذين هما من خواص الأسماء. كذلك هي، إن وقعت في موقع الجمل، ولم تقدَّر بمشتق أو مصدر. فإذا أوّلت بمشتق كانت نكرة أحياناً، وحيناً معرفة. وإذا قدّرت بمصدر كانت معرفة أحياناً، وحيناً نكرة. وحسبك أن ترجع إلى الشواهد التي نثرناها قبل وبعد.

وأمّا أنها لا تضمر فأمر لا خلاف فيه. ولو كان عدم إضمارها مانعاً للزم منع أسماء كثيرة من الفاعلية، كالأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، لأنها لا تضمر أيضاً.

والاختيار إجازة وقوع الجملة فاعلاً، بعد المعلّق من الأفعال، أو ما يعمل عمل الأفعال. ويكون التعليق بما له الصدارة: كأدوات الاستفهام، ولام الابتداء، وكم الخبرية، وهمزة التسوية.

(1) شرح المفصل ٤: ٥٧ و٨: ٤٣ والخزانة ٣: ٦٢٣.
(2) شرح المفصل ٤: ٢٦. وانظر التمام ص ٤٩.
(3) انظر الأشباه والنظائر ١: ٨٥ و١٤٨ - ١٤٩.

وزعم(١) الفراء أن «حتّى» من أدوات التعليق أيضاً، فحملَ قول سوّار ابن المضرِّب(٢):

فإنْ كانَ لا يُرضِيكَ، حتّى تَردَّني إلى قَطَريٍّ، لا إخالُـكَ راضيا

على المعنى، وقال: «لأنّ معناه: لا يُرضيك إلاّ أن تردّني». فجعل الفاعل متعلّقاً، على المعنى. وكان الفارسي ينكر هـذا ويدفعه. ثم لانَ له، وخفض من جناح إنكاره. وقال ابن جني(٣): «فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنىً صحيحاً مستقيماً، لم أرَ بهِ بأساً. وعلى أنّ المسامحة في الفاعل ليست بالمرْضيّة، لأنه أضعف حالاً من المبتدأ. وهو في المفعول أحسن».

ولابد في الجملة، عدا المحكيّة، أن تقدَّر بمصدر، ليجوز أن تكون في محل رفع فاعلاً. ولكن لا يجوز أن تقترن بحرف مصدري سابك، وإلاَّ أصبحت معه مفرداً، وخرجت مما نحن فيه. قال الدماميني(٤): «ما أظنّ أنّ أحداً من الكوفيين، ولا غيرهم، ينازع في أنّ من خصائص الاسم كونه مسنداً إليه. فيُحمَلُ ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة، على معنى أن المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند إليه معنى. وغايته أن التأويل هنا وقع، بغير وساطة حرف مصدري. فهو كما يقول الكلّ في نحو: قمتُ حينَ قامَ زيدٌ، من أن الجملة وقعت مضافاً إليه، مع أن الإضافة من خصائص الاسم، كالإسناد إليه. لكن الجملة هنا مؤوّلة بمفرد، أي: حينَ قيامِ زيدٍ. ولا بدع في هذا، لأنه وجد مطّرداً في الإضافة، وفي باب التسوية، نحو: سواءٌ عليّ أقمتَ أم قعدتَ، أي: قيامُك وقعودُك. وفي: لا تأكلِ السَّمكَ وتَشربَ اللبنَ، أي: لا يكن منك أكلُ سمكٍ مع شرب لبن».

---

(١) الخصائص ٢: ٤٢٣.

(٢) شرح الأشموني ٢: ١٣٩ والكامل ص ٤٤٥.

(٣) الخصائص ٢: ٤٣٣.

(٤) المنصف ٢: ١٢٩ - ١٣٠ وحاشية الدسوقي ٢: ٥٧.

فلا حاجة إذاً إلى ما زعمه ابن هشام، من أن الإسناد هو في الحقيقة لمضاف محذوف، والجملة مضاف إليها. فقد رأينا أن الجملة تقدَّر بمصدر، وهي نفسها الفاعل. أما إسناد الفعل إلى المضاف المحذوف فيعني أن الجملة بعده يراد بها الحكاية. وهذا خلاف المراد، وخلاف ما يقتضيه تقديرها بالمصدر.

أضف إلى ذلك كله أن ما زعمه ابن هشام غايته ما ذهبنا إليه. ذلك لأن حذف المضاف قياسه أن يحل المضاف إليه محله، ويعرب إعرابه. فلما حذف المضاف، وأقيمت الجملة مقامه، جعل الإسناد إليها(١). وما ذكره هو تفسير معنى، لا تقدير إعراب.

أما وقوع الجملة في محل رفع نائب فاعل فأمره أيسر من الفاعل. والسبب في ذلك أنها كانت، والفعل مبني للمعلوم، في محل نصب مفعولاً به. ولمّا بني الفعل للمجهول نابت عن الفاعل، على القياس. فالأصل في الآية المباركة(٢): ﴿وقِيلَ: الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ﴾ هو: «وقال المؤمنونَ: الحمد لله ربِّ العالمين». ولما كان جمهور النحويين على وقوع الجملة موقع المفعول لم يكن بد من إجازة وقوعها موقع نائب الفاعل، أجاءت على الحكاية، أم على غيرها.

أما قول جميل بثينة(٣):

جَزِعتُ، حِذارَ البَينِ، يومَ تَحمَّلُوا وحُقَّ لِمِثلي، يا بُثَينةُ، يَجزَعُ

فليست جملة «يجزع» منه في محل رفع نائب فاعل، لأن فعل «حقّ» لا يتعدى في الأصل إلى جملة مثل «قال». ولذلك وجب تقدير «أنْ» قبل

(١) المنصف ٢: ١٣٠ وحاشية الدسوقي ٢: ٥٨.
(٢) الآية ٧٥ من الزمر.
(٣) ديوان جميل ص ١١٨ والخصائص ٢: ٤٣٥ وشرح المفصل ٤: ٢٧ و٨: ٤٣ والخزانة ٣: ٦٢٣ - ٦٢٥.

«يجزع» ليكون المراد: حُقَّ لمثلي أن يجزَعَ. والمصدر المؤوّل هو في محل رفع نائب فاعل.

وأما قول معاوية بن خليل:

وما راعَني إلاّ يَسيرُ، بشُرطةٍ ... وعَهدِي بهِ قَيناً، يَفُشُّ بكِيرِ

فالصواب فيه أن فاعل «راع» هو ضمير مستتر جوازاً، يعود على المهجوّ، وهو إبراهيم بن حوران، وكان يلقب فرّوخاً. وجملة «يسير» في محل نصب حال من الفاعل[1]. والدليل على ذلك أن البيت من مقطوعة هي[2]:

يُعرِّضُ فَرُّوخُ بنُ حَورانَ بِنتَهُ ... كما عُرِّضَتْ، للمُشتَرِينَ، جَزورُ
فأمّا قُريشٌ فهْيَ تُعرِضُ رَغبةً ... وأمّا المَوالي، حَولَها، فتَدورُ
وما راعَني إلاّ يَسيرُ، بشُرطةٍ ... وعَهدِي بهِ قَيناً، يَفُشُّ بكِيرِ
لَحَى اللهُ فَرُّوخاً، وخَرَّبَ دارَهُ ... وأخزَى بَني حَورانَ، خِزْيَ حَميرِ

وزعم الكوفيون[3] أن جملة «لَيَسجنُنَّ» من قوله تعالى[4]: ﴿ثمَّ بَدا لهُم، من بَعدِ ما رأَوُا الآياتِ، لَيَسجُنُنَّهُ حتَّى حِينٍ﴾ هي في محل رفع فاعل «بدا». ولكن اقترانها باللام ونون التوكيد ينفي ما زعموه، ويرجح أنها جواب القسم.

ولذلك كان الصواب أن نقدر الفاعل ضميراً، هو مصدر «بدا»، أي: بدا لهم بَداء[5]، وأن تكون جملة «ليسجننّ» جواباً للفعل «بدا» نفسه، لأن أفعال القلوب قد تجاب، لإفادتها التحقيق، بما يجاب به القسم[6]. فهي

---

(١) المنصف ٢: ١٤٣.
(٢) الخزانة ٣: ٦٢٥.
(٣) المغني ص ٤٤٨ والهمع ١: ١٦٤. وانظر شرح الكافية ٢. ٣١٣.
(٤) الآية ٣٥ من يوسف.
(٥) إملاء ما من به الرحمن ٢: ٥٣.
(٦) المغني ص ٤٤٨ والمنصف ٢: ١٢٩ وشرح الكافية ٢: ٢٨١.

لا محل لها من الإعراب. مَثلها كمثل الجملة التي أجيب بها «علم» في قول لبيد[1]:

ولقــد عَلِمتُ، لَتـأتِيَنَّ مَنِيَّـتِي إنّ المَنـايا لا تَـطِيشُ سِهـامُهـا

لتضمنه معنى القسم.

* *

٤
الواقعة مفعولاً به

وهي المَحكيّة بالقول، أو بما يرادفه، ولم تقترن بحرف تفسير، أو الواقعة في موقع المنصوب بفعل قلبيّ أو ما يقوم مقامه، أو بفعل من أفعال التحويل أو ما يقوم مقامه، أو بفعل جاء في قسم استعطافي يتضمن القصر.

فمن الضرب الأول ما في بيتي صخر بن عمرو[2]:

تقولُ: ألا تَهجوُ فَوارسَ هاشمٍ ومالِيَ، إذ أهجوهُمُ، ثُمّ ماليا؟
وهَوَّنَ وَجدِي أنّني لم أقُلْ لهُ: كَذَبتَ، ولم أبخَلْ عليهِ بماليـا

وبيت المثقب العبدي[3]:

مَـثَـلاً، يَضـرِبُــهُ حُـكّـامُنــا قَـولُهم: في بَيتِهِ يُؤتَى الحَكَمْ

وبيت المزرد[4]:

إذا ما عَدا العادي بهِ، نحوَ قِرْنِهِ وقد سامَهُ قَولاً: فَدَتْكَ المَناصِلُ

وبيت بشامة بن حزن[5]:

(١) الخزانة ٤: ١٣ - ١٤.
(٢) الكامل ص ١٦٣ - ١٦٤.
(٣) شرح اختيارات المفضل ص ١٢٧٦.
(٤) المفضليات ص ٩٩.
(٥) شرح الحماسة للتبريزي ١: ١٠٤.

إنّي لِمن مَعشَرٍ، أفنَى أوائلَهم قِيلُ الكُماةِ: ألا أينَ المُحامُونا؟

وقول الله تعالى[1]: ﴿قد يَعلَمُ اللهُ المُعوِّقِينَ منكُم، والقائِلِينَ لإخوانِهِم هلُمَّ إلَينا﴾.

أما نحو البيت الثالث من قول مرداس بن حُصين[2]:

ولم أرَ هالكاً، من أهلِ نَجدٍ كـزُرْعةَ، يـومَ قامَ بـهِ النَّواعي
أجلَّ جَـلالـةً، وأعـزَّ فَـقـداً على المَولَى، وأكرمَ في المَساعي
وأقْـوَلَ، للّتي نَبَـذَتْ بَنِيهـا وقد رأتِ السَّوابقَ: لا تُـراعي

فيوجب فيه النحاة أن نقدر فعلاً دلَّ عليه «أقوَلَ»، لتكون جملة «لا تراعي» فيه محل نصب به، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به من الأسماء، وأحرِ به ألاّ يتعدّى إلى الجمل. وعندي أنه لا حاجة إلى التقدير، لأن معنى «أقوَلَ» هو: أكثر قولاً. ففيه معنى المصدر الذي قد يتعـدّى إلى الجمل المَحكيّة.

ومن الضرب الثاني ـ أي: المحكيّ بما يرادف القول، مجرداً من حرف التفسير ـ ما يقع مفعولاً به، أو مفعـولاً ثانيـاً. وذلك نحـو قولـه تعالى[3]: ﴿وإذْ تأذَّنَ رَبُّكُم: لئن شَكرتُمْ لأزيدَنَّكُم، ولئن كَفَرتُم إنَّ عَذابِي لَشَدِيدٌ﴾،[4] ﴿واللهُ يَشهَدُ: إنَّ المُنافِقِينَ لكاذِبُونَ﴾،[5] ﴿وشَهِدَ شاهدٌ مِن أهلِها: إنْ كانَ قَميصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فصَدَقَتْ، وهُوَ مِنَ الكاذِبِينَ. وإنْ كانَ قَميصُـهُ قُدَّ مِن دُبُـرٍ فكَذَبَتْ، وهُـوَ مِن الصّادِقِينَ﴾، وقـول ربيعـة بن مقروم[6]:

(١) الآية ١٨ من الأحزاب.
(٢) النوادر ص ٦.
(٣) الآية ٧ من إبراهيم.
(٤) الآية ١من المنافقون.
(٥) الآيتان ٢٦ و٢٧ من يوسف.
(٦) شرح المفصل ٤: ٢٧.

فدَعَوا: نَزالِ، فكنتَ أوّل نازلٍ . وعَـلامَ أركَبُـهُ، إذا لم أنـزِلِ؟

وصدر بيت بشامة بن عمرو[1]:

أتَتْنـا، تُسـائـلُ: مـا بَثُّنـا؟ فقُلنا لها: قـد عَزَمْنـا الرَّحِيـلا

وقـول الله تبارك وتعـالى[2]: ﴿وتَركْنـا علَيهِ في الآخِـرِينَ: سـلامٌ على إبراهيمَ﴾، و[3]﴿يُوصِيكُمُ اللهُ في أولادِكُم: للذَّكرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَينِ﴾، وقراءة بعضهم[4] ﴿فَدَعـا رَبَّهُ: إنّي مَغلُوبٌ فـانتصِرْ﴾، وقـول أوس بن غلفاء[5]:

ألا مَـن مُبـلغُ الـجَرميِّ عـنّـي وخَيرُ القولِ صـادقةُ الكـلامِ:
فـهـلّا، إذْ رأيتَ أبـا مُـعـاذٍ وعُلبـةَ، كنتَ فيهـا ذا انتقـامِ

وقول بشر بن أبي خازم[6]:

وَجدْنا، في كتابِ بَني تَميمٍ: أحَقُّ الخَيلِ، بالرَّكـضِ، المُعارُ

وقول الفرزدق[7]:

ألم تَـرَ أنّي، يَومَ جَـوِّ سُوَيقـةٍ بكيتُ، فنادَتْني هُنيدةُ: مـاليا؟

وقول عمر بن أبي ربيعة[8]:

وبِتُّ أُناجِي النَّفسَ: أينَ خِباؤها وكيفَ لِما آتي، من الأمرِ، مَصدرُ؟
فمـا راعَني إلّا مُنـادٍ: تَـرَحّلوا وقدلاحَ مَعروفٌ، منَ الصُّبحِ، أشقَرُ

(١) شرح اختيارات المفضل ص ٢٨٠.
(٢) الأيتان ١٠٨ و١٠٩ من الصافات.
(٣) الآية ١١ من النساء.
(٤) الآية ١٠ من القمر.
(٥) شرح اختيارات المفضل ص ١٥٧٣.
(٦) ديوان بشر بن أبي خازم ص ٧٨.
(٧) ديوان الفرزدق ص ٨٩٥ والمغني ص ٤٦٢.
(٨) ديوان عمر ص ٨٧ ـ ٩٠.

وقول عامر بن الطفيل[1]:

ولَتَسـأَلَنْ أسماءُ، وهْيَ حَفِيّـةٌ، نُصَحاءها: أطُرِدْتُ أم لم أُطرَدِ؟

وقول ذي الرمة[2]:

سَمِعتُ: النّاسُ يَنتجِعُونَ غَيثاً فقلتُ لصَيـدَحَ: انتَجِعي بِـلالا

وقول لبيد[3]:

ولقد سَئمتُ، منَ الحياةِ، وطُولِها وسُؤالِ هذا النّاسِ: كيفَ لَبيدُ؟

أما قول الله عز وجل[4]: ﴿كتَبَ اللّهُ: لأغلِبَنَّ أنا ورُسُلي﴾ فجملة «لأغلبنّ» فيه جواب قسم محذوف. والقسم وجوابه كلاهما في محل نصب مفعول به لـ «كتب». وقيل: إن «لأغلبنّ» جواب «كتب» لتضمنه معنى القسم[5].

والجمل التي أوردناها شاهداً على الضرب الثاني، كل منها في محل نصب بالعامل قبلها، خلافاً للبصريين. فقد زعم هؤلاء أنها منصوبة بقول مقدر[6]. واحتجوا بذكر القول في[7]: ﴿إذْ نَادَى رَبَّهُ نِداءً خَفِيّاً، قالَ: رَبِّ، إنّي وَهَنَ العَظمُ منّي، واشتَعلَ الرّأسُ شَيباً﴾. وعدمُ التقديـر أولى، مادام الأمر واضحاً لا لبس فيه. أضف إلى هذا أن تلك الجمل[8] تحتمل أن تكون مفسِّرة للمفعولات المحذوفة، أو استئنافية والاستئناف بيانيّ، فهي لا محل لها من الإعراب.

وكون الجمل، جمل الضربين الأول والثاني، محكيّة بالقول أو ما

(١) المفضليات ص ٣٦٣.
(٢) ديوان ذي الرمة ص ٤٤٢.
(٣) ديوان لبيد ص ٣٥.
(٤) الآية ٢١ من المجادلة.
(٥) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٢٥٨.
(٦) المغني ص ٤٦١.
(٧) الآيتان ٣ و٤ من مريم. وانظر المغني ص ٤٧٥.
(٨) المختار من أبواب النحو ص ٨٩.

يرادفه يعني أنها قد تكون كل منها جملة مفردة أو كلاماً، ويعني أيضاً أنها قد أُريد منها لفظها، في حروفه وضبطه، وسدَّت مسدّ القول. فهي في محل نصب على الحكاية، ويحكم لها بحكم المفرد. إنها بمنزلة المفرد، أي كأنها كلمة واحدة وقع عليها عمل الفعل، فلا حاجة إلى تأويلها بالمفرد، كما تقدر سائر الجمل التي لها محل من الإعراب.

وإذا كان المحكيّ كلاماً كما في الآيتين الأخيرتين، لا جملة واحدة، فهو كله في محل نصب مقول القول، والجملة الأولى منه ابتدائية، وما بعدها بحسب موقعه من الكلام. وزعم ابن هشام[1] أن كل جملة من الكلام المحكيّ لا محل لها وحدها، لأن المقول هو المجموع، وكل جملة منه هي جزء للمقول، ولا محل للجزء وحده، كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما، باعتبار القول. وزعم بعض النحاة[2] أن نحو: «قلتُ: أنت كريم وأخوك لئيم» تكون فيه الجملة الأولى من المحكيّ هي في محل نصب، والثانية معطوفة عليها. وهو زعم واهٍ، لا قيمة له، لأن المحكيّ هو الجملتان لا الأولى وحدها.

وما ذهبنا إليه، في هذه المسألة، ينسحب على المحكيّ، وإن كان في أوله مصدر مؤوّل، نحو قول الله تعالى[3]: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى المَلائكةِ أَنِّي مَعَكُم، فثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا، سأُلقِي في قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ، فاضرِبُوا فَوقَ الأعناقِ، واضرِبُوا منهُم كُلَّ بنَانٍ﴾. وعلى هذا يكون المصدر المؤوّل في محل رفع مبتدأ لخبر مقدر، وجملتهما ابتدائية.

ومن الضرب الثالث ـ أي الواقع في موقع المنصوب بفعل قلبيّ، أو ما يقوم مقامه ـ ما يكون مفعولاً ثانياً، أو ثالثاً، أو سادّاً مسدَّ مفعولين. وذلك نحو قول عبدالله بن الزَّبير[4]:

(١) المغني ص ٤٧٥.
(٢) إعراب الكافية ص ٤٨.
(٣) الآية ١٢ من الأنفال.
(٤) الكامل ص ١١٢٠.

فما إنْ أرى الحجَّاجَ يَغمِدُ سَيفَهُ   يدَ الدَّهرِ، حتَّى يَتركَ الطِّفلَ أشْيَبا

وقول يزيد بن الحكم[1]:

أراكَ إذا استغنَيتَ عنَّا هَجرتنا   وأنتَ، إلينا عندَ فَقرِكَ، مُنضَوِي

وقول أبي ذؤيب[2]:

فإنْ تَزعُميني كنتُ أجهَلُ فيكُمُ   فإنّي شَرَيتُ الحِلمَ، بَعدَكِ، بالجَهلِ

وقول النابغة[3]:

نُبِّئتُ زُرْعةَ، والسَّفاهةُ كاسمِها   يُهدِي، إليَّ، غَرائبَ الأشعارِ

وقول يزيد بن الطثرية[4]:

خُبِّرتُهُم عَذَّبوا، بالنَّارِ، جارتَهم   ولا يُعذِّبُ إلاَّ اللهُ بالنَّارِ

وقولك: أعلمتهم أخاهم يعود غداً، أنتَ زاعمٌ أخاك يطلب الخير، أصبح الجهل مظنوناً يوصل إلى السعادة، وقول عنترة[5]:

لو كانَ يَدري: ما المُحاوَرةُ اشتكى   ولكانَ، لو عَلِمَ الكلامَ، مُكلِّمي

وقول الراجز[6]:

وَجْلانَ، من مكَّةَ، أخبَرانا: إنَّا رأينا رَجُلاً، عُرْيانا

وقول الحارث بن حلزة[7]:

آذَنَتْنا، بِبَينِها، ثمَّ ولَّتْ   ليتَ شِعرِي: مَتى يكونُ اللِّقاءُ؟

---

(1) الخزانة ١: ٤٩٥.
(2) شرح أشعار الهذليين ص ٩٠.
(3) ديوان النابغة ص ٩٧ وشرح ابن عقيل ١: ٣٨٧.
(4) الأغاني ٧: ١١٢ وأوضح المسالك ١: ٣٦٨ وإملاء ما من به الرحمن ٢: ٨١.
(5) شرح القصائد العشر ص ٣٠٨.
(6) المغني ص ٤٦١ والبحر ١: ٣٩٩.
(7) شرح القصائد العشر ص ٣٧١.

وقول أبي زبيد[1]:

ليتَ شِعري: كذاكُم العَهدُ، أم كا   نُوا أُناساً، كمن يَزولُ، فزالُوا

وفي الشاهدين الأخيرين سدَّت الجملة[2] مسدّ مفعولي المصدر «شعر»، الذي هو بمعنى العِلم، وحذف خبر «ليت».

وزعم[3] بعض النحاة أن القسم وجوابه في قول زهير[4]:

يَميناً، لَنِعمَ السَّيِّدانِ وُجِدتُما   على كلِّ حالٍ، من سَحِيلٍ ومُبرَمِ

هما في موضع المفعول الثاني لـ «وجد». والصحيح أن المفعول الثاني هو جملة «نعم السيّدان»، و«يميناً» مفعول مطلق لفعل تقدم في بيت قبله، وهو:

فأقسَمتُ بالبَيتِ، الّذي طافَ حَولَهُ   رِجَالٌ، بَنَوهُ، من قُرَيشٍ وجُرهُمِ

وجواب القسم هو جملة «وجدتما نعم السيدان». فلما قدم المفعول الثاني على فعله، قدمت لام الجواب معه. وذلك نحو: واللهِ لَعالماً ظننتُكَ، وتاللهِ لصادقاً رأيتُك.

أما الضرب الرابع فيكون في محل نصب مفعولاً به ثانياً لفعل من أفعال التحويل، أو ما يقوم مقامه[5]. وذلك نحو قول الله تعالى[6]: ﴿وتَركْنا بَعضَهُمْ يَومَئذٍ يَمُوجُ في بَعضٍ﴾،[7] ﴿وجَعلْنا الأنهارَ تَجري من تَحتِهِم﴾، و[8] ﴿فاجعَلْ أفئدةً منَ النّاسِ تَهوِي إلَيهِم﴾، وقول النابغة[9]:

(1) ديوان أبي زبيد ص ١٢٨.
(2) وقيل: الجملة في محل رفع خبر «ليت». المغني ص ٤٣٤.
(3) الخزانة ٤: ١٠٥ ـ ١٠٦.
(4) ديوان زهير ص ١٠ ـ ١١.
(5) جامع الدروس ١: ٤١ والنحو الوافي ٢: ١٩ ـ ٢٠ والمختار من أبواب النحو ص ٩١.
(6) الآية ٩٩ من الكهف.
(7) الآية ٦ من الأنعام.
(8) الآية ٣٧ من إبراهيم.
(9) ديوان النابغة الذبياني ص ٧٨.

فـلا تَترُكَنّي، بـالوَعيـدِ، كأنّني إلى النّاسِ، مَطلِيٌّ بِهِ القارُ، أجرَبُ

وقول مهلهل(1):

وهَمّـامَ بنَ مُـرّةَ قـد تَـركْنـا عليـهِ القَشْعَمـانِ، منَ النُّسـورِ

وقول المرار(2):

أنـا ابنُ التّـاركِ البكـريِّ بِشـرٍ علَيـهِ الطَّيـرُ، تَـرقُبُـهُ، وُقـوعـاً

وقد يحمل على هذا قول المجنون(3):

فيا رَبِّ، إذ صَيَّرتَ ليلَى هيَ المُنَى فـزِنّي بعَينَيها، كمـا زِنتَهـا ليـا

وأما الضرب الخامس فيكون في محل نصب بفعل لازم حملاً على المعنى، وقد يكون في محل نصب مفعولاً ثانياً، لفعل غير قلبي. والجملة التي في محل نصب هي، على كل حال، مؤوّلة بمصدر، من دون حرف مصدري سابك. فقولك: أقسمتُ عليكَ إلاّ صَدَقتَ، أو أقسمتُ عليكَ لمّا صدقتَ، معناه: ما طلبتُ منك إلاّ صِدقَكَ(4). والاستثناء فيه مفرَّغ. وإذا أوجبنا أن يكون جواب القسم الاستعطافي طلبياً كان المعنى: أقسمتُ عليك لا تفعلْ إلاّ الصِّدقَ.

وجاز وقوع الفعل بعد «إلاّ» الحاصرة، أو «لمّا» التي هي بمعناها، لأنه دالّ على مصدره، ويؤوّل به. وشبيه بهذا قول عروة بن الورد(5):

فقالُوا: ما تَشاءُ؟ فقُلتُ: ألهُـو إلى الإصبـاحِ، آثِـرَ ذِي أثِيـرِ

حيث ذكر الفعل «ألهو» وهو يريد به مصدره: اللّهو.

وقولك: نَشدتُكَ باللهِ إلاّ فَعلتَ، أو نشدتُكَ باللهِ لمّا فعلتَ، معناه:

(1) الأصمعيات ص ١٧٤.
(2) الكتاب ١: ٩٣.
(3) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٦.
(4) شرح المفصل ٢: ٩٤ ـ ٩٥ والخزانة ٤: ٢١١ وشرح الكافية ١: ٢٥١.
(5) شرح المفصل ٢: ٩٥.

ما سألتُكَ باللهِ إلاّ فعلْتَ. وقد حملوا هذا القول على معناه بالتّضمين، فأعملوا الفعل في مفعولين ثانيهما جملة، ثم حملوا الفعل اللازم «أقسم» عليه بالتضمين أيضاً، فأعملوه في الجملة، لأن معناه الطلب. قال سيبويه[1] «سألت الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك لمّا فعلتَ، وإلاّ فعلتَ، لِمَ جاز هذا، وإنما أقسمت ههنا كقولك: واللهِ؟ فقال: وجه الكلام: لَتفعلَنَّ. ولكنهم أجازوا هذا، لأنهم شبهوه بقولهم: نشدتك اللهَ إلاّ فعلت. إذ كان المعنى فيهما الطلب».

ومن ذلك قول الشاعر[2]:

بـاللهِ، رَبِّكِ، إلاّ قُلتِ صادقةً هل في لِقائِكِ، للمَشغوفِ، من طَمَعِ؟

وقول المجنون[3]:

يا عَمْرَكِ اللهَ، إلاّ قُلتِ صادقةً أصادقاً وصَفَ المَجنونُ، أم كَذَبا؟

وقد حُذف الفعل فيهما، والتقدير: سألتكِ، وقول عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري، وقد لحن كاتب له[4]: «عَزمتُ عليكَ لمّا ضربتَ كاتبَكَ سَوطاً»، وقول عبدالله بن عباس لبعض الأنصار، وقد قاموا له في وليمة[5]: «بالإيواءِ والنّصرِ، إلاّ جَلستم»، وقول عبدالله بن الحميّر لأخيه توبة[6]: «يا تَوبُ إنّك حائنٌ، أُذكِّرُكَ اللهَ، إلاّ نَجوت»، وقول الزُّبير القرظي لثابت بن قيس[7]: «أسألكَ، يا ثابتُ، بيدي عندَكَ إلاّ ألحقتني بالقومِ»، وقول سليم لمولاه

---

(١) شرح المفصل ٢: ٩٥ والأحاجي النحوية ص ٥٢ والخزانة ٤: ٢١١ والأشباه والنظائر ١: ١٩٢ و٢: ٢٦٧.
(٢) الهمع ٢. ٤٢ والدرر ٢: ٤٥.
(٣) ديوان مجنون ليلى ص ٨٣ والخزانة ٤: ٢١٢.
(٤) شرح المفصل ٢: ٩٤ - ٩٥ وشرح الكافية ٢: ٢٥١.
(٥) شرح المفصل ٢: ٩٤ - ٩٥. والفعل العامل محذوف.
(٦) المغتالين ص ٢٥٥. وانظر شرح الحماسة للتبريزي ١: ٨٩.
(٧) السيرة ٣: ٢٦٢. وانظر ٣: ٣٧٣.

زياد بن أبيه[1]: «أذكُرُكَ الله. أيّها الأميرُ، إلاّ ولّيتَ عُبيدَ اللهِ ابنك»، وقول الراجز[2]:

قالتْ لهُ: باللهِ، يا ذا البُردَينْ لمّـا غَنِثتَ نَفَسـاً، أوِ اثـنَيـنْ

وقد حذف منه الفعل العامل. والتقدير: سألتكَ.

إنّ الجمل التي بعد «لمّا» أو «إلاّ»، في هذه الشواهد كلها، مؤوّلة بالمصادر، ومحلها النصب على المفعولية بفعل مذكور قبلها، أو مقدر. ويشهد، لصحة تقديرها بالمصادر، أنه قد سمع ورود «ما» المصدرية قبلها، نحو قول الأحوص[3]:

عَمَّرتُكِ اللهَ، إلاّ ما ذَكرتِ لنا هل كنتِ جارتَنا، أيّامَ ذِي سَلَمِ؟

وقول أحدهم[4]: أسألكَ، بحقِّ اللاّتِ والعُزّى، إلاّ ما أخبرتَني، وقولهم: باللهِ إلاّ ما صَدَقتَني.

* * * *

ومن الجمل المحكيّة ما يخفى أمره، نحو الجملة الثانية من هذه الآية المباركة[5] ﴿فَحَقَّ علَينا قَولُ رَبِّنا: إنّا لذائقُونَ﴾. فالذي يتبادر إلى الذهن منها أنها ليست محكيّة بمصدر القول قبلها، إذ لا يجوز أن ينسب إلى الله تعالى ما تدلّ عليه من مذاق العذاب. والحقُّ أن في الآية التفاتاً، والأصل: فحقَّ علينا قول ربّنا: إنّكم لذائقون عذابي. وقد عُدل بضمير المخاطَبين إلى ضمير المتكلمين، لأنهم يتكلمون به عن أنفسهم[6]، نحو

---

(١) الهفوات النادرة ص ٨٤.

(٢) المغني ص ٣١٢.

(٣) ديوان الأحوص ص ١٩٩ والكتاب ١: ١٦٣ والكامل ص ٧٦٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤٩ والخزانة ١: ٢٣١.

(٤) السيرة ١: ١٩٦. وانظر الذخائر والتحف ص ٩١.

(٥) الآية ٣١ من الصافات.

(٦) البحر ٧: ٣٥٧.

قول الشاعر:

* لقد زَعمتْ هَوزانُ: قَلَّ مالي *

ومما يخفى، من الجمل المحكيّة بما يرادف القول[1]: ﴿أم لكُم كِتابٌ فيهِ تَدرُسونَ: إنَّ لكُم فيهِ لمَا تَخَيَّرُونَ﴾. والأصل: إنَّ لهم فيه لما يتخيَّرون. ثم عُدل به إلى ضمير المخاطبين، عند مواجهتهم.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى[2]: ﴿يَدْعُو: لَمَن ضَرُّهُ أقرَبُ من نَفعِهِ لَبِئسَ المَولَى، ولَبِئسَ العَشيرُ﴾، لأن «يدعو» بمعنى: يقول، وما بعده محكيّ به في محل نصب. ومن: مبتدأ، خبره جملة القسم المحذوفة. وجملة لبئس المولى: جواب للقسم المحذوف.

وقد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها. فبيت عمرو بن معديكرب[3]:

علامَ تَقولُ الرُّمح يُثقِلُ عاتقي   إذا أنا لم أطعَنْ، إذا الخيلُ كَرَّتِ؟

إن رويت «الرّمح» بالضم كانت الجملة بعد القول محكيّة، في محل نصب. وإن رويته بالفتح فهو مفعول أول، والجملة بعده في محل نصب مفعول ثان، لأن «تقول» يكون بمعنى: تظنّ، فلا محكيّ بعده. وكذلك الحال في بيت عمر بن أبي ربيعة[4]:

أمّا الرَّحيلُ فدُونَ بَعدِ غَدٍ   فمتَى تَقولُ الدّارُ تَجمعُنا؟

وقد تكون الجملة بعد القول، وليست محكيّة به، كالذي في بيت كعب بن زهير[5]:

(1) الآيتان ٣٧ و٣٨ من القلم.
(2) الآية ١٣ من الحج.
(3) شرح الحماسة للتبريزي ١: ١٥٧.
(4) الكتاب ١: ٦٣.
(5) ديوان كعب بن زهير ص ١٩.

يَسعَى الوُشاةُ، بجَنبَيها، وقولُهُم   إنَّكَ، يا بنَ أبي سَلمَى، لَمَقتولُ

فالعجز منه ليس مقول المصدر «قول»، وإنما هو في محل رفع خبر له، على الحكاية. إذ لو كان منصوباً به لبقي المبتدأ بلا خبر، واحتاج إلى تقدير، وهذا المقدَّر مستغنى عنه. ومن هذا القبيل أيضاً: أوَّلُ قَولي إنّي أحمدُ اللهَ.

وقد تقع الجملة بعد القول غير محكيّة به، نحو هذه الآية الكريمة[1]: ﴿ولا يَحزُنْكَ قَولُهُم. إنّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾، لأن ما بعد «قولهم» استئناف، لا يجوز أن يكون من قول الكافرين المحاربين لله ورسوله، ولا يجوز أن يُحزِن مثلُه الرسولَ، عليه السلام، إن صدر عنهم. ومن ذلك أيضاً ما في بيت أبي قيس بن الأسلت[2]:

قالتْ، ولم تَقصِدْ، لِقِيلِ الخَنا   مَهْلاً، فقد أبلَغْتِ أسماعي

لأن «قال» حذف مقوله، وما بعده في الشطر الثاني ليس محكيّاً به. ومن هذا القبيل أيضاً بيت عروة بن الورد[3]:

فقالوا: ما تَشاءُ؟ فقلتُ: ألهُو   إلى الإصباحِ، آثِرَ ذِي أثِيرِ

لأن ما بعد «قلت» ليس مفعولاً له، وإنما هو[4] مفعول لمحذوف، دلّ عليه «تشاء».

وقد تقع الجملة بعد القول، وهي محكيّة بقول آخر محذوف، نحو[5] ﴿قالَ المَلأُ من قَومِ فِرعَونَ: إنّ هذا لَساحرٌ عَلِيمٌ، يُرِيدُ أنْ يُخرِجَكُم من أرضِكُم. فماذا تأمُرُونَ؟ قالُوا: أرْجِهْ وأخاهُ، وأرسِلْ في المَدائنِ حاشرِينَ﴾، لأن قول الملأ تمَّ عند «من أرضكم»، ثم سألهم فرعون «فماذا

---

(١) الآية ٦٥ من يونس.
(٢) المفضليات ص ٢٨٤. وانظر شرح اختيارات المفضل ص ١٢٣٣ ـ ١٢٣٤.
(٣) الخصائص ٢: ٤٣٣ ـ ٤٣٤ وشرح المفصل ٢: ٩٥.
(٤) وقيل: هو صلة «أن» المقدرة. شرح المفصل ٤: ٢٨.
(٥) الآيات ١٠٩ ـ ١١١ من الأعراف.

تأمرون»، فأجابوه بقولهم الثاني. ومعنى هذا أن «فماذا تأمرون» مفعول لمحذوف، والتقدير: فقال فرعون: فماذا تأمرون. وقد يحمل على هذا أيضاً قول الراجز[1]:

قالتْ لهُ، وهْوَ بعَيشٍ ضَنكِ: لا تُكثِرِي لَومي، وخَلِّي عَنكِ

فيكون التقدير: قالت له وهو بعيش ضنك: أتذكر قولك لي، إذ ألومك في الإسراف: لا تكثري لومي، وخلّي عنك؟ فحذف الراجز المحكيَّ بالقول المذكور، وأثبت المحكيَّ بالقول المحذوف. وعندي أن الشطر الثاني محكيّ بالمذكور «قال»، على معنى السخرية والتبكيت، فلا حذف ولا تقدير.

وقد يوصل بالمحكيّة غير محكيّ، وهو ما يسميه المحدِّثون مُدْرَجاً، نحو[2] ﴿قالتْ: إنَّ المُلوكَ إذا دَخلُوا قَريةً أفسَدُوها، وجَعَلُوا أعِزَّةَ أهلِها أذِلَّةً. وكذلكَ يَفعلُونَ﴾. فالجملة الأخيرة فيه مستأنفة، ولا علاقة لها بالقول والمحكيّ به.

* *

التعليق: هو إبطال العمل لفظاً لا محلًا، أي: منع الفعل المتعدّي أو ما يقوم مقامه، من العمل الظاهر في لفظ المفعول الواحد، أو المفعولين معاً، دون منعه من العمل في المحلِّ. وهو خاص بأفعال القلوب، ومصادرها، ومشتقاتها العاملة. وقد يحمل على أفعال القلوب ما ليس منها، فيجوز تعليقه، لأنه يتضمن معناها.

ويكون التعليق بما له الصدارة[3]، كأدوات الاستفهام، والنفي بـ «ما»

---

(١) المغني ص ٤٦٤.
(٢) الآية ٣٤ من النمل.
(٣) شرح الكافية ٢: ٢٨١ - ٢٨٢.

و«إنّ»، ولام الابتداء، واللام الموطئة لجواب القسم، وأدوات الشرط، و«إنّ» و«لعلّ»، و«كم» الخبرية، نحو[1]: ﴿ألم ترَ: كيفَ فعل ربُّكَ بعادٍ﴾، و[2]﴿سَيعلمُونَ غداً: مَنِ الكَذّابُ الأشِرُ﴾[3]، ﴿وسَيعلَمُ الكُفَّارُ: لِمَنْ عُقبَى الدّارِ﴾،[4] ﴿ولتَعلَمُنَّ: أيُّنا أشَدُّ عَـذاباً وأبقَى﴾، و[5]﴿لقد عَلِمْتَ: ما أنزَلَ هؤلاءِ إلاّ رَبُّ السَّماواتِ والأرضِ﴾،[6] ﴿وظَنُّوا: ما لهُم مِن مَحِيصٍ﴾،[7] ﴿وتَظُنُّونَ: إنْ لَبِثتُم إلاَّ قَلِيلاً﴾،[8] ﴿ولقد عَلِمُوا: لَمَنِ اشتراهُ مالهُ، في الآخِرةِ، مِن خَلاقٍ﴾، وقول الأخطل[9]:

لِلبَينِ مِنّـا، واختيـارِ سِـوائنـا ولقـد عَلِمتِ: لغَيـرَ ذاكِ أرُومُ

وقول مالك بن القين[10]:

وقد عَلِمُوا، لو يَنفعُ العِلْم عِندَهُم: لئن مُتُّ ما الدّاعي عليَّ بمُخلَدِ

وقول حاتم[11]:

وقد عَلِمَ الأقوامُ: لو أنَّ حاتماً أرادَ ثَـراءَ المالِ كـانَ لهُ وَفْـرُ

وقول الله تعالى[12]: ﴿قُلْ: أرأيتُم: إنْ أصبحَ ماؤكُم غَوراً فمن يأتيكُم بماءٍ

---

(١) الآية ٦ من الفجر.
(٢) الآية ٢٦ من القمر.
(٣) الآية ٤٢ من الرعد.
(٤) الآية ٧١ من طه.
(٥) الآية ١٠٢ من الإسراء.
(٦) الآية ٤٨ من فصلت.
(٧) الآية ٥٢ من الإسراء.
(٨) الآية ١٠٢ من البقرة.
(٩) ديوان الأخطل ص ٣٨٠.
(١٠) الاختيارين ص ١٦١.
(١١) ديوان حاتم ص ٧٢ والهمع ١: ١٥٤.
(١٢) الآية ٣٠ من الملك.

مَعِين﴾،[1] ﴿ولقد عَلِمتِ الجِنّةُ: إنّهم لمُحْضَرُونَ﴾،[2] ﴿وإنْ أدرِي: لعلّهُ فِتنةٌ لكُم، ومَتاعٌ إلى حِينٍ﴾، وقول لبيد[3]:

بل أنتِ لا تَدرينَ: كم من ليلةٍ طَلْقٍ، لَـذيذٍ لَهْـوُها، ونِـدامُهَـا
قد بِتُّ سامِـرَها، وغـايةِ تـاجرٍ وافَيتُ، إذْ رُفِعتْ، وعَزَّ مُدامُها!

ومن النحويين[4] من أقحم «لا» النافية في أدوات التعليق، نحو: أحسِبُ لا يقومُ زيدٌ، واحتج بأن «لا» يجاب بها في القسم، فتقول: تاللهِ لا يقومُ زيدٌ. فلها الصدارة مثل «ما» و«إنْ».

وأقحم ابن مالك[5] فيها لام جواب القسم، نحو قول لبيد[6]:

ولقـد عَلِمتُ لَتـأتِيَنَّ مَنيَّتِي إنَّ المَنـايا لا تَـطيشُ سِهـامُهـا

والاختيار أن الجملة جواب القسم الذي تضمنه فعل «علم».

وزعم[7] بعض النحاة أن هذه الأدوات كلها لا تعلِّق، وأن المعلِّق هو قسَم مقدَّر قبلها، وهي جوابه. وليس هذا بشيء، لأنه إن تأتّى تقدير القسم قبل الأدوات، في بعض المواضع، فإنه لا يتأتّى في بعضها الآخر.

بل إنه إذا خَلت الجملة، بعد الفعل المعلِّق، من أداة التعليق وجب تقديرها، نحو قول الفزاري[8]:

---

(1) الآية ١٥٨ من الصافات.
(2) الآية ١١١ من الأنبياء. وانظر البحر ٦: ٣٤٥.
(3) ديوان لبيد ص ٣١٣ - ٣١٤.
(4) شرح المفصل ٧: ٧٦ وشرح الكافية ٢: ٢٨١ والهمع ١: ١٥٤.
(5) الهمع ١: ١٥٤.
(6) شرح الكافية ٢: ٢٨١ والخزانة ٤: ١٣.
(7) الهمع ١: ١٥٤.
(8) شرح الحماسة للتبريزي ٣: ١٤٧ وأوضح المسالك ١: ٣٢٠ والمنصف ٢: ١٤٣.

كذاكَ أُدِّبتُ، حتّى صارَ من خُلُقي أنّي رأيتُ: مِلاكُ الشِّيمةِ الأدَبُ

فالتقدير فيه: لَمِلاكُ الشِّيمةِ الأدبُ.

أما تعليق المصادر والمشتقات فنحو قول مالك بن الريب[1]:

ألا ليتَ شِعرِي: هل أبيتَنَّ ليلةً بجَنبِ الغضَى، أُزجي القِلاصَ النَّواجيا

وقولك: لعلك دارٍ كيف يكون النجاحُ، ليت الإنسانَ عالمٌ ما نهايتهُ؟

وأما تعليق غير أفعال القلوب، حملاً عليها[2]، فيكون في بعض الأفعال والمصادر والمشتقات التي تضمن معنى قلبياً. فقوله تعالى[3]: ﴿فستُبصِرُ، ويُبصِرُونَ: بأيِّكُم المَفتُونُ﴾ علّق فيه الفعل البصري، لأنه يتضمن معنى العلم. وقريب من ذلك يذكر في قوله عز وجل[4]: ﴿يَسألُونَ: أيّانَ يَومُ الدِّينِ﴾،[5] ﴿ويَستَنبِئونَكَ: أحَقٌّ هُوَ﴾، وقول جامع ابن عمرو[6]:

حُزُقٌّ، إذا ما القومُ أبدَوا فُكاهةً تَفكَّرَ: آإيّاهُ يَعنُونَ أم قِردا؟

وقول زياد الأعجم[7]:

ومَن أنتُم، إنّا نَسِينا: مَنَ انتُمُ ورِيحُكُمُ من أيِّ رِيحِ الأعاصِرِ؟

وقول الآخر[8]:

---

(١) جمهرة أشعار العرب ص ٢٦٩. وانظر شرح الكافية ٢: ٢٨٠.
(٢) الهمع ١: ١٥٥ والمغني ص ٤٦٥ والمنصف ٢: ١٣٦ وشرح الكافية ٢: ٢٨٤.
(٣) الآيتان ٥ و٦ من القلم.
(٤) الآية ١٢ من الذاريات.
(٥) الآية ٥٣ من يونس.
(٦) شرح شواهد الشافية ص ٣٨ وشرح المفصل ٩: ١١٨ ورصف المباني ص ٢٦ واللسان (حزق) والهمع ١: ١٥٥ والدرر ١: ١٣٧.
(٧) الهمع ١: ١٥٥ والدرر ١: ١٣٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٥٣٧.
(٨) المغني ص ٤١ وأوضح المسالك ٣: ٣٦٨.

ولستُ أُبالي، بَعدَ فَقدِيَ مالكاً   أمَوتيَ ناءٍ، أم هَـو الآنَ واقعُ

وقول طرفة[1]:

ولولا ثَلاثٌ، هُنَّ من عِيشةِ الفَتَى   وجَدِكَ، لم أحفِلْ: متى قامَ عُوَّدي؟

وقول بعضهم[2]: «أما تَرَى: أيُّ بَرْقٍ ههنا»، وقول سيبويه لأحدِ أصحابه، وقد هبَّتْ ريحٌ أطارتِ الورقَ[3]: «انظُرْ: أيُّ ريحٍ هي». وأنت ترى أن الرؤية والنظر، في هذين القولين، هما من البصر. ولكنهما حُملا على البصيرة في التعليق. وعلى هذا أيضاً يحمل قوله تعالى[4]: ﴿وإنّي مُرسِلةٌ إليهِم بهَدِيَّةٍ، فناظرةٌ: بِمَ يَرجِعُ المُرسَلونَ﴾.

وذكر الزمخشري في هذه الآية المباركة[5]: ﴿لِيَبلُوَكم أيُّكم أحسَنُ عَمَلاً﴾ أنّ[6] فعل البلوى معلّق عن العمل بالاستفهام بعده. وجاز تعليقه لأن البلوى هي الاختبار، وفي الاختبار معنى العلم لأنه طريق إليه، كما تقول: انظُرْ أيُّهم أحسنُ وجهاً، واستمعْ أيُّهم أحسنُ صوتاً، لأن النظر والاستماع من طرق العلم[7].

والتعليق لغير أفعال القلوب إنما يكون بالاستفهام فحسب. وذلك يتأتّى بعد كل فعل يُطلب به العلم، وبعد جميع أفعال الحواس[8].

* * * *

(١) ديوان طرفة ص ٥٠.
(٢) المغني ص ٤٦٥ وحاشية الدسوقي ٢: ٧١ والهمع ١: ١٥٥.
(٣) طبقات النحويين ص ٦٧ - ٦٨ وإنباه الرواة ٢: ٣٥٢.
(٤) الآية ٣٥ من النمل.
(٥) الآية ٧ من هود.
(٦) الكشاف ٢: ٢٠٨ والمغني ص ٤٦٧ والبحر ٥: ٢٠٥.
(٧) وذكر مثل ذلك في موطن آخر ٤: ١٢٠. إلاّ إنه زعم ان هذا التعليق معنوي لا اصطلاحي.
(٨) شرح الكافية ٢: ٢٨٤ والمنصف ٢: ١٣٦.

وذهب[1] المبرد، وثعلب وابن كيسان، إلى أنه لا يعلَّق من الأفعال إلّا ما كان بمعنى العلم اليقينيّ. أما الظنّ وشبيهه فلا يعلَّقان. وهذا مذهب ضعيف، يردّه ما جاء عن العرب.

وزعم[2] بعض النحويين أن التعليق خاص لأفعال القلوب وحدها. وعلّل ذلك بأن التعليق نوع من الإلغاء، ولا يجوز التعليق إلّا في الأفعال التي يجوز فيها الإلغاء.

وأجاز يونس بن حبيب تعليق الأفعال مطلقاً[3]، وخرّج على ذلك قول الله تعالى[4]: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ، من كلِّ شِيعةٍ، أيُّهم أشَدُّ على الرَّحمنِ عِتِيّاً﴾. فزعم أن «أيّ» فيه استفهامية، وهي مبتدأ خبره «أشدُّ»، وقد علّقت «ننزع» عن العمل، والجملة في محل نصب مفعول به لهذا الفعل. وفسّر بعضهم ذلك بأن «ننزع» يفيد التمييز، ومعناه قريب من معنى العلم، فلذا جاز تعليقه.

والجملة في التعليق تكون في محل نصب مفعولاً به، نحو[5]: علمتُ زيداً من هو، ولم أحفِلْ: مَتى قام عُوَّدي، وقول الله تعالى[6]: ﴿فلْيَنظُرِ الإنسانُ: مِمَّ خُلِقَ﴾[7].

وذهب ابن مالك وغيره[8]، إلى أن الجملة في مثل هذه الآية مقيَّدة

---

(١) الهمع ١: ١٥٤.

(٢) شرح المفصل ٧: ٨٧.

(٣) الكتاب ١: ٣٩٧ - ٣٩٨ وإملاء ما من به الرحمن ٢: ١١٦ والبحر ٦: ٢٠٨ ومجالس العلماء ص ٣٠١ - ٣٠٢ وشرح الكافية ٢: ٢٨٤ وحاشية الدسوقي ٢: ٧٢ وشرح المفصل ٧: ٨٧.

(٤) الآية ٦٩ من مريم.

(٥) انظر المغني ص ٤٦٦.

(٦) الآية ٥ من الطارق.

(٧) وزعم ابن هشام أن تعليق الفعل لتضمينه معنى «علم» يقتضي أن تكون الجملة بعده سادّة مسدّ المفعولين. المغني ص ٤٦٥. وليس ذلك بلازم، لأن «عَلِمَ» قد يكون بمعنى: عَرَفَ. انظر المغني ص ٤٦٥ والتمام ص ٢٤٤.

(٨) المنصف ٢: ١٣٥ وحاشية الدسوقي ٢: ١٧ والمغني ص ٤٦٥ والهمع ١: ١٥٥.

بالجارّ، لأن التقدير: فلينظر في «ممَّ خلق». ثم حذف الجار. وهذا المذهب يحتمل أوجهاً ثلاثة:

أولها[1] أنّ الفعل تعدّى، بعد إسقاط الجارّ، إلى المفعول بنفسه، فأصبحت الجملة بعده في محل نصب بنزع الخافض. وعلى هذا حمل أبو حيان[2] قول الله، تبارك وتعالى[3]: ﴿وما أدراكَ: ما الحاقّةُ﴾، إذ جعل «ما الحاقة» في موضع نصب، بعد إسقاط حرف الجر. وهذا بعيد جداً، لأن الجمل لا تنصب بنزع الخافض. أضف إلى ذلك أن التعبير في مثل هاتين الآيتين قياسي مطرد، والنصب بنزع الخافض سماعي في غير المصدر المؤوّل، والمفعول لأجله، والقسم.

أما الوجه الثاني فأن تكون الجملة في محل جر بالحرف المحذوف، لأن الفعل قبلها يتعدّى به. وهذا أبعد من الأول، لأمرين: أحدهما[4] أن الفعل معلق عن العمل. ولو كان بعده حرف جر لما جاز التعليق، لأن حروف الجر لا تعلق الأفعال، وإنما تعديها. والآخر أن الجمل لا تدخل عليها حروف الجر أصلاً، خلافاً للزجاج وابن درستويه، إلّا إذا كانت الجملة محكيّة، يراد لفظها بحروفه وحركاته، كقول الأخطل[5]:

تَمُرُّ بها الأيدي، سَنيحاً، وبارحاً ... وتُوضَعُ بـ«اللّهُمَّ حَيِّ»، وتُحمَلُ

وقول النابغة الجعدي[6]:

بـ«حَيَّهَلا» يُزْجونَ كلَّ مَطيَّةٍ ... أمامَ المَطايا، سَيرُها المُتقاذِفُ

وقول الآخر[7]:

---

(1) المنصف ٢: ١٣٥.
(2) البحر ٧: ٣٢٠ - ٣٢١.
(3) الآية ٣ من الحاقة.
(4) المنصف ٢: ١٣٦.
(5) ديوان الأخطل ص ٤٧٥.
(6) ديوان النابغة الجعدي ص ٢٤٧ والخزانة ٣: ٤٣.
(7) المقرب ١: ٢٩٣.

تَنادَوا بـ «ما هذا»، وقد سَمعوا لنا   دَوِيّاً، كعَزفِ الجِنِّ، بينَ الأجارِعِ

وليس المقصود في الآيتين الحكاية. وما زعموه، في رواية بيت امرىء القيس[1]:

إذا ما غَدَونا قالَ صاحبُ رَحلِنا: تَعالَوا إلى ما يأتِنا الصَّيدُ نَحطِبِ

وما ادّعوه من أن «نحطب» جواب «ما» الشرطية، لتكون «ما» أو الجملة الشرطية في محل جر بـ «إلى»، فهما مدفوعان بلا شك. وإلاّ فما معنى البيت إذا كانت «ما» شرطية؟ الحقّ أن الرواية هي[2] «إلى أن يأتيَ الصيدُ» وجملة «نحطب» هي جواب الطلب «تعالوا». وتحتمل روايتهم أن تكون «ما» مصدرية زمانية، وجزم الفعل بعدها للضرورة.

وأما الوجه الثالث فأن تكون الجملة قد حلَّت محلَّ الجارّ والمجرور، وهي تشمل معنى الجار المحذوف، فهي في محل نصب بالفعل مباشرة، لأنه علق بالاستفهام. وعلى هذا تكون الجملة، في الآية الأولى، في محل نصب مفعولاً به واحداً، وفي الآية الثانية، سادَّة مسدّ المفعولين، الثاني والثالث، لأن «دَرَى» يتعدى إلى مفعولين، و «أدْرَى» يتعدى إلى ثلاثة.

وهذا الوجه أيضاً لا يخلو من إشكال، لأن الجملة لا تكون شبه جملة. والمخلِّص من هذه الإشكالات كلها أن ينظر في الفعل المعلَّق نفسه؛ فإن كان قلبياً كـ «أدْرَى» فتعليقه أمر مألوف، ولا حاجة فيه إلى تأويل، أو تقدير. وإن كان غير قلبي، في الأصل، ضُمِّنَ معنى الفعل القلبي، وجُعل تعليقه حملاً على ما ضمِّنه. وعلى هذا يكون «ينظر»، من الآية الأولى، بمعنى: يعلم. والجملة بعده في محل نصب به.

أما قوله تعالى[3]: ﴿أوَ لم يَتَفكَّروا: ما بصاحِبِهم مِن جِنَّةٍ﴾،

---

(١) ديوان المفضليات ص ١٤٥.
(٢) ديوان امرىء القيس ص ٣٨٩.
(٣) الآية ١٨٤ من الأعراف.

و[1]﴿إذْ يُلقُونَ أقلامَهُم: أيُّهم يَكفُلُ مَريمَ﴾، و[2]﴿فاستفتِهم: ألِرَبِّكَ البَناتُ، ولهُمُ البَنُونَ﴾، و[3]﴿يسألُونَ: أيّانَ يَومُ الدِّينِ﴾، وقولُ جميل[4]:

ألا ليتَ شِعري: هل أبيتنَّ ليلةً   بوادي القُرَى، إنّي إذاً لسَعيدُ

فقد زعموا[5] أن فيهما جملاً مقيَّدة بالجار المحذوف، وذكروا للثلاث الأول «في»، وللرابعة «عن»، والباء للخامسة. والاختيار أن تُضمَّن الأحداث المعلَّقة ما يجعلها تتعدَّى إلى المفعول مباشرة، فتكون الجمل بعدها في محل نصب: يُضمَّن «يتفكر» معنى: يعلم، و«يلقي» معنى: ينظر، و«استفتِ» معنى: قلْ، و«يسأل» معنى: يقول، و«شِعر» معنى: عِلْم.

* *

وكثيراً ما تكون الجملة بعد أداة التعليق سادَّة مسدّ المفعولين: الأولِ والثاني، نحو قوله تعالى[6]: ﴿وسيَعلَمُ الّذِينَ ظَلمُوا: أيَّ مُنقلَبٍ يَنقلِبُونَ﴾، وقول الشاعر[7]:

ستَعلمُ ليلَى: أيَّ دَينٍ تَدايَنتْ   وأيُّ غَريمٍ، للتّقاضِي، غَريمُها؟

وقول مويلك المزموم[8]:

فلقد تَركتِ صَغيرةً، مَرحومةً   لم تَدْرِ: ما جَزَعٌ عليكِ، فتَجزَعُ

أو الثاني والثالثِ، نحو قوله عز وجل[9]: ﴿وما أدراكَ: ما يَومُ الدِّينِ﴾، [10]

(١) الآية ٤٤ من آل عمران.
(٢) الآية ١٤٩ من الصافات.
(٣) الآية ١٣ من الذاريات.
(٤) ديوان جميل بثينة ص ٦٥.
(٥) المغني ص ٤٦٥ وحاشية الصبان ٢: ٩١. وذهب بعض النحاة إلى تقدير عامل محذوف، في مثل هذه الشواهد، نحو «ليعلموا» أو «لتعلم» أو «يقولون» أو «عِلْم».
(٦) الآية ٢٢٧ من الشعراء.
(٧) المغني ص ٤٦٦.
(٨) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٩٠٣.
(٩) الآية ١٧ من الانفطار.
(١٠) الآية ٣ من عبس.

﴿وما يُدْرِيكَ: لعلَّهُ يَزَّكّى﴾، و[1]﴿فبَعَثَ اللهُ غُراباً، يَبحَثُ في الأَرضِ، لِيُرِيَهُ: كيفَ يُوارِي سَوءةَ أخيهِ﴾، وقول الشاعر[2]:

حَذارِ، فقد نُبِّئتَ: إنّكَ لَلَّذي ستُجزَى بما تَسعى، فتَسعدُ، أو تَشقَى

وإنما زعمنا أن الجملة، في التعليق، محلها النصب، لأن المعطوف عليها يظهر فيه النصب، إن كان مفرداً يقبل ذلك. وشاهدنا قول كثير[3]:

وما كنتُ أدرِي قَبلَ عَزَّةَ: ما البُكَى ولا مُوجِعاتِ القَلبِ، حتَّى تَوَلَّتِ

فقد روي بنصب «موجعات»، وهو معطوف على محل الجملة «ما البكى»، منصوب بالكسرة عوضاً من الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم.

٥
الواقعة حالاً

وهي الجملة التي تُبيِّنُ هيئة صاحبها. ومحلها النصب، نحو قول ليلى الأخيلية[4]:

دَعا قابضاً، والمُرهَفاتُ تَنوشُـهُ فقُبِّحتَ مَـدْعُوّاً، ولَبَّيـكَ داعيـا

وقول جرير[5]:

أجِدَّكَ، لا يُصحو الفؤادُ المُعذَّلُ وقد لاحَ، من شَيبٍ، عِذارٌ ومِسحَلُ

فإن كانت الحال جملة اسمية اقترنت بالواو[6]، وكان فيها ضمير يعود على صاحب الحال. وقد تكتفي بواحد منهما. قال قطري بن الفجاءة[7]:

---

(١) الآية ٣١ من المائدة.
(٢) البحر ٧: ٢٥٩ والهمع ١: ١٥٨ والدرر ١: ١٤٠.
(٣) ديوان كثير ص ٩٥ والمغني ص ٤٦٧ والخزانة ٢: ٣٧٨.
(٤) أمالي الزجاجي ص ٨٧ - ٨٨.
(٥) نقائص جرير والأخطل ص ٦٤ وديوان جرير ص ١٤٠.
(٦) انظر دلائل الإعجاز ص ١٤٢ - ١٥٦.
(٧) الأمالي: ١: ٢٦٥.

يا رُبَّ ظِلِّ عُقابٍ قد وقيتُ بهِ مُهري من الشَّمسِ، والأبطالُ تَجتلدُ
ورُبَّ يومِ حِمىً أرعَيتُ عَقْوَتَهُ خيلي اقتساراً، وأطرافُ القَنا قِصَدُ
ويَومِ لَهوٍ، لأهلِ الخفضِ، ظَلَّ بهِ لَهوي اصطلاءَ الوغَى، ونارُهُ تَقِدُ
تَجتابُ أوديةَ الأفزاعِ، آمنةً كأنَّها أُسُدٌ، تَقتادُها أُسُدُ

فجاء معها في الأول والثاني بالواو، وفي الثالث بالواو والضمير، وفي الرابع بالضمير وحده. وقال تعالى(١): ﴿واللهُ يَحكُمُ، لا مُعقِّبَ لحُكمِهِ﴾، وقال المسيَّب بن علس(٢):

نَصَفَ النَّهارَ، الماءُ غامِرُهُ ورَفيقُهُ بالغَيبِ، لا يَدْري

وقال الآخر(٣):

وأشربُ الماءَ، ما بي نحوَهُ عَطشٌ إلّا لأنّ عُيونَهْ سَيلُ واديها

وقد اكتفت الجملة الحالية بالضمير وحده أيضاً.

فإن خلت منهما معاً وجب تقديرُ الواو، كما قيل في بيت المسيَّب، على رواية «نَصفَ النهارُ»، أو تقديرُ الضمير العائد، كالذي في نحو قول غاسل بن غزيَّة(٤):

ثم انصبَبْنا، جِبالُ الصُّفرِ مُعرِضةٌ عنِ اليَسارِ، وعن أيمانِنا جَدَدُ

فقد حذف الضمير، لاتساع ذلك. والتقدير: جبال الصفر عن اليسار منّا. قال ابن جني(٥): «ودلّ على ذلك أمران: أحدهما أن المعنى عليه، ودلالة الحال في البيان جارية مجرى دلالة اللفظ. والآخر ما ظهر من الضمير فيما عطف عليه من قوله: وعن إيماننا. فكأنه قال: عن يسارنا، أو عن اليسار منّا».

---

(١) الآية ٤١ من الرعد.
(٢) شرح المفصل ٢ : ٦٥ والمغني ص ٥٥٩ والخزانة ١ : ٥٤٢.
(٣) الخزانة ٤ : ٤٠٢.
(٤) شرح أشعار الهذليين ص ٨٠٧.
(٥) التمام ص ١٢١ - ١٢٢.

واكتفاؤها بواحد منهما جائز، ما لم تكن بعد «إلّا»، أو تكن مصدرة بضمير صاحبها. فإن كانت بعد «إلّا» وجب الضمير وجازت الواو، نحو قوله عز وجل[1]: ﴿وما أهلَكْنا من قريةٍ، إلّا ولَها كِتابٌ مَعلومٌ﴾[2]، ﴿وما أرسَلْنا قَبلَكَ، من المُرْسَلِينَ، إلّا إنَّهم لَيَأكُلُونَ الطَّعامَ﴾. وإن كانت مصدرة بضمير صاحبها وجبت الواو، نحو[3] ﴿لا تَقرَبُوا الصَّلاةَ، وأنتُم سُكارَى﴾.

وإن كانت مؤكِّدة لمضمون جملة، قبلها، وجب الضمير وامتنعت الواو، نحو قوله تعالى[4]: ﴿ذلكَ الكِتابُ، لا رَيبَ فيهِ﴾.

وإن كانت الحال جملة فعلية فالمضارع المثبت المجرد من «قد» و«إذنْ»[5] لا تجوز معه الواو، نحو[6] ﴿ونَذَرُهُم في طُغيانِهم، يَعمَهُونَ﴾، وقول الحطيئة[7]:

متَى تأتِهِ، تَعشو إلى ضوءِ نارِهِ   تَجِدْ خيرَ نارٍ، عِندَها خيرُ مُوقِدِ

وقولك: جاء أخي إذن يكرمُك.

ولذلك لم تكن جملة «أقتلُ»، من قول عنترة[8]:

عُلِّقتُها عَرَضاً، وأقتُلُ قَومَها   زَعْماً، لعَمرُ أبيكَ، ليسَ بمَزعمِ

حالية، ولو كانت حالية لما اقترنت بالواو. فهي استئنافية، أو خبر لمحذوف، والتقدير: وأنا أقتل. والجملة الكبرى حالية. وعلى ذلك حملوا قول عبد الله بن همّام[9]:

---

(١) الآية ٤ من الحجر.
(٢) الآية ٢٠ من الفرقان. وصاحب الحال مقدر، وهو المفعول المحذوف لـ «أرسل».
(٣) الآية ٤٣ من النساء.
(٤) الآية ٢ من البقرة.
(٥) رصف المباني ص ٦٧.
(٦) الآية ١١٠ من الأنعام.
(٧) ديوان الحطيئة ص ١٦١ وشرح المفصل ٢: ٦٦.
(٨) شرح القصائد العشر ص ٢٦٦.
(٩) شرح ابن عقيل ١: ٥٥٥ والعيني ٣: ١٩٠ وإصلاح المنطق ص ٢٣١ وشرح اختيارات=

فـلمَّـا خَشِيـتُ أظـافيـرَهُـمْ نَـجَـوتُ، وأرهَنُـهُمْ مـالـكـا

وقولهم: قمتُ وأصُكُّ وجهَهُ.

والمقترن بـ «قد» تجب معه الواو، نحو[1] ﴿لِمَ تُؤذُونَنِي، وقد تَعلمُونَ أنّي رَسولُ اللّهِ إلَيكُم﴾.

والمنفيُّ تجوز معه الواو، نحو[2]: ﴿فانقلَبُوا بنعمةٍ منَ اللهِ وفَضلٍ، لم يَمسَسْهُم سُوءٌ﴾، وقول كعب بن سعد[3]:

فقلتُ، ولم أعْيَ الجوابَ ولم ألِحْ وللدَّهر، في الصُّمِّ الصِّلاب، نَصيبُ

وقول الله تعالى[4]: ﴿أم حَسِبتُم أنْ تُتركُوا، ولمّا يَعلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنكُم﴾، وقول زفر بن الحارث[5]:

عَشيَّةَ أُجرَى بالصَّعيدِ، ولا أرَى من القومِ، إلاَّ مَن عليٍّ، وماليا

وقول معن بن أوس[6]:

يُحاوِلُ رَغمي، لا يُحاوِلُ غيرَهُ وكالموتِ، عِندِي، أن يَحُلَّ بِهِ الرُّغمُ

وقول: النبيّ، عليه السّلامُ[7]: «وأنْ يُحِبَّ المَرءَ، لا يُحِبُّهُ إلاّ للهِ». وقولك: حدثته وما أنظرُ إليه، وحدثته ما أنظرُ إليه. قال الأحوص[8]:

وإنّي لآتي البيتَ، ما إنْ أُحِبُّهُ وأُكثِرُ هَجرَ البيتِ، وهْوَ حَبيبُ

= المفضل ص ١٢٨٥. وذكروا أيضاً أن الواو عطفت المضارع على الماضي. اللسان (رهن).

(١) الآية ٥ من الصف.

(٢) الآية ١٧٤ من آل عمران.

(٣) جمهرة أشعار العرب ص ٢٤٩.

(٤) الآية ١٦ من التوبة.

(٥) نقائض جرير والأخطل ص ٢٤ - ٢٦.

(٦) الأمالي ٢: ١٠١.

(٧) مسند أحمد ٣: ١٠٣.

(٨) ديوان الأحوص ص ٧٧.

والماضي إذا كان مثبتاً، متصرفاً خالياً من ضمير عائد، فلا بدَّ من الواو مع «قد» قبله، نحو قول الكلحبة[1]:

ونادَى مُنادِي الحيِّ: أنْ قد أُتيتُمُ وقد شَرِبتْ ماءَ المَزادةِ، أجمعا

وإذا وجد الضمير جازت «قد» وجازت الواو، نحو قوله تعالى[2]: ﴿أنؤمِنُ لكَ، واتَّبعَكَ الأرذَلُونَ﴾، و[3]﴿هذهِ بِضاعتُنا، رُدَّتْ إلينا﴾، وقول أبي عطاء[4]:

ذَكرتُكِ، والخَطِّيُّ يَخطِرُ بَيْنَنا وقد نَهلتْ، مِنّا، المُثقَّفةُ السُّمرُ

وقول النابغة[5]:

وقفتُ برَبعِ الدَّارِ، قد غَيَّرَ البِلَى مَعارفَها، والسَّارياتُ، الهَواطلُ

فإذا نُفي جازت الواو مع الضمير، أو الواو وحدها أو الضميرُ وحده، نحو قول عبدالله بن مسلم[6]:

يُخبِّرُ النَّاسَ أنّ الأجرَ هِمَّتُهُ وما أتى، طالباً أجراً، ومُحتسِبا

وقولك: اجتمعنا وما طلعت الشمس، وجاء أخي ما صنع شيئاً.

أما الجامد فتجوز فيه الواو مع الضمير، أو الضميرُ وحده، نحو قوله تعالى[7]: ﴿إذا وَقَعتِ الواقعةُ، ليسَ لِوَقْعتِها كاذبةٌ...﴾، وقول همَّام بن مرة[8]:

يا ضَمرَ، أخبِرْني، ولستَ بكاذبٍ وأخوكَ ناصحُكَ الّذي لا يَكذِبُ

---

(١) المفضليات ص ٣١.
(٢) الآية ١١١ من الشعراء.
(٣) الآية ٦٥ من يوسف.
(٤) المغني ص ٤٧٦ وشرح المفصل ٢: ٦٧.
(٥) ديوان النابغة الذبياني ص ٥٨ والعيني ٣: ٢٠٣.
(٦) شرح أشعار الهذليين ص ٩١٠.
(٧) الآيتان ١ و٢ من الواقعة.
(٨) العيني ٢: ٣٣٩.

إلاّ أفعال الاستثناء فإنّها لا يجوز أن تتقدمها واو الحال. ولذلك فهي تكتفي بالضمير العائد، كما جاء في الأثر(١): «اللهمَّ اغفِرْ لي، ولمن يَسمعُني، حاشا الشّيطانَ وأبا الإصبع». وفي «حاشا» ضمير مستتر وجوباً يعود على المستثنى منه. أما قول المتنبي(٢):

وتَحتقِرُ الدُّنيا، احتقارَ مُجـرِّبٍ ... يَرَى كلَّ ما فيها، وحاشاكَ، فانيا

فالجملة فيه اعتراضية، والواو ليست واو الحال(٣)

وإذا ولي المتصرِّفُ «إلاّ»، أو عُطف عليه بـ «أو»، فقد لا ترد الواو و«قد»، نحو قول جميل(٤):

فما ذُكِرَ الخِـلاّنُ، إلاّ ذَكرتُهـا ... ولا البُخلُ، إلاّ قلتُ: سوفَ تَجودُ

وقول الآخر(٥):

كنْ للخليلِ نَصِيراً، جارَ، أو عَدَلا ... ولا تَشُحَّ عليهِ، جادَ، ألا بَخِلا

وقد تردان، نحو قولك: زرتُ المريض وقد مات أو كاد، وما عاتبتُ أحداً إلاّ وقد أساء جداً. وقد ترد إحداهما، نحو مجيء «قد» في قول قيس بن الخطيم(٦):

متى يأتِ هذا الموتُ لا تُلْفَ حاجةٌ ... لنَفسيَ، إلاّ قد قَضَيتُ قَضاءَها

والواو في قول الشاعر(٧):

نِعمَ امرأً هَرِمٌ، لم تَعْرُ نائبةٌ ... إلاّ وكانَ، لمُرتاعٍ بها، وَزَرا

---

(١) الهمع ١: ٢٣٢.
(٢) ديوان المتنبي ٤: ٢٩٠.
(٣) شرح الكافية ٢: ٢٥٧ والخزانة ٣: ٦٤٦.
(٤) ديوان جميل بثينة ص ٦٣.
(٥) الهمع ١: ٢٤٦.
(٦) ديوان قيس بن الخطيم ص ١٠.
(٧) شذور الذهب ص ١٥١.

والتحقيق أن ورود الواو وحدها ضعيف لا يقاس عليه. أما الحالات الأخرى فلكل منها معنى يناسبها ويقتضيها، خلافاً لما زعم بعض النحاة.

وإذا كان بعد «لو» الوصلية، الزائدة للتعميم، فالواو واجبة. نحو قول عبد الله بن سبرة[1]:

ما كانَ ذلكَ يومَ الرَّوعِ من خُلُقي ... ولو تَقارب منّي الموتُ، فاكتَنعا

وإذا كان بعد «إن» الوصلية، الزائدة للتعميم[2]، غير مكررة بعد العطف، فالواو لازمة أيضاً. وإن كررت بعد العطف امتنعت الواو، نحو: لأكرمنَّه إنْ أصابَ وإنْ أخطأ، وقول سعد بن ناشب[3]:

لا تُوعِدَنّا، يا بِلالُ، فَإنّنا ... وإن نحنُ لم نَشقُقْ عَصا الدِّينِ أحرارُ

ويشترط في الجملة الفعلية الحالية أن تكون مجردة من دليل استقبال[4]، أو تعجب[5]، وأن تكون خبرية. وأجاز الفراء وقوع جملة الأمر حالية. وزغم[6] بعضهم أن الجملة الثانية من الآية الكريمة[7] ﴿تعالَوا قاتلُوا﴾ في محل نصب حال. وزعم آخرون[8] أن جملة «يمسك من قوله تعالى[9]: ﴿يَتوارَى منَ القَومِ، من سُوءِ ما بُشِّرَ بِهِ. أَيُمسِكُهُ على هُونٍ، أم يَدُسُّهُ في التُّرابِ﴾ هي حالية، والتقدير: يتوارى متردِّداً، أيمسكه أم لا.

وإن كانت الحال جملة شرطية تضمنت ضميراً عائداً وامتنعت الواو،

(١) الأمالي ١: ٤٧.
(٢) وقيل: إن هذه شرطية حذف جوابها، وإن جاءت قبلها الواو فهي عاطفة على شرط مذكور أو مقدر. شرح الكافية ٢: ٢٥٧ - ٢٥٨.
(٣) شرح الحماسة للتبريزي ٢: ٢١٠.
(٤) شرح المفصل ٢: ٦٦ - ٦٧.
(٥) الهمع ١: ٢٤٦.
(٦) إملاء ما من به الرحمن ١: ١٥٦ - ١٥٧.
(٧) الآية ١٦٧ من آل عمران.
(٨) إملاء ما من به الرحمن ٢: ٨٢.
(٩) الآية ٥٩ من النحل.

نحو قوله تعالى[1]: ﴿يا أيها الَّذِينَ آمَنُوا، مالكُم إذا قِيلَ لكُم: انفِرُوا في سَبيل الله، أثَّاقَلتُم إلى الأرضِ﴾،[2] ﴿وما أرسَلْنا، من قَبلكَ، من رَسُولٍ ولا نَبيٍّ، إلاّ إذا تَمنَّى ألقى الشَّيطانُ في أُمنيَّتِـهِ﴾، و[3]﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الكلبِ، إنْ تَحمِلْ عليهِ يلهَثْ، أو تَترُكْهُ يَلهَثْ﴾. إلاَّ إذا كانت الأداة هي «لو» فإن الواو تصبح جائزة، نحو قول عبدالله بن الزُّبير[4]:

فاضحَى، ولو كانتْ خُراسانُ دُونَهُ رآها مكانَ السُّوقِ، أو هيَ أقربا

وتسمى الواو التي تتصدر الجملة الحالية واو الحال والابتداء. وزعم بعض المتأخرين أنها عاطفة، بدليل أنها لا يدخل عليها العطف[5]. وذهب الزمخشري إلى أنها زائدةٌ للُّصوق. فإن وقعت بعد نكرة، أو معرفة غير محضة، فهي لتأكيدِ لصوق الصفة بالموصوف، والدلالةِ على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر. وإن وقعت بعد معرفة محضة كانت لتأكيد لصوق الحال بصاحبها[6].

وقدَّرها سيبويه والأقدمون بـ«إذْ». قيل: ولم يفعلوا هذا، لأنها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل لأنها وما بعدها قيد للفعل السابق، كما أن «إذْ» هي كذلك[7]. وقيل[8]: إنما قدّروها بها لأن كلاًّ منهما للنصب، ولا بد لها من جملة بعدها، وتقدر بحرف جر. فقولك: جاء زيد وكتابه بيده، معناه: جاء في هذه الحال. والحال مفعول فيها، كما

(١) الآية ٣٨ من التوبة.
(٢) الآية ٥٢ من الحج.
(٣) الآية ١٧٦ من الأعراف.
(٤) الكامل ص ١١٢٠. وأضحى: فعل تام. هذا مذهب الجمهور. الهمع ١: ١١٦. وقيل: هو فعل ناقص، وخبره محذوف، تقديره: مشمراً. والواو استئنافية. وقيل: الخبر هو جملة «رأى» و«لو» وصلية. الخزانة ٣: ١٧٦ - ١٧٧.
(٥) الهمع ١: ٢٤٧.
(٦) الكشاف ٢: ٣١٠ و٣٨٥ والبحر ٥: ٤٤٥. وانظر إملاء ما من به الرحمن ١: ١٠٩.
(٧) الهمع ١: ٢٤٧.
(٨) شرح المفصل ٢: ٦٨.

أن الظرف «إذْ» هو كذلك. فالحال، في الحقيقة، ظرف للعامل فيها[1] وقد حملوها عليه، لأن معناها ومعنى الظرف ـ أكان اسماً أم حرفاً ـ متقاربان. والدليل عطف أحدهما على الآخر، نحو قوله تعالى[2]: ﴿وإنَّكُم لتَمُرُّونَ عَليهم مُصبِحِينَ، وباللَّيلِ﴾، و[3]﴿يَذكُرونَ اللهَ قِياماً وقُعُوداً، وعلى جُنُوبِهِم﴾.

ومما يؤيد[4] تقديرهم الواو الحالية بـ«إذْ» أنّ «إذْ» قد تعطف على محل الجملة بعد الواو، كقول جميل[5]:

فنَغنَى، كما كنَّا نكونُ، وأنتُم صَديقٌ، وإذْ ما تَبذُلِينَ زَهيدُ

على أن هذا التقدير للواو ليس مطلقاً. فهو متعذر إذا كانت قبل: لو، إنْ، لمّا.

أما الضمير العائد على صاحب الحال فهو، في حالة وجوب تضمن الجملة له، يجوز أن تخلو منه إذا عطف عليها ما يصلح أن يكون حالاً، مع اشتماله على ذلك الضمير، نحو: رأيتُ أخي تصرخُ الخائفة وينجدُها، ومالَكَ يموتُ الكريمُ فلا تأسى عليه؟ وعهدي بك يُخطىء الصَّديقُ فتعفو عنه، وما بالُكم إذا ظُلِمَ النّاسُ تَمرَّدُوا وإذا ظُلمتم استسلمتم؟

ويجوز أن تخلو منه أيضاً، إذا كان بعدها جملة شرطية محذوفة الجواب، وفيها ذلك الضمير، نحو: عهدي بك يَسمعُ الناسَ إن تكلَّمتَ، ومالكم يضيعُ الحقُّ إنْ حكمتم؟

وأما صاحب الحال فهو، إذا لم تكن بعده الواو أو لم تتقدم عليه

---

(١) الجنى الداني ص ١٦٤.
(٢) الآيتان ١٣٧ و١٣٨ من الصافات.
(٣) الآية ١٩١ من آل عمران. وانظر الكشاف ١: ٤٥٣ والبيان في غريب إعراب القرآن ١: ٢٣٥.
(٤) انظر الخصائص ١: ٢٨.
(٥) ديوان جميل بثينة ص ٦١.

الجملة الحالية، معرفةً محضـة، أو نكرة غيـر محضة[1]. فـإن تقدمت الجملة، أو اقترنت بالواو، جاز أن يكون صاحب الحال نكرة محضة، نحو[2]: ﴿ومالَنا لا نُؤمِنُ باللهِ﴾. فجملة «لا نؤمن» حال من الضمير «نا» وهو معرفة محضة. و[3]﴿هذا ذِكرٌ مُبـارَكٌ، أنزَلْنـاهُ﴾ تحتمل فيـه جملة «أنزلنا» أن تكون في محل نصب حالاً من «ذكر» النكرة الموصوفة. وقولْ الحطيئة[4]:

متَى تأتِهِ، تَعشو إلى ضوءِ نارِهِ   تَجِدْ خيرَ نارٍ، عِندَها خَيرُ مُوقِدِ

وقعت فيه جملة «عندها خير موقد» بعد «خير نار»، فجاز أن تكون حالاً من النكرة المضافة إلى نكرة. وقول الله عز وجل[5]: ﴿وما أهلَكْنا من قَريةٍ، إلاّ لها مُنذِرُونَ﴾ جاءت فيه الجملة حالاً من النكرة الدالة على العموم. وقول أبي صخر الهذلي[6]:

وإنّي لتَعـروني، لذِكـراكِ، هِزَّةٌ   كما انتَفضَ العُصـفُورُ، بَلَّلَهُ القَطرُ

فيه جملة «بلّل القطر» حالية، وصاحبها مقترن بأل الجنسية. وقول توسعة[7]:

وكـأنّ مُهرِي، إذْ أجَـدَّ أيابُـهُ،   تَبْـرِي بِجَوٍّ، حَمـامةٌ، لحَمـامِ

تقديره: حمامة تبري بجوّ لحمام. فلما قدمت الجملة الوصفية على النكرة أصبحت في محل نصب حالاً. وكذلك قول زهير[8]:

---

(۱) النكرة غير المحضة هي: النكرة الدالة على عموم لأنها اقترنت بأل الجنسية، أو جاءت بعد نفي أو نهي أو استفهام، أو المتخصصة لأنها وصفت، أو أضيفت إلى نكرة، أو عطف عليها معرفة، أو عطفت على معرفة، أو عملت عمل الفعل: رفعت فاعلاً، أو نصبت أحد المفعولات أو التمييز، أو تعلق بها جار ومجرور.

(۲) الآية ٨٤ من المائدة.

(۳) الآية ٥٠ من الأنبياء.

(٤) ديوان الحطيئة ص ١٦١ وشرح المفصل ٢: ٦٦.

(٥) الآية ٢٠٨ من الشعراء.

(٦) الأمالي ١: ١٤٩ وشذور الذهب ٢٢٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٢٣١.

(۷) التمام ص ١٠١.

(۸) ديوان زهير ص ١٩٧.

فصَحَوتُ عنها، بَعدَ حُبٍّ داخلٍ والحُبُّ، تُشـرِبُـهُ فؤادَكَ، داءُ

وقعت فيه جملة «تشرب» حالاً من «داء» لأنها قدمت على النكرة. ومثل ذلك يقال في عجزِ بيت الأخطل[1]:

فلم أرَ مـا يَنحوهُ يَنحـو لطائـرٍ ولا مِثلَ تاليها، رأى الشَّمسَ، طَالبُ

وقولُ الله تعالى[2]: ﴿أو كالَّذي مَرَّ على قَريةٍ، وهِيَ خاويةٌ على عُروشِها﴾ صاحب الجملة الحالية «هي خاوية» فيه هو «قرية»، وهي نكرة محضة، ولِيَتْها الجملة مقترنة بالـواو. وكذلـك[3]: ﴿ويَقولُـونَ: سَبعةٌ، وثـامِنُهم كلبُهُم﴾.

وقد تتعدد الأحوال خلافاً لمن نفى ذلك، فيكون في الكلام جملتان أو أكثر في محل نصب حال، وصاحب الحال واحد. فقول عنترة[4]:

ولقد ذَكرتُكِ، والرِّمـاحُ نَواهـلٌ منّي، وبِيضُ الهِندِ تَقطُرُ من دَمي

فيه جملتان حاليتانُ. وقول يزيد بن الحكم[5]:

تُكاشِرُني، كُرهاً، كأنَّكَ ناصحٌ وعَينُكَ تُبدِي أنَّ صَدرَكَ لي دَوِي

ترى فيه ثلاث أحوال من فاعل «تكاشر». وهي «كرهاً» وجملتا «كأنـك ناصح» و«عينك تبدي».

وقد يحذف خبر المبتدأ، وتسدّ الجملة الحالية مسدّه، وتدل عليه. وذلك إذا كان المبتدأ اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر مؤوَّل، أو كان مصدراً مضافاً إلى فاعله وبعده معموله. فقوله عليه السلام[6] «أقرَبُ ما يكونُ العبدُ

(١) ديوان الأخطل ص ٧٦٩.
(٢) الآية ٢٥٩ من البقرة.
(٣) الآية ٢٢ من الكهف.
(٤) شرح القصائد العشر ص ٣٠٠.
(٥) لباب الآداب ص ٣٩٦.
(٦) المغني ص ٤٥٩. وانظر شرح الكافية ١: ١٠٥ - ١٠٧.

من ربِّه، وهو ساجدٌ» تقديـره: أقربُ ما يكون العبـد إذا كان، وهو ساجد. فـ «إذا» تتعلق بالخبر المحذوف، وجملة «هو ساجد» في محل نصب حال من فاعل «كان» التام. و«يكون» تام أيضاً. وقول كعب بن سعد[1]:

وإنّي، وتـأمِيـلي لِقـاءَ مُؤمَّـلٍ وقد شَعبتْهُ، عن لِقايَ، شَعوبُ
كداعي هَدِيلٍ، لا يَزالُ مُكلَّفاً وليسَ لهُ، حتَّى المماتِ، مُجيبُ

سدّت فيه جملة «شعبت شعوب» مسدّ الخبر المحذوف للمبتدأ «تأميل». والتقدير: تأميلي لقاء مؤمل إذْ كان، وقد شعبته عن لقاي شعوب. وهي في محل نصب حال من فاعل «كان» التام. و«إذْ» متعلقة بالخبر المحذوف للمبتدأ. ومن هذا قولك: عهدي بالعلم ينفع صاحبَه.

٦
الواقعة مستثنى

وهي التي تُستثنى بـ «إلاَّ». ومحلها النصب، ولا تكون إلاَّ في استثناء منقطع، لأن الجملة لا تكون جزءاً من مفرد، فتستثنى منه، وهي تقدر بمصدر، من دون حرف مصدري سابك. وشاهدها قول الله تعالى[2]: ﴿فذَكِّرْ، إنَّما أنتَ مُـذكِّرٌ، لستَ علَيهم بمُسيطِرٍ، إلاَّ مَن تَولَّى وكَفَـرَ، فيُعذِّبُهُ اللهُ العَذابَ الأكبرَ﴾. وذلك إذا جعلت «من» مبتدأ[3] خبره جملة «يعـذّبه الله» والفـاء زائدة[4]. فـالجملة الكبـرى في محـل نصب على الاستثناء، والمعنى: غيرَ أنّ الله يعذّب من تولّى وكفر، أو: لكنْ من تولّى وكفر يعذّبه الله. والتقدير: لستَ عليهم بمسيطر إلاّ تعذيبَ اللهِ من تولَّى وكفر.

---

(١) جمهرة أشعار العرب ص ٢٥٣.
(٢) الآيات ٢١ ـ ٢٤ من الغاشية.
(٣) وقيل: مَن مستثنى من مفعول «ذكّر»، والجملة بعد الفاء استئنافية. البحر ٨: ٤٦٥.
(٤) المنصف ٢: ١٤٢.

وحملوا على ذلك قول الله عز وجل[1]: ﴿ولا يَلتفِتْ منكُم أحَدٌ، إلاّ امرأتُكَ إنَّهُ مُصِيبُها ما أصابَهُم﴾، وقوله ﷺ[2]: «ما للشَّياطِينِ من سِلاحٍ أبلغَ في الصَّالِحِينَ من النِّساءِ. إلاّ المُتزوِّجُونَ أولئكَ المُطهَّرُونَ من الخَنا»، وقوله أيضاً: «أحرَمُوا كلُّهم إلاَّ أبو قَتادةَ لم يُحْرِمِ».

وحملوا على ذلك أيضاً قراءة أُبيّ والأعمش[3]: ﴿ومَن لم يَطعَمْهُ فإنّهُ منّي، إلاَّ مَن اغتَرفَ غُرفةً بيدِهِ. فشَربُوا منهُ، إلاّ قليلٌ منهُم﴾. فـ «قليلٌ» مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله عليه، والجملة في محل نصب على الاستثناء. وكذلك قول النبي ﷺ[4]: «كلُّ أُمّتي مُعافىً، إلاّ المُجاهِرُونَ»، وقوله: «ولا تَدري نفسٌ بأيِّ أرضٍ تَموتُ، إلاّ الله».

* * * *

وأن تقع الجملة مستثنى أمر فيه خلاف[5]. فالجمهور لم يذكر هذه الجملة في عداد ما له محل من الإعراب[6]، وذكرها بعض متأخري النحاة. وربما أقحموا فيه الجملة الاستثنائية، التي فيها «خلا» أو «عدا» أو «حاشا» أو «ليس» أو «لا يكون»، نحو. حضر المَدعُوّونَ عدا زيداً. والاستثناء ههنا متصل، والاختيار في جملته أنها حالية.

ومما يذكر هنا، في الاستثناء المتصل، بعض ما يرد في القسم الاستعطافي، كقول الزُّبير[7]: «أسألكَ، يا ثابتُ، بيدِي عندَكَ، إلاّ ألحقْتَني بالقومِ». فهو يحتمل أن تكون الجملة فيه بعد «إلاّ» في محل نصب مستثنى، والمستثنى منه محذوف، والتقدير: ما أسألك شيئاً إلاّ

(١) الآية ٨١ من هود. وانظر المغني ص ٤٤٧ والمنصف ٢: ١٤٢.
(٢) المنصف ٢: ١٤٢ وحاشية الدسوقي ٢: ٨١ ومسند أحمد ٥: ١٦٤.
(٣) الآية ٢٤٩ من البقرة. وانظر البحر ٢: ٢٦٦.
(٤) المنصف ٢: ١٤٢ وحاشية الدسوقي ٢: ٨١.
(٥) الأشباه والنظائر ٢: ٢٠.
(٦) المغني ص ٤٧٧ والمنصف ٢: ١٤٢ وحاشية الدسوقي ٢: ٨١.
(٧) السيرة ٣: ٢٦٢.

الحاقي بالقوم. وكذلك يؤوّل «نَشَدْتُكَ الله لمّا صَدَقْتَ» بـ : نشدتك بالله، لا تعملْ شيئاً إلاّ الصّـدْقَ. فالجملة بعـد «لمّا» في محـل نصب على الاستثناء. ولكنّ الاختيار أن تكون هاتان الجملتان، وأمثالهما، في محل نصب على المفعولية، لأن الاستثناء مفرَّغ كما ذكرنا من قبل.

وقد ترد الجملة بعد «إلاّ» أو «لمّا» في غير القسم الاستعطافي، ولا تكون مستثناة. فقوله تعالى[1] : ﴿وما أرسَلْنا قَبلَكَ من المُرسَلِينَ، إلاّ إنَّهُم لَيأكلُونَ الطَّعامَ، ويَمشُونَ في الأسواقِ﴾ لم تقع فيه جملة «إنَّهم ليأكلون» موقع المستثنى، وإنما هي في محل نصب حال من المفعول المحذوف لـ «أرسل». وقول الله عز وجل[2]: ﴿إنْ كلُّ نَفْسٍ لمَّا علَيها حافظٌ﴾ وقعت فيه جملة «عليها حافظ» موقع الخبر، فهي في محل رفع. وقولك: ما علمت زيداً إلاّ يَرضَى بالحقّ، وقعت جملة «يرضى» منه موقع المفعول الثاني. فهي في محل نصب على المفعولية.

* *

٧
الواقعة مضافاً إليه

وهي التي يضاف إليها اسم. ومحلها الجر، وتقدّر بمصدر، وإن لم يكن معها حرف مصدري سابك.

أما ما يضاف إليه، من الجمل، فهو الفعليـة والاسمية. والجملة الفعلية[3] هي الأصل في هذا، يضاف إليها الزمان غالباً، لدلالة الفعل على أحد الأزمنة الثلاثة. وبذلك يكون تناسب بين المضاف والمضاف إليه، في الدلالة على مطلق الزمان. ولذا كانت إضافة الزمان إلى الفعلية أكثر منها إلى الاسمية. فإذا أضيف إلى الاسمية استُفيد الزمان منها، بكونِ

---

(١) الآية ٢٠ من الفرقان.
(٢) الآية ٤ من الطارق.
(٣) شرح الكافية ٢ : ١٠٣.

خبرها جملة فعلية، أو مشتقاً يتضمن الدلالة على الزمان، نحو[1]: ﴿يَومَ هُمْ على النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾، و[2]﴿يَومَ هُمْ بارِزُونَ﴾، أو بكـونِ مضمونهـا مشهور الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة، نحو: أتيتكَ زمانَ الحَجَّاجُ أميرٌ، أو إذِ الخليفةُ عبدُ الملكِ.

* * * *

والجملة الشرطية لا يضاف إليها في الاختيار. فلم يُسمع عن العَرَب في النثر مثل[3]: أكرمتك إذْ مَن يأتِنا نُكرِمْه. قالوا: والعلة في منع ذلك[4] أن الظرف إذا أضيف إلى الجملة أحدث فيها معنى جديـداً. نعني أنه يصيِّرها مصدراً، ليضاف إليه[5] فإن قدّرتَ معنى تلك العبارة بـ : أكرمتك وقتَ إكرامِنا من يأتينا، افتقدتْ معنى الشرط، ونزعتَ عن أداته ما لها من الصدارة. ولا يجوز أن يتقدم على أدوات الشرط ما يتصل بها مباشرة، ويحدث في جملها معنى من المعاني الجديدة[6]. ولذلك كان علينا، إن وجدنا في نثر العرب ما يوهم الإضافة إلى جملة شرطية، أن نقدر فيه ما يمنع تلك الإضافة[7]. أما قول الشاعر[8]:

أزمانَ من يُرِدِ الصَّنيعةَ يُصطنَعْ   فينـا، ومن يُرِدِ الـزَّهادةَ يُـزهَدِ

وقول لبيد[9]:

على حينَ مَن تَلبثْ عليهِ ذَنُوبُهُ   يَجِدْ فَقدَها، وفي الذِّنابِ تَداثُرُ

---

(١) الآية ١٣ من الذاريات.

(٢) الآية ١٦ من غافر.

(٣) انظر الكتاب ١: ٤٤١ والخزانة ٣: ٦٤٩ والهمع ١: ٢٠٥.

(٤) شرح الكافية ٢: ٢٥٩. وانظر الهمع ٢: ٦٢.

(٥) وزعحم بعض النحاة أن المضاف إليه هو الفعل. انظر شرح المفصل ٣: ١٦ ـ ١٧.

(٦) قد يرد على هذا أن الجملة الشرطية تكون في محل خبر أو صفة أو حال.

(٧) شرح الكافية ٢: ٢٦٠.

(٨) الإنصاف ص ٢٩١.

(٩) ديوان لبيد ص ٢١٧ والكتاب ١: ٤٤١ وشرح الكافية ٢: ٢٥٩ والخزانة ٣: ٦٤٩ والهمع ٢: ٦٢.

فهما من الضرورة التي لا يقاس عليها[1].

ومن زعم أن «إذْ» و«إذا» الفجائيتين ظرفان، يضافان إلى الجمل، فعليه في مثل: أردتُ الشفاعةَ فإذْ من يَتكلَّمْ يندمْ، وكان الخطيب يعظُ فإذا من يسمعْه يتأوّهْ، أن يقدر بعد «إذْ» و«إذا» ضميراً يكون مبتدأ، والجملة الشرطية خبره. وتكون الجملة الكبرى في محل جر بالإضافة[2].

واختلف[3] في الإضافة إلى الجملة: أهي إضافة إلى ظاهر الجملة، أم إلى المصدر الذي تضمنته؟ والخلاف شكلي، لأن الإضافة في الظاهر هي إلى الجملة، وفي المعنى والحقيقة هي إلى المصدر[4]. ذلك لأن معنى «يومَ وُلدتُ» هو: يومَ ولادتي، ولأن الإضافة في المعنى هي لتخصيص الظرف، ولا بدّ في الإضافة المخصِّصة من صحة تقدير لام التخصيص، واللام يتعذر دخولها في الحقيقة على الجملة.

وإذا كان الفاعل أو المبتدأ، أو ما ينوب عن أحدهما، في الجملة المضاف إليها معرفة قدرت الجملة معرفة، لأنها تؤوّل بمصدر معرَّف، نحو قوله تعالى[5]: ﴿هذا يَومُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم﴾، و[6]﴿إِذْ أَنتُم بِالعُدْوَةِ الدُّنْيا﴾. فإذا كان الفاعل أو المبتدأ، أو ما ينوب عن أحدهما، غير معرفة، نحو: يفرح الكريم حين يقدم ضيف، وسافرنا يومَ صديقٌ لنا مات، قدرت الجملة نكرة، لأنها مؤوّلة بمصدر منكّر.

* *

وأما ما يضاف إلى الجمل فهو:

---

(١) قال الأعلم: جاز هذا في الشعر تشبيهاً لجملة الشرط بجملة الابتداء والخبر والفعل والفاعل.

(٢) شرح الكافية ٢: ٢٦٠ والهمع ٢: ٦٢.

(٣) شرح الكافية ٢: ١٠٥.

(٤) انظر الإنصاف ص ١٤١.

(٥) الآية ١١٩ من المائدة.

(٦) الآية ٤٢ من الأنفال.

١ ـ أسماء الزمان المبهمة: ظروفاً كانت أو أسماء. وقد بيّنّا، من قبل، أنها الأصل في الإضافة إلى الجمل وهي: إذْ، إذا، بينا، بينما، لمّا الشرطية، متَى الشرطية، أيّانَ الشرطية، مذْ، منذُ، هَنّا، يوم، حين، زمان، عام، ساعة...

ومن ذلك قول جواس بن القعطل[١]:

دَعا بِسلاحٍ، ثمَّ احجَمَ، إذْ رأى سُيوفَ جَنابٍ، والطِّوالَ المَذاكيا

وقول أبي زبيد[٢]:

ولكَ النَّصرُ، باللِّسانِ، وبالكَـ ـفِّ، إذا كانَ لليَدَينِ مَصالُ

وقول الشاعر[٣]:

فبَينَا نحنُ نَرقُبُهُ أتانا مُعَلِّقَ وَفْضةٍ، وزِنادَ راعي

وقول جميل[٤]:

بَينَما نحنُ بالكَثِيبِ ضُحىً إذْ أتَى راكبٌ، على جَمَلهْ

وقول عنترة[٥]:

لمّا رأيتُ القَومَ أقبَلَ جَمعُهُم يَتذامَرونَ كَررْتُ، غَيرَ مُذمَّمِ

وقول طرفة[٦]:

متَى تأتِني أصبَحْكَ كأساً، رَويَّةً وإنْ كنتَ عنها ذا غِنىً فاغْنَ، وازدَدِ

وقول الأعشى[٧]:

---

(١) نقائض جرير والأخطل ص ٢٦.
(٢) ديوان أبي زبيد ص ١٣١.
(٣) شرح اختيارات المفضل ص ١٧٢٢
(٤) ديوان جميل ص ١٨٨ وشرح اختيارات المفضل ص ١٧٢٢
(٥) ديوان عنترة ص ٢١٦.
(٦) ديوان طرفة ص ٤٧.
(٧) ديوان الأعشى ص ٤٥ والمغني ص ٣٧٣.

وما زِلتُ أبغي المالَ، مذْ أنا يافعٌ وليداً، وكَهلاً حينَ شِبت، وأمردا

وقول الله تعالى[1]: ﴿فإذا عَزَمَ الأمرُ فلو صَدَقوا اللهَ لكانَ خَيراً لهُم﴾، [2] ﴿وأنذِرِ النَّاسَ يومَ يأتيهِمُ العَذابُ﴾،[3] ﴿والسَّلامُ عليَّ يومَ وُلِدْتُ، ويومَ أموتُ، ويومَ أُبعَثُ حَيّاً﴾، و[4]﴿هذا يَومُ لا يَنطِقُونَ﴾، وقول سالم بن دارة [5]:

* أنتَ الّذي طَلَّقتَ عامَ جِعْتا *

والبيت الأول من قول أبي وجزة[6]:

العاطفُونَ، تَحِينَ ما مِن عاطفٍ والمُسبِغونَ يَداً، إذا ما أنعَمُوا
والّلاحقُونَ جِفانَهم قَمَعَ الذُّرَى والمُطعِمُونَ، زَمانَ أينَ المُطعِمُ؟

أما جملة «أين المطعم» فهي على الحكاية. والتقدير: زمانَ يُسأل أين المطعم، أو زمان سؤال أين المطعم. وذلك لأن إضافة الزمان أو المكان لا تكون إلى الجمل الإنشائية.

وأما «هَنّا»[7] فهو اسم مكان، في الأصل، وقد استخدم للزمان، وأضيف إلى الجملة الفعلية أو المفردات، نحو قول حجل بن نضلة[8]:

حَنَّتْ نَوارُ، ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ وبَدا الَّذي كانتْ نَوارُ أجَنَّتِ

ومعناه: ليس هذا أوانَ حنينِها، وقول الأعشى[9]:

لاتَ هَنَّا ذِكرَى جُبيرةَ، أو مَن جاءَ، منها، بطائفِ الأهوالِ

(١) الآية ٢٠ من محمد.
(٢) الآية ٤٤ من إبراهيم.
(٣) الآية ٣٣ من مريم.
(٤) الآية ٣٥ من المرسلات.
(٥) ديوان الأحوص ص ٢١٦ والعيني ٤: ٢٣٢ والخزانة ١: ٢٨٩.
(٦) الخزانة ٢: ١٤٧ - ١٥٠.
(٧) شرح الكافية ١: ١٧١ والخزانة ٢: ١٥٦ وشرح المفصل ٣: ١٧ - ١٨.
(٨) شرح المفصل ٣: ١٧ والمغني ص ٦٥٥ والخزانة ٢: ١٥٦ و٤٨٠ واللسان والتاج (هنا).
(٩) ديوان الأعشى ص ٤ وشرح المفصل ٣: ١٧.

وقد يُقطع عن الإضافة، وتحذف الجملة بعده لدلالة الكلام عليها، نحو قول الراعي[1]:

أفي أثَرِ الأظعانِ، عَينُكَ تَلمَحُ   نَعَمْ، لاتَ هَنَّا، إنَّ قلبَكَ مِتيَحُ

أي: ليس هذا أوان تلمحُ. ومثله ما جاء في قول المرقش الأكبر[2]:

لاتَ هَنَّـا، وليتَني طَـرَفَ الـزُّ   جِّ، وأهلي بالشَّامِ، ذاتِ القُرونِ

وزعم الفارسي[3] أن «لات» في مثل هذه الشواهد مهملة، و«هنّا» ظرف مكان متعلق بالخبر المقدم المحذوف، لمبتدأ مذكور، أو مؤوّل من «أن» المحذوفة والفعل، أو مقدر.

هذا. وإن اسم الزمان إذا كان دالاًّ على المستقبل، كـ «إذا» وما في معناها، فإنه يضاف إلى الجملة الفعلية فقط، خلافاً لما ذهب إليه الأخفش والكوفيون[4]، نحو قول كثير[5]:

فقلتُ لها: يا عَزُّ، كلُّ مُصيبةٍ   إذا وُطِّنَتْ يوماً لها النَّفسُ ذَلَّتِ

وقول زهير[6]:

متَى تَكُ في صَدِيقٍ، أو عَـدُوٍّ   تُخبِّـرْكَ الـوُجـوهُ، عن القُلوب

وإن كان اسم الزمان دالاًّ على الماضي حقيقة أو مجازاً، كـ «إذْ» وما في معناها، فإنه يضاف إلى الجملة الفعلية أو الاسمية. ومن الماضي الحقيقي قول ابن مقبل[7]:

لولا الحياءُ، ولولا الدِّينُ، عِبتُكما   ببَعضِ ما فيكما، إذْ عِبتُما عَوَري

(١) ديوان الراعي ص ٤٠ وشرح الكافية ١: ٢٧١ والخزانة ٢: ١٩٥.
(٢) المفضليات ص ٢٢٨.
(٣) المغني ص ٦٥٥ والخزانة ٢: ١٥٦.
(٤) شرح الكافية ٢: ٢٥٥.
(٥) ديوان كثير ص ٩٧.
(٦) ديوان زهير ص ٩٧.
(٧) ديوان تميم بن أبي ص ٧٤.

وقول ذي الخرق[1]:

فهلّا تَمنّاها، إذِ الحربُ لاقحٌ وذُو النُّبـوانِ قَبـرُهُ يَتصَـدَّعُ

وقول أبي ذؤيبٍ[2]:

بَينَـا تَعَنُّقُـهُ الكُمـاةَ، ورَوغُـهُ يوماً، أُتيحَ لهُ جَرِيءٌ، سَلفَعُ

وقول الشاعر العذري[3]:

استقدِرِ اللهَ خَيراً، وارضَيَنَّ بهِ فبينَمـا العُسرُ إذْ دارتْ مَياسيرُ

وقول الآخر[4]:

فما ذُقتُ طَعمَ النَّومِ ، مُنْذُ هَجرتُكم ولا ساغَ لي، بَينَ الجَوانحِ ، رِيقُ

وقد ترد «إذا» للزمن الماضي بمعنى «إذْ»، فتضاف إلى الجملة الفعلية أو الاسمية، نحو قول ابن جنيّ[5]:

وكائنْ أرَينا الموتَ، من ذِي تَحيَّةٍ إذا ما ازدرانا، أو أَصَرَّ لمأثمِ

وقول الأخطل[6]:

أجزتُ، إذا الحِرباءُ أوفَى كأنَّهُ مُصـلٍّ يَمـانٍ، أو أسيـرٌ مُكبَّـلُ

و قول امرىء القيس[7]:

وبَيضةِ خِدرٍ، لا يُـرامُ خِباؤهـا تَمتَّعتُ من لهوٍ بها، غيرَ مُعجَلِ
إذا ما الثُّريَّا في السَّماءِ تَعرَّضتْ تَعرُّضَ أثناءِ الوِشاحِ ، المُفصَّلِ

ومن الماضي المجازيّ قول سواد بن قارب[8]:

---

(١) النوادر ص ٦٦ .
(٢) شرح اختيارات المفضل ص ١٧٢١ - ١٧٢٣ .
(٣) المغني ص ٨٨ .
(٤) الأمالي ١ : ٢٨ .
(٥) الاختيارين ص ٣٣٤ .
(٦) ديوان الأخطل ص ٢٢ .
(٧) ديوان امرىء القيس ص ١٣ - ١٤ .
(٨) المغني ص ٤٦٨ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ .

وكنْ لي شَفيعاً، يومَ لا ذو شَفاعةٍ بمُغنٍ فَتيلاً، عن سَوادِ بنِ قاربِ

فقد جازت إضافة «يوم» فيه إلى الجملة الاسمية، لأن يوم القيامة جعل كالماضي، لمّا كان محقق الوقوع. وكذلك الحال في قول الله عز وجل[1]: ﴿لِتُنْذِرَ يَومَ التَّلاقِ، يَومَ هُم بارِزُونَ، لا يَخفَى على الله منهُم شَيءٌ﴾.

وكثيراً ما تحذف الجملة بعد «إذْ» ويعوّض منها التنوين[2]، نحو قول أبي ذؤيب[3]:

نَهَيتُكَ، عن طِلابِـكَ أُمَّ عَمرٍو بعـافيـةٍ، وأنتَ إذٍ صَحيـحُ

وقول الله تعالى[4]: ﴿ويَومَئذٍ يَفرَحُ المؤمِنُونَ بنَصرِ اللهِ﴾.

وقد يحذف الفعل بعد «إذا» و«لمّا» و«متى» و«أنّى» و«أيّانَ»، ويفسره فعل آخر، نحو قول قريط بن أنيف[5]:

قومٌ، إذا الشَّرُّ أبدَى ناجِذَيهِ لهم طارُوا إليهِ، زَرافاتٍ، ووُحدانـا

وقول الشاعر[6]:

أقولُ لِعَبدِ الله، لمّـا سِقاؤنـا، ونحنُ بوادي عَبدِشَمسٍ، وَهَى: شِمِ

وقول عدي بن زيد[7]:

فمتَى واغـلٌ، يَـزُرْهم، يُحَيُّـو هُ، وتُعطَفْ عليهِ كأسُ السَّاقي

والحذف بعد «إذا» كثير جداً، ولكنه بعد البقيـة ضرورة. ثم إن الجملة التي يجزم فعلها، في مثل هذا، لا تكون تفسيرية، لأنها جملة شرط مقدر قبلها. والتقدير: متى يزرْهم واغلٌ، متى يزرْهم، يحيّوه.

---

(1) الآيتان ١٥ و١٦ من غافر.

(2) شرح المفصل ٢: ٤٧.

(3) ديوان الهذليين ١: ٦٨ والمغني ص ٩١ والخزانة ٣: ١٤٧.

(4) الآية ٤ من الروم.

(5) شرح الحماسة للتبريزي ١: ١٥.

(6) المغني ص ٣١١. وقوله وهى أي: سقط. وشِم: انظرْ.

(7) ديوان عدي بن زيد ص ١٥٦ والخزانة ١: ٤٥٦ والكتاب ١: ٤٥٨.

وربما حذفت الجملة مَفسَّرةً بما بعدها، نحو قول المخبل[1]:

إذا المرءَ، أعيَتْهُ المُروءةُ، ناشئاً   فمَطلبُها، كَهلاً، عليهِ شَديدُ

وقول ذي الرمة[2]:

إذا ابنَ أبي مُوسَى، بِلالاً، بَلغتِهِ   فقامَ بفأسٍ، بَينَ وصلَيكِ، جازرُ

وربما حذف الفعل بعد «مذ» أو «منذ»، دون مفسِّر، نحو قول أبي عمرو بن العلاء عن معلقة زهير[3]: «قرأتُ هذه القصيدة مذْ خمسُونَ سنةً» أي: مذ ابتدأ خمسون سنة. وقولك: ما رأيته منذ يومان، معناه: ما رأيته منذ ابتدأ يومان. والبصريون يرون أن الاسم المرفوع هو خبر، و«مذ» أو «منذ» في محل رفع مبتدأ[4]. وزعم الفراء أن المبتدأ محذوف، والتقدير[5]: مِن الذي هو يومان. وقيل: يومان مبتدأ حذف خبره.

* * * *

واختُلف في الجملة بعدهما، أحذف الفعل أم لم يحذف، نحو: ما رأيته منذ اختصمنا. فزعم بعض النحاة[6] أن الظرف مضاف إلى زمن محذوف، والمحذوف مضاف إلى الجملة. والتقدير: ما رأيته منذ زمن اختصامِنا. وقيل[7]: منذ بمعنى: أوَّل ذلك، والتقدير: ما رأيته، أوّلُ ذلك زمنُ اختصامنا. والجملة الاسمية استئنافية أو حالية[8]. وقيل[9]: الجملة بعد «منذ» هي في محل رفع خبر للمبتدأ «أوّل»، لأنها حُذف الزمان قبلها

(1) الخزانة ١: ٥٣٦ ـ ٥٣٧.
(2) الكتاب ١: ٤٢.
(3) شرح القصائد العشر ص ١٨٨.
(4) انظر المسألة ٥٦ من الإنصاف في مسائل الخلاف.
(5) شرح الكافية ٣: ١١٨.
(6) المغني ص ٤٤٢ وحاشية الدسوقي ٢: ٣٣١ وشرح المفصل ٣: ١٧.
(7) حاشية الدسوقي ٢: ٣٣١ والمغني ص ٤٢٢.
(8) الأشباه والنظائر ٢: ٢٠.
(9) شرح المفصل ٣: ١٧.

فأقيمت مقامه. وقيل: الجملة صلة الموصول «ذو». والاختيار أن الجملة في محل جر بالإضافة، و«منذ» كلمة واحدة مركبة، وأصلهـا من «مِن» و«إذْ»[1]، وهي ظرف مضاف إلى الجملة بعده.

واختُلف أيضاً في الجمل بعد أسماء الشرط الظرفية: متى، أنّى، أيّان. فذهب أكثر النحاة إلى أن العامل في اسم الشرط هو فعل الشرط[2]، فالجملة لا محل لها. واستدلوا على ذلك بأنّ أسماء الشرط، غير الظرفية، يعمل فيها فعل الشرط، لا الجواب، نحو قوله تعالى[3]: ﴿أيّاً ما تَدْعُوا فلَهُ الأسماءُ الحُسْنَى﴾. وأنت تقول: أيُّهم جاءَكَ فأكرِمْ، بالرفع، ولا يجوز النصب بالجواب. واستدلوا أيضاً بأن الظرف سُلّط عليه عاملان، والأقرب أولى به، وبأن الجزمَ يقتضي الفعل، والإضـافةَ تقتضي الاسم، وكيف يُجمع بين الفعلية والاسمية في لفظ واحد[4].

وهم، مع هذا كله، جعلوا العامل في «إذا» هو جواب الشـرط، وجملةَ الشرط في محل جر مضافاً إليه.

وذهب بعض النحاة إلى أن العامل في أسماء الشرط الظرفية كلها هو الجواب. أما الرضي فزعم أن العامل فيها كلها هو فعل الشرط، إلّا حينَ تفقد «إذا» معنى الشرط الحقيقي، نحو: إذا غَرَبتِ الشمسُ جئتُك، فإن العامل فيها يكون الجواب، وتضاف إلى الجملة بعـدها، لأن المعنى: أجيئك وقتَ غروبِ الشمسِ.

وقد ذهب المحققون إلى أن العامل هو فعل الشرط دائماً، وأيـدهـم ابن هشام[5] في ذلك، محتجاً بما يلي:

---

(١) انظر شرح الكافية ٢: ١١٩ ـ ١٢٢.
(٢) حاشية الأمير ١: ٨٧ وشرح الكافية ٢: ١١٠ والمنصف ١: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.
(٣) الآية ١١٠ من الإسراء.
(٤) المغني ص ١٠٠ والمنصف ١: ٢٠٤ وحاشية الدسوقي ١: ٢٠٣ وحاشية الأمير ١: ٨٩.
(٥) المغني ص ١٠٠ ـ ١٠٤. وانظر الهمع ١: ٢٠٧.

إن الشرط والجزاء جملتان تربط بينهما الأداة. فإذا علقنا الظرف بالجواب في نحو «إذا جئتني أكرمتك» أصبح التقدير: أكرمك حينَ تجيء. وأصبحا جملة واحدة لا اثنتين[١].

وإذا علقت الظرف، من قول زهير[٢]:

بدا لي أنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى ولا سابقاً شَيئاً، إذا كانَ جائيا

بالجواب المقدر أصبح المعنى: ولا أسبق شيئاً وقتَ مجيئه. وهو محال، لأن الشيء إنما يُسبق قبل مجيئه، لا وقت مجيئه.

وتعليق الظرف «إذا» بالجوابِ، في مثل قولك: إذا جئتَني اليومَ أكرمتكَ غداً، يجعل الجواب عاملاً في ظرفين متباينين، أحدهما: غداً، والثاني: وقت مجيئك اليوم. ويفسد المعنى، لأن المراد هو الإكرام غداً لا اليوم.

وتعلق الظرف بالجواب ممتنع إذا اقترن بـ«إذا» الفجائية، أو كان فيه حرف ناسخ، نحو[٣]: ﴿ثُمَّ إذا دَعاكُم دَعْوةً، مِن الأرضِ، إذا أنتُم تَخرُجُونَ﴾، وإذا جئتني فإنّي أكرمك.

ومع هذا كله، فإن الاختيار أن يكون العامل في الظرف هو الجواب، وأن يكون الظرف مضافاً إلى الجملة بعده. وليس في استدلالهم واحتجاجهم ما هو برهان قاطع.

فاستدلالهم بعمل فعل الشرط في أسماء الشرط، غير الظرفية، هو قياس فاسد. ذلك لأن أسماء الشرط غير الظرفية لا تضاف إلى الجمل أبداً، وإنما تكتسب شيئاً من التخصيص، يزيل عنها الإبهام، بجملة الشرط بعدها، وهي كالصلة بالنسبة إليها. ولذلك لا يكون لها محل من الإعراب.

---

(١) المنصف ١: ٢٠٤.

(٢) ديوان زهير ص ١٦٥ والمغني ص ١٠١ والخزانة ١: ٣٣٩.

(٣) الاية ٢٥ س الروم.

أما أسماء الشرط الظرفية فإنها من أسماء الزمان التي قد تضاف إلى الجمل. وإنما يزول عنها بعض إبهامها، لتخصصها بإضافتها إلى جملة الشرط[1].

وادّعاؤهم أن قولك «متى جئتني أكرمتك» مسلّط فيه عاملان على الظرف، الأقربُ أولى به قياساً على التنازع عند البصريين، ادعاءٌ واهم، لأن المعنى هو: أكرمُك حينَ تجيئني، والعامل هو الجواب، ولا مجال للتنازع ههنا. ويوضح ذلك الوقوف على قوله تعالى[2]: ﴿يومَ تَرَونَها تَذهَلُ كلُّ مُرضِعةٍ، عمَّا أرضَعَتْ﴾، و[3]﴿يَومَ يأتي تأويلُهُ يَقُولُ الّذينَ نَسُوهُ من قَبلُ: قد جاءتْ رُسُلُ رَبِّنا بالحَقِّ﴾، و[4]﴿ألا حِينَ يَستَغشُونَ ثِيابَهُم يَعلَمُ ما يُسِرُّونَ وما يُعلِنُونَ﴾. فالظروف فيها شبيهة جداً بالشرطية، ولا يجوز أن تعلق بالأفعال التي تليها. وإنما تضاف إلى جملها، وتعلق بما هو كالجواب لها. فليس هناك عاملان مسلطان على الظرف، وإنما هو عامل واحد، وهو الجواب أو ما يشبهه.

واحتجاجهم بالتدافع بين الاسمية التي تقتضيها الإضافة، والفعلية التي يقتضيها الجزم، ليس بالقوي لأن الجزم هو للفعل، والإضافة هي لمضمون الجملة، وهو مصدر مؤوّل. فلا تدافع.

وأما ما احتج به ابن هشام فمردود بما يلي:

إن تركيب الشرط هو، في الأصل، قائم على جملتين. ولكنه، بتضمنه معنى الشرط، أصبح جملة واحدة مكونة من جملتين، يربط بينهما الرابط الشرطي، بجعل الأولى سبباً للثانية[5]. ولا مانع أن تتكون الجملة

(١) المنصف ١: ٣٠٣ و٢٤١.
(٢) الآية ٢ من الحج.
(٣) الآية ٥٣ من الأعراف.
(٤) الآية ٥ من هود.
(٥) المنصف ١: ٢٠٤. وانظر شرح المفصل ١: ٨٩ والكشاف ٢: ١٠٤ ودلائل الإعجاز ص ١٨٩.

من جملتين. ثم إن قولك: أكرمُك حينَ تجيء، هو جملتان بلا شك، ولا يجوز أن يدعى أنه جملة واحدة.

أضف إلى هذا أن الارتباط السببيّ بين الشرط والجواب، بكونِ الشرط سبباً والجواب مُسبَّباً، يعني أن وقوع الفعلين ليس في وقت واحد، وأن الثاني سيقع بعد الأول، والفرق الزمنيّ بينهما قد يكون قصيراً أو طويلاً، تبعاً لما يقتضيه المقام. ويتضح لنا هذا من ملاحظة الفارق الزمني بين قول طرفة[١]:

فمنهنَّ سَبقي العاذلاتِ، بشَربةٍ كُميتٍ، متى ما تُعْلَ بالماءِ تُزْبِدِ

وقول عمرو بن كلثوم[٢]:

متى نَنقُلْ، إلى قومٍ، رَحانا يكونوا، في اللِّقاءِ، لها طَحِينا

وقول المخبل[٣]:

إذا المَرءُ، أعيَتْهُ المُروءةُ، ناشئاً فمَطلَبُها، كَهلاً، عليهِ شَديدُ

فالجواب في الأول يقع عَقِبَ وقوع الشرط. أما الجواب في الثاني فيقتضي وقوعه مضيَّ زمن بعد وقع الشرط، ليكون اللقاء والصدام والهزيمة. وأما الجواب في الثالث فبعيد جداً وقوعه من وقوع الشرط.

وربما كان زمن جواب الشرط قبل فعله، نحو قول الله تعالى[٤]: ﴿فإذا قَرأتَ القُرآنَ فاستَعِذْ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ﴾، و[٥]﴿إذا قُمتُم إلى الصَّلاةِ فاغسِلُوا وُجُوهَكُم﴾. وقد خُرِّجَ مثل هذا بأن فعل الشرط قصد به إرادة الفعل لا القيام به[٦].

(١) ديوان طرفة ص ٥٠.
(٢) شرح القصائد السبع ص ٣٩١.
(٣) الخزانة ١: ٥٣٦.
(٤) الآية ٩٨ من النحل.
(٥) الآية ٦ من المائدة.
(٦) المغني ص ٧٦٧ - ٧٦٨.

والسبق في بيت زهير يراد به الفوات والتخلص[1]، والمعنى إذا لاحظنا أثر السببية هو: لا أفوتُ شيئاً بعدَ مجيئه. فلا إحالة، ولا إشكال.

والمثال الذي أورده «إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً» هو مثال مصنوع، لا يحتج به. والمطّرد في نحو هذا المثال استخدام «إنْ» بدلاً من «إذا»، لأن معنى أداة الشرط ههنا مجرد من الظرفية.

ومع ذلك فقد دُفع الإشكال الذي اصطنعه ابن هشام فيه، بما فسّرنا به معنى السببية وأثره في زماني الشرط والجواب. وعلى ذلك يكون معنى المثال هو: إذا جئتني اليوم يكون ذلك سبباً لإكرامي لك غداً. وقد حمل هذا بعضَهم أن قال: ليس «أكرِمُ» في الحقيقة جواباً، وإنما هو دليل الجواب. وقد طاح الإشكال[2]. ويحمل على هذا ما كان مثله، نحو قول معن بن أوس[3]:

إذا انصَرَفتْ نَفْسي عنِ الشيءِ لم تَكَدْ ... إليهِ بوجهٍ، آخِرَ الـدّهرِ، تُقبِلُ

وكذلك الحال، في «إذا» الفجائية و«إنّ». فإنّ منع عمل ما بعدهما فيما قبلهما دعوى صناعية، لا أصل لها هنا، لأن أشباه الجمل يَتوسَّعُ فيها العرب ما لا يتوسّعون في غيرها، ويجيزون فيها مَا لا يجيزون في غيرها[4]. يضاف إلى هذا أن النحاة قد دفعوا تلك الدعوى الصناعية، بأن العامل في الظرف الشرطي هو الجواب، ما لم يمنع منه مانع، وإن وجد المانع فالعامل مقدر يدل عليه الجواب[5]. بل إن تقديم ما يمتنع تقديمه جائز، إن وجد سبب جوهري. والسبب ههنا هو صدارة أداة الشرط.

زد على هذا كله أن المعنى يدفع ما ذهب إليه المحققون، وابن

(١) المنصف ١: ٢٠٤.
(٢) المنصف ١: ٢٠٥.
(٣) ديوان معن بن اوس ص ٦٠.
(٤) المغني ص ٧٧٣ ـ ٧٧٥.
(٥) المنصف ١: ٢٠٦.

هشام. فقول قيس بن الخطيم[1]:

متى يأتِ هذا الموتُ لا تُلْفَ حاجةٌ لِنَفْسِيَ، إلاّ قد قَضَيتُ قَضاءها

ينحلّ معناه، على ما رجحنا، إلى ما يلي: لا تُلفَى حاجة لنفسي، حين يأتي الموت، إلاّ مقضيّةً. فالجملة بعد أداة الشرط في محل جر بالإضافة، والأداة متعلقة بالجواب.

ولو فسرناه على مذهبهم لكان معناه: لا تلفى حاجة لنفسي، إنْ أتى الموت يوماً، إلاّ مقضيّة. أو: إنْ أتَى الموتُ يوماً لم تلف حاجة لنفسي إلاّ مقضيّة. وكلمة «يوماً»، التي فسِّر بها الظرف «متى»، يجوز إسقاطها من العبارتين، دون أن ينقص شيء من المعنى، مع أن الظرفية أساس في عبارة الشاعر.

وإذا رجعت إلى المعنى، الذي أدى إليه ما رجحنا، رأيت أن الشرط والظرفية معنيان متلازمان فيه، ولا يمكن أن يضحى بواحد منهما. فقولك «إذا أكرمتني أكرمتَ نفسك» معناه: تكرِمُ نفسَك حين تكرمني. فالظرف قيد للجواب، وليس قيداً لفعل الشرط.

ويؤيد ما ذهبنا إليه أن الظرف إذا فقد معنى الشرط وتمحَّض للظرفية، وتعلق بما قبله، نحو قول أبي الأسود[2]:

وأجمِلْ إذا ما كنتَ، لا بدَّ، مانعاً فقد يَمنعُ الشيءَ الفَتى، وهْوَ مُجمِلُ

كانت الجملة بعده أيضاً في محل جر بالإضافة. ولو تمسكنا بمذهب المحققين لما تعلقت «إذا» بما قبلها، ولما أضيفت إلى الجملة بعدها.

ويؤيده أيضاً أن اسمَ الشرط الظرفي إذا أُبدل منه ظرف كان البدل قيداً للجواب لا للشرط. نحو قوله تعالى[3]: ﴿إذا زُلْزِلَتِ الأرضُ زلزالَها. . .

(١) ديوان قيس بن الخطيم ص ١٠.
(٢) ديوان أبي الأسود ص ٩٠ ـ ٩١.
(٣) الآيات ١ ـ ٤ من الزلزلة.

يَومئذٍ تُحَدِّثُ أخبارَها﴾. والدليل على هذا قول الله عز وجل[1]: ﴿فإذا بَرِقَ البَصَر، وخَسَفَ القَمَرُ، وجُمِعَ الشمسُ والقَمَرُ، يقولُ الإنسانُ يومَئذٍ: أينَ المَفَرُّ﴾. والمعروف أن العامل في المبدل هو نفس العامل في المبدل منه، وأن المبدل هو المقصود بالحكم.

وإذا صح ما ذهب إليه المحققون وابن هشام، من أن اسم الشرط الظرفي متعلق بفعل الشرط، فإن قول سبيع بن الخطيم:

وإذا شَتَتْ، يوماً، فإنّ مكانَها بَلَدٌ، تَحاماهُ الرِّماحُ، وريفُ

يكون تقديره: وإن شتت يوماً يوماً فإنّ مكانها... وهم يقولون: إنّ «يوماً» الثاني ليس بدلاً، لعدم اقترانه بحرف شرط[2]. ويوجبون أن يكون ظرفاً ثانياً للفعل قبله. والحقّ أنه ظرف وحيد للفعل، واسم الشرط ظرف للجواب. ويؤنسك في هذا نحو قولهم[3]: «لمّا قدم سليمان بن عبد الملك المدينة، حين حجّ في سنة سبع وتسعين، أهدى إليه خارجة بن زيد بن ثابت ألف عذق موز».

ثم لماذا لا نحمل هذه الظروف الشرطية على شبيهتها «لمّا» الشرطية، وهي تضاف إلى الجملة بعدها، وتتعلق بالجواب؟ ولماذا لا نحملها أيضاً على «بينا» و«بينما»، وهما أيضاً تضافان إلى ما بعدهما، وتتعلقان بما هو كالجواب لهما؟

على أن أبا حيان قد غالى في «بينا» و«بينما»، فزعم أن الجمل بعدهما لا محل لها من الإعراب[4]، لأنهما متعلقتان بأفعالهما. والصواب أن تُعلقا بالفعل الثاني الذي هو بمثابة الجواب لهما، وتضافا إلى الجملة

---

(٢) المغني ص ١٠١ - ١٠٢ والهمع ٢: ١٢٨. قلت: الاقتران بحرف الشرط غير لازم. انظر البحر المحيط ٨: ٥٠٠ و١٩٥.

(٣) الذخائر والتحف ص ١١.

(٤) الأشباه والنظائر ٢: ١٧.

بعدهما. فقول الحارث بن حلّزة[1]:

بَينا الفتَى يَسعَى، ويُسعَى لـهُ تـاحَ لـهُ، من أمـرِهِ، خـالـجُ

تُعلّق «بينا» منه بـ«تاح»، وتضاف إلى الجملة الاسمية «الفتى يسعى». فإن لم يكن بعدهما ما هو بمثابة الجواب عُلّقتا بما قبلهما، نحو قولك: زارني المهنئون بينما أنت نائمٌ.

وهما غالباً ما تضافان إلى الجمل الاسمية. وقلّما يكون بعدهما جملة فعلية، نحو قول حرقة بنت النعمان[2]:

فبَينا نَسوسُ النَّاسَ، والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهِم سُـوقةٌ، نَتنصَّفُ

وقد فسرَ الفارسي إضافة «بين» هنا، فقال[3]: فإن قيل: فلِامَ أضافتْ «بين» وقد علمنا أن هذا الظرف لا يضاف، من الأسماء، إلاّ إلى ما يدل علىٰ أكثر من الواحد، أو ما عطف عليه بالواو، نحو: المال بين زيد وعمرو وقولها «نسوس» جملة، والجملة لا مذهب لها بعد هذا الظرف؟ فالجواب أن ههنا واسطة محذوفة، والتقدير: بينَ أوقاتِ نَسوسُ الناسَ خَدَمْنا، أي: خدمنا بين أوقاتِ سياستِنا الناس. والجمل مما يضاف إليها أسماء الزمان، نحو: أتيتك زمنَ الحجّاجُ أميرٌ. ثم إنه حُذف المضاف، الذي هو «أوقات»، وأُوليَ الظرفُ، الذي كان مضافاً إلى المحذوف، الجملةَ التي أقيمت مقام المضاف إليه.

ولمّا كان في «بينا» و«بينما» جانب من معنى الشرط، لتضمنهما الظرفية، وكانت كل منهما تقتضي جملتين تليانها، أو تقع بينهما، وقد يقترن بـ«إذْ» أو «إذا» ما هو بمثابة جوابها، لمّا كان هذا كله زعم ابن الأنباري والرضي[4] أنهما اسما شرط غير جازمين.

(١) شرح اختيارات المفضل ص ١٧٣٠.
(٢) المغني ص ٣٤٥ والخزانة ٣: ١٧٨. وانظر ٣: ١٨٣ - ١٨٤ وشرح الحماسة للتبريزي ٤: ٢٩٤ وللمرزوقي ص ١٨٨٤.
(٣) الخزانة ٣: ١٧٨ - ١٧٩. وانظر اللسان والتاج (بين) وشرح الكافية ٢: ١١٣.
(٤) شرح الكافية ٢: ١١٣ - ١١٤ والهمع ١: ٢١١.

ولو كانتا حقا من أسماء الشرط لما كثرت إضافتهما إلى الجمل الاسمية، لأن القياس في أسماء الشرط الظرفية أن تضاف إلى الجمل الفعلية، ولما اقترن جوابهما بـ «إذْ»، ولما اقترنت الفاء بـ «إذا» في قول الحكم بن عبدل[1]:

بَينَا هُمُ، بالظُّهْرِ، قد جَلسُوا يَوماً، بحَيثُ يُنزَّعُ الذُّبَحُ
فإذا ابنُ بِشرٍ في مَواكِبِهِ تَهوِي بِهِ خَطَّارةٌ، سُرُحُ

فاقترانها بها، وإن كانت زائدة، خلاف ما عُرف في جواب الشرط. فهو إما أن يقترن بالفاء، وإما أن يقترن بـ «إذا». أما اقترانه بهما معاً فلم نره في شعر ولا نثر.

وقد يكون ما هو بمثابة الجواب أبعد من هذا، عن قياس جواب الشرط، نحو قول مصاد بن مذعور[2]:

فبَينا الفتىٰ في ظِلِّ نعماءَ غضّةٍ تُباكِرُه أفياؤُهُ، وتُراوِحُ
إلى أن رَمَتْهُ الحادثاتُ بنكبةٍ تَضيقُ به، مِنها، الرِّحابُ الفسائحُ
فأصبحَ نضْواً، لا ينوءُ، كأنّما بأعظُمِهِ، مما عَراهُ، القوادحُ

ويخرَّج هذا على أن «بينا» في محل رفع «مبتدأ»[3]، والخبر محذوف دلّ عليه الجار والمجرور «إلى أن...»، وعلى الخبر عُطِفَتْ جملةُ «أصبح نضواً». وبهذا خرجت «بينا» و«بينما» من حيّز الشرطية، ولم يكن لهما بـ علاقة، فجازَ أن تُضافَ أولاهما إلى الأسماءِ، في مثل بيت أبي ذؤيب[4]:

بَيْنا تَعَنُّقِهِ الكماةَ، ورَوغِهِ يوماً، أتيحَ لَهُ جَريءٌ، سلفَعُ

وقول الخليل بن أحمد[5]:

بَينا غِنىٰ بَيتٍ، وبَهجتِهِ زالَ الفتى، وتَقَوَّضَ البَيتُ

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٨٨٣ والتبريزي ٤: ٢٩٣ - ٢٩٤ والخزانة ٣: ١٧٨.
(٢) الأمالي ١: ١٤٢.
(٣) انظر المغنى ص ٨٨.
(٤) شرح اختيارات المفضل ص ١٧٢١ والخزانة ٣: ١٨٣.
(٥) اللسان (بين).

أما قولُ الله، تعالى[1]: ﴿حتّى إذا فُتِحتْ يأجوجُ ومأجوجُ، وهُم من كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ، واقتربَ الوَعْدُ الحَقُّ، فإذا هِيَ شاخصةٌ أبْصارُ الّذِينَ كَفَروا: يا وَيْلَنا قد كُنّا في غَفْلةٍ...﴾ فجواب الشرط فيه محذوف. والتقدير «قالوا: يا ويلَنا قد كُنّا في غفلة...». وقد دلَّ المقول على الفعل المحذوف. ولا تكون جملة «هي شاخصة» جواباً للشرط، لأن إدخالَ فاء الجواب على «إذا» قبيح[2]، وزعم الكوفيون ومن قلّدهم أنه جائز[3].

وزعم بعض النحويين[4] أن «لمَّا» حرف وجود لوجود، أو حرف وجوب لوجوب، وليست اسم زمان. فالجملة بعدها لا محل لها. والصحيح أنها اسم بمعنى «إذْ»، لأنها تدل على الزمان، وتختص بالفعل الماضي، وبالإضافة إلى الجمل، نحو قول كثير[5]:

وكنَّا عَقدْنا عُقدةَ الوَصل، بَينَنا فلمَّا تَواثَقنا شَددْتُ، وحَلَّتِ

وذهب الزمخشري والرضي[6] إلى أن «كلّما» اسم شرط غير جازم، يضاف إلى الجمل أيضاً. وزعمْ الرضي أنها مركبة من «كلَّ» المبنية على الفتح، و«ما» الزائدة التي كفَّتْها عن الإضافة إلى المفرد، وهيّأتْها للإضافة إلى الجمل. واستدلَّ على شرطيتها باقتضائها جملتين، يلزم مضمونُ الثانية منهما للزوم مضمون الأولى، وبما في «كلّما» من معنى العموم الذي في أدوات الشرط، وبوجوب دخولها على الجملة الفعلية، وبوقوع الماضي

---

(1) الآيتان ٩٦ و٩٧ من الأنبياء.

(2) الكتاب ١: ٤٣٥.

(3) انظر البحر ٦: ٣٣٩ والكشاف ٣: ١٠٦ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢: ١٦٦.

(4) المغني ص ٣١٠ والمنصف ٢: ٦٧ وحاشية الدسوقي ١: ٢٨٤ والأمير ١: ٢١٤ وشرح الكافية ٢: ١٢٧.

(5) ديوان كثير عزة ص ١٠٠.

(6) الكشاف ١: ٢٦٢ وشرح الكافية ٢: ١١٤ و١٢٧.

بعدها[1] بمعنى المستقبل أحياناً، نحو: كلّما أصبحتَ فسبّحِ اللهَ، وكلّما لقيتَ زيداً فأكرِمْه.

والاختيار[2]، الذي عليه الجمهور، أن «كلّ» معربة ومضافة إلى المفرد، هو المصدر المؤوّل من «ما» المصدرية الزمانية وما بعدها، أو إلى «ما» النكرة الموصوفة التي بمعنى «وقت». وعلى هذا تكون «كلّ» منصوبة على الظرفية، وناصبها الفعل الذي هو كالجواب لها في المعنى. فقوله تعالى[3]: ﴿كلّما دَخَلَ علَيها زَكرِيّا المِحرابَ وَجَدَ عِندَها رِزْقاً﴾ تتعلق «كلّ» منه بالفعل «وجد»، لأنه في التقدير قبلها. وإنما قدّمتْ للاهتمام بمعنى العموم الذي في «كلّ». وقد جاء بها ذو الرمة مؤخرة عن متعلّقها في قوله[4]:

وزَفرةٌ، تَعتريهِ، كلّما ذُكِرتْ   مَيٌّ لهُ، أو نَحا من نَحوِها البَصَرا

وشبيه به قول الآخر[5]:

وإنّي لَمعذُورٌ، إلى الشّوقِ، كلّما   بَدا ليَ، من نَخلِ الصّباحِ، النّصائبُ

إنها ليست شرطية كما زعم الزمخشري والرضي. ولو كانت من أدوات الشرط لاقتضت الفاء في نحو قوله تعالى[6]: ﴿كلّما جاءهُم رَسُولٌ بما لا تَهوَى أنفُسُهُم فَريقاً كَذّبُوا، وفَريقاً يَقتُلونَ﴾. فالشرطية التي ذهبا إليها تقتضي أن تقترن الفاء بقوله «فريقاً». وقد استوقفتْ هذه الآية الزمخشري[7]، فذهب فيها إلى أن الجواب محذوف تقديره «ناصَبوه...»،

(1) قد يكون بعدها الفعل المضارع. انظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ١٤٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠٩. ومعنى العموم هو من «كل» لا من الشرط المزعوم.
(2) المغني ص ٢٢١ والكتاب ١: ٤٥٣.
(3) الآية ٣٧ من آل عمران.
(4) ديوان ذي الرمة ص ١٨٤.
(5) الزهرة ٢: ٢٢٦.
(6) الآية ٧٠ من المائدة.
(7) الكشاف ١: ٦٦٢.

وقوله: «فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون» ناب عن الجواب ودلّ عليه، وهو استئناف، لا يصلح للجواب، لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين. ولا يحسن أن تقول: إن أكرمتَ أخي أخاكَ أكرمتَ.

ولو أصاب في التقدير للمحذوف لوجب عليه أن يجعله «استكبروا»، استئناساً بقوله تعالى[1]: ﴿أفكلَّما جاءكُم رَسُولٌ بما لا تَهوَى أنفُسُكُم استَكبَرتُم، فَفَرِيقاً كَذَّبتُم، وفَرِيقاً تَقتُلونَ﴾

والراجح أنه لا حاجة إلى تقدير محذوف. فالمعنى في الآية الأولى قائم على التكذيب والقتل، وفي الآية الثانية قائم على الاستكبار. ولو كانت «كلّما» شرطية محذوفة الجواب، والمذكور دليل عليه، لوجبت الفاء أيضاً فيه لأنه يقتضيها، نحو قوله تعالى[2]: ﴿وإذا سألكَ عِبادِي عنّي فإنّي قَرِيبٌ﴾ والجواب المحذوف هو[3] «فقل لهم». أما احتجاجه للتقدير بأن الرسول الواحد لا يكون فريقين فجوابه أن قول الله تعالى «كلّما جاءهم رسول» يدلّ على كثرة الرسل، فلا جرم أن جعلهم فريقين[4].

وعلى هذا، فإن عدم الفاء دليل على تجرد «كلّما» من الشرطية، ولولا ذلك لوجبت الفاء. ولعلك تستأنس ههنا بـ«أمّا». فإنها، كما زعمنا قبل، ليست شرطية. ولذا خلا دليل شبه الجواب من الفاء، في قوله عز وجل[5]: ﴿فأمّا الَّذِينَ اسوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أكَفَرتُمْ بَعْدَ إيمانِكُمْ﴾، وجاز ورودها فيه، نحو قوله تعالى[6]: ﴿وأمّا الَّذِينَ كَفَرُوا أفَلَمْ تكُنْ آياتِي تُتْلَى علَيكُمْ﴾.

---

(١) الآية ٨٧ من البقرة.
(٢) الآية ١٨٦ من البقرة.
(٣) إملاء ما منّ به الرحمن ١: ٨٢.
(٤) تفسير الرازي ٣: ٤٣٤.
(٥) الآية ١٠٦ من آل عمران.
(٦) الآية ٣١ من الجاثية.

وزعم[1] جمهور النحاة أن «إذ» التعليلية، في نحو قوله تعالى: ﴿**ولن يَنفعَكُم اليَومَ، إذْ ظَلَمتُم، أنَّكُم في العَذابِ مُشتَرِكُونَ**﴾، هي ظرف زمان، والجملة بعدها في محل جر بالإضافة. والتحقيق أن «إذ» في مثل هذه الآية الكريمة حرف للتعليل، لا عمل له، والجملة بعده بحسب موقعها من الكلام. فهي اعتراضية ههنا، واستئنافية في قول الشنفرى[2]:

وإنْ مُدَّتِ الأيدِي إلى الزّادِ لم أكنْ بأعجَلِهم، إذْ أجشَعُ القَومِ أعجَلُ

* *

٢ ـ أسماء المكان المبهمة: حيث، حيثما، أينما، أنّى الشرطية. أما «حيث» فقد تكون ظرفاً أو اسماً. وهي في الأصل اسم مكان، وقد ترد للزمان[3]، وتضاف إلى الجملة الفعلية، أو الاسمية. فهي ظرف مكان في قول كثير[4]:

خليليَّ، هذا رَبعُ عَزَّةَ، فاعقِلا قَلوصَيكما، ثُمَّ ابكيا، حَيثُ حَلَّتِ

وظرف زمان في قول طرفة[5]:

لِلفَتَى عَقلٌ، يَعيشُ بِهِ حَيثُ تَهدِي، ساقَهُ، قَدَمُهْ

أي: في زمن هدايته[6]. وتحتمل المكان أيضاً. وهي مبتدأ في الشطر الأول من قول الأخطل[7]:

فإنّا حَيثُ حَلَّ المَجدُ، يَوماً حَلَلناهُ، وسِرنا، حَيث سارا

لإعادة الضمير إليها[8]، واسمٌ في محل جر مضاف إليه، في قول زهير[9]:

---

(١) المغني ص ٨٦ والهمع ١: ٢٠٥.

(٢) شرح ابن عقيل ١: ١٢٨ والمغني ص ٦١٩.

(٣) المغني ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٤) ديوان كثير عزة ص ٩٥.

(٥) ديوان طرفة ص ١٥٤ وشرح المفصل ٤: ٩٢ والخزانة ٣: ١٦٢.

(٦) حاشية الدسوقي ١: ١٤٣.

(٧) ديوان الأخطل ص ٧٢٦.

(٨) انظر شرح المفصل ٢: ٤٦ ـ ٤٧. ويحتمل أن تكون «حيث» الأولى ظرفاً لمحذوف، دل عليه ما بعده، والضمير في محل نصب بنزع الخافض.

(٩) ديوان زهير ص ١٧.

فشَـدَّ، ولم تَفزَعْ بُيـوتٌ كثيـرةٌ   لَدَى حَيثُ ألقتْ رَحلَها أمُّ قَشعَمِ

ومفعولٌ به، في قول الله تعالى[1]: ﴿اللهُ أعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسالتَهُ﴾، و«أعلم» ههنا ليس اسم تفضيل، وإنما هو[2] بمعنى «عالِمٌ»، وبدلٌ من المفعول بهِ، في قول ذي الإصبع[3]:

يا عَمرُو، إلاّ تَدَعْ شَتمي ومَنقَصتي   أضرِبْكَ، حَيثُ تَقولُ الهامةُ: اسقُوني

وتمييزٌ في قولهم[4]: هي أحسَنُ الناسِ حيثُ نَظرَ ناظرٌ.

وزعم المهدويّ[5] أن «حيث» إذا خرجت عن الظرفية، إلى الاسمية، فقدتِ الحاجة إلى الإضافة، وأصبحت الجملة بعدها صفة لها. وهو زعم واهٍ، لأنه يقتضي تكلف تقدير ضمير في الجملة التي بعدها، ليعود إلى الموصوف، ويربط الجملة به.

والحقُّ أنها مضافة أبداً، لإبهامها. وقد[6] ضاهت بإبهامها في الأمكنة «إذ» المبهمة في الأزمنة. ولذلك أشبهتها في الإضافة إلى جملة توضحها، مع أنها ظرف مكان. وقد عزز هذا الشبه أنها قد ترد للزمان، أحياناً.

وربما أضيفت «حيث» إلى المفرد، وذلك نادر جداً، نحو قـول عملس بن عقيل[7]:

ونَطعنُهم حَيثُ الكُلَى، بَعدَ ضَربهم   ببِيضِ المَواضي، حَيثُ لَيِّ العَمائمِ

---

(1) الآية ١٢٤ من الأنعام.
(2) المغني ص ١٤٠.
(3) شرح اختيارات المفضل ص ٧٤٩.
(4) شرح الكافية ٣: ١٠٨.
(5) المغني ص ٤٦٨ - ٤٦٩.
(6) شرح المفصل ٤: ٩١.
(7) الخزانة ٣: ١٥٢ - ١٥٥ والمغني ص ١٤١ وشرح المفصل ٤: ٩٢ وشرح الكافية ٢: ١٠٨ والمنصف ١: ٣٦٩ وحاشية الدسوقي ١: ١٤٤ والأغاني ١١: ٨٣.

والشاهد في الشطر الثاني. أما «حيث» في الشطر الأول فتحتمل أنها مضافة إلى جملة حذف خبرها. وحذف الخبر في مثل هذا كثير[1].

وقلّما تحذف الجملة للضرورة بعدها، كقول أبي حية النميري[2]:

إذا رَيدةٌ من حَيثُ ما نَفَحتْ لهُ   أتـاهُ، برَيّـاها، خَليـلٌ يُـواصِلُهْ

والتقدير: إذا نفحتْ ريدةٌ له من حيث هبّتْ أتاه...

وأما «حيثما» فاسم شرط جازم، يدل على المكان أيضاً، وقد يدل على الزمان، نحو قول الشاعر[3]:

يا صاحِبيَّ، فَدَتْ نَفسِي نُفوسَكما   وحَيثُما كنتُمـا لاقَيتُمـا رَشَـدا

وقول الآخر[4]:

حَيثما تَستقِمْ يُقدِّرْ، لـكَ، اللّـ   ـهُ نَجاحاً، في غـابرِ الأزمـانِ

أما قول ابن هرمة[5]:

وأنّني حَيثُ ما يَثني الهوَى بَصَري   من حَيثُ ما سَلكوا أدنُو، فانظُورُ

فـ«حيث ما» في شطريه غير شرطي، لأنه في الأول لم يجزم به، وفي الثاني ولي حرف الجر، وليس له في كليهما حاجة إلى جواب. إنه مركب من «حيث» الظرفية، و«ما» الزائدة. ولذلك وجب أن يرسم منفصلاً: «حيث ما».

و«أينما» مثل «حيثما». فهي اسم شرط جازم، يضاف إلى الجملة

---

(١) شرح الكافية ٢: ١٠٨.

(٢) المغني ص ١٤١ والخزانة ٣: ١٥٢ - ١٥٣. وقيل: إن حيث مضافة إلى الجملة التي بعدها، وإن كانت مفسرة.

(٣) الخزانة ٣: ٦٥ وشواهد التوضيح ص ١٨٠.

(٤) المغني ص ١٤١ وشرح ابن عقيل ٢: ١٣١.

(٥) ديوان إبراهيم بن هرمة ص ١١٨ والخصائص ١: ٤٢ و٢: ٣١٦ و٣: ١٢٤ والممتع ص ١٢٦ والمغني ص ٤٠٧ والخزانة ١: ٥٨ - ٥٩.

بعده. ولكنه لا يرد ألّا للمكان، نحو قوله تعالى[1]: ﴿أينَما يُوجِّهْهُ لا يأتِ بخيرٍ﴾. وربما جُرّد من «ما» وبقي شرطياً مضافاً إلى الجملة، نحو قول عبدالله بن همام[2]:

أينَ تَضـرِبْ بنا العُـداةُ تَجِدْنـا   نَصرِفُ العِيسَ، نحوَها، للتَّلاقي

وكذلك الحال في «أنّى» الشرطية، نحو قول الشاعر[3]:

خَليلَيَّ، أنّى تـأتيـانَي تـأتيـا   أخاً، غَيرَ ما يُرضِيكما لا يُحاوِلَ

وقد يحذف الفعل، بعد اسم الشرط، مفسَّراً بفعل آخر بعده، نحو قول كعب بن جعيل[4]:

صَعْـدةٌ، نـابتـةٌ، في حـائـرٍ   أينمـا الـرِّيحُ، تُميِّلْهـا، تَمِـلْ

وندر جداً حـذف جملتي الشرط والجـواب، نحو قـول النمر بن تولب[5]:

فـإنّ الـمَنيَّـةَ مَنْ يَـخْشَـهـا   فـسـوفَ تُصـادِفُـه، أينَـمـا

والتقدير: أينما يذهبْ تصادفْهُ. وقد خص بعضهم مثل هذا بالضرورة[6].

ولا بد من الإشارة ههنا إلى أنّ أسماء الشرط الظرفية المكانية هي أيضاً تتعلق بما في الجواب، من فعل أو مصدر أو مشتق، لأنها قيد له لا لفعل الشرط.

وأقحم بعض النحـاة «إذْ» و«إذا» الفجـائيتين في ظـروف المكـان

---

(١) الآية ٧٦ من النحل.
(٢) الكتاب ١: ٤٣٢.
(٣) شذور الذهب ص ٣٣٦ وشرح ابن عقيل ٢: ٢٩١ وحاشية الصبان ٤: ٢١.
(٤) الخزانة ١: ٤٥٧ و٣: ٦٤٠.
(٥) ديوان النمر بن تولب ص ١٠١ وشرح التصريح ٢: ٢٥٢.
(٦) حاشية الشيخ يس ٢: ٢٥٢.

المبهمة[1]. وقد نُسب ذلك إلى المبرد[2]. وزعم الزجاج[3] أنهما ظرفا زمان. وعلى هذين المذهبين تضافان إلى الجمل بعدهما.

والصحيح أنهما حرفان لا عمل لهما، يردان للمفاجأة[4]، نحو: بينما أنا جالسٌ إذ جاء أخي، وخرجت فإذا الناس محتشدون. وتقترن «إذْ» بما هو كالجواب لـ «بينا» و«بينما». وتقترن «إذا» بجواب «إنْ» و«إذا» و«لمّا»، نحو قوله تعالى[5]: ﴿وإنْ تُصِبْهُم سَيّئةٌ بما قَدَّمَتْ أيدِيهم إذا هُم يَقنطُونَ﴾، و[6]﴿ثُمَّ إذا دَعاكُم دَعوةً مِنَ الأرضِ إذا أنتُمْ تَخرُجُونَ﴾، و[7]﴿فلمَّا نَجَّاهُم إلى البَرِّ إذا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾. وتقترن أيضاً بما هو كالجواب لـ «بينا» و«بينما». وقد رأينا شواهد ذلك من قبل.

٣ ـ لدن: وهو اسم زمان أو مكان، لابتداء الغاية[8]، يضاف إلى المفرد. فإن أضيف إلى الجملة تعيَّن أنه للزمان، ووجب أن تكون الجملة فعلية، مثبتة، فعلها متصرف.

ومن إضافته إلى المفرد قول الله تعالى[9]: ﴿لهُم ما يَشاؤونَ فِيها، ولَدَينا مَزِيدٌ﴾، وقول الحارث بن مسهر[10]:

فإنَّ الكُثْرَ أعياني، قَدِيماً ولم أُقتِرْ، لَدُنْ أنّي غُلامُ

ومن إضافته إلى الجملة قول القطامي[11]:

---

(١) المغني ص ٨٨ و٩٢ والهمع ١: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.
(٢) شرح الكافية ٢: ١١٤.
(٣) المغني ص ٩٢ وشرح الكافية ٢: ١١٤ ـ ١١٥.
(٤) شرح الكافية ٢: ١١٤.
(٥) الآية ٣٦ من الروم.
(٦) الآية ٢٥ من الروم.
(٧) الآية ٢٩ من العنكبوت.
(٨) شرح الكافية ٢: ١٢٣ ـ ١٢٤ وشرح المفصل ٤: ١٠٠ ـ ١٠٢ والمغني ص ٤٧٠.
(٩) الآية ٣٥ من ق.
(١٠) الاختيارين ص ١٦٥. وانظر شرح الكافية ٢: ١٢٣.
(١١) ديوان القطامي ص ٤٤ وشرح الكافية ٢: ١٢٣ والخزانة ٣: ١٨٨.

صَـرِيعُ غَـوانٍ، راقَهنّ، ورُقْنَـهُ   لدُنْ شَبَّ، حتّى شابَ سُودُ الذَّوائبِ

وقول الآخر[1]:

لَزِمْنا، لَدُنْ سالمتُمونا، وِفـاقَكم   فلا يكُ منكم للخِـلافِ جُنُوحُ

أما قول الراجز[2]:

* مِن لدُ شَولاً، فإلى اتّلائها *

فقد حُذف منه الفعل بعد «لد»، وحذفت النون منه، والتقدير: من لدن كانت شولاً ألى اتلائها. والفاء زائدة.

وزعم ابن مالك[3] أن «لدن» لا يضاف إلاّ إلى المفردات، فإن كان بعده جملة وجب تقدير «أن» بينهما، لتكون الإضافة إلى المصدر المؤوّل. وهذا ظاهر مذهب سيبويه، فإنه قدر قول الراجز بما يلي: من لد أن كانت شولاً . . .

٤ ـ ريث: وهو بمعنى البطء[4]، مصدر: راثَ يَريثُ. يضاف إلى المفرد، وربما أقيم مقام اسم الزمان، فجاز أن يضاف إلى الجملة الفعلية المثبتة، التي فعلها متصرف، نحو قول الشاعر[5]:

خَليليَّ، رِفقاً، رَيثَ أقضي لُبانةً   منَ العَرَصاتِ، المُذْكِراتِ عُهودا

وقول الحطيئة[6]:

لا يَصعُبُ الأمرُ، إلاّ رَيثَ يَركبُهُ   ولا يَبيتُ على مـالٍ، لهُ قَسَمُ

---

(١) المغني ص ٤٧٠.
(٢) الكتاب ١: ٣٤ والمغني ص ٤٧١ وشرح المفصل ٤: ١٠١ والخزانة ٢: ٨٤.
(٣) المغني ص ٤٧١.
(٤) شرح الكافية ٢: ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٥) المغني ص ٤٧١ والهمع ١: ٢١٣ والدرر ١: ١٨٢.
(٦) ديوان الحطيئة ص ١٦ والهمع ١: ٢١٣ والدرر ١: ١٨٢. وينسب صدره إلى أعشى باهلة. انظر الصبح المنير ص ٢٦٧ واللسان والتاج (ريث).

ولما كان غير أصيل في الظرفية، ومحمولاً حملاً على أسماء الزمان، فإنه كثيراً ما تتصل به «ما»[1] المصدرية، فيضاف إلى المصدر المؤوّل، نحو قول الشاعر[2]:

مُحيَّاهُ يُلقَى، يَنالُ السُّؤا ... لَ راجيهِ، رَيْثَما يَنثنِي

وزعم ابن مالك أيضاً[3] أن «ريث» لا يضاف إلاّ إلى المفردات، فإن كان بعده جملة وجب تقدير «أن» بينهما، ليضاف إلى المصدر المؤوّل.

٥ ـ ذو: وهو[4] اسم بمعنى «أمر»، أو صفة لـ «الأمر» محذوفاً. يعرب إعراب الأسماء الخمسة، وتدخل عليه باء المصاحبة، بعد فعل من الذهاب أو غيره، نحو: اذهبْ بذي تَسلُم. والمعنى: اذهب مع أمرِ سلامتك[5]، أو: اذهب مع الأمرِ ذي السلامة، أي: اذهب مصاحِباً السلامة. ومثله أيضاً: اذهبا بذي تَسلمانِ، واذهبوا بذي تَسلَمونَ. . .

وإضافته إلى الجملة، في مثل هذه العبارات، ليست على قياس. فليس هذا الاسم ذا دلالة على الزمان، أو قائماً مقام أسماء الزمان، حتى يكون لإضافته إلى الجملة سبيل. ولكنه كذلك جاء عن العرب، فحمل على السماع، وقيل: إنه شاذّ[6].

وقد حاول بعض النحاة دفع الشذوذ عنه، وحمله على القياس، فقالوا[7]: إن «ذو» صفة لزمن محذوف. فلما حذف الموصوف قبله حلَّ هو محله، وقام مقامه، فجاز أن يضاف إلى الجملة. والتقدير: اذهب في وقتٍ صاحب سلامة، أي: في وقتٍ هو مَظنَّة السلامة. وهذا التوجيه، وإن كان

---

(١) وقيل: ما هذه زائدة. الهمع ١: ٢١٣.
(٢) الهمع ٢: ٢١٣ والدرر ١: ١٨٢ وفي البيت اضطراب.
(٣) المغني ص ٤٧١.
(٤) شرح الكافية ٢: ١٠٤ وشرح المفصل ٣: ١٨ ـ ١٩ والكتاب ١: ٤٦١.
(٥) شرح الكافية ٢: ١٠٤.
(٦) شرح الكافية ٢: ١٠٤.
(٧) المغني ص ٤٧٠ والأشباه والنظائر ٢: ٢٠ وشرح الكافية ٢: ١٠٤.

حسناً من الناحية الصناعية، يؤخذ عليه أن المعنى في العبارة خلاف ما زعموا.

وقيل: إن «ذو» هو بمعنى «الذي»، والتقدير: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه. وعلى هذا فسَّروا قول العرب: «لا بذي تَسلُم ما كان كذا وكذا» بأن تقديره: لا والله الذي سَلّمك ما كان كذا وكذا[1]. وفي هذا القول حذفٌ للضمير العائد على الاسم الموصول غير قياسي[2]، ولزومُ إعراب «ذو» الموصولة مع أنها ليست ملازمة له. وقد تكون في بعض العبارات مخالفة للمعنى المقصود بهذا التفسير، وإن كان مناسباً لذلك القول، ولقول العرب أيضاً: لا أفعلُ بذي تَسلمينَ.

٦ ـ آية: معناها علامة، وتضاف إلى المفرد. ويجوز[3] أن تضاف إلى جملة فعلها متصرف. وربما أضيفت إلى الجملة الاسمية. فمن الأول قوله تعالى[4]: ﴿إنّ آيةَ مُلكِهِ أنْ يأتيَكُم التّابوتُ﴾، وقول زيد بن عمرو[5]:

ألا مَن مُبلغٌ، عنّي، تَميمــاً   بـآيـةِ مــا يُحِبُّـونَ الــطَّعـامــا

ومن الثاني قول الشاعر[6]:

بــآيـةِ قــامَ يَنـطِقُ كــلُّ شيءٍ   وخانَ، أمانـةَ الدِّيـكِ، الغُرابُ

وقول الأعشى[7]:

بـآيـةِ يُقـدِمُـونَ الخَيـلَ، شُعثـاً   كــأنَّ على سَنـابكِهــا مُدامــا

وقول عمرو بن شأس[8]:

---

(١) اللسان والتاج (سلم).
(٢) وانظر شرح المفصل ٣: ١٩ حيث تمحل ابن يعيش لتقدير الضمير.
(٣) شرح الكافية ٢: ١٠٤ وشرح المفصل ٣: ١٨ ـ ١٩.
(٤) الآية ٤٨ من البقرة.
(٥) المغني ص ٤٦٩ وحاشية الأمير ٢: ٦٧ والخزانة ٣: ١٣٨ وشرح المفصل ٣: ١٨.
(٦) الأشباه والنظائر ٢: ٢٠.
(٧) ديوان الأعشى ص ٢٥٧ والخزانة ٣: ١٣٥ وشرح المفصل ٣: ١٨.
(٨) المغني ص ٤٦٩.

أَلِكْنِي إلى قومي السَّلامَ، رِسالةً   بآيةِ ما كانُوا ضِعافاً، ولا عُزلا

ومن الثالث قول مزاحم بن عمرو[1]:

بآيةِ الخالُ، منها، عِندَ بُرْقُعِها   وقولُ رُكبتِها: قَضْ، حينَ تَثْنِيها

وقد صححت[2] إضافة «آية» إلى الجملة، كما يضاف الزمن إليها، لأنهما في الحقيقة يؤولان إلى شيء واحد. فالآية هي العلامة[3]، والزمن علامة تُوقَّت بها الحوادث، وتُعيَّن بها الأفعال.

أما ابن جني[4] فزعم أن «آية» لا تضاف إلى الجمل، ولا بد من تقدير حرف مصدري، بينها وبين الجملة. وأما الزجاج فزعم أن الجملة بعد «آية» هي في محل جر بالإضافة، على الحكاية[5].

٧ ـ قول: وهو مصدر: قال يقول. ويضاف إلى الجملة المحكيّة به، نحو[6]:

قَولُ يا لَلرِّجَالِ يُنهِضُ، منّا،   مُسرِعينَ، الكُهُولَ، والشُّبّانا

وقد جازت إضافته إلى الجملة، وإن لم يكن ظرف زمان أو قائماً مقامه، لأنه إنما أُضيف إلى لفظ الجملة التي جيء بها بعده على الحكاية، وهي في مقام المفرد، لا إليها وهي باقية على جمليّتها. ولذا لم يكن مثلُ هذه الإضافة قاصراً على كلمة «قول». وإنما يشركها فيه كثير من الكلماتِ، مثل: مَبحثُ، نداءُ، معنَى، سؤالُ، دُعاءُ، قراءةُ، محلُّ، موضعُ، إعرابُ، بابُ، جوابُ، آيةُ، حديثُ، بيتُ، سورةُ، جملةُ... قال الإمام

(١) الهمع ٢: ٥١ والدرر ٢: ٦٤.
(٢) شرح المفصل ٣: ١٨.
(٣) شرح الكافية ٢: ١٠٤ والخزانة ٣: ١٣٦.
(٤) المغني ص ٤٦٩.
(٥) الخزانة ٣: ١٣٦.
(٦) المغني ص ٤٧١.

البخاري[1]: بابُ كيف كان بدءُ الوحي. وقال أيضاً[2]: بابُ أهلُ العلمِ والفضلِ أحقُّ بالأمانة. وقال البغدادي في التعليق على بيت أبي وجزة[3]:

والّلاحقونَ جِفانَهم قَمَعَ الذُّرَى   والمُطعِمُونَ زَمانَ أينَ المُطعِمُ

: «زمان: ظَرف للمطعمون. وهو مضاف للجملة بعده، لكن بتقدير مضاف. أي: زمانَ سؤالِ أين المطعمُ»[4].

وقد يحمل على مثل هذا قول كثير[5]:

لَيتَ التَّحيّةَ كانتْ لي، فأشكرهَا   مكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رَجُلُ

والتقدير: مكانَ قولِ يا جملٌ. وأنت تقول[6]: ظهر لي جوابُ أقامَ زيد، وهذا مبحثُ هل تتعلق شبه الجملة بالفعل الناقص.

والحكاية في هذه المسألة تكون صريحة، إذا كان في المضاف لفظ القول أو معناه، وتكون مقدرة إذا لم يكن فيه ذلك.

٨ ـ قائل: وهم اسم فاعل من: قال يقول. ويضاف إلى الجملة المحكيّة به، نحو[7]:

وأجبتُ قائلَ كيفَ أنتَ؟ بصالحٍ   حتّى مَلِلتُ، ومَلّني عُوّادي

وقد جازت إضافته هذه، كما جازت إضافة «قول». ولذلك أيضاً يشركه فيها كثير من الكلمات التي هي على صيغة اسم الفاعل، نحو: سائل، داعي، منادي، أو اسم المفعول، نحو: مضمونٌ، منصوبٌ، مفعولٌ، منادَى... والحكاية في هذه المسألة أيضاً تكون صريحة أو مقدرة.

(١) صحيح البخاري ١: ٢ وحاشية الدسوقي ١: ٢١٧.
(٢) صحيح البخاري ١: ١٦٥.
(٣) الخزانة ٢: ١٤٩.
(٤) الخزانة ٢: ١٥٠.
(٥) ديوان كثير عزة ص ٤٥٣.
(٦) المغني ص ٤٤٩ و٤٦٠ وحاشية الدسوقي ٢: ٨٩ و٩٠.
(٧) المغني ٤٧١.

٩ ـ عِلم: وهو مصدر: علم يعلم. ويضاف إلى الجملة، نحو قول سيبويه[١]: هذا باب علم ما الكَلِمُ من العربية، وقولنا: المنطق علمُ كيفَ نفكرُ، والنحو علُم كيفَ نتكلمُ، وعلمُ ما الوقايةُ قبلَ علمِ ما العلاجُ.

والإضافة في مثل هذا هي من إضافة المصدر إلى مفعوله، وليست مقصورة على كلمة «علم». بل يشركها بعض مصادر أفعال القلوب، نحو: درايةُ، رويةُ، وجدانُ، ظنُّ، حسبانُ، زعمُ.

١٠ ـ عالم: وهو اسم فاعل من: علم يعلم. ويضاف أيضاً إلى مضمون الجملة. ومثله أسماء الفاعل من أفعال القلوب. وذلك نحو: لستَ عالمَ ما الحقُّ ولا داريَ كيف يكون. والإضافة ههنا هي من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

* * * *

وذهب الرضي[٢] إلى أنّ «كيف» قد يدخل عليها عامل متقدم، فتفقد الصدارة، وتنسلخ عن الاستفهام، وتضاف إلى الجمل، نحو ما حكاه قطرب: انظرْ إلى كيفَ يَصنعُ، أي: إلى حالةِ صنعِه. وحُمل على ذلك أيضاً قول الله تعالى[٣]: ﴿أفلا يَنظُرونَ إلى الإبلِ، كيفَ خُلِقَتْ﴾. و[٤]﴿أفلم يَنظُرُوا إلى السَّماءِ فَوقَهُم، كيفَ بَنَيناها، وزَيَّنّاها﴾، و[٥]﴿انظُرْ كيفَ فَضَّلْنـا بَعضَهم على بَعضٍ﴾، و[٦]﴿أفلم يَسِيرُوا في الأرضِ، فَيَنظرُوا كيفَ كانَ عاقِبةُ الّذِينَ مِن قَبلِهِم﴾. فقيل: إن «كيف» في الآيتين الأوليين بدل من المجرور بـ «إلى»، وفي الأخيرتين مفعول لما قبلها.

---

(١) الكتاب ١: ٢.
(٢) المنصف ٢: ٢٧ وحاشية الدسوقي ١: ٢١٨ ـ ٢١٩ وحاشية الأمير ١: ١٧١.
(٣) الآية ١٧ من الغاشية.
(٤) الآية ٦ من ق.
(٥) الآية ٢١ من الإسراء.
(٦) الآية ١٩ من يوسف.

والصحيح أن «كيف» لها الصَّدارة، ولا يعمل فيها ما قبلها. أما ما حكوه من قولهم: انظرْ إلى كيفَ يصنع، وعلى كيفَ تَبيعُ الأحمرينِ، فشاذٌّ لا يعوّل عليه. والقرآن الكريم لا تحمل آياته على ما شذّ. ولذا فإنَ «كيف» محلها النصب، في الآيات، بالفعل بعدها. وجملته هي البدل من المجرور، في الآيتين الأولى والثانية، وهي في محل نصب مفعول به، في الثالثة والرابعة.

* *

٨
الواقعة جواباً لشرط جازم
مقترنة بالفاء أو إذا

وهي الجملة التي تكون جواباً لـ: إنْ، إذما، مَن، ما، مهما، كيفما، أيّان، أنّى، حيثما، أينما، أيٍّ، ولا تتصدر بمفرد يُجزم لفظاً، وهو المضارع المجرد من: لن، وقد، وما، والسين، وسوف، أو محلاًّ كالفعل الماضي المتصرف المجرد من: قد، وما، ولا. وبعبارة أخرى: الجملة التي تقع جواباً للشرط الجازم، ولا تصلح[1] أن تكون جملة شرط له، فهي محلها الجزم، نحو قوله تعالى[2]: ﴿وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ، بما قَدَّمَتْ أيديهِم، إذا هُم يَقنَطُونَ﴾، وقول زهير[3]:

هوَ الجَوادُ، فإن يَلحَقْ بشأوِهما   على تَكاليفِهِ، فمِثْلُهُ لَحِقا

وقول الربيع بن ضبع[4]:

---

(١) شرح الكافية ٢: ٢٦٢. وقد يرد على هذه القاعدة نحو قول سعد بن ناشب:

ولسنا بمُحتلّينَ دارَ هَضيمةٍ   مَخافةَ موتٍ، إنْ بنا نَبَت الدارُ

لأنه تقدم فيه الجار والمجرور على فعل الشرط، ولو وقع مثله في الجواب لوجبت الفاء. والحقُّ أن هذا التقديم ههنا ضرورة شعرية لا يعتدّ بها.

(٢) الآية ٣٦ من الروم.

(٣) ديوان زهير ص ٧٠.

(٤) الأمالي ٢: ١٨٥.

أصبَحَ، منّي، الشّبابُ مُبتكِرا   إنْ يَنأ عنّي فقد ثَوَى عُصُرا

وقول عمرو بن شأس[1]:

فإنّ عِراراً إنْ يكنْ غيرَ واضحٍ   فإنّي أُحِبُّ الجَونَ، ذا المَنكبِ العَمَمْ
فإنْ كنتِ منّي، أو تُريدِينَ صُحبتي   فكوني لهُ كالسَّمنِ، رُبَّتْ لهُ الأدَمْ

وقول جميل[2]:

فمن يُعْطَ، في الدُّنيا، قَريناً كمِثلِها   فذلكَ، في عَيشِ الحَياةِ، رَشيدُ

وقول جرير[3]:

فإلاّ تَعلَّقْ، من قُريشٍ، بِذِمَّةٍ   فليسَ على أسيافِ قَيسٍ مُعَوَّلُ

وقول زهير[4]:

وما يَكُ، من خَيرٍ، أتَوهُ فإنّما   تَوارَثَهُ آباءُ آبائهم، قَبْلُ

وقول الله عز وجل[5]: ﴿وقالُوا: مهما تأتِنا بهِ، من آيةٍ لتَسحَرَنا بها، فما نحنُ لكَ بمؤمِنِينَ﴾، وقول الشاعر[6]:

أنّى سَلكْتَ فإنّني لكَ كاشحٌ   وعلى انتقاصِكَ، في الحياةِ، وأزْدَدِ

وقول الله تعالى[7]: ﴿فمَن شَهِدَ منكُمُ الشَّهرَ فلْيَصُمْهُ﴾، [8] ﴿وحَيثُما كنتُم فوَلُّوا وُجوهَكم شَطْرَهُ﴾، و[9]﴿فأينَما تُوَلُّوا فثَمَّ وَجهُ اللهِ﴾، و[10]﴿أيّاً ما

---

(١) الكامل ص ٢٣٤ - ٢٣٥.
(٢) ديوان جميل بثينة ص ٦٦ - ٦٧.
(٣) نقائض جرير والأخطل ص ٦٩.
(٤) ديوان زهير ص ٣٩.
(٥) الآية ١٣٢ من الأعراف.
(٦) البحر ٤ : ٤٣٣ واللسان (أيي).
(٧) الآية ١٨٥ من البقرة.
(٨) الآيتان ١٤٤ و١٥٠ من البقرة.
(٩) الآية ١١٥ من البقرة.
(١٠) الآية ١١٠ من الإسراء.

تَدْعُوا فلهُ الأسماءُ الحُسنَى﴾، والجملة الدعائية في قول الوليد بن عقبة[1]:

فإن كنتَ تَنوِي أن تُجيبَ كتابَهُ   فقُبِّحَ مُملِيهِ، وقُبِّحَ كاتِبُهْ

والقسَم في نحو قولك: إن جئتَ فأقسم بالله لأُكرمنَّك، ومن صَدَقَ فواللهِ لأُكافئنَّهُ، والجملة الشرطية الثانية في قوله تعالى[2]: ﴿فإمَّا يأتينَّكُم منِّي هُدىً فمن تَبِعَ هُدايَ فلا خَوفٌ عليهِم، ولا هُم يَحزَنونَ﴾، و[3]﴿فإمَّا يأتينَّكُم منِّي هُدىً فمنِ اتَّبعَ هُدايَ فلا يَضِلُّ، ولا يَشقَى﴾.

فإن كان فعل الجواب مضارعاً مصدراً بـ«لا» جاز[4] اقترانه بالفاء، وجاز عدم الاقتران، نحو قوله تعالى[5]: ﴿فمَن يُؤمِنْ بربِّهِ فلا يَخافُ بَخْساً ولا رَهَقاً﴾،[6] ﴿ومَن يَعمَلْ منَ الصَّالحاتِ، وهُوَ مُؤمنٌ، فلا يَخافُ ظُلْماً ولا هَضْماً﴾، وقول لبيد[7]:

ومتَى أهْلِكْ فلا أحفِلُهُ   بَجَلِي الآنَ، منَ العَيشِ، بَجَلْ

وقول زهير[8]:

ومن يُوفِ لا يُذمَمْ، ومن يُفْضِ قَلبُهُ   إلى مُطمئنِّ البِرِّ لا يَتَجَمْجَمِ

وإنما تلزم الفاء إذا حذفت جملة الجواب وحدها، أو جملتا الشرط والجواب معاً.

وقيل: إنه إذا اقترن بالفاء وجب تقدير مبتدأ بعد الفاء، ليكون في

(١) وقعة صفين ص ٥٩.
(٢) الآية ٣٨ من البقرة. وزعم العكبري أن الجملة الشرطية إذا كانت جواباً للشرط لم تقترن بالفاء. إملاء ما من به الرحمن ٢: ٣٨.
(٣) الآية ١٢٣ من طه. وانظر الآية ٣٥ من الأعراف.
(٤) شرح الكافية ٢: ٢٦٣ ـ ٢٦٤. وزعم بعض النحويين أن الفاء زائدة. البحر ٨: ٣٥٠.
(٥) الآية ١٣ من الجن.
(٦) الآية ١١٢ من طه.
(٧) ديوان لبيد ص ١٩٧ والخزانة ٣: ٣٤.
(٨) ديوان زهير ص ٢٣.

صورة ما لا يصلح للشرط والجزم، أي[1]: فهو لا يخاف، فأنا لا أحفل...

وتجب الفاء إذا كانت «لا» للدعاء أو للنهي، نحو: إن صدقت فلا تَزَلْ في خيرٍ ونعمة، من بكى على مجرم فلا يُرقِئِ اللّهُ دمعَه، إن يُقْتَلِ الظالمُ فلا يرحمْهُ اللهُ، مهما تقُلْ فلا يَفضُض اللهُ فاكَ، ما تلقَ مِن إحسانٍ فلا تنسَهُ، حيثما كنتم فلا تغفلوا عن ذكر الله. وإنما وجبَتْ الفاء في مثل هذا لأن جملة الجواب طلبية.

وإذا كان المصدَّر بـ«لا» فعلاً ماضياً وجبت الفاء[2]. نحو: إن غَدرتَ فلا وثقتُ بك ولا أكرمتك.

فإنْ تقدّم على فعل الجواب اسم منصوب، أو شبه جملة، فالقياس يوجب الفاء، نحو قولك: إن تصدُقْ فنفسَكَ تُكرِمُ، وقوله تعالى[3]: ﴿إنْ كان كَبُرَ عَليكُم مَقامي، وتَذكيري بآياتِ اللهِ، فعلى اللهِ توكّلتُ﴾، و[4]﴿فإمّا نُريَنَّكَ بَعضَ الّذي نَعِدُهُم، أو نَتَوَفَّيَنَّكَ، فإلينا يُرجَعُونَ﴾،[5] ﴿ومَن عَمِلَ صالحاً فلأنفُسِهم يَمهَدُونَ﴾، وقول الأعشى[6]:

إن كنتَ أعجبتَني فالآنَ أعجبَني   قَتْلَ الغلامانِ، بالدَّيمومةِ البِيدِ

وقول الفرزدق[7]:

---

(1) حاشية الدسوقي ١: ١٧٦ والكشاف ٤: ١٤٧ - ١٤٨. قلت: تقدير المبتدأ تكلف لا مسوغ له في نحو قول الله تعالى: ﴿ومن جاء بالسيئة فلا يُجزَى الذين عملوا السيئات إلاّ ما كانوا يَعملونَ﴾. فإن قيل: إن الجملة المنفية ههنا ليست هي الجواب، بل دليله. قلت: إنها على كل حال وقعت في موقع الجواب، وأخذت حكمه.

(2) شرح الكافية ٢: ٢٦٣.

(3) الآية ٧١ من يونس.

(4) الآية ٧٨ من غافر.

(5) الآية ٤٤ من الروم.

(6) الجمل للخليل الورقة ٣٤. وقتل يريد: ما قتله.

(7) ديوان الفرزدق ص ٢٣٢.

فما تَكُ، يا بنَ عَبدِ اللهِ، فينا   فـلا ذُلٌّ نَخـافُ، ولا افتقـارا

وقول القطاميّ[1]:

فمن تكنِ الحَضـارةُ أعجَبتْـهُ   فـأيَّ رِجـالِ بـاديـةٍ تَـرانـا؟

وقول الشاعر[2]:

نُقسِّمُ ما فيها، فإنْ هي قُسِّمَتْ   فذاكَ، وإن أكرَتْ فعن أهلِها تُكري

وقول ابن زيدون[3]:

إن يَـطُلْ، بَعـدَكَ، ليلي فلكَم   بِتُّ أشكـو قِصَرَ اللَّيـلِ مَعَـكْ

وقول المتنبي[4]:

الظُّلْمُ من شِيَمِ النُّفوسِ، فإن تَجِدْ   ذا عِـفَّـةٍ فـلِعِـلَّةٍ لا يَـظلِمُ

وقول المعرِّي[5]:

من قـالَ: إنَّ النَّيِّراتِ عَـوامـلٌ   فبضِدٌ ذلكَ، في عُلاكَ، يَقولُ

وقول المتنبي[6]:

إنْ لم تُغِثْني خَيلُهُ وسِـلاحُـهُ   فمتَى أقودُ، إلى الأعادي، عَسكرا؟

وقول البحتري[7]:

متى تَذهبِ الدُّنيا، ولم أُشفَ منهما   فلا أَرَبي منها قَضَيتُ، ولا نَحبي

وفي بيت القطامي وبيت المتنبي الثاني سبب آخر أوجب الفاء، هو أن جملة الجواب بُنيت على الاستفهام. هذا. وبيت البحتري يحتمل أن

(١) ديوان القطامي ص ٧٦.
(٢) إصلاح المنطق ص ٢٤٣.
(٣) ديوان بن زيدون ص ٩٤. وانظر شعر الخوارج ص ١٩١.
(٤) ديوان المتنبي ٤ : ١٢٥.
(٥) شروح سقط الزند ص ٨٧١.
(٦) ديوان المتنبي ٢ : ٢٣٤ وانظر بيتين للأسود في اللسان (سلف).
(٧) ديوان البحتري ص ١٤٠ وعبث الوليد ص ٥٣.

تكون جملة الجواب فيه اسمية. أما سائر الشواهد والأمثلة التي أوردنا فلا يجوز أن تحمل على ذلك، بتقدير مبتدأ محذوف بعد الفاء، لأمرين: أحدهما أن حذف المبتدأ، في مثل هذا، يقتضي حذف الفاء. والآخر أنه قد يتعذر تقدير اسم بعد الفاء، كما هو في بيت القطامي وبيت المتنبي الثاني وبيت الأعشى.

وإذا خلا الجواب من الفاء، في مثل هذا، فلا بدَّ من تقدير فعل محذوف، يفسره[1] المذكور المجزوم لفظاً بأداة محذوفة أو تقديراً، نحو: إن تأتِني أخوك يكرمْك، ومن يكرمْني نفسَه يكرمْ، وقول طفيل الغنوي[2]:

وللخَيلِ أيّامٌ، فمن يَصطبِرْ لها ويَعرِفْ لها أيّامَها الخيرَ تُعْقِبِ

ومن يَزرْنا مُكرمينَ نأتِهِ[3]، وإنْ زرتَني اليوم غداً أزرْك، وقول ذي الإصبع[4]:

ذلكَ من رَبِّهم. بقُدرتِهِ ما شاءَ، مِن غَيرِ هَيبةٍ، صنَعا

وزعم نحاة الكوفة أنّ مثل هذا التقديم لا يجوز معه الجزم لفظاً، ولا تقديراً. إلاّ الكسائي فإنه أوجب الجزم، إذا تقدم على فعل الجواب شبه جملة فقط.

* * * *

وأجاز بعض النحاة أن يتقدم على الفاء الرابطة للجواب: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والظرف، والحال[5].

والفاء هذه تربط الجواب بالشرط، لأن الأصلَ في معنى الفاء هو

---

(١) شرح الكافية ٢: ٢٥٥ ـ ٢٥٦ والمسألة ٨٦ من الإنصاف والكشاف ١: ٢٦٢.
(٢) الإنصاف ص ٣٦٣ والخزانة ٣: ٦٢٤.
(٣) المقتضب ٢: ٦٢.
(٤) شرح اختيارات المفضل ص ٧٣٥.
(٥) النحو الوافي ٤: ٣٨٢. وإنما يتقدم على الفاء الرابطة همزة الاستفهام. البحر ٧: ٤٢٠.

التعقيب والسببية، والجزاء متعقِّب للشرط[١]، ومسبَّب عنه. وزعم بعض النحاة[٢] أنها عاطفة سببية، تعطف جملة الجواب على جملة الشرط. وزعم آخرون أنها زائدة[٣]. ولو كانت زائدة حقاً لما كان حذفها ضرورة شعرية، نحو قول عبد الرحمن بن حسان[٤]:

من يَفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكرُها والشَّرُّ بالشَّـرِّ، عِندَ اللهِ مِثلانِ

ويجوز أن تحذف الفاء مع المبتدأ قياساً، إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنى، وفعل الجواب مضارعاً، نحو قول زهير[٥]:

وإنْ أتـاهُ خَليـلٌ، يَـومَ مَسغَبـةٍ يَقولُ: لا غائبٌ مالي، ولا حَرِمُ

تقديره: فهو يقول. ومثله قولك: إن لَمْ تَحضرْ تُنسَى. ويجعل بعض النحاة منه مثل بيت سوَّار بن المضرَّب[٦]:

فإن كانَ لا يُرضِيكَ، حتّى تَرُدَّني إلى قَطَرِيٍّ، لا إخالُـكَ راضيا

فيكون التقدير: فأنا لا إخالك راضيا. وفي مذهبهم تكلف ظاهر لا داعي إليه.

أما البيت المنسوب إلى زهير[٧]:

سألنا فأعطيتُم، وعُـدْنا فعُـدتُمُ ومن أكثرَ التَّسآلَ، يوماً، سيُحرَمِ

ففيه ضرورتان: حذف الفاء، وجزم الفعل بعد السين. ويحتمل أن يكون فيه ضرورة واحدة هي جزم الفعل، ويقدر: فهو سيحرم. ولكن هذا بعيد. وأبعد منه حمله على زيادة السين ضرورة.

---

(١) شرح الكافية ٢: ٢٦٢.
(٢) حاشية الدسوقي ١: ١٧٥.
(٣) شرح الكافية: ٢: ١١١.
(٤) المغني ص ٥٨ و٤٧٢.
(٥) ديوان زهير ص ١٠١.
(٦) الخصائص ٢: ٤٣٣ والكامل ص ٤٤٥ وشرح الأشموني ١: ١٣٩ - ١٤١ وأوضح المسالك ١: ٣٣٩ - ٣٤١.
(٧) ديوان زهير ص ٢٥.

وزعم بعض النحاة[1] أن أداة الشرط الجازمة إذا وليها ماضٍ لفظاً أو معنى فقد تغيَّر عملها، وضعفت عن جزم الجواب، لحيلولة الفعل بينهما، غير ظاهر فيه أثرها. فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء. فتكون جازمة لشيء واحد، هو الشرط تقديراً، كما تجزم: لم، ولمّا، ولام الأمر. ولا الناهية. وعليه تكون الجملة مما لا محل له. ويَرِدُ عليهم أن جواز جزم الجواب يدفع ما ذهبوا إليه.

وزعم[2] الأخفش أن حذف الفاء الرابطة وحدها جائز اختياراً، وحمل عليه قول الله تعالى[3]: ﴿كُتِبَ علَيكُم، إذا حَضَرَ أحدَكُم المَوتُ، إنْ تَرَكَ خَيراً، الوَصِيَّةُ للوالدَينِ والأقرَبِينَ﴾. والتحقيق أن جواب الشرط «إنْ» محذوف، لدلالة الكلام عليه. و«الوصية» هي نائب فاعل «كتب»، وبها يتعلق كل من «للوالدين»[4]، و«إذا» الذي فقد معنى الشرط.

وتابع ابن مالك الأخفش، إلاّ أنه جعل ذلك في النثر نادراً، واستشهد بقوله، عليه السلام، في حديث اللُّقطة[5]: «فإنْ جاءَ صاحبُها، وإلاّ استَمتِعْ بها». والتقدير: فإن جاء صاحبها أخذها، وإن لم يجيء فاستمتعْ بها.

والأولى، في مثل هذا الحديث، أن يقدر حذف الفاء مع المبتدأ: فأنت. وتكون جملة «استمتع» في محل رفع خبراً للمبتدأ المحذوف. ولا مانع من كون الجملة الطلبية خبراً، كما بيّنّا قبل، إذا كان فيها معنى الخبر المجازي.

وزعم الدماميني أن جواب الشرط الجازم، المقترن بالفاء أو إذا، لا

---

(١) شرح الكافية ٢: ٢٦٢. وانظر إملاء ما من به الرحمن ١: ٢٦٠ والهمع ٢: ٦١.
(٢) المغني ص ١٧٨.
(٣) الآية ١٨٠ من البقرة.
(٤) المغني ص ١٠٢ - ١٠٣ والمنصف ٢: ٣ وحاشية الدسوقي ١: ١٧٧ وحاشية الأمير ١: ١٤١.
(٥) المغني ص ١٧٨ وحاشية الأمير ١: ١٤١.

محل له من الإعراب. قال[1]: «الحقُّ أن جملة جواب الشرط لا محل لها، مطلقاً. وذلك أنّ كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها، وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد، فلا يكون لها محل».

والتحقيق أن العلة التي بُني عليها زعمه واهية، لا أساس لها. فالجملة هذه وقعت في موقع الفعل المضارع، الذي يطلبه الشرط الجازم، والفعل مفرد[2]. أما فاعله الظاهر، أو المستتر، فلا أثر لأداة الشرط فيه، وإنما هو معمول للفعل. وشأنه في ذلك شأن الفاعل لاسم الفاعل فهو لا يخرجه عن كونه مفرداً، إن ظهر بعده، وإن قدر.

والدليل على صحة مذهب الجمهور قراءة بعضهم[3] ﴿من يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ لهُ، ويَذَرْهُم في طُغيانِهِم يَعمَهُونَ﴾، بجزم «يذرْ» عطفاً على محل «لا هادي له». وجزم المعطوف يثبت أن المعطوف عليه في محل جزم. أما جملة «يذْر»، من الفعل والفاعل، فهي معطوفة على لفظ «لا هادي له»، وهي لا محل لها من الإعراب. أما ما زعمه الدماميني من أن التقدير[4]: «من يضلل اللهُ فلا هادي له. وإنْ يَفعلْ يذرْهم...»، فهو تكلف لا حاجة إليه، وعدمه أولى. وعلى ذلك قول الشاعر[5]:

أنَّى سَلكتَ فإنَّني لكَ كاشِحٌ وعلى انتقاصِكَ، في الحياةِ، وأزدَدِ

وذهب[6] بعض النحاة إلى أنّ المحل، في جواب الشرط الجازم المقترن، محكوم به لمجموع الفاء أو إذا، وما بعدها، وليس للجملة وحدها. واحتجوا بأن الفاء وإذا تمنعان ما بَعدهما من الجزم. والصحيح أنهما رابطتان للجواب، وليستا واقعتين فيه. فهما لوصل الجواب بالشرط،

(١) المنصف ٢: ١٣٢ وحاشية الدسوقي ٢: ٦٥ و٧٧ وحاشية الأمير ٢: ٦٨.
(٢) شرح الكافية ٢: ٣٩ والمغني ص ٤٩٩.
(٣) الآية ١٨٥ من الأعراف.
(٤) حاشية الأمير ٢: ٦٨ - ٦٩.
(٥) البحر ٤: ٤٣٣ واللسان (أيي).
(٦) المنصف ٢: ١٣٩ - ١٤٠ وحاشية الأمير ٢: ٦٦ - ٦٧.

وبنائه عليه، وأدواتُ الربط لا تخضع لعوامل الإعراب ظاهراً، ولا تقديراً. بل إن ابن هشام - والظاهر[1] أنه يذهب مذهب أولئك النحاة - قد أوضح أنّ الحكم للجملة يكون بصدرها، ولا عبرة بما تقدم من الحروف[2].

ولما كان جواب الطلب، في الحقيقة، جواب شرط جازم مقدر فإنه إذا اقترن بفاء السببية، وامتنع جزمه، يجوز تقديرُ الجزم فيه محلاً، والعطفُ عليه بالجزم، نحو قراءة غير أبي عمرو[3]: ﴿رَبِّ، لولا أَخَّرْتَني إلى أجلٍ قَريبٍ فأَصَّدَّقَ، وأكنْ منَ الصَّالِحِينَ﴾، لأن التقدير: إنْ أَخَّرتَني أَصَّدَّقْ، وأكنْ من الصالحين. وهو من العطف على المعنى[4]، ويقال له، في غير القرآن: العطف على التوهُّم، نحو قول عمرو بن معديكرب[5]:

دَعْنِي، فأذْهَبَ، جانِبا يَوماً، وأكْفِكَ جانِبا

وقد يحمل على هذا أيضاً قول أبي دؤاد[6]:

فأبلُوني بَلِيَّتَكُم، لعلّي أُصالِحُكُم، وأستَدرِجْ نَوَيّا

وإن لم يقترن الجواب بالفاء، لأن المعنى: إن تُبْلُونيها أُصالحْكم وأستدرجْ[7]. فالفعل «أستدرج» معطوف على محل جملة «لعلّي أصالحُكم»، مجزوم. وجملته معطوفة على لفظ تلك الجملة، لا محل لها من الإعراب.

والذين زعموا أن «أمّا» أداة شرط جازمة، أو جعلوا «إذاً» دليل شرط

---

(١) انظر المغني ص ٤٧٢ - ٤٧٣.
(٢) المغني ص ٤٢١.
(٣) الآية ١٠ من المنافقون
(٤) المغني ص ٤٧٢.
(٥) الخزانة ٣: ٦٦٤.
(٦) المغني ص ٤٧٣ وديوان أبي دؤاد ص ٣٥٠ والنقائض ص ٤٠٨ والخصائص ١: ١٧٦ و٣٤١ و٤٢٤.
(٧) الخصائص ٢: ٤٢٤. والصواب أنه سكن الجيم للضرورة. الخصائص ٢: ٣٤١. أو للتخلص من توالي أربع حركات.

جـازم مقدر، أو ذهبـوا إلى أن الفاء الفصيحـة تدل على شـرط جـازم محذوف، ملزمون أن يجعلوا الجمل، بعد هذه الأدوات الثلاث، في محل جزم جواب الشرط. وقد دفعنا، قبلُ، ما زعموه وبيّنّا وجه الصواب.

* *

٩
التابعة لمفرد

تتبع الجملة المفردَ في: العطف، والبدل، والصفة. أما التوكيد فلا ذكر له هنا، لأن الجملة لا تؤكِّد المفرد[١]. وأما عطف البيان فيحمل على البدل. وقد أنكر الجمهور وقوع الجملة عطف بيان[٢].

١ ـ العـطف: تعطف الجملة، بـالحرف، على مفـرد يشبه الفعـل كالمشتقِّ، والمصدرِ الصريح، وتكون تابعة له في الإعراب.

وفي العطف على المشتق تؤوّل الجملة بمشتق. ومن ذلك قـوله تعالى[٣]: ﴿أو لم يَرَوا إلى الطَّير، فَوقَهُم صافّاتٍ، ويَقبِضْنَ﴾. عطف فيه «يقبضن» على «صـافّات»، فهي في محـل نصب. والتقديـر: صافّـاتٍ وقابضاتٍ. والمقدر نكرة. وفي قوله عز وجل[٤]: ﴿إنَّها بَقَرةٌ لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأرضَ، ولا تَسقي الحَرْثَ﴾ عطفت جملة «تسقي» على «ذلول»، فهي في محل رفع. ومثله قول المجنون[٥]:

يا عَمْرَكِ اللهَ إلاّ قُلتِ، صادقةً أصادقاً وَصَفَ المجنونُ، أم كَذَبا؟

وقول العلاء بن حذيفة[٦]:

---

(١) حاشية الدسوقي ٢: ٧٨ وحاشية الأمير ١: ٦٩.
(٢) المغني ص ٤٥٠ و٥٠٨ ـ ٥٠٩.
(٣) الآية ١٩ من الملك.
(٤) الآية ٧١ من البقرة.
(٥) ديوان مجنون ليلى ص ٨٣ والخزانة ٤: ٢١٢.
(٦) الأمالي ١: ٣٨.

وماذا عليكم، إنْ أطافَ بأرضِكم مُطالِبُ دَينٍ، أو نَفثَةُ حُـروبُ؟

لأن التقدير: أصادقاً وصف المجنون أم كاذباً، ومطالبُ دينٍ أو منفيُّ حروبٍ. إلاّ أن الجملة الأولى في محل نصب، والثانية في محل رفع. وعطف عمرو بن شأس جملة «تريدين» على خبر «كان» المحذوف، في قوله[1]:

فإنْ كنتِ منّي، أو تُريدينَ صُحبتِي فكوني لهُ كالسَّمنِ، رُبَّتْ لهُ الأدَمْ

فهي مقدرة بنكرة، وفي محل نصب.

والشواهد على هذه المسألة كثيرة، منها قول الله عز وجل[2]: ﴿إنّ اللهَ يُبشِّرُكِ بكَلمةٍ منهُ، اسمُهُ المَسيحُ عِيسَى بنُ مَريَمَ، وَجيهاً في الدُّنيا والآخِرةِ، ومنَ المقرَّبينَ، ويُكلِّمُ النّاسَ في المَهْدِ﴾، وقول أبي ذؤيب[3]:

والنَّفسُ راغِبـةٌ، إذا رَغَّبتَهـا وإذا تُـرَدُّ، إلى قَليـلٍ، تقنَـعُ

وقول الأحمر بن جندل[4]:

هـل يُروِيَنْ ذَودَكَ نَـزْعٌ، مَعْـدُ وسـاقيـانِ: سَبِطٌ، وجَـعْـدُ

وفارطانِ: فارسٌ، ويَعدُو؟

وقول جميل[5]:

إذا قلتُ: ما بي، يا بُثينةُ، قاتلي منَ الوَجدِ، قالتْ: ثابتٌ، ويَزيدُ

وقول المتنبي[6]:

وجُفـونُـهُ مـا تَستِقـرُّ، كـأنّهـا مَـطروفـةٌ، أوفُتَّ فيهـا حِصـرِمُ

(١) الأمالي ٢: ١٨٩.
(٢) الآيتان ٤٥ و٤٦ من آل عمران. وانظر تفسير الرازي ٨: ٤٥.
(٣) شرح اختيارات المفضل ص ١٣٩٦
(٤) الفصول والغايات ١: ٣٦٨.
(٥) ديوان جميل بثينة ص ٦٢.
(٦) ديوان المتنبي ٤: ١٢٨.

وعندي أن تحمل على ذلك هذه الآية الكريمة[1]: ﴿فهل لنا من شُفَعاء فيَشفَعُوا لنا، أو نُرَدُّ فنَعمَلَ غيرَ الَّذي كُنّا نَعمَلُ﴾، فتكون حملة «نردّ» معطوفة على «شفعاء»، في محل جر[2].

وقد يكون المشتق المؤوّل معرفة، كالذي في قوله تعالى[3]: ﴿إنّ المصَّدِّقِينَ والمصَّدِّقاتِ، وأقرَضُوا الله قَرْضاً حَسَناً، يُضاعف لهُم، ولهُم أجْرٌ كَريمٌ﴾، لأن التقدير: إنَّ المصّدّقين والمصّدّقات، والمُقرضينَ الله. ومثله أيضاً[4]: ﴿والعادِياتِ ضَبْحاً، فالمُورِياتِ قَدْحاً، فالمُغِيراتِ صُبْحاً، فأثَرْنَ بهِ نَقعاً، فوَسَطْنَ بهِ جَمْعاً، إنّ الإنسانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾. عطف فيه «أثرن» على «المغيرات»، والتقدير: فالمغيراتِ صبحاً، فالمُثيراتِ نقعاً. والجملة الأولى في محل نصب، والثاني في محل جر. أما قول الأخطل[5]:

وما الجارُ بالرّاعِيكَ، ما دُمتَ سالماً ويَرحَلُ، عِندَ المُضلِعِ، المُتفاقمِ

فجملة «يرحل» منه في محل جر على اللفظ، أو نصب على المحل، لأنها معطوفة على «الراعي». والتقدير: بالراعيك والراحل.

وقيل في هذه الآية الكريمة[6]: ﴿هل أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مَثُوبةً عِندَ اللهِ؟ مَن لَعَنَهُ اللهُ، وغَضِبَ عليهِ، وجعَلَ منهُم القِردَةَ والخَنازيرَ، وعَبَدَ الطّاغُوتَ﴾[7]: إنّ جملة «عبد» معطوفة على «القردة»، فهي في محل نصب. والتقدير: جعل منهم القردةَ والخنازيرَ وعابدِي الطاغوت. ووحّد

---

(١) الآية ٥٣ من الأعراف.
(٢) انظر البحر المحيط ٤: ٣٠٦.
(٣) الآية ١٨ من الحديد.
(٤) الآيات ١ - ٦ من العاديات.
(٥) ديوان الأخطل ص ٥٠٦.
(٦) الآية ٦٠ من المائدة. وانظر ديوان الأعشى ص ٢٤٧ حيث عطف الجملة على اسم ذات أيضاً.
(٧) تفسير القرطبي ٦: ٢٣٥. وانظر تفسير الرازي ٣: ٤٧٣ والبحر ٣. ٥١٩.

الضمير في «عبد» حملاً على لفظ «مَن». وقد جاز عطف هذه الجملة على اسم الذات، لأنه مؤوّل بمشتق: الممسوخين.

والظاهر أن الجملة ليست معطوفة على الاسم، وإنما هي معطوفة على «لَعَنَ»، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

وفي العطف على المصدر تؤوّل الجملة المعطوفة بمصدر، دون حرف مصدري سابك، خلافاً لبعض النحاة الذين يقدرون(1) «أن» محذوفة قبل الفعل.

ومن ذلك قوله تعالى(2): ﴿ويَرَى الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِليكَ، من رَبِّكَ، هَو الحَقَّ، ويَهدِي إلى صِراطِ العَزيزِ الحَميدِ﴾. فقد عطف فيه «يهدي» على «الحقّ»، فهي مثله في محل نصب. والتقدير(3): يرونه الحقَّ والهدَى. وقول عليّ بن الطفيل(4):

وأهلَكَنِي، لكُم، في كلِّ يومٍ ... تَعَوُّجُكم، عليَّ، وأستَقيمُ

عطف فيه جملة «أستقيم» على «تعوُّج». فهي مثله في محل رفع، والتقدير: تعوّجُكم عليَّ واستقامتي. وقول الشاعر(5):

سَواءٌ عليكَ النَّفْرُ، أم بِتُّ ليلةً ... بأهلِ القِبابِ، من نُميرِ بنِ عامرِ

وتقديره: سواء عليك النفرُ والبياتُ. وقول الله تعالى(6): ﴿ولا تكونُوا كالَّذِينَ خَرجُوا من دِيارِهِم بَطَراً، ورِئاءَ النَّاسِ، ويَصُدُّونَ عن سَبيلِ اللهِ﴾ تقديره: بطراً ورئاءَ الناس وصَدّاً عن سبيل الله.

---

(1) الخزانة ٣: ٦٢٢ - ٦٢٤ وإملاء ما من به الرحمن ٢: ١٩٥.
(2) الآية ٦ من سبأ.
(3) وقيل: الجملة خبر لمحذوف، والتقدير: وهو يهدي. البحر ٧: ٢٥٩.
(4) الخزانة ٣: ٦٢٤.
(5) معاني القرآن ١: ٤٠١.
(6) الآية ٤٧ من الأنفال.

وذكر ابن السِّيد[1] أن قول ميسون بنت بحدل:

ولُبْسُ عَباءةٍ، وتَقَرَّ عَيني   أحَبُّ إليَّ، من لُبْسِ الشُّفُوفِ

يجوز فيه رفع «تَقَرّ»، وعطف جملته على المصدر «لُبسُ»، لتنزُّلِ الفعل منزلة المصدر، كقول امرىء القيس[2]:

فدَمعُهُما سَكْبٌ، وسَحٌّ، ودِيمةٌ   ورَشٌّ، وتوكافٌ، وتَنهمِلانِ

* * * *

وقد تطرف متأخرو النحاة، فقسموا العطف في مثل هذه الشواهد إلى قسمين[3]: الأول هو عطف الجملة على المفرد. وذلك إذا كان المفرد صفة أو حالاً، أو خبراً، أو مفعولاً ثانياً لفعل قلبي. والثاني دون ذلك وهو من عطف الفعل وحده، لا الجملة، على المفرد.

وأجملَ ابن مالك فقال[4]:

واعطِفْ على اسمٍ، شِبهِ فِعلٍ، فِعلا   وعَكساً استَعمِلْ تَجِدْهُ سَهلاً

فذكر شُرَّاح قوله هذا عطفَ الأفعال[5]. إلا أنهم استشهدوا بما هو من عطف الأفعال، وعطف الجمل، دون تمييز.

والراجح أن المراد بالفعل، عند ابن مالك، هو الجملة لأن النحاة كثيراً ما يذكرون الفعل، وهم يريدون الجملة[6]. ولذلك لم يجد الشّرّاح حاجة إلى التمييز، وتابعوه في تعبيره، دون تفصيل. وإلّا فكيف جعلوا ﴿صافّاتٍ ويَقبِضْنَ﴾ من عطف الفعل، مع أن المعطوف عليه حال، وهو

(١) الخزانة ٣: ٦٢٢.

(٢) ديوان امرىء القيس ص ٨٨.

(٣) الهمع ٢: ١٤٠ وشرح الكافية ١: ٣٢٨ والنحو الوافي ٣: ٤٧٤ - ٤٧٧.

(٤) ألفية ابن مالك ص ٤٨. وانظر التسهيل ص ١٧٨.

(٥) أوضح المسالك ٣: ٦١ وشرح ابن عقيل ٢: ١٩٣ - ١٩٤ ومنهج المسالك ٤: ٦١٦ - ٦٢٠ وشرح التصريح ٢: ١٥٣.

(٦) شرح التصريح ٢: ١٥٣ والبحر ١: ٤٧ والخزانة ٣: ٦٢٢ والمغني ص ٥١٩ والمنصف ٢: ١٦٧ والكتاب ١: ٤٦٠.

بحسب تقسيم أولئك مما تعطف عليه الجمل؟.

ولكنّ الصبّان أصرَّ على أن المعطوف هو الفعل وحده، لا الجملة بأسرها[1]. وكذلك فعل متأخـرو الشرّاح وذوي الحواشي.

ولو سلمنا بهذا القول لاعترضنا السؤال التالي: إذا كان العطف للفعل وحده، والجملة ليست معطوفة على المفرد، فما هو إعراب الفعل وحكم هذه الجملة؟ خذ مثلاً ﴿فالمغيراتِ صُبحاً، فأثرْنَ بِهِ نقعاً﴾. فإن كان الفعل معطوفاً على «المغيرات» فمعنى ذلك أنه مجرورٌ، مع أنه مبني على السكون. وجملته هذه ما حكمها؟[2].

إن العطف ههنا للجملة كلها، والمعطوف في الحقيقة هو مضمونها، أي اسم الفاعل الذي تؤوّل به. أما الفعل وحده فليس للعطف تأثير فيه. ومما يؤيد قولنا هذا أنهم استشهدوا، في عطف الاسم على الفعل، بقول جندب بن عمرو[3]:

* أمٍّ صَبيٍّ، قد حَبا، أو دارجِ *

فإذا كان «دارج» معطوفاً على فعل «حبا» فمعنى هذا أنه سيكون مثله، مبنيّاً على الفتح، وهو ما لا يقول به أحد. إنه، بلا شك، معطوف على محل جملة «حبا». ولذلك كان مجروراً.

إن الفعل لا يعطف على الاسم، كما أن الاسم لا يعطف على الفعل. والسر في ذلك أن لكل منهما سمات إعرابية متميزة، وعوامـل خاصة. وقد منع المازني والمبرد والزجاج[4] عطف أحدهما على الآخر، واحتجوا بأن العطف أخو التثنية، ولما كان الفعل لا ينضم إلى الاسم في التثنية لم يجز العطف بينهما أيضاً.

---

(١) حاشية الصبان ٣: ١١٩ - ١٢٠ وشرح التصريح ٢: ١٥٢ - ١٥٣.
(٢) حاشية الصبان ٣: ١١٩ وشرح التصريح ٢: ١٥٢.
(٣) أوضح المسالك ٣: ٣٩٤ وشرح التصريح ٢: ١٥٣ ومنهج المسالك ٤: ٦١٧.
(٤) الهمع ٢: ١٤٠.

ولا يَرِدُ هذا على عطف الجمل، لأن الجمل في الأصل ليس لها عوامل. وإنما يكون العمل في مؤوّلها، الذي هو اسم: مصدر أو مشتق. ولهذا التأويل نفسه جاز عطف الجمل، إذا أصبحت في مقام الاسم، الذي لا إشكال في عطفه على نظيره.

وكأنهم اندفعوا إلى ذلك التقسيم، لكيلا تقع الجملة في محل إعرابي، ليس لها في الأصل: كالجرّ حين تعطف على مجرور بحرف[1]، والنصب حين تعطف على منصوب بحرف مشبه بالفعل، والرفع حين تعطف على مرفوع بالابتداء أو الفاعلية.

والحقُّ أن الإسناد إلى الجملة، أكانت فاعلاً أم مبتدأ، أمر قد بيّنّا جوازه من قبل. فلا إشكال في عطف الجملة على ما هو مبتدأ أو فاعل.

أما عطف الجملة على المجرور بالحرف، أو المصنوب بالحرف، فأمر لا إشكال فيه أيضاً، إذا علمنا أن العرب يغتفرون في التوابع ما لا يُغتفر في المتبوع[2]. نحو قولهم: كلُّ شاةٍ وسَخلتِها بدرهم، ورُبَّ رجلٍ وأخيه جادلتُ، ومررتُ برجلٍ حاضرٍ أبواه لا غائبينِ، وقول الشاعر[3]:

أيُّ فتَى هَيجاءَ أنتَ، وجارِها   إذا ما رِجالٌ، بالرِّجالِ، استَقلَّتِ؟

وهم لا يجيزون: كلّ سخلتِها[4]، ولا ربّ أخيه، ولا مررت برجلٍ حاضرينِ لا غائبٍ أبواه، ولا أيُّ جارِها.

وعلى ذلك أيضاً يحمل ما سنراه في إبدال الجملة من المفرد، في مواقع إعرابية، ليست في الأصل للجمل.

---

(١) حاشية الصبان ٢: ١١٩ وشرح التصريح ٢: ١٥٣.

(٢) الكتاب ١: ٩٣ - ٩٤ والمقتضب ٤: ١٦٢ - ١٦٤ و٢١٣ والمغني ص ٧٧٢ - ٧٧٣ والخزانة ٢: ١٨١ - ١٨٥ وحاشية الصبان ٣: ١١٩ - ١٢٠.

(٣) المغني ص ٧٧٢.

(٤) إنما تضاف «كل» إلى المعرفة إذا أريد استغراق أجزاء ذلك المفرد. والمثال هذا ليس مراداً به ذلك.

وأخيراً قد تعطف الجملة على المصدر، ولكنها تؤوَّل بمشتق، لأن المعطوف عليه مؤوّل أيضاً بمشتق، نحو قوله تعالى[1]: ﴿وكَم من قَرْيةٍ، أهلَكْناها، فجاءها بأسُنا بَياتاً، أوْ هُم قائلُون﴾. والتقدير: بائتِينَ أو قائلينَ.

* *

٢ ـ البدل: تبدل الجملة من المفرد، إذا كانت أوفى منه دلالة على المعنى المراد، فتتبعه في الإعراب وتقدر بمشتق، أو بمصدر دون حرف مصدري سابك. وجمهور النحاة لا يثبت وقوع الجملة بدلاً[2]، ويرى لها وجهاً آخر.

ومن ذلك قول أبي محجن[3]:

وقد كُنتُ ذا مالٍ، كثيرٍ، وإخوةٍ فقد تَركُوني واحداً، لا أخاليا

أبدل جملة «لا أخاليا» من «واحداً». فهي مثله في محل نصب. وذكر ابن جني[4] في قول عمر بن أبي ربيعة[5]:

إلى اللهِ أشكُو، بالمَدينةِ، حاجةً وبالشّامِ أُخرَى، كيفَ يَلتَقيانِ؟

أن الجملة الاستفهامية بدل من «حاجة وأخرى» أي: إلى الله أشكو حاجتين، تَعذُّرَ التقائهما.

ومن هذا القبيل ما جاء في شطري بيت كثير[6]:

فيا عَجَبًا لِلقلبِ، كيفَ اعترافُهُ وللنَّفسِ لمَّا وُطِّنَتْ، كيفَ ذَلَّتِ؟

وفي قول مبشر بن الهذيل[7]:

فلا تَتبعي العَينَ الغَوِيّةَ، وانظُري إلى عُنصُرِ الأحسابِ، أينَ يَؤولُ؟

(١) الآية ٤ من الأعراف.
(٢) المغني ص ٤٤٠.
(٣) ديوان أبي محجن ص ٣٨ وطبقات فحول الشعراء ص ٢٢٥.
(٤) المغني ص ٤٧٦.
(٥) ديوانه ص ٤٩٥ والخزانة ٢: ٣٧٥ والعيني ٣: ٢٠١ والمغني ص ٢٢٧ و٤٧٥.
(٦) ديوان كثير عزة ص ٩٧.
(٧) الأمالي ١: ٣٩.

وفي قول زهير[1]:

فمَن مُبلِغُ الأحلافِ عنّي رِسالةً ... وذُبيانَ: هل أقسمتُمُ كلَّ مُقسَمِ؟

وتحتمل الجملة الشرطية الأولى من قوله[2]:

رأيتُ المَنايا خَبْطَ عَشواءَ، من تُصِبْ ... تُمِتْهُ، ومن تُخطِئْ يُعمَّرْ فيَهرَمِ

أن تكون بدلاً من «خبط»، فهي في محل نصب.

* * * *

وقد أبدل الشاعر الشطر الثاني من الاسم المجرور، في قوله[3]:

لقد أذهلَتْني أمُّ عَمرٍو، بكِلْمةٍ ... أتَصبِرُ يومَ البَينِ، أم لستَ تَصبِرُ؟

وهو ليس جملة واحدة، وإنما هو كلام جاء به على الحكاية، فمنزلته منزلة المفرد.

ويحتمل البدل[4]: ﴿ما يُقالُ لكَ إلّا ما قد قِيلَ للرُّسُلِ، من قَبلِكَ، إنّ رَبَّكَ لَذُو مَغفِرةٍ، وذُو عِقابٍ أليمٍ﴾، بأن يكون المعنى: ما يقول الله لك إلّا ما قاله للرسل من قبلك، إنَّ ربَّك لذو مغفرة... فالجملة الأخيرة بدل من «ما». وهي في الآية محلها الرفع.

وتحتمل البدل أيضاً الجملةُ التالية لـ «إلّا» أو «لمّا»، في القسم الاستعطافي، نحو: نشدتُك باللهِ إلّا صدقتَ، إذا قدرت المعنى: نشدتك بالله لا تفعلْ شيئاً إلّا الصدقَ. فتكون «إلّا» مهملة، والجملة بعدها بدلاً من المستثنى المحذوف. غير أن حذف المبدل منه قد اختلف فيه[5]. والأولى أن تكون أمثال هذه الجملة في محل نصب، على المفعولية، كما ذكرنا قبل.

(1) ديوان زهير ص ١٣.
(2) ديوان زهير ص ١٣.
(3) المغني ص ٥٠٨.
(4) الآية ٤٣ من فصلت.
(5) المغني ص ٤٥٠.

وأبدال الجملة من المفرد قد يعرّضها لموقع إعرابي، ليس لها في الأصل، كما رأينا من قبل في العطف، كأن تبدل من مجرور بحرف، أو من منصوب بما لا يتعدّى إلى الجمل. وهذا في البدل أكثر إشكالاً منه في العطف. إذ البدل في عرف النحاة هو المقصود بالحكم، والمبدل منه في حكم المطروح المهمل، فكأنّ العامل هو للبدل لا للمبدل. هذا. في حين أن المعطوف خلاف ذلك، لأنه يَشرك المعطوف عليه في الحكم، بوساطة الحرف، ولا يسلَّط عليه عاملٌ ما قبله مباشرة.

والمخلِّص من هذا الإشكال أيضاً هو أن العرب يغتفرون في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، كما فصَّلنا من قبل.

* *

٣ ـ الصفة: وهي الجملة الخبرية، تأتي بعد نكرة محضة أو غير محضة[١]، لتُخصِّصها أو تزيد من تخصُّصها، ويكون فيها ضمير يعود عليها. وهي تابعة لها في الإعراب، نحو قوله تعالى[٢]: ﴿أنفِقُوا ممَّا رَزَقْناكُم، من قَبلِ أنْ يأتيَ يَومٌ لا بَيعٌ فيهِ، ولا خُلَّةٌ، ولا شَفاعةٌ﴾. وُصف فيه «يوم» بالجملة التي بعده، فهي مثله في محل رفع. وفي[٣] ﴿ولنْ نُؤمِنَ لرُقِيِّكَ، حتّى تُنزِّلَ علَينا كِتاباً نَقْرَؤهُ﴾ وَصفت جملة «نقرأ» كلمة «كتاباً». فهي في محل نصب. وقوله[٤]: ﴿حتَّى إذا أتَيا أهلَ قَرْيةٍ استَطعَما أهلَها، فأبَوا أنْ يُضيِّفُوهُما، فوَجَدا فيها جِداراً يُريدُ أنْ يَنقَضَّ، فأقامَهُ، قالَ: لو شِئتَ لاتَّخذْتَ عليهِ أجْراً﴾ فيه جملة «استطعما» صفة لـ «قرية». فهي في محل جر. وجواب الشرط هو جملة «قال».

---

(١) انظر حديثنا عن صاحب الحال، في الجملة الواقعة حالاً، وتعليقنا عليه ص ١٩٤ ـ ١٩٥.
(٢) الآية ٢٥٤ من البقرة.
(٣) الآية ٩٣ من الإسراء.
(٤) الآية ٧٧ من الكهف.

وقد تكون الجملة الشرطية صفة، نحو قول المجنون(١):

خَليلَيَّ، إلَّا تَبكِيالِيَ ألتَمِسْ ... خليلًا، إذا أنزَفتُ دَمعي بَكَى ليا

وقول فرعان التيمي(٢):

وإنّي لَداعٍ دَعوةً، لـو دَعَوتُهـا ... على جَبَلِ الرَّيَّانِ لانقضَّ جانبُهْ

ومما يحتمل الوصف، بعد النكرة غير المحضة، قول الله تعالى(٣): ﴿هذا ذِكرٌ مُبارَكٌ، أنزَلْناهُ﴾، وقول الحطيئة(٤):

متى تأتِهِ، تَعشُو إلى ضَوءِ نارِهِ ... تَجِدْ خيرَ نارٍ، عِندَها خيرُ مُوقِدِ

وقول السلولي(٥):

ولقد أمُرُّ، على اللَّئيمِ، يَسُبُّني ... فمَضَيتُ، ثُمَّتَ قُلتُ: لا يَعنِيني

وقول طرفة(٦):

فمنهُنَّ سبَقِي العاذِلاتِ، بشَربةٍ ... كُميتٍ، متى ما تُعْلَ بالماءِ تُزبِدِ

وتحتمل هذه الشواهد الحالية أيضاً.

أما ما جاء، من الجمل الإنشائية، يوهم الوصف فإنه يحمل على وجه آخر. فقول العجاج(٧):

حتّى إذا جَنَّ الظَّلامُ، واختلَطْ ... جاؤوا بِمِذْقٍ، هل رأيتَ الذِّئبَ قَطّْ؟

(١) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٢.
(٢) عيون الأخبار ٣: ٨٦ - ٨٧.
(٣) الآية ٥٠ من الأنبياء.
(٤) ديوان الحطيئة ص ١٦١. والشاهد جملة «عندها خير موقد».
(٥) المغني ص ١٠٧ وشرح ابن عقيل ٢: ٥٧ والخزانة ١: ١٧٣ و٢: ١٦٦ و٢٩٣ و٤٩٧.
(٦) ديوان طرفة ص ٥٠.
(٧) شرح المفصل ٣: ٥٣ والمغني ص ٢٧٢ والخزانة ١: ٢٧٥ و٢: ٢٩٣ و٤٨٢ و٥٥٣ والمعاني الكبير ص ٢٠٤.

تجعل فيه جملة «رأيت» في محل رفع نائب فاعل، على الحكاية، لقولٍ محذوف، هو صفة «مذق». والتقدير: بمذقٍ مَقُولٍ فيه: هل رأيت الذئب قط. وذلك لشبه لونه بلون الذئب.

* * * *

ويجوز أن يحذف الموصوف بالجملة، إذا كان بعضاً من المجرور بـ «من» أو «في»، استغناء بعلم المخاطَب، نحو قول ابن مقبل[1]:

وما الدَّهـرُ إلّا تارتـانِ، فمنهما أموتُ، وأُخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

والمراد: فمنهما تارةٌ أموتُ فيها. وقول حكيم بن معية[2]:

لو قلتَ: ما في قَومِها، لم تِيثَمِ يَفضُلُهـا، في حَسَبٍ ومِيسَـمِ

وتقديره: ما في قومها أحد يفضلها. وروى سيبويه عمن يوثق بعربيته: ما منهما ماتَ حتى رأيتُه في حال كذا وكذا. والتقدير: ما منهما واحد مات... أما قول زهير[3]:

لم أرَ سُـوقـةً، كـابنَي سِنـانٍ ولا حُمِلا، وجَدِّكَ، في الحُجورِ

فقد حذف منه الموصوف بجملة «حُمِلا»، والتقدير: ولا مَلِكَينِ حُمِلا، لدلالة «سوقةً» عليه. وهذا من القليل النادر.

وأما الضمير العـائد على المـوصوف فيجـوز أن تخلو منه الجملة الوصفية، إذا عُطف عليها ما يصلح أن يكون صفة، مع اشتماله على ذلك الضمير، نحو: الكسولُ إنسانٌ يَضيعُ الوقتُ فلا يأسفُ عليه، وأخوك طبيبَ يموتُ المريضُ فلا ينقذُه، وأنت رجلٌ يُنصِتُ الناسُ إنْ تكلَّمَ.

---

(١) ديوان ابن مقبل ص ٢٤ والكتاب ١: ٣٧٦ والكامل ص ٩٠٨.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٥ وأوضح المسالك ٣: ١٥ وشرح التصريح ٢: ١١٨ والبحر ٨: ٣٤٩-٣٥٠.

(٣) ديوان زهير ص ٢٤٩.

وإذا كان الموصوف خبراً أو كالخبر لمخاطَب، أو متكلم، جاز أن يراعي في الضمير العائد مطابقتُه للموصوفِ، أو صاحبِ الخبر، نحو قوله تعالى[1]: ﴿بل أنتُم قومٌ تجهَلُونَ﴾، و[2]﴿ إنَّكم قومٌ تَجهَلونَ﴾، وقول دريد بـن الصمة[3]:

يـا بَنِي الحـارثِ، أنتم مَعشـرٌ   زَنـدُكم وارٍ، وفي الحَربِ بُهَمْ

وقول عنترة[4]:

إنِّي امرؤٌ، مِن خَيرِ عَبسٍ مَنصِباً   شَطرِي، وأحمي سائرِي بالمُنصَلِ

وقول أبي فراس[5]:

ونحنُ أُناسٌ، لا تَوسُّطَ عِنـدَنا   لَنا الصَّدرُ، دُونَ العالمِينَ، أو القَبرُ

وقول قيس بن الخطيم[6]:

وكنتُ امرأ، لا أسمعُ الدَّهرَ سُبَّةً   أُسَبُّ بها، إلاّ كشَفتُ غِطاءها

وقول الله سبحانه[7]: ﴿ولكنّي أراكُم قوماً تَجهلُونَ﴾.

وقد تكون الجملة صفة ثانية، أو ثالثة، أو رابعة... فمن الأول قول مويلك المزمُوم[8]:

فلقـد تَركتِ صَغيـرةً، مَرحـومةً   لم تَدْرِ: ما جَزَعٌ علَيكِ، فتَجزَعُ

ومن الثاني والثالث قول سعد بن ناشب[9]:

(١) الآية ٥٥ من النمل.
(٢) الآية ١٣٨ من الأعراف.
(٣) الحماسة الشجرية ص ٤٧ والأغاني ١٠: ٣٤.
(٤) ديوان عنترة ص ٢٤٨.
(٥) ديوان أبي فراس ص ٢١٤.
(٦) ديوان قيس بن الخطيم ص ٩ - ١٠.
(٧) الآية ٢٣ من الأحقاف.
(٨) شرح الحماسة للتبريزي ٢: ٣٥١.
(٩) شرح الحماسة للتبريزي ١: ٧٠ - ٧٣.

فإن تَهدِموا، بالغَدرِ، داري فإنّها تُراثُ كريمٍ، لا يُبالي العَواقبا
أخي غَمَراتٍ، لا يُريدُ على الّذي يَهُمُّ بهِ، من مُفْظِعِ الأمرِ، صاحبا
إذا هَمَّ لم تُردَعْ عَزيمةُ هَمِّهِ ولم يأتِ ما يأتي، من الأمرِ، هائبا

وقد تحتمل الجملة الوصف وغيره، بحسب اختلاف التأويل. فقوله تعالى[1]: ﴿واتَّقُوا فِتنةً، لا تُصِيبَنَّ الّذِينَ ظَلَمُوا منكُم خاصّةً﴾، فيه جملة «تصيبنّ» صفة لـ«فتنة». وجاز تأكيد المضارع بالنون، بعد «لا» النافية، حملاً لها في اللفظ على الناهية[2]. وقيل: إن «لا» هذه ناهية، والجملة في محل رفع على الحكاية لقول محذوف، والتقدير: واتقوا فتنةً مقولاً فيها: لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصة. وقد أقيم فيها المسبَّب مقام السبب، لأن الأصل: لا تتعرَّضوا لها فلا تصيب الذين...

و﴿قالَ رجُلانِ مِنَ الّذِينَ يَخافُونَ، أنعَمَ اللهُ علَيهِما: ادخُلُوا علَيهِمُ البابَ﴾[3] تحتمل فيه جملة «أنعم الله» أن تكون صفة ثانية لـ«رجلان»، أو حالاً منهما. وإذا كان يراد بها الدعاء فهي اعتراضية.

و[4]﴿فهَبْ لي من لَدُنْكَ وَلِيّاً، يَرِثُني﴾ تكون فيه جملة «يرث» صفة لـ«وليّاً» في قراءة الرفع، وجواب شرط جازم مقدر في قراءة الجزم.

وزعم بعض النحويين أن صلة الموصول تعرب بإعراب الاسم الموصول قبلها، ظنّاً منهم أنها صفة له[5]. وقد دفعنا زعمهم هذا من قبل.

* *

(١) الآية ٢٥ من الأنفال.
(٢) المغني ص٧٥٧. وانظر منه ص ٢٧٢ - ٢٧٣.
(٣) الآية ٢٣ من المائدة.
(٤) الايتان ٥ و٦ من مريم.
(٥) شرح الكافية ٢: ٣٩.

الوصفية والحالية:

تشترك الجمل الوصفية والجمل الحالية في بعض السمات، وتختلف في سمات أخرى. وها نحن أولاء نفصِّل ذلك فيما يلي:

١ ـ إن جملة الحال أو الوصف ليست كجملة الخبر ومقول القول والصلة، ضروريةً لا يجوز الاستغناء عنها، لفظاً أو تقديراً. فهي من الفضلات التي يجوز إغفالها. هذا هو الغالب فيها، وقد يتعذر الاستغناء عنها، لأسباب معنوية أو صناعية.

فقوله تعالى[1]: ﴿لا تَقرَبُوا الصَّلاةَ، وأنتُمْ سُكارَى﴾ لا بد فيه من الجملة الحالية، لئلّا يفسد المعنى المراد. ولو حذفتَ الجملتين الوصفيتين من قول عروة بن الورد[2]:

وإنّي امرؤٌ، عافي إنائيَ شِركةٌ   وأنتَ امرؤٌ، عافي إنائكَ واحدُ

لما بقي له معنى ذو فائدة. وكذلك الحال في نحو: لا تنصح أخاك وأنت تؤذيه، وأكرمْ عدوّاً يأنفُ الغدر، وطفلٌ ينفع الناس خير من عالم دجّال، وقول المتنبي[3]:

كتيبــةٌ، لســتَ رَبَّهــا، نَـفَــلٌ   وبَلدةٌ، لستَ حَلْيَهــا، عُــطُلُ

وإسقاط الجملة الوصفية، من المثال الأخير وقول المتنبي، لا يخل بالمعنى فحسب، وإنما يخل بالعبارة أيضاً، من الناحية الصناعية، لأنه يجعل المبتدأ نكرة، لا يُحصل منها على فائدة[4].

ومن هذا القبيل قوله، عليه السلام[5]: «أقرَبُ ما يكونُ العَبدُ مِن

(١) الآية ٣٣ من النساء.
(٢) عيون الأخبار ٣: ٢٦٤.
(٣) ديوان المتنبي ٣: ٤١٥.
(٤) انظر المغني ص ٥٢٠ ـ ٥٢٥.
(٥) مسند أحمد ٢: ٤٢١ والمغني ص ٤٥٩.

رَبِّه، وهوَ ساجدٌ». فالجملة الحالية فيه دلت على الخبر المحذوف، والاستغناء عنها غير جائز، لأنه يترك المبتدأ بلا خبر ملفوظ أو مقدر، ويُضيع الفائدة من المعنى المقصود.

أما الجملة الوصفية في نحو: إنسانٌ يسعى في الخير فله أجرٌ، فهي ضرورية من الناحية الصناعية، لأن إسقاطها يجعل الفاء الزائدة بعدها قلقة، لا مسوغ لها، ولولا الوصف ههنا لما جاز اقتران الخبر بهذه الفاء[١]. ولو أضيفت كلمة «كل» إلى المبتدأ في ذلك المثال لجاز حذف الجملة الوصفية، خلافاً لسيبويه ومن ظاهره[٢]. وعلى ذلك قولهم: كل نعمةٍ فمنَ الله.

وإذا ذهبتَ إلى أن جملة «خلقنا» من قوله تعالى[٣]: ﴿إنَّا كلُّ شَيءٍ خَلَقْناهُ بقَدَرٍ﴾ هي صفة، كما زعمتِ القدرية[٤]، كانت غير صالحة للاستغناء عنها. وإلّا لم يبق بعد «إنّ» ما هو خبر لها، لخلوّ الجملة التي بعدها من ضمير يعود على اسمها.

٢ ـ قد يقع في الكلام ما يمنع كون الجملة حالاً، ولولاه لتعينت حاليتها، فتكون بحسب موقعها من الكلام، نحو[٥] ﴿إنّي ذاهبٌ إلى رَبِّي، سيَهدِينِ﴾. فجملة «يهدي» استئنافية، لتصدرها بدليل استقبال. ولولاه لكانت حالية. وجملة «غلّت أيديهم» من[٦] ﴿وقالت اليَهودُ: يَدُ الله مَغلُولةٌ. غُلَّتْ أيدِيهِم، ولُعِنُوا بما قالُوا. بل يَداهُ مَبسُوطَتانِ﴾ لا يجوز أن تكون حالية، لأنها دعائية. فهي استئنافية.

---

(١) الهمع ١: ١٠٩ ـ ١١٠.
(٢) الكتاب ١: ٤٥٣ والمغني ص ٤٩٨.
(٣) الآية ٤٩ من القمر. ورفع «كلّ» قراءة. البحر ٨: ١٨٣.
(٤) البحر ٨: ١٨٣.
(٥) الآية ٩٩ من الصافات.
(٦) الآية ٦٤ من المائدة.

وقول الشاعر[1]:

اطلُبْ، ولا تَضجَرَ من مَطلَبٍ فـآفـةُ الـطُّالب أنْ يَضـجَـرا

لولا النهي والبناء على الفتح، للاتصال بنون التوكيد المحذوفة، لكانت جملة «تضجر» فيه حالية. ولذلك كانت الواو عاطفة، والجملة معطوفة على ما قبلها.

أما قول عباس بن مرداس[2]:

وقـالَ نَبيُّ المُسلِمِينَ: تَقَـدَّمُـوا واحْبِبْ، إلَينا، أنْ نكُونَ المُقدَّما

فلا يجوز أن تكون الجملة الأولى من عجزه حالية، لأنها تحمل معنى التعجب.

وأما قول جويرية بن زيد[3]:

وقـد أدركَتْني، والحَـوادثُ جَمّــةٌ أسِنَّةُ قومٍ، لا ضِعافٍ، ولا عُزلِ

فتحتمل جملة «الحوادث جمة» فيه أن تكون، من الناحية الصناعية، حالاً. لكن المعنى خلاف ذلك، لأن الشاعر يريد أن الحوادث هي كثيرة دائماً، لا في حال مصابه فحسب. وقد جاء بهذه الجملة على سبيل المَثَل والاعتبار، فهي اعتراضية.

٣ ـ قد يقع في الكلام ما يمنع كون الجملة صفة، ولولاه لتعينت وصفيتها، فتكون حالية. وذلك إذا تقدمت الجملة على النكرة، أو كانت تعود على معرفة، ونكرة، أو صُدّرت بالواو الحالية، أو كانت النكرة عاملة ولمّا تستوف معمولها.

---

(١) المغني ص ٤٤٣.
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٤٩ والسيرة ٤ : ١١١ ومنهج السالك ٤ : ١٧٤.
(٣) المغني ص ٤٧٠.

فمن الأول قول زهير[1]:

فصَحَوتُ عنها، بَعدَ حُبٍّ داخلٍ والحُبُّ، تُشـرِبُـهُ فؤادَكَ، داءُ

الذي قدمتْ فيه جملة «تشرب» على «داء»، فامتنعت الوصفية، ووجبت الحالية. ومثله أيضاً الجملة في عجز قول توسعة[2]:

وكأنَّ مُهري، إذا أجَـدَّ إيابُـهُ، تَبـرِي بجَوٍّ، حَمـامةٌ، لحَمـامِ

ومن الثاني نحو قولك: رأيتُ أخي وطفلاً يختصمان، دخل الأستاذ وطالب يبتسمان، ذهب أطفال وابنك يتسابقون.

ومن الثالث قوله تعالى[3]: ﴿وعَسَى أن تَكرَهُوا شَيئاً، وهْوَ خَيـرٌ لكُم﴾،[4] ﴿ويَقولُونَ: سَبعةٌ، وثامِنُهُم كلبُهُم﴾، وقول قيس بن ذريح[5]:

مَضَى زَمنٌ، والنَّاسُ يَستشفعُونَ بي فهل لي، إلى ليلَى الغداةَ، سَبيلُ؟

ولولا الواو قبل «هو خير»، و«ثامنهم كلبهم»، و«الناس يستشفعون»، لكانت كلها وصفية. وإذ ذاك لا بد من تقديـر ضمير في الثـالثة، يعـود على الموصوف، أي «فيه».

وزعم الزمخشري ومقلدوه أن مثل هذه الجمل صفة، والواو قبلها ليست للحال، وإنما هي زائدة للُّصوق، تؤكد لصوق الجملة بموصوفها، وتفيد أن اتصافه بها أمر ثابت.

ومن الرابع قول ذي الرمة[6]:

---

(١) ديوان زهير ص ١٩٧.
(٢) التمام ص ١٠١.
(٣) الآية ٢١٦ من البقرة.
(٤) الآية ٢٢ من الكهف.
(٥) ديوان قيس بن ذريح ص ١١٤ والمغني ص ٤٨٢.
(٦) ديوان ذي الرمة ص ٥١. وانظر المغني ص ٤٨٣.

وقـائلةٍ، تَخشَى عليَّ: أظُنُّـهُ سيُـودِي بهِ تَـرحالُـهُ، ومَذاهبُـهْ

يمتنع أن تكون فيـه جملة «تخشى» صفة لـ «قـائلة»، إذا جعلت «أظنّه سيـودي...» محكيّاً[1] بـ «قائلة»، لأنها عاملة عمل الفعل، ولا يجوز أن توصف قبل استيفاء عملها. فالجملة بعدها في محل نصب حال من الضمير المستتر.

٤ ـ قد يقع في المعنى أو المبنى ما يمنع كون الجملة حالاً أو صفة، ولولاه لكانتا جائزتين، فتصبح الجملة بحسب موقعها من الكلام، نحو قوله تعالى[2]: ﴿وحِفْظاً من كلِّ شَيطانٍ ماردٍ. لا يَسَّمَّعُونَ إلى المَلأِ الأعلَى﴾، لأن جملة «لا يسّمّعون» تحتمل، من الناحية الصناعية، أن تكون وصفية أو حالية. لكن المعنى يحول دون ذلك، إذ لا تُحفظ السماء ممَّن لا يَسَّمَّع، أو ممَّن هو في حالة عدم تسمُّع. فهي إذاً استئنافية.

وقوله أيضاً[3]: ﴿إنّا كلَّ شَيءٍ خَلقْناهُ بقَـدَرٍ﴾ يحتمل في صنـاعة الإعراب أن تكون جملة «خلقنا» منه صفة أو حالاً. وهو ما ذهب إليه القدرية، حين ادَّعوا أن المعنى: كلّ شيء خلقناه فهو بقدر. والصحيح ما ذهب إليه أهل السنة، من أن الجملة هي في محل رفع خبر «كلّ»، وليست صفة ولا حالاً، وأن المعنى: كـلّ شيء هو مخلوق لله تعـالى بقدرة. والدليل قراءةُ النصب «كلَّ» على الاشتغال، لأنه لا يفسِّرُ الفعلَ المحذوف، في مثل هذا التركيب، إلاّ ما يصحّ أن يكون خبراً، لو وقع الأول على الابتداء[4].

وقول سويد بن أبي كاهل[5]:

(١) أما إذا جعلته محكيّاً باسم محذوف، دل عليه «قائلة»، ومقدر بعد «تخشى عليّ»، فالمانع حينذاك يزول، وتكون الجملة صفة. المنصف ٢: ١٤٦.
(٢) الآيتان ٧ و٨ من الصافات.
(٣) الآية ٤٩ من القمر. ورفع «كلّ» قراءة.
(٤) البحر ٨: ١٨٣.
(٥) المفضليات ص ١٩٢.

وكـذاكَ الحُبُّ، مـا أشجَعَـهُ   يَركَبُ الهَولَ، ويَعصِي من وَزَعْ

وردت فهي جملة «ما أشجعه» بعد اسم محلّىً بـ «أل» الجنسية. فهي تحتمل أن تكون صفة له أو حالاً منه. إلاّ أن تضمنُّها للتعجب يمنع ذلك، ويوجب أن تكون استئنافية.

٥ ـ قد يقع في الكلام ما يمنع الحالية أو الوصفية ويثبت الأخرى، ولولاه لكانتا جائزتين، كأنْ تتقدم الجملة على النكرة غير المحضة، فتتعين الحالية، بعد أن كانت جائزة هي والوصفية، نحو قول مليح بن الحكم(١):

بهِ من هَواكِ اليومَ، قد تَعلَمِينَهُ   جَوىً مِثلُ مُوم الرِّبع، يَبرِي، ويَلعَجُ

أو أنْ تفصل «إلاّ» الحاصرة منفردة، أو مع الواو، بين النكرة غير المحضة والجملة، فتتعين الحالية، نحو قول كثير(٢):

ولم يلقَ إنسانٌ، منَ الحُبِّ، مَيعةً   تَعُمُّ، ولا غَمّـاءَ، إلاَّ تَجلَّتِ

وقول الله تعالى(٣): ﴿وما تَسقُطُ من وَرَقةٍ، إلاَّ يَعلَمُها﴾،(٤) ﴿وما أهلَكْنا من قَريةٍ، إلاّ ولها كِتابٌ مَعلُومٌ﴾. وذلك لأن «إلاّ» منفردة، أو مع الواو، لا تفصل بين الموصوف والصفة.

وخالف الزمخشري والعكبري في هذا، فأجازا الفصل بينهما بذلك، وادَّعيا أن الواو ليست رابطة للحال، وإنما هي زائدة للُصوق، تؤكد لصوق الصفة بالموصوف، وتقوي دلالة الجملة على الوصفية(٥).

أما الأخفش فزعم أن الجملة بعد «إلاَّ» بدون الواو، في مثل قول كثير، هي صفة لمحذوف. ويرد عليه أنه حذفَ الموصوف بالجملة، وهو

(١) التمام ص ٢٤٣ وشرح أشعار الهذليين ص ١٠٣٤.
(٢) ديوان كثير عزة ص ٩٧.
(٣) الآية ٥٩ من الأنعام.
(٤) الآية ٤ من الحجر.
(٥) البحر ٥: ٤٤٥.

ليس بعضاً من المجرور بـ «من» أو «في»[١]، ولا مدلولاً عليه بقرينة لفظية.

وذكر الجمهور «المقتضي» في هذه المسألة، وهو كون العامل في الحال قوياً، كالفعل وما شابهه. وإلاّ تعينت الوصفية، لضعف العامل، كالابتداء. فقالوا: لا تصح الحال من المبتدأ[٢]، نحو[٣] ﴿وكلُّ شيءٍ فعلُوهُ في الزُّبُرِ﴾، لضعف الابتداء ـ وهو عامل معنوي ـ عن العمل في الحال، فالجملة صفة. وقيّد بعض النحاة هذه المسألة، بكونَ المبتدأ غير فاعل أو مفعول، في المعنى. أما إذا كان فاعلاً أو مفعولاً، في المعنى، فمجيء الحال منه جائز[٤].

بيد أن سيبويه خالفهم في هذا، وأجاز مجيء الحال من المبتدأ مطلقاً، وجعل العامل فيها هو الخبر، أو ما فيه من الاستقرار[٥]. وقوله الحقّ، فلا تُشغَلْ عنه، ولا تبالينّ باختلاف العاملين: عامل الحال، وعامل صاحبها.

ومنع الأكثرون أن تقع جملة حالية من المبتدأ بعد «لولا»، فزعموا أنها في مثل قول الله تعالى[٦]: ﴿لولا كِتابٌ مِنَ اللهِ، سَبَقَ، لَمَسَّكُم فيما أخَذْتُم عَذابٌ عَظيمٌ﴾ صفة ثانية لـ «كتاب»، وليست حالاً[٧] منه، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، لعدم وجود المقتضي، وهو العامل القوي الذي ينصب الحال.

والصحيح جواز كونها حالاً، حملاً على ما ذكرنا من مذهب سيبويه، بدليل قولهم: لولا رأسُك مدهوناً...

(١) شرح التصريح ٢: ١١٨ والبحر ٨: ٣٤٩ ـ ٣٥٠.
(٢) حاشية الدسوقي ٢: ٨٥.
(٣) الآية ٥٢ من القمر.
(٤) المنصف ٢: ٨٨.
(٥) حاشية الدسوقي ٢: ٨٥ وحاشية الأمير ٢: ٧١.
(٦) الآية ٦٨ من الأنفال.
(٧) المغني ص ٤٨١.

ويجوز أن تكون الجملة أيضاً في محل رفع خبراً للمبتدأ «كتاب»، خلافاً لمن منع[1] ذكر الخبر بعد «لولا». فالخبر بعدها إذا وقع كوناً عاماً مطلقاً، كالوجود والحصول، يحذف وجوباً. وإن وقع كوناً خاصاً مقيَّداً، كالسبق والقيام والقعود[2]، وجب ذكره. يدل على هذا قوله، عليه السلام[3]: «لولا قومُكِ حَدِيثو عهدٍ بالإسلام لأسَّستُ البَيتَ على قَواعدِ إبراهيمَ»، وقول الزبير[4]:

ولولا بَنُوها حَولَها لَخَبطتُها   كخَبْطةِ عُصفُورٍ، ولم أتَلَعثَمِ

وقول امرأة في عهد عمر، رضي الله عنه[5]:

فواللهِ، لولا اللهُ تُخشَى عَواقِبُهْ   لزُعزِعَ، من هذا السَّريرِ، جَوانبُهْ

ولذلك أخطأ من لحَّن المعرّيَّ في قوله[6]:

يُذيبُ الرُّعبُ، منهُ، كلَّ عَضْبٍ   فلولا الغِمدُ يُمسِكُهُ لَسالا

١٠
التابعة لجملة لها محل

وهي في بابي العطف والبدل، فحسب. فأما الصفة فلا تكون ههنا، لأن الجملة لا توصف، وإنما توصف الأسماء[7].

وأما عطف البيان فهو ممتنع أيضاً، لأنه نظير الصفة[8]، ولا يقع إلّا

(١) المغني ص ٤٨١ - ٤٨٢.
(٢) المغني ص ٣٠٢.
(٣) المغني ص ٦٦٩ - ٦٧٠.
(٤) المغني ص ٤٨٢.
(٥) المغني ص ٣٠٣ وشرح المفصل ٩: ٢٣.
(٦) شروح سقط الزند ص ١٠٤ والمغني ص ٣٠٢.
(٧) حاشية الدسوقي ٢: ٨٠.
(٨) المغني ص ٥٠٧ والمنصف ٢: ١٤١.

بعد اسم. وقد منع الجمهور وقوع الجملة عطف بيان[1]، خلافاً للشلوبين والسيوطي.

وأما قوله، عليه السلام[2]: «كلُّ صلاةٍ لا يُقرأُ فيها، بفاتحة الكتاب، فهي خِداجٌ، فهي خِداجٌ، فهي خِداجٌ» فليس من التوابع في الجمل. وإنما قوله «فهي خداج» هو نفس[3] ما قبله، وتكرار لفظي له[4]. إنه بمنزلة الحرف الزائد للتوكيد[5]، ولا مكان له في الإعراب. إنه كلمات ملغاة: سُلبت دلالتها الأصلية، وسُلك بها مذهب الحروف، بأن أُلغيت. ومعنى إلغاء الكلمة أن تأتي، لا موضع لها من الإعراب، وأنها متى أُسقطت من الكلام لم يختلّ، ولم يتغير معناه. فتصير كالحروف الملغاة[6].

ولكن الدماميني زعم أن مثل هذا في محل رفع، لأنه توكيد لجملة الخبر، فهو تابع لجملة لها محل[7]. ونازعه الشمني بقوله: إننا لا نسلم أن هذا من الجمل، وإنما هو من توكيد المفردات. وإن سُلِّمَ فلا نسلم أن الثانية في محل رفع، وإنما هي مجرد تكرار لفظي للأولى[8]، فكأنها عينها[9].

وعلى هذا فإنّ «رأيتهم» من الآية الكريمة[10]: ﴿إنّي رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كَوكباً والشَّمسَ والقَمَرَ، رأيتُهُم لي ساجِدِينَ﴾ هو توكيد لفظي، وليس جملة في محل رفع.

(١) المغني ص ٤٥٠ و٥٠٨ ـ ٥٠٩.
(٢) مسند أحمد ٢: ٦٥٧ و٤٧٨ وشرح المفصل ٣: ٤٠ واللسان (خدج).
(٣) حاشية الدسوقي ٢: ٨٠.
(٤) المنصف ٢: ١٤١ وحاشية الدسوقي ٢: ٨٠.
(٥) حاشية الصبان على الأشموني ٢: ٩٨.
(٦) شرح المفصل ٨: ٤.
(٧) وانظر جامع الدروس العربية ٣: ٢٨٨ ـ ٢٨٩.
(٨) المنصف ٢: ١٤١ ـ ١٤٢.
(٩) حاشية الدسوقي ٢: ٨٠ وحاشية الأمير ٢: ٦٨.
(١٠) الآية ٤ من يوسف.

١ ـ العطف: تعطف الجملة على الجملة بالحرف، فيكون محلها الإعرابي تابعاً لما عطفت عليه. فهي في محّل رفع، من قول العلاء بن حذيفة[١]:

غَريبٌ، دَعاهُ الشَّوقُ، واقتادَهُ الهَوَى　　كما قِيدَ عَودٌ، بالـزِّمامِ، أدِيبُ

وقول القطامي[٢]:

وبَنُـو أُميَّـةَ من أرادُوا نَفـعَـهُ　　نَفعُوا، ومن نَصَبُوا لهُ لم يَسبِقِ

وفي محل نصب، من قول الربيع بن ضبع[٣]:

أصبَحتُ لا أحمِلُ السِّلاحَ، ولا　　أملِكُ رأسَ البَعِيـرِ، إنْ نَفَـرا

وقول مويلك المزموم[٤]:

أنّى حَلَلتِ، وكنتِ جِدَّ فَروقـةٍ　　بَلَداً، يَمُرُّ بِهِ الشُّجاعُ، فَيَفزَعُ؟

وقول أبي زبيد[٥]:

ليتَ شِعرِي: كذاكُم العَهدُ، أم كا　　نُوا أُناساً، كمن يَزولُ فـزالُوا؟

وفي محل جر، من قول الله تعالى[٦]: ﴿واذكُروا إذْ كُنتُم قَليلاً، فكَثَّرَكُمْ﴾، وقول كثير[٧]:

ومَسَّا تُراباً، كانَ قد مَسَّ جِلدَها　　وبِيتا وظلّا، حَيثُ باتَتْ، وظَلَّتِ

وفي محل جزم، من قول الوليد بن عقبة[٨]:

(١) الأمالي ١: ٢٨.
(٢) ديوان القطامي ص ١٠٨ ـ ١١٢.
(٣) الأمالي ١: ٢٨.
(٤) شرح الحماسة للتبريزي ٢: ٣٦٠. والشاهد في جملة «يفزع».
(٥) ديوان أبي زبيد ص ١٢٧.
(٦) الآية ٧٦ من الأعراف.
(٧) ديوان كثر عزة ص ٩٥.
(٨) وقعة صفين ص ٥٩.

فإن كنتَ تَنوِي أن تُجيبَ كتابَهُ فقُبِّحَ مُمْلِيهِ، وقُبِّحَ كاتبُهْ

وقول طرفة[1]:

متَى تأتِني أصبَحْكَ كأساً، رَوِيَّةً وإن كنتَ عنها ذا غِنىً فاغنَ، وازدَدِ

وقولك: من كَذَب فلا تَثِقْ به ولا تُكرِمْهُ.

والأصل في العطف أن يكون بين متجانسين، فتعطف الجملة الفعلية على الفعلية وزمنهما واحد، والاسمية على الاسمية، والشرطية على الشرطية. ويجوز خلاف ذلك، نحو قوله تعالى[2]: ﴿ألم تَرَ أنَّ اللهَ أنزَلَ من السَّماءِ ماءً، فتُصبِحُ الأرضُ مُخضَرَّةً﴾، وقول كثير[3]:

يُكلِّفُها الخِنزيرُ شَتمي، وما بها هَواني، ولكنْ للمَليكِ استَذلَّتِ

وقول يزيد بن الحكم[4]:

أراكَ إذا استَغنَيتَ عنّا هَجرتَنا وأنْتَ، إلينا عِندَ فَقرِكَ، مُنضَوي

وقول الله عز وجل[5]: ﴿سَواءٌ علَيكُم أدَعَوتُمُوهُم أم أنتُم صامِتُونَ﴾.

* * * *

وزعم[6] أبو حيان أن الجملة المعطوفة، في مثل قوله تعالى[7]: ﴿أفإنْ ماتَ أو قُتِلَ انقَلبتُم على أعقابِكُم﴾، هي في محل جزم. والاختيار أن الفعل هو في محل جزم، والجملة معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب، فهي مثلها.

(١) ديوان طرفة ص ٤٧. والشاهد في جملة «ازدد».
(٢) الآية ٦٣ من الحج.
(٣) ديوان كثير عزة ص ٩٩.
(٤) أمالي ابن الشجري ١: ١٧٦.
(٥) الآية ٢١ من إبراهيم.
(٦) الأشباه والنظائر ٢: ١٢.
(٧) الآية ١٤٤ من آل عمران.

ويحمل على هذا ما كان من عطفٍ، في نحو[1]: ﴿وقُلْ للمؤمناتِ يَغضُضْنَ من أبصارِهِنَّ، ويَحفَظْنَ فُروجَهُنَّ، ولا يُبدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾، وقولك: من زارني رزْتُه وأكرمتُهُ. فالفعل المعطوف هو في محل جزم. أما الجمل فلا محل لها، خلافاً للفارسي [2] وأبي حيان.

وزعم ابن السِّيد[3] أن الجملة بعد «حتّى» في مثل قول جرير[4]:

وما زالتِ القَتلَى تَمُجُّ دِماءَها   بدِجلةَ، حتّى ماءُ دِجلةَ أشكَلُ

معطوفة بـ «حتّى» على ما قبلها. وتكون ههنا في محل نصب، لعطفها على «تمج». والصواب أن «حتى» لا تعطف الجمل، وهي ههنا ابتدائية، والجملة بعدها مستأنفة.

وزعم بعض النحاة[5] أن الفاء الرابطة للجواب هي عاطفة، تعطف جملة الجواب على جملة الشرط. وعلى هذا تكون جملة الجواب، من نحو[6]: ﴿وحَيثُما كُنتُم فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾، و[7]﴿فأينَما تُوَلُّوا فثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾، و[8] ﴿فلمَّا نَجَّاهُم إلى البَرِّ فمنهُم مُقتصِدٌ﴾، و[9] ﴿إذا قُمتُم إلى الصَّلاةِ فاغسِلُوا وُجُوهكم...﴾، في محل جر لأنها معطوفة على جملة محلها الجر.

والصحيح أن هذه الفاء ليست عاطفة، وإنما هي رابطة للجواب بالشرط. إنها تفيد التعقيب والسببية، وتحدد موضع انتهاء الجملة الشرطية.

(١) الآية ٣١ من النور.
(٢) إعراب الكافية ص ٧٦ - ٧٧.
(٣) المغني ص ١٣٦.
(٤) ديوان جرير ص ١٤٣.
(٥) حاشية الدسوقي ١: ١٧٥.
(٦) الآيتان ١٤٤ و١٥٠ من البقرة.
(٧) الآية ١١٥ من البقرة.
(٨) الآية ٣٢ من لقمان.
(٩) الآية ٦ من المائدة.

ولو كانت حقاً عاطفة للزم أن تكون «إذا»، التي تحل محلها أحياناً، هي عاطفة أيضاً. وهذا ما لا يقول به أحد.

وذكر بعض المتأخرين[1] أن الواو الحالية هي عاطفة. وعلى ذلك تكون جملة «ناره تقد»، من قول قطري بن الفجاءة[2]:

ويَوم لَهوٍ، لأهلِ الخَفضِ، ظَلَّ بهِ   لَهوِي اصطلاءَ الوَغَى، ونارُهُ تَقِدُ

معطوفة على «ظَلَّ...»، وهي مثلها في محل رفع. وهذا زعم واهٍ، لا يعتدّ به.

* *

٢ ـ البدل: تبدل الجملة من الجملة، إذا كانت المبدلة أوفى من الأولى دلالة على المعنى المراد، فتكون تابعة لها في موقعها الإعرابي. فقول عُبيد الله بن الحرّ[3]:

متَى تأتِنا، تُلمِمْ بنا، في دِيارِنا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً، وناراً تأجَّجا

فيه جملة «تلمم» بدل من «تأتِ»، فهي مثلها في محل جر. وقول عبدالله ابن مسلم[4]:

إذ لا يَزالُ غَزالٌ، فيهِ، يَفتِنُني   يأتي، إلى مَسجِدِ الأحزابِ، مُنتقِبا

أبدلت فيه جملة «يأتي» من «يفتن»، فهي مثلها في محل نصب.

* * * *

وزعموا أن الجملة في عجز قول أبي عطاء[5]:

---

(١) الهمع ١: ٢٤٧.
(٢) الأمالي ١: ٢٦٥.
(٣) الكتاب ١: ٤٤٦ والكشاف ٣: ١٠٤ والبحر ٦: ٥١٥ والخزانة ٣: ٦٦٠.
(٤) وفاء الوفاء ٢: ٤٢ ـ ٤٣.
(٥) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٥٦ وللتبريزي ١: ٥٩.

ذَكرتُكِ، والخَطِّيُّ يَخطِرُ بَينَنا   وقد نَهِلَتْ منّا المُثقَّفةُ، السُّمْرُ

هي بدل[1] من «الخطي يخطر»، لما فيها من البيان الزائد، إذ قد يخطر الخطي بينهم، ثم لا يكون مع ذلك ناهلاً من دمائهم، لأنه تجاولٌ من غير طعان. فالجملة في محل نصب لأنها بدل من حالية، والواو زائدة. والحقّ أن الواو ليست زائدة، وإنما هي حالية، والجملة بعدها في محل نصب حال ثانية من فاعل «ذكر».

* *

(١) شرح الحماسة للتبريزي ١: ٦٠ والمغني ص ٤٧٦ والمنصف ٢: ١٤٢ وحاشية الدسوقي ٢: ٨١٨٠ وحاشية الأمير ٢: ٦٨ ـ ٦٩.

الفَصْلُ الرَّابع

أشبَاهُ الجُمَل

شِبْهُ الجُمْلة

شبه الجملة هي[1]: الظرف، أو الجار الأصلي مع المجرور. وإنما سميت بذلك، لأنها مركبة كالجمل. فهي تتألف من كلمتين أو أكثر، لفظاً أو تقديراً، وهي غالباً ما تدل على الزمان أو المكان. وإن تعلقت بكون محذوف دلت على ضمير مستتر أيضاً، فكانت كالجمل في تركيبها. ولهذا فهي تغني أحياناً عن ذكر الجملة، وتقوم مقامها، نحو قول قيس بن الخطيم[2]:

مَلكتُ بها كَفِّي، فأنهرْتُ فَتقَها يَرَى قائمٌ، مِن دُونِها، ما وراءها

وقول صخر بن عمرو[3]:

وعـاذلـةٍ هَبّتْ، بلَيــلٍ تَلومُني ألا لا تَلوميني، كفَى اللَّومَ ما بيا

فالظرف «وراء» دل على جملة محذوفة. والتقدير: ما استقرّ وراءها. والجار والمجرور «بي» دلّا على جملة أيضاً. والمراد: ما استقرّ بي. ولما كان كل من الظرف، والجار مع المجرور، يدل على هذه الجملة المحذوفة، ويقوم مقامها في اللفظ، كان شبيهاً بها. ولذلك أسموه شبه جملة.

---

(١) الأصل في «شبه الجملة» التذكير، لأن لفظ «شبه» هو مذكر. وإنما جاز تأنيثه، لإضافته إلى «الجملة»، فاكتسب منها ذلك. انظر الكتاب ١: ٢٥ - ٢٦ والمغني ص ٥٦٧.

(٢) ديوان قيس بن الخطيم ص ٦.

(٣) الكامل ص ١٦٣.

وقيل: إنما سميت بذلك، لأنها متردّدة بين المفردات والجمل[1]، فليست من هذه، ولا من هذه. فهي تتعلق تارة بالفعل، فتدل على جملة، وتارة بالاسم[2]، فتدل على مفرد. إنها لم تلزم طريقة واحدة، بل سُلك بها طريق الجملة وطريق المفرد[3]. ولما كانت أكثر ما تتعلق بالفعل، وتدل على الجملة، كانت أشبه بالجمل منها بالمفردات. ولما كانت العلاقة بين كلماتها غير إسنادية، ولا شرطية، خرجت عن الجمل، فدرسها النحاة مع المفردات.

ولأنّ الجار والمجرور غالباً ما يفيدان معنى الظرفية المكانية أو الزمانية، فقد توسع النحاة في معنى الظرف، فأطلقوه أحياناً على الجار والمجرور، وجعلوه مرادفاً لـ «شبه الجملة». ولكن الأفضل أن يكون تمييز واضح. بين هذه المصطلحات.

وذكر بعض النحاة نوعاً ثالثاً، من أشباه الجمل، هو[4]: اسم الفاعل مع مرفوعه، واسم المفعول مع مرفوعه، نحو: أنت النائمُ، وأخوك المُكرَمُ. والصواب أن المتصل بـ «أل» هنا هو اسم مفرد، ولا علاقة له بأشباه الجمل.

وزعم الزمخشري[5] أن هذا الاسم المفرد والضمير المستتر فيه يكوّنان جملة، هي صلة الموصول «أل». وكأنه يصدر، في هذا، عن مذهب الكوفيين، الذين يزعمون أن اسم الفاعل، أو اسم المفعولِ، الذي فيه معنى الفعل هو فعل دائم[6]. فهو والضمير المستتر فيه جملة فعلية.

---

(١) المغني ص ٢. وانظر شرح ابن عقيل ١: ٢١١.
(٢) حاشية الأمير ١: ٥.
(٣) حاشية الدماميني ١: ١٢.
(٤) شرح قطر الندى ص ١١١ وشرح التصريح ١: ١٤١ - ١٤٢.
(٥) شرح المفصل ٣: ١٥٠.
(٦) شرح الأشموني ٣: ١٢٨ ومجالس العلماء ص ٣٤٩.

٢
تعلُّق شبه الجملة

التعلُّق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلاّ به، ولا يكتمل معناه إلاّ بها.

ذلك لأن شبه الجملة ترد، تكملة للحدث الذي تقيّده، فيتم معناهما بهذا التعلّق المقيِّد. تقول: نقيم غداً في دمشق، فترى أن الفعل «نقيم» وحده يدل على حدث الإقامة دلالة عامة، غير محددة بزمان واضح، أو مكان معلوم. فقد تكون هذه الإقامة الآن، أو بعد لحظات، أو ساعات، أو أعوام. وقد تكون في حلب، أو دمشق، أو غيرهما. ولكن قولك «غداً» حدد الزمن الذي تقع فيه تلك الإقامة. وقولك «في دمشق» حدد المكان الذي يضم الإقامة، وتكون فيه. ولولا هذان القيدان لبقي الحدث ناقص الدلالة، لا يفي بالمعنى التام، أو القريب من التمام. وكلما أضفت إلى الحدث قيوداً أدق كان أقرب إلى الكمال والدقة، نحو: سافرنا منذ شهر، يوم الجمعة، ضحى، في الساعة العاشرة، مع أستاذنا، من حلب إلى القاهرة، بالطائرة، تحت أشعة الشمس المحرقة، لزيارة جامعة القاهرة...

ومن هذا تلمس أهمية العلاقة، بين كل من الظرف والجار مع المجرور، وبين الحدث الذي يقيّدانه، ويتعلّقان به. ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيراً متبادَلاً. فشبه الجملة تفيد الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ تحدّد زمانه أو مكانه أو سببه... والحدث يفيد شبه الجملة، إذ يظهر معناها، ويربطه بعمل يملؤها، وينصبها ظاهراً أو تقديراً. وهذا التأثير المتبادل، بين الجانبين، هو المراد بما نسميه تعلّق شبه الجملة، أو تعليقها.

فالتعليق هو بيان ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي تقيّده وتتضمنه

وتستدعيه لطلب الفائدة واستقامة الكلام[1]، ويكون هو ناصباً لها. أما النصب الظاهر فتراه في الظروف المعربة، التي تقبل أواخرها صور الإعراب. وأما النصب المقدر فتراه في الظروف المبنية أو المقصورة، والجار والمجرور.

وثمة أمران يدلّان على أن محل الجار والمجرور هو النصب، تقديراً. وأول هذين الأمرين نزع الخافض. فإذا حُذف حرف الجر الأصلي نُصب الاسم بعده، نحو قولك: زهدتُ المالَ، وصلنا القريةَ، أمرتُك الصدقَ، لا تقعد قارعةَ الطريق. ومن ذلك قول يزيد بن الحكم[2]:

فليتَ كَفافاً كانَ خَيرُكَ كلُّهُ　　وشَرُّكَ عنّي، ما ارتوَى الماءَ مُرتوِي

فتقدير القسم الأخير من عجزه: ما ارتوى من الماءِ مرتوٍ. ولما حذف حرف الجر «من» ظهر النصب على الاسم بعده، دليلاً على أن المحل، في الأصل، هو النصب. وإنما جيء بحرف الجر قبله، لتتأتّى تعدية الفعل القاصر، وإيصال معناه إلى مفعوله[3].

والأمر الثاني هو العطف والبدل. فأنت تقول: أكرمتك في داري وعندَ أخي، ولقينا العدوَّ بينَ الجبلينِ وفي الجوّ، واستيقظت صباحاً في الساعة الخامسة. ولو لم يكن الجار والمجرور محلهما النصب لما جاز مثل هذا في العطف والبدل. وعلى ذلك جاء قول ابن الزُّبير[4]:

فما إنْ أرَى الحَجّاجَ يَغمِدُ سَيفَهُ　　يَدَ الدَّهرِ، حتّى يَتركَ الطِّفلَ أشيَبا

فأبدل الجار والمجرور «حتّى يترك» من نائب الظرف «يدَ». وقال لبيد[5]:

---

(١) رصف المباني ص ٨١.

(٢) الخزانة ٤: ٣٩٠ ـ ٣٩٥.

(٣) حاشية الدسوقي ١: ١٤٥.

(٤) الكامل ص ١١٢١.

(٥) ديوان لبيد ص ٢٥٥ ورصف المباني ص ٨٢ والخزانة ٢: ٥٢.

فإن لم تَجِد، من دُونِ عَدنانَ، والداً ... ودُونَ مَعَـدٍّ، فلْتَزَعْـكَ العَـواذلُ

فنصب «دون» وهو معطوف كما ترى. وقال الله تعالى[1]: ﴿يَسعَى نُورُهُم بَينَ أيديهِمْ، وبأيمانِهِم﴾، فعطف الجار والمجرور «بأيمانهم» على الظرف المنصوب «بين». وقال[2]: ﴿وإنّكُم لتَمُرُّونَ علَيهِم مُصْبِحينَ، وباللَّيلِ﴾، فعطف الجار والمجرور «بالليل» على الحال المنصوبة «مصبحين». ومثله قوله عز وجل[3]: ﴿الّذِينَ يَذكُرُونَ اللّهَ قِياماً وقُعُوداً، وعلى جُنُوبِهِم﴾ فكأنه قال: قياماً وقعوداً ومضطجعين[4]. وقال أيضاً[5]: ﴿قُلْ: إنَّني هَدَاني رَبِّي إلى صِراطٍ مُستقيمٍ، دِيناً قَيِّماً﴾، فقال الزمخشري[6] «ديناً: نُصب على البدل من محل: إلى صراط، لأن معناه: هداني صراطاً. بدليل قوله: ويَهدِيكُم صراطاً مُستَقِيماً». وفي قوله تعالى[7]: ﴿يُحَلَّونَ فيها من أساوِرَ من ذَهَبٍ ولُؤلؤاً﴾ عطف «لؤلؤاً» على «من أساور» ومحلهما النصب.

ومما يدل، على أن الحدث ينصب شبه الجملة، أنها قد تحل محل نائب الفاعل[8]، وتقوم مقامه، إذا بني الفعل للمجهول، نحو قولنا: يُصامُ شهرُ رمضان، سِيرَ خلفَنا، لا يُقامُ في دار بخيل، لن يُعنَى بحاجة كسول. وإنما يكون نائب فاعل ما أصله المفعول.

ومن هذا كله ترى أن شبه الجملة، بشطريها، محلها النصب، وناصبها هو الحدث الذي تقيِّده وتتعلَّق به. وللحدث هذا أنواع، نفصل أمرها فيما يلي[9]:

(١) الآية ١٢ من الحديد.
(٢) الآيتان ١٣٧ و١٣٨ من الصافات.
(٣) الآية ١٩١ من آل عمران.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٢٣٥ والكشاف ١: ٤٥٣.
(٥) الآية ١٦١ من الأنعام.
(٦) الكشاف ٢: ٥٠. وانظر البحر ٣: ٢٦٢.
(٧) الآية ٢٣ من الحج. وانظر إملاء ما من به الرحمن ٢: ١٤٢.
(٨) رصف المباني ص ٨١ - ٨٢.
(٩) المغني ص ٤٨٤ - ٤٩١ ورصف المباني ص ١٥٢ وسر الصناعة ١: ١٤١.

١ ـ الفعل: وهو الفعل التامّ لازماً أو متعدياً، سواء أكان متصرفاً، نحو قول مغلس بن لقيط[١]:

أبقَتْ ليَ الأيَّامُ، بَعدَكَ، مُدرِكاً   ومُـرَّةَ، والـدُّنيـا قَليـلٌ عِتـابُهـا

وقول مويلك المزمُوم[٢]:

امرُرْ على الجَدَثِ، الذي حَلَّتْ بهِ   أُمُّ العَلاءِ، فنادِهـا، لو تَسمَـعُ

وقول متمم بن نويرة[٣]:

لقد كَفَّنَ المِنهالُ، تَحتَ رِدائهِ   فتىً، غَيرَ مبطانِ العَشيَّاتِ، أروَعا

أم كان جامداً، نحو قول عباس بن مرداس[٤]:

وقـالَ نَبيُّ المُسلِمِينَ: تَقـدَّمُـوا   وأحبِبْ، إلينا، أن نكونَ المُقدَّما

وقول الأخطل[٥].

فقُلتُ: اقتُلُوها، عنكُمُ، بِمزاجِها   وأطيِبْ بها، مَقتولةً، حِينَ تُقتَلُ

وقوله[٦]:

بئسَ الصُّحاةُ، وبئسَ الشَّربُ شَربُهُمُ   إذا جَرَى فيهِمُ المُزَّاءُ، والسَّكَرُ

وقول أوس بن حجر[٧]:

أُقيمُ بدارِ الحَزمِ، ما دامَ حَزمُها   وأحْرِ، إذا حالَتْ، بأنْ أتحوَّلا!

---

(١) الخزانة ٢: ٤١٥.
(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٩٠٣.
(٣) المفضليات ص ٢٦٥.
(٤) جنى الداني ص ٤٩.
(٥) ديوان الأخطل ص ١٩ والخزانة ٤: ١٢٢.
(٦) ديوان الأخطل ص ٢٠٨ والمخصص ١١: ٧٦.
(٧) ديوان أوس بن حجر ص ٨٣ والعيني ٣: ٦٥٩. والشاهد فيه هو تعلق الظرف «إذا» بما قبله.

وقول المرقش الأصغر[1]:

يـا بنةَ عَجْـلانَ، مـا أصبَـرَني   على خُطُوبٍ، كَنحتٍ، بالقَدُومْ!

وقول عروة بن أذينة[2]:

حَجَبتْ تَحيَّتَها، فقُلتُ لصاحِبي: مـا كانَ أكثـرَها، لَنـا، وأقلَّها!

وقول الآخر:

وقائلةٍ: نِعمَ الفَتَى أنتَ، مِن فتىً   إذا، المُرضِعُ العَوجاءُ، جالَ بَرِيمُها

وزعم[3] بعض النحاة أن التعليق لا يكون بالفعل الجامد، ويجب أن يقدر لأشباه الجمل، في مثل هذه الشواهد، عوامل أخرى.

أما الفعل الناقص فقد اختلف النحاة في أمر التعليق به. فأكثرهم يرى أن الأفعال الناقصة تدل على الحدث[4]، ما عدا «ليس»، والتعليق بها جائز. والرضي[5] يرى أن «ليس» أيضاً تدل على الحدث، وهو الانتفاء. وكان ابن جني قبله قد أجاز في قول الله عز وجل[6]: ﴿ألا يَومَ يأتيهِمْ لَيسَ مَصرُوفاً عَنهُم﴾ أن يعلق «يوم» بـ«ليس». قال[7]: «لأنه إذا جاز أن ترفع وتنصب للفظها كذلك يجوز أن يتعلق الظرف بها أيضاً، للفظها. قال لي مرَّة أبو عليّ، رحمه الله: الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً».

وهم يستدلّون، على صحة مذهبهم، بقوله تعالى[8]: ﴿أكانَ للنَّاسِ

---

(1) شرح اختيارات المفضل ص ١١٠٩.
(2) ديوان عروة بن أذنيه ص ٣٦٣.
(3) انظر المغني ص ٤٨٨ ـ ٤٨٩.
(4) المغني ص ٤٨٨ وشرح الكافية: ٢: ٢٩٠ والهمع ١: ١١٣ ـ ١١٤.
(5) شرح الكافية ٢: ٢٩٠.
(6) الآية ٨ من هود.
(7) التمام ص ١٧٤.
(8) الآية ٢ من يونس.

عَجَباً أنْ أوحَينا إلى رَجُلٍ منهم﴾، فيزعمون أن الجار والمجرور «للناس» لا يتعلقان إلاّ بـ «كان». فهما[1] لا يتعلقان بـ «عجباً» لأنه مصدر مؤخر، ولا بالمصدر المؤوّل بعدهما لأنه لا يعمل، ولا بالفعل «أوحى» لأنه صلة لـ «أن» التي هي بعدهما، ولئلا يفسد المعنى.

وذهب بعض النحويين، كالمبرد والفارسي والجرجاني وابن برهان والشلوبين، إلى أن الأفعال الناقصة كلها تدل على الزمان، دون الحدث، ولذلك سميت ناقصة[2]، ولم يجز التعليق بها.

والاختيار أنها ناقصة، لقصورها عن الدلالة، على الحدث التام. فهي تدل على حدث ناقص، لا يتم إلاّ بالمنصوب بها[3]، وهو الخبر.

ولهذا كان القياس في أخبارها أن تحمل معنى الحدث، كالمشتقات والمصادر، أو ما يؤوّل بها[4] من جملة، أو اسم ذات موصوفٍ بما فيه معنى الحدث، أو مضافٍ إلى ذلك. ولهذا أيضاً ندر أن تقع الجملة الإنشائية في محل نصب خبراً لها، إذ يتعذر تأويلها بالمشتق أو المصدر، إن بقيت ملازمة لبنائها الإنشائي.

وعليه فإن التعليق بالأفعال الناقصة ضعيف، وإنما يكون بالخبر الذي هو دال على الحدث لفظاً، أو تقديراً. ولا يُلجأ إلى التعليق بالفعل الناقص إلاّ إذا فُقد الحدث الآخَر لفظاً وتقديراً، وكان في المعنى ترشيح لهذا الفعل أن يعلق به. فالجار والمجرور في الآية الكريمة: ﴿أكانَ للنَّاسِ عَجَباً أنْ أوحَينا﴾ متعلقان بحال من «عجباً» مقدرة[5]. وقيل: اللام للتبيين، والجار والمجرور متعلقان بالخبر «عجباً»، لأنه مصدر صريح يجوز التعليق

---

(١) المغني ص ٤٨٨.

(٢) شرح الكافية ٢: ٢٩٠ والهمع ١: ١١٣ وشرح التصريح ١: ١٩٠.

(٣) حاشية الدسوقي ٢: ٩٠ وحاشية الأمير ٢: ٧٤ وشرح الكافية ٢: ٢٩٠.

(٤) انظر شرح الكافية ٢: ٢٨٩.

(٥) المغني ص ٤٨٨ وإملاء ما من به الرحمن ٢: ٢٤.

به، وإن تأخر. ويجوز أيضاً أن يكون عجب بمعنى مُعجِب، وتكون اللام للتقوية، فلا حاجة إلى التعليق.

أما نحو قول لبيد[1]:

وما المرءُ إلاّ كالشِّهابِ، وضَوئِهِ يَحورُ رَماداً، بَعدَ إذْ هوَ ساطعُ

مما يكون فيه خبر الفعل الناقص اسم ذات، فتعلق شبه الجملة منه، وهي هنا «بعد»، بالخبر نفسه، على أنه مؤوّل بالمشتق: رميماً، أو فانياً. وإن لم يتأتّ التأويل بمشتق كان التعليق بصفة محذوفة أو حال. وإلاّ كان التعليق بالفعل الناقص.

٢ ـ شبه الفعل: وهو المصدرُ، والمشتقُّ العامل عمل فعله، واسمُ الفعل. ولما كانت هذه الكلمات تشبه الفعل في الدلالة على الحدث، وتعمل عمله، في الرفع للفاعل أو نائبه، والنصب للمفعول، حملت عليه ههنا، فجاز أن تتعلق بها أشباه الجمل.

ومن شواهد المصادر قول أبي زبيد[2]:

ولكَ النَّصرُ باللِّسانِ، وبالكَـ ـفِّ، إذا كانَ لليَدَينِ مَصالُ

تعلقَ فيه «باللسان» بالمصدر «النصر» و«إذا بالمصدر المحذوف «النصر»، وقول معن بن أوس[3]:

فما زِلتُ في لِيني لهُ، وتَعطُّفي عليهِ كما تَحنُو، على الوَلَدِ، الأُمُّ

وقول زفر بن الحارث[4]:

ولم تُرَ، مِنّي، نَبوةٌ غَيرَ هذهِ فِرارِي، وتَركي صاحبيَّ ورائيا
عَشيّةَ أُجرَى بالصَّعيدِ، ولا أرَى منَ القومِ إلاّ منَ عليَّ، وماليا

(١) ديوان لبيد ص ١٢٩.
(٢) ديوان أبي زبيد ص ١٣١.
(٣) الأمالي ٢: ١٠٣.
(٤) نقائض جرير والأخطل ص ٢٥.

تعلق فيه «وراء» و«عشية» بالمصدر «ترك»، وقول سعد بن ناشب[1]:

وإنّ لنا، إمّا خَشِينـاكَ، مَذهبـاً   إلى حَيثُ لا نَخشاكَ، والدَّهرُ أطوارُ

ومن شواهد المشتقات قول صخر بن عمرو[2]:

إذا ذُكرَ الإخوانُ رَقـرَقتُ عَبـرةً   وحَيَّيتُ رَسماً، عِندَ لَيَّةَ، ثاويـا

تعلق فيه «عند» باسم الفاعل «ثاويا»، وقول الربيع بن ضبع[3]:

أصبَـحَ، منّي، الشَّبابُ مُبتكِـرا   إن يَنْأَ عنّي فقد ثَـوَى، عُصُرا

تعلق «منّي» فيه باسم الفاعل «مبتكرا»، وقول حميد بن ثور[4]:

وهل أنا، إنْ عَلَّلتُ نَفسي بسَرْحةٍ   من السَّرْحِ، مَسدودٌ عليَّ طَريقُ؟

تعلق فيه «عليّ» باسم المفعول «مسدود». وكذلك قول خالد بن عبدالله[5]:

وتُذكرُ أخـلاقُ الفتَى، وعِظامُـهُ   مُغيَّبةٌ في اللَّحدِ، بـالٍ رَميمُها

وتعلق «لي» بالصفة المشبهة «دوي»، من قول يزيد بن الحكم[6]:

تُكاشرُني كُرهاً، كـأنَّكَ نـاصحٌ   وعَينُك تُبدي أنّ صَدرَكَ لي دَوِي

وتعلق الظرف «عند» بجمع الصفة المشبهة «خشن»، من قول قريط بن أنيف[7]:

إذاً لقامَ بنَصري مَعشرٌ، خُشُنٌ   عِندَ الحَفيظةِ، إنْ ذو لُوثةٍ لانا

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٦٦٧.
(٢) الكامل ص ١٦٣ - ١٦٤.
(٣) الأمالي ٢ : ١٨٥.
(٤) ديوان حميد بن ثور ص ٣٨ - ٤١.
(٥) الفاضل ص ٤٠.
(٦) أمالي ابن الشجري ١ : ١٧٦.
(٧) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٢٢.

وباسم التفضيل «أبغض» تعلق الجار والمجرور، من قول ذي الخرق[1]:

يقولُ الخَنا، وأبغَضُ العُجمِ ناطقاً   إلى رَبِّنا صَوتُ الحِمارِ، اليُجدَّعُ

وكذلك قول جرير[2]:

لنا الفَضْلُ، في الدُّنيا، وأنفُكَ راغمٌ   ونحنُ، لكم يومَ القِيامةِ، أفضَلُ

فقد تعلق الجار والمجرور «لكم» باسم التفضيل «أفضل». وبه تعلق أيضاً «يوم».

ومن شواهد أسماء الأفعال قول الله تعالى[3]: ﴿قد يَعلَمُ اللهُ المُعوِّقِينَ منكُم، والقائِلينَ لإخوانِهِم: هَلُمَّ إلَينا﴾، وقول عائشة رضي الله عنها[4]: «إذا ذُكِرَ الصَّالحون فحَيَّهلا بعُمرَ»، وقول لبيد[5]:

ومتَى أهلِكْ فلا أحفِلُهُ   بَجَلِي الآنَ، مِنَ العَيشِ، بَجَلْ

وقول الأخطل[6]:

فعليكَ بالحَجَّاجِ، لا تَعدِلْ بهِ   أحَداً، أذا نَزَلَتْ عليكَ أُمورُ

وقول ذي الرمّة[7]:

وَقفْنا، فقُلنا: إيهِ، عن أُمِّ سالمٍ   وما بالُ تَكليمِ الدِّيارِ، البَلاقعِ؟

وقيل[8]: إن أسماء الإشارة قد تتعلق بها أشباه الجمل، لما فيها من رائحة الفعل. وكأنهم يريدون نحو: هذا أخي أمامَك، هذه قلوبنا بينَ

(1) النوادر ص ٦٦.
(2) ديوان جرير ص ١٤٣.
(3) الآية ١٨ من الأحزاب.
(4) مسند أحمد ٦: ١٤٨.
(5) ديوان لبيد ص ١٩٧ والخزانة ٣: ٣٤.
(6) ديوان الأخطل ص ٤٠٤.
(7) ديوان ذي الرمة ص ٣٥٦ والخزانة ٣: ١٩.
(8) رصف المباني ص ٨١.

أيديكم، ذلك كتابه في الحقيبة. والحقُّ أن أشباه الجمل هذه تتعلق بأحوال محذوفة، من الأسماء قبلها.

أما الأحرف المشبهة بالفعل فلا يُعلَّق بها. إنها، وإن أشبهت الأفعال في اللفظ والمعنى[١]، لم تزل أحرفاً. والحرف لا تتعلق به شبه جملة، إلاّ إذا ناب عن الفعل المحذوف، كما سنرى بعد قليل، في حروف المعاني.

وزعم بعض النحاة أن شبه الجملة قد تُحمل على معنى الحدث، وتشبه بالفعل، فيجوز أن يعلق بها، الظرف أو الجار والمجرور. فقول العرب «أكلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ» ذُكر فيه[٢] أن «كلّ» متعلق بشبه الجملة «لك»، لما فيها من معنى الفعل. والصواب أنه متعلق بالخبر المحذوف، الذي تعلق به «لك»، وإن كان المبتدأ اسم ذات[٣].

وهم يرون أن شبه الجملة إذا تعلقت بظاهر لم تحمل معنى الحدث، ولم تشبه الفعل، فلا يعلق بها، وإذا تعلقت بكون عام محذوف نقل إليها الضمير منه، واستقر فيها، فأصبحت كالفعل وجاز التعلق بها[٤]، نحو قول مليح بن الحكم[٥]:

بانَ الخَليطُ الّذي ما دُونَهُ أحَدُ   عِندِي، ولو لم يكنْ يَدري بما أجِدُ

قال ابن جني[٦]: «لا يجوز أن يكون (عندي) صفة لـ (أحدٌ)، لأن المعنى أنه ما عندي أحد أقرب إليّ منه. وقد يجوز، على هذا، أن يكون (دونه) هو المستقَرّ، و(عندي) فضلة فارغة متعلقة بـ (دونـه) وهو ذو الضمير. ويجوز فيه عكس هذا. وهو أن يكون (عندي) هو المستقَرّ، وفيه الضمير،

---

(١) انظر المسألة ٢٢ من الإنصاف.
(٢) المغني ص ٧٧٥ وحاشية الدسوقي ٢: ٣١٤.
(٣) انظر الهمع ١: ٩٩.
(٤) التمام ص ١٦٢.
(٥) التمام ص ٢٣٤. وانظر شرح أشعار الهذليين ص ١٠١٣.
(٦) التمام ص ٢٣٥.

و(دونه) فضلة فارغة متعلقة بـ (عندي). . . ». والصحيح أن الظرفين متعلقان بالخبر المحذوف.

٣ ـ الجامد المؤوَّل بمشتق: والمراد بالجامد ههنا اسم الذات، والاسم العلم، والضمير. فإذا أُوِّل اسم الذات بالمشتق جاز أن يحمل على معنى الحدث، وتعلّق به أشباه الجمل. من ذلك كلمة «أخا» في قول ليلى الأخيلية(١):

فلا يُبعِدَنْكَ اللهُ، تَوبةُ، هالكاً أخا الحربِ، إذ دارتْ عليهِ الدَّوائرُ

فهي بمعنى «صاحب»، ولذلك تعلقت «إذ» بها. وفي قول الهمداني(٢):

وإنَّ لِساني شُهدةٌ، يُشتفَى بها وهُوَّ، على من صَبَّهُ اللهُ، عَلقمُ

تعلق الجار والمجرور «على من» بالاسم الجامد «علقم»، لأنه بمعنى: شديد. والتأويل: وهو شديد، على من صبّه الله عليه.

وقد حملوا على ذلك قول الله تعالى(٣): ﴿وهُوَ الّذِي في السَّماءِ إِلَهٌ، وفي الأرضِ إِلَهٌ﴾، فجعلوا التعلق بكلمة «إله» لتأوُّلها بمعنى: معبود. والتقدير: وهو الذي هو معبودٌ في السماء، ومعبودٌ في الأرض. وقد صح ذلك، إذ لا يجوز(٤) أن يكون «إله» مبتدأ والجار والمجرور متعلقين بخبره، أو «إله» فاعلاً للجار والمجرور، لئلّا تفقد الصلة الضمير العائد على الموصول، ولئلّا يلزم فساد المعنى بالشّرك. ولا يجوز أن يكون «إله» بدلاً من الضمير المستتر في الجار والمجرور، والتقدير: وهو الذي يكون هو في السماء، إله، لئلّا يبدل من ضمير العائد مرتين، وفيه بُعدٌ حتى قيل بامتناعه(٥).

(١) أمالي الزجاجي ص ٧٨.
(٢) المغني ص ٤٨٥ والخزانة ٢: ٤٠٠.
(٣) الآية ٨٤ من الزخرف.
(٤) المغني ص ٤٨٥.
(٥) المغني ص ٤٨٥.

وقد وقف ابن جني عند بيت الهذلي:

نَفَـانِي، وكنتُ ابنَـهُ حِقبـةً   إليـهِ أؤُولُ، إذا أُنسَـبُ

فقال[1] «ينبغي أن يكون الناصب لـ (حقبة) ما في (ابنه) من معنى الفعل. فكأنه قال: كنتُ منسوباً إليه معروفاً ببنوّته. ومثل ذلك ما أنشدنا لجرير:

تَركتِ بنا لَوحاً، ولو شئتِ جادَنا   بُعيدَ الكَرَى ثَلجٌ، بكَرمانَ، ناصحُ

فنصب (بعيد الكرى) بما في (ثلج) من معنى الثَّلج، لأنه بمعنى بارد... قال لي أبو علي، رحمه الله، مرَّة: الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً».

وقد تؤوِّل بالمشتقات أسماء موغلة في الجمود، كالذي في قول متمم ابن نويرة[2]:

فلمَّا تَفرَّقْنا كأنّي، ومالكاً   لطُولِ اجتماعٍ، لم نَبِتْ ليلةً معا

فقد تعلقت «ليلة» منه إذا اعتبر الفعل ناقصاً بـ «معا»، لتأوُّله بمعنى: مُجتمعَين. ومن هذا القبيل أيضاً الكافُ، من قول معن بن أوس[3]:

يُحاوِلُ رَغمي، لا يُحاوِلُ غَيرَهُ   وكالموتِ، عندِي، أن يَحُلَّ بهِ الرَّغمُ

فقد تعلق «عند» بها، لأنها اسم مؤوَّل بمعنى: مثل. وكذلك نقول في المصدر المؤوَّل من قول طرفة[4]:

لعَمْرُكَ، إنَّ المَوتَ ما أخطأ الفَتَى   لكالطِوَّلِ المُرْخَى، وثِنْياهُ باليَدِ

وإذا كان الاسم العلم أو الضمير يشير إلى معنى المشتق حمل على الحدث، وجاز أن تعلق به شبه الجملة. ومن ذلك لفظ الجلالة، في قوله

(١) التمام ص ١٦٣.
(٢) الأغاني ٤: ٦٨.
(٣) الأمالي ٢: ١٠١ - ١٠٣.
(٤) ديوان طرفة ص ٥٣.

عز وجل(١): ﴿وهوَ اللهُ في السّماواتِ والأرضِ. يَعلَمُ سِرَّكُم وجَهْرَكم﴾. إنه اسم علم، ولكنه يشير إلى معنى: المعبود. ولهذا يعلق الجار والمجرور به.

وكذلك قول فدكي بن أعبد(٢):

أنـا ابنُ ماويّـةَ، إذْ جَدَّ النُّقُـرْ وجـاءتِ الخَيلُ، أثـابيَّ، زُمَـرْ

لأن «ابن ماوِيّة» فيه معنى: المِقدام، وقول الشاعر(٢):

* أنا أبو المِنهالِ، بَعضَ الأحيانْ *

لأن «أبو المنهال» فيه معنى: الشُّجاع.

أما قول الشاعر، في مدح بشر بن مروان(٣):

ونِعمَ مَزكاً مَن ضاقَتْ مَذاهِبُـهُ ونِعمَ مَن هوَ في سِرٍّ، وإعلانِ

فإن الجار والمجرور منه يتعلقان بـ«هو» المحذوف قبلهما، لأنه يشير إلى معنى المشتق أيضاً. والتقدير: ونعم من هو الثابتُ في حالتي السرّ والإعلان. وقيل(٤): إنهما متعلقان بالفعل «نعم»، والفاعل مستتر، و«من» تمييز له وهي نكرة تامة، و«هو» مبتدأ مؤخر خبره جملة «نعم».

٤ ـ حروف المعاني: وهي الحروف التي وضعت لمعان، كان حقها أن يُعبَّر عنها بالأفعال(٥)، كالاستفهام، والنفي، والنهي، والأمر، والتوكيد، والتشبيه، والتمني، والعرض، والتحضيض، والنداء، والتعجب، والاستغاثة... ولمّا كانت هذه الحروف تحمل معنى الأفعال فقد أجاز

(١) الآية ٣ من الأنعام.
(٢) المغني ص ٤٨٥.
(٣) المغني ص ٣٦٦ و٤٨٦ و٤٨٨ ـ ٤٨٩ والخزانة ٤: ١١٥.
(٤) المغني ص ٤٨٦ و٤٨٨.
(٥) شرح المفصل ٨: ٧ وحاشية الدسوقي ٢: ٩٠.

بعض النحويين تعلق أشباه الجمل بها مطلقاً. ومنع الجمهور ذلك مطلقاً، وقدروا لشبه الجملة فعلاً تتعلق به. وجعلوه محذوفاً، لدلالة حرف المعنى عليه(1).

والاختيار ما ذهب إليه الفارسي وابن جنّي(2). وهو أن الحرف إذا ناب عن الفعل المحذوف جاز التعلق به، على سبيل النيابة لا الأصالة. وإلاّ فلا. وعلى هذا فإن «يا» التي للنداء والتعجب، أو للنداء والاستغاثة، يعلق بها(3) لنيابتها عن الفعل في هذه المعاني، كما نُصب المنادي بأداته التي نابت عن الفعل.

فقول امرىء القيس(4):

فيالكَ، من لَيلٍ، كأنّ نُجومَهُ   بكلِّ مُغارِ الفَتلِ، شُدَّتْ بيَذبُلِ

يتعلق الجار والمجرور «لك» منه بـ «يا» لنيابتها عن الفعل. وكذلك الجاران والمجروران، في قول عبدالله بن مسلم(5):

يا لَلرِّجالِ، لِيومِ الأربعاءِ، أما   يَنفكُّ يُحدِثُ لي بَعدَ النُّهى طَرَبا؟

* * * *

أما الذين أجازوا التعلق بحروف المعاني مطلقاً فقد حملوا على ذلك قول كعب بن زهير(6):

وما سُعادُ، غَداةَ البَينِ، إذْ رَحَلُوا   إلاّ أغَنُّ، غَضِيضُ الطَّرفِ، مكحولُ

فزعموا أن «غداة» متعلقٌ بحرف النفي «ما»، والتقدير: انتفَى في الغداة إلاّ

(1) المغني ص ٤٩٠.
(2) المغني ص ٤٨٩.
(3) رصف المباني ص ٨١.
(4) شرح القصائد العشر ص ٥٦.
(5) شرح أشعار الهذليين ص ٩١٠.
(6) ديوان كعب بن زهير ص ٦ والمغني ص ٤٨٩.

كونُها كظبي أغنّ. وذهب ابن هشام[1] إلى أن العامل في «غداة» هو حرف التشبيه المحذوف، إذ التقدير: وما يشبه سعادَ غداة البين إلاّ أغنّ. وقلبَ التشبيهَ، لتعذر إعماله في الظرف، وبينهما «إلاّ».

والتحقيق أن «غداة» متعلق بحال محذوفة بعد «سعاد»[2]. وجاز تقييد اسم الذات بالزمان، لأن المقصود بذلك هو المضاف المحذوف قبله. والتقدير: وما شأن سعادَ كائناً غداة البين إلاَّ شأنُ ظبي أغنّ.

وقيل[3]: إن العامل في الظرف هو الاسم المقدر قبل «سعاد»، كما عملت كلمة «خبر»[3] المقدرة قبل «مريم» في «إذ»، من قوله تعالى[4]: ﴿واذكُرْ في الكِتابِ مَرْيَمَ إذِ انتَبذَتْ، من أهلِها، مكاناً شَرْقيّاً﴾، وكما عملت «نبأ» في «إذ»، من قوله عز وجل[5]: ﴿هل أتاكَ نَبأُ الخَصْمِ، إذ تَسَوَّرُوا المِحرابَ﴾، لتضمنها معنى الحصول والكون.

وذهبوا في هذه الآية الكريمة[6]: ﴿ما أنتَ، بنِعمةِ رَبِّكَ، بمَجنُونٍ﴾ إلى أن الجار والمجرور «بنعمة» متعلقان بحرف النفي «ما»، والمعنى: انتفى بسبب نعمة ربك عنك الجنون. إذ لو علقا بـ«مجنون» لأفاد ذلك نفي جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون ملابساً لنعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص[7].

والصحيح ما ذهب إليه الزمخشري[8]، من أن التعلق بـ«مجنون» منفيّاً، كما يتعلق بـ«عاقل» مثبتاً في «قولك: أنت بنعمة الله عاقل، مستوياً

---

(١) شرح بانت سعاد ص ٢٤ ـ ٢٥ والمغني ص ٤٩٠.
(٢) المنصف ٢: ١٥٠ وحاشية الأمير ٢: ٧٥.
(٣) البحر ٦: ١٧٩ وإملاء ما من به الرحمن ٢: ١١١.
(٤) الآية ١٦ من مزيم.
(٥) الآية ٢١ من ص.
(٦) الآية ٢ من القلم.
(٧) المغني ص ٤٩٠.
(٨) الكشاف ٢: ١٤٦.

في ذلك الإثبات والنفي استواءهما في قولك: ضربَ زيدٌ عمراً، وما ضربَ زيدٌ عمراً. تُعمل الفعل، مثبتاً ومنفيّاً، إعمالاً واحداً».

وأما ما اعترض به أبو حيان(1)، على الزمخشري، فقد تعقبه السفاقسي، ورده عليه(2).

وزعم المازني، ومن قلده، أن العامل في الظرف من نحو: «أمّا اليومَ فإنّي مُقيمٌ» هو «أمّا»(3)، لأنها تتضمن معنى الشرط وفعله. والصواب أن العامل هو «مقيم»، ولا عبرة لفصل الفاء و«إنّ» بينه وبين الظرف.

وقد احتج الذين أجازوا عمل حروف المعاني، في أشباه الجمل مطلقاً، بنحو: ما أهنتُ المُحْسِنَ للمكافأة. قالوا(4): إن قصدتَ نفي إهانةٍ معلَّلةٍ بالمكافأة فالتعلق بالفعل، والمعنى: إهانةُ المحسن لأجل المكافأة منفيّةٌ. فأنت تنفي إهانة مخصوصة، ولا تنفي وقوع الإهانة مطلقة. وإذا أردتَ نفي الإهانة على كل حال فالتعلق بحرف النفي، والتعليلُ له. والمعنى: انتفت، لأجل المكافأة، إهانةُ المحسن. ولو علق بالفعل لفسد هذا المراد.

والحقُّ أن التعلق بالفعل، على كل حال. فإن أردت الوجه الأول كان التعلق بالفعل مجرداً من النفي، وإن أردت الوجه الثاني كان التعلق بالفعل المنفيّ.

ولو صح ما ذهب إليه أولئك للزمهم أن يجعلوا حرف النفي هو الناصب، للمفعول لأجله، في نحو: «ما أهنتُ المحسنَ مكافأةً له»، إذا كان القصد نفي الإهانة مطلقة. وقد يتبع ذلك بعض صور المفعولات الأخرى.

* *

(1) البحر ٨: ٣٠٨.
(2) المنصف ٢: ١٤٩ ـ ١٥٠.
(3) المغني ص ٧٧٥ وحاشية الصبان ٤: ٤٨.
(4) المغني ص ٤٩٠ وحاشية الدسوقي ٢: ٩١.

٥ ـ **العامل المعنوي**: العوامل في الإعراب أكثرها لفظي، وهي ظاهرة أو مقدرة. وقلما اعتمد النحاة العوامل المعنوية التي لا تظهر، ولا تقدر بلفظ، كعامل الابتداء في الأسماء، وعامل التجرد من الناصب والجازم في الفعل المضارع. غير أن الكوفيين كانوا أبعد في اعتماد العامل المعنوي. فقد زعموا أن شبه الجملة، في نحو: زيد عندك، وأخوك في الدار، منصوبة على الخلاف، لأنها خالفت المبتدأ ولم تكن نفسه. فالعامل أمر معنوي، وهو الخلاف[١]. وزعم آخرون أن المبتدأ هو الذي نصبها، لأنها تخالفه[٢].

وقيل: إن الجملة إذا خلت من عامل ظاهر، أو مقدر، تعلقت شبه الجملة بالنسبة، أي: بالإسناد[٣]. وهو عامل معنوي. فقولك: السماء ملجأ حين تضيق الأرض، ليس في الجملة الاسمية منه ما يعمل في الظرف «حين»، لأن المبتدأ اسم ذات، والخبر اسم مكان، وهما لا يعملان عمل الأفعال. ولذلك يعلق «حين» بالنسبة بين المبتدأ والخبر، وهي الإسناد. فكأن التقدير: يثبت اللجوء إلى السماء حين تضيق الأرض.

كذا. والقياس في مثل هذا أن يكون التعليق بالخبر، على تضمينه معنى الحدث. وإذا كانوا قد أوَّلوا اسم الذات، أو الاسم العَلم أو الضمير، بالمشتق فأحرِ بهم أن يسمحوا بشيء من معنى الحدث لاسم المكان، وهو من المشتقات، على التحقيق. أما نحو: دارك مني ميلٌ، ودارك مني ليلةٌ، فالجار والمجرور فيه متعلقان بمدلول الخبر، أي: بعيدة مني هذا القدر. وعلى ذلك يحمل قولك: أين مني النجاح؟

وجعل بعض النحويين من العوامل المعنوية شبهَ الجملة[٤] التي يعلق

---

(١) شرح المفصل ١: ٩١ والمغني ص ٤٨٤. وانظر المسألة ٢٩ من الإنصاف.
(٢) المغني ص ٤٨٤.
(٣) انظر النحو الوافي ٢: ٢٧٩ و٣٤٤ و٣٤٩.
(٤) المغني ص ٧٧٥ وحاشية الدسوقي ٢: ٣١٤.

بها ظرف أو جار ومجرور، والمتعلَّق الذي يدل عليه معنى عامل ظاهر، ممنوع من العمل لأسباب صناعية[1].

٦ ـ **العامل المحذوف**: إذا خلت الجملة من متعلَّق ظاهر كالفعل، وشبهه، والجامد المؤوَّل بالمشتق، وحرف المعنى النائب عن الفعل، وجب تقدير عامل لشبه الجملة تقيّده وينصبها، فتتعلَّق به.

فقول الله تبارك تعالى[2]: ﴿وإلى ثَمُودَ أخاهُم صالحاً﴾ يكون التقدير فيه: وأرسلْنا إلى ثمود أخاهم صالحاً. لأن ذكر النبيّ والمرسل إليهم يدل على هذا التقدير[3].

ومن ذلك أيضاً ما يحذف فيه الكون العام أو الكون الخاص، بدليل شبه الجملة، وسنفصل ذكره بعد.

* * * *

والعوامل التي ذكرنا تُعلَّق أشباه الجمل بها يجوز لكل منها، ملفوظاً أو مقدراً، أن ينصب شبه جملة أو أكثر. فقولك: سنسافر غداً مع أبي من حلب إلى دمشق بالطائرة للنزهة، فيه ست أشباه جمل، تتعلَّق كلها بالفعل «نسافر»، لأنها منصوبة به ومقيدة له.

ويشترط في مثل هذا التعليق أن تكون أشباه الجمل مختلفة، لا من معنى واحد. وهذا الشرط ظاهر في المثال الذي ذكرنا، لأن كل شبه جملة فيه تخالف ما سواها. أما إذا كانت من معنى واحد فلا يجوز أن يعمل فيها عامل واحد. لا يجوز أن تقول: سافرت صباحاً مساءً، وأنت تريد أن السفر كان في هذين الزمانين، وهما معمولان للفعل ومتعلقان به. فإذا حملته على العطف مع حذف الحرف، أو على البدل بدل الغلط، جاز وكان

---

(١) المنصف لابن جني ١: ١٣١.
(٢) الآية ٧٣ من الأعراف.
(٣) المغني ص ٤٨٧.

الظرف الأول هو المعمول للفعل، والثاني تابع له منصوب على التبعية، ولا يجوز تعليقه.

أما شبها الجملة في نحو عجز قول امرىء القيس[1]:

فيا لكَ من لَيلٍ، كأنّ نُجومَهُ   بكلِّ مُغارِ الفَتلِ، شُدَّتْ بيَذبُلِ

فهما مختلفان، وإن كانا من نوع واحد. فالباء الأولى للاستعانة، والباء الثانية للإلصاق، ولذلك تتعلقان بعامل واحد هو «شُدَّ». ولو كانتا متفقتين في المعنى لما جاز تعلقهما به.

ومن ذلك قوله تعالى[2]: ﴿يَتوارَى منَ القَومِ من سُوءِ ما بُشِّرَ بِهِ﴾، لأن «من» الأولى لابتداء الغاية، و«من» الثانية للسببية.

ومن ذلك أيضاً قولك: عمّا قليلٍ سأرحل عن دارك، ووهبت لأخي مالاً لمساعدته، وطردنا من المدرسة أخاك من كسله، وأقمنا في دمشق في عهد الوحدة.

وزعم سيبويه أن تعدد شبه الجملة، مع الاتفاق في المعنى، والعاملُ واحد جائز[3] إذا كانت الأولى أعم من الثانية، نحو: لقيته يومَ الجمعة صباحاً. فجعل الاسمين المنصوبين ظرفين، وأجاز نصبهما بالفعل، ولم يجعل الثاني بدلاً. والنحويون يحملون مثل هذا على البدل، إلّا أنهم قد يتسمّحون في العبارة، فيتوهم من لا يعرف أساليبهم أنهم يريدون ما ذهب إليه سيبويه. والحقُّ أنهم يريدون أن العامل نصب الأول فقط، وأما الثاني فهو منصوب على التبعية.

بيد أنهم - والحق يقال - قد أجازوا[4] عمل اسم التفضيل في شبهي

---

(١) شرح القصائد العشر ص ٥٦.

(٢) الآية ٥٩ من النحل.

(٣) المغني ص ١٠١ وشرح بانت سعاد ص ٢٧.

(٤) انظر شرح بانت سعاد ص ٢٧.

جملة من نوع واحد، نحو: أنت يومَ الجمعة خير منك يومَ الخميس. وقدروا المعنى: أنت يزيد خيرك في يوم الجمعة على خيرك في يوم الخميس.

والتحقيق أن الظرف الأول متعلق بحال من «أنت»، والثاني متعلق بحال من الضمير في «منك». وجاز تقييد اسم الذات بالزمان، لأن المراد بالقيد ههنا مضاف محذوف، والتقدير: شأنك يوم الجمعة خير من شأنك يوم الخميس. إذ لا يُفضَّل الشيء على نفسه، وإنما تفضَّل بعض أحواله على بعض.

وإنما يجوز مذهب سيبويه في قليل من الكلام، نحو: أنامُ كلَّ ليلة ستَّ ساعات، ويصوم المسلمون كلَّ سنة شهراً كاملاً، ويعيش الموظف كلَّ شهر يوماً واحداً. وهنا لا بد من الإشارة إلى نكتة لطيفة ذات أهمية بالغة. وهي أن أشباه الجمل الثواني، في مثل هذه الجمل، يتعلق كل منها بالفعل مقيَّداً بالظرف «كلّ»، لا بالفعل مجرداً من هذا القيد. وفرق كبير بين المجرد والمقيد[1].

أما نحو: جلس الأطفال قرب دارك فوق الرصيف، فالظرفان وإن كانا فيه للمكان هما مختلفان، ولذلك يعلقان بالفعل «جلس». وكذلك لو قلت: سرنا تحت الشجر نحو المدينة، ولعبنا أمام الكلية بين السيارات.

وأما نحو قوله تعالى[2]: ﴿فأَيْنَما تُوَلُّوا فثَمَّ وَجهُ اللهِ﴾ فالظرف «ثَمَّ» فيه بدل من اسم الشرط، لأنه جزء منه. وهذا خلاف قوله تعالى[3]:

(١) انظر المغني ص ٥٩٩. وقد يحمل مثل هذا على أن «كلّ» منصوب بنزع الخافض، فليس للحدث الواحد ظرفان متجانسان. وإن صح هذا في بعض الجمل فإنه يتعذر في نحو: لماذا لا تجلس للطعام؟ قلت: والتحقيق في هذا المثال أن اللامين لمعنيين مختلفين. فالأولى للسببية، والثانية للتعليل.

(٢) الآية ١١٥ من البقرة.

(٣) الآية ١٤٤ من البقرة.

﴿وحَيثُما كُنتُم فوَلّوا وُجُوهكُم شَطْرَهُ﴾ لأن اسم الشرط والظرف فيه مختلفان.

فإن قلت: من خصائص البدل أن يكون هو المقصود بالحكم، ويجوز حذف المبدل منه، وهذا غير ممكن هنا. قلنا: إن مثل هذا الحذفِ لا يصح دائماً، ولا سيما إذا كان المبدل منه أداة شرط أو استفهام، نحو: من يكرمْني إنْ صديقٌ وإنْ عدوٌّ أكرمْه، ومتى جئتَني إنْ صباحاً وإنْ مساءً تلقَني، ومتى تُسافرُ أغداً أم بعدَ غد؟ وذلك لأن المبدل منه ههنا يتضمن معنى خاصاً لا يجوز إغفاله.

ومما يتعذر الاستغناء عن المبدل منه فيه نحو: لا إلَهَ إلاَّ اللهُ، أيّها الناسُ. بل إن بدل البعض من الكل والاشتمال قلَّما يجوز فيه حذف المبدل منه، لأنّ هذا الحذف قد يخلّ بالتركيب والمعنى.

* *

٣
حذف المتعلَّق

رأينا فيما مضى أن شبه الجملة، التي تتعلَّق، لا بد لها من عامل هو المتعلَّق، ويكون ظاهراً أو مقدَّراً. وسنرى الآن أن المتعلَّق المقدَّر إما أن يحذف جوازاً، ويجوز ذكره، وإما أن يحذف وجوباً، فلا يجوز إظهاره.

أما ما يجوز حذفه منه فهو:

ما تكون شبه الجملة فيه جواباً لسؤال[1]، كأنْ تُسأل: متى جئتَ؟ فتقول: صباحاً. أو تُسأل: أين كنتَ مقيماً؟ فتقول: في حلب.

وما يكون فيه دليل على العامل المحذوف. والدليل إما قرينة لفظية،

(١) شرح المفصل ٢: ٤٦ - ٤٧.

نحو قوله عز وجل[1]: ﴿كُتِبَ عليكُم القِصاصُ في القَتلَى: الحُرُّ بالحُرِّ، والعَبدُ بالعَبدِ، والأُنثَى بالأُنثَى﴾. فقد علم من «القصاص» أن المراد: الحرّ مقتولٌ بالحرّ، والعبد مقتول بالعبد، والأُنثى مقتولة بالأُنثى. ومن هذا القبيل أيضاً[2]: ﴿وكَتَبْنا علَيهم فِيها أنّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ، والعَينَ بالعَينِ، والأنفَ بالأنفِ، والأُذُنَ بالأُذُنِ، والجُروُحَ قِصاصٌ﴾، لأنَ «القصاص» دلَّ على أن المقصود: النفس مقتولةٌ بالنفس، والعين مفقوءةٌ بالعين، والأنف مجدوعٌ بالأنف، والأذن مصلومةٌ بالأذن. وكذلك قوله تعالى[3]: ﴿إذا طَلّقتُمُ النِّساءَ فطَلِّقُوهُنَّ، لعُدَّتِهِنَّ﴾، لأن الطلاق يكون قبل العدّة، فالتقدير: فطلّقوهنّ مستقبِلاتٍ لعدتهنَّ[4]. ومنه قول محمد بن بشير الخارجي[5]:

ماذا يُكلِّفُكَ الرَّوْحاتِ، والدُّلَجا البَرَّ طَوراً، وطَوراً تَركَبُ اللُّجَجا

وقولك: نام سعيد في غرفتي وصالح في غرفتك، والجاهل عزيز بين الجاهلين والعالم بين العلماء.

وإما قرينة معنوية، نحو قوله تعالى[6]: ﴿هلْ لكَ إلى أنْ تَزكَّى﴾ والتقدير: هل لك رغبةٌ أو ميلٌ إلى التزكية؟ وقولك: خرجتُ فإذا أنا بالمهنئين، يقدر فيه: أنا ملتقٍ بالمهنئين. وقول المجنون[7]:

خَليليَّ، ليلَى أكبرُ الحاجِ، والمُنَى فمَن لي بليلَى، أو فمَن ذا لها بيا؟

تقديره: من يتكفَّل لي بليلى، أو من الذي يتكفَّل لها بي؟

وما يكون المُقسَمُ به مجروراً بالباء، نحو قول المجنون[8]:

(١) الآية ١٧٨ من البقرة.
(٢) الآية ٤٥ من المائدة.
(٣) الآية ١ من الطلاق.
(٤) المغني ص ٤٨٧ و٥٠٠.
(٥) شرح الحماسة للمرزوقي ص ١١٧٣ - ١١٧٤. والطور: التارة والحين.
(٦) الآية ١٨ من النازعات.
(٧) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٥.
(٨) ديوان مجنون ليلى ص ١٦٨.

باللهِ، يا ظَبَياتِ القاعِ، قُلنَ لنا　　ليلايَ منكنَّ، أم ليلَى منَ البَشَرِ؟

وقوله أيضاً[1]:

بربِّكَ، هل ضَممتَ إليكَ ليلَى　　قُبيلَ الصُّبحِ، أو قبَّلتَ فاها؟

وأما ما يجب حذف المتعلَّق منه فأكثرُه ما تكون شبه الجملة فيه دليلاً على كون عام مطلق. وهو الوجود العام أو الوجود المطلق، دون زيادة معنى آخر، كالاستقرار أو الحصول أو الوجود. وأقلُّه ما تكون شبه الجملة فيه دليلاً على كون خاص مقيَّد. وهو الوجود مقيَّداً بصفة أخرى، كالنوم والجلوس والذهاب والاستماع والثبات...

ويقع الكون العام المطلق فيما يلي:

١ - الخبر: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿الحَمدُ للهِ، رَبِّ العالَمِينَ﴾[2] و﴿عِندَه عِلْمُ السَّاعة﴾[3]، ﴿وإنَّكَ لَعلى خُلُقٍ عظِيمٍ﴾[4]، ﴿ولو كنتُم في بُرُوجٍ مُشيَّدةٍ﴾[5]، وقول بشامة بن حزن[6]:

إنِّي لمِن مَعشرٍ، أفنَى أوائلَهُم　　قِيلُ الكُماةِ: ألا أينَ المُحامُونا؟

وأنت ترى أن المتعلَّق في مثل هذه الشواهد يكثر حذفه. وقد جاء به الشاعر، في قوله[7]:

لكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ، وإن يَهُنْ　　فأنتَ، لدَى بُحبوحةِ الهُونِ، كائنُ

---

(١) ديوان مجنون ليلى ص ٢٨٦ والخزانة ٤ : ٢١٤.
(٢) الآية ١ من الفاتحة.
(٣) الآية ٨٥ من الزخرف.
(٤) الآية ٤ من القلم.
(٥) الآية ٧٨ من النساء.
(٦) شرح الحماسة للتبريزي ؟ : ١٠٤.
(٧) المغني ص ٤٩٧ وشرح ابن عقيل ١ : ١٠٢ والبحر ٧ : ٧٧ والهمع ٢ : ١٠٨.

وقيل[1]: إن «كائن» ههنا اسم فاعل من «كان» الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه، وخبره محذوف. وقيل: هو اسم فاعل من «كان» التامة التي تعني الثبوت، فهو كون خاص. وقيل: ذكره ههنا ضرورة شعرية.

قال ابن يعيش[2]: «اعلم أنك لمّا حذفتَ الخبر الذي هو استقرّ، أو مستقرّ، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر، والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ في المعنى، ونقلتَ الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعاً بالظرف، كما كان مرتفعاً بالاستقرار. ثم حذفتَ الاستقرار، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره، للاستغناء عنه بالظرف. وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره. والقول عندي في ذلك أنْ بعد حذف الخبر، الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً. فإن ذكرته أولاً، وقلت: زيد استقرّ عندك، لم يمنع منه مانع».

فالأصل، في الكون العام، أن يحذف إن دلَّت عليه شبه جملة. فإذا بُني الكلام على ذكره جاز. ومن ذلك قول[3] أحد الصحابة عن النبي، عليه السلام: «فصلَّى بالنَّاسِ، ثُمَّ حَدَّثَنا بما هو كائنٌ حتَّى تَقُومَ السَّاعةُ»، وقول أبي بكر للنبي ﷺ[4]: «أإنَّا لكائنونَ بَعدَكَ»؟ وقوله عليه السلام[5]: «واللهُ كائنٌ بَعدَ كلِّ شيءٍ». ولك أن تقول: إنّ الكون في الشاهدين الأخيرين فيه معنى البقاء، وليس عاماً مطلقاً.

وجواز ذكر الكون العام، مع شبه الجملة، ليس خاصاً بالخبر، وإنما هو عام: يشمل الصفة والحال والصلة والمفعول الثاني. وذلك أذا بُني الكلام منذ البدء على ذكرهما معاً. وإلاّ فالحذف واجب.

---

(1) المصنف ٣: ١٥٤ وحاشية الدسوقي ٢: ٩٧.
(2) شرح المفصل ١: ٩٠ والهمع ٢: ١٠٨.
(3) سنن النسائي ١: ٢٣٩.
(4) الموطأ ص ٣٠٧.
(5) مسند أحمد ٢: ٥٣٩.

أما قول الرسول الكريم، ﷺ[1]: «وإنَّ رِيحَها لَيُوجَدُ من مَسِيرةِ سَبعِينَ خَرِيفاً» فليس مما نحن فيه، لأن «يوجد» بمعنى: يُشَمُّ أو يُحَسُّ به، وليس من الكون العام المطلق.

وقد يحذف الخبر، وهو كون عام، مع شبه الجملة الدالة عليه، نحو قولك[2]: هل مِن طعام؟ وما مِن طعامٍ. والتقدير: هل طعامٌ كائن في زمان أو مكان، وما طعامٌ كائناً في زمان أو مكان. وحملوا على هذا نحو: لا بأسَ، ولا محالةَ، ولا حول ولا قوة إلّا بالله، ولولا عبدُالله لجئنا، وليس أحدٌ، فجعلوا المحذوف هو الخبر مع شبه الجملة. وخرَّجوا على هذا[3] قول الأخطل[4]:

ولقد أكونُ، منَ الفَتاةِ، بمَنزِلٍ فأبِيتُ لا حَرِجٌ، ولا مَحرومُ

والمحذوف هو خبر «أبيت» مع شبه الجملة، أو خبر «لا» مع شبه الجملة. والتقدير[5]: أبيت كائناً بمنزلة الذي يقال له: لا حرج ولا محروم. أو: أبيت لا حرج ولا محروم كائناً في مكاني.

ويجب حذف الخبر مع شبه الجملة، إذا كانت الحال سادّة مسدّ الخبر، نحو قوله عليه السلام[6]: «أقربُ ما يكونُ العبدُ من رَبِّه وهو ساجدٌ». والتقدير: أقرب ما يكون العبد إذا كان وهو ساجد. وقد حذف خبر «أقرب» والظرف المتعلِّق به. ومثل هذا يقال في نحو: أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً.

٢ ـ الصفة: نحو قول زفر بن الحارث[7]:

---

(١) سنن الترمذي ٥: ٨٨.
(٢) الكتاب ١: ٢٧٩. وانظر ٢: ٧١ ـ ٧٢ و٣٧٦.
(٣) الكتاب ١: ٢٥٩.
(٤) ديوان الأخطل ص ٣٨٢.
(٥) الخزانة ٢: ٥٥٣.
(٦) انظر ص ١٨٨ وشرح الكافية ١: ١٠٥ ـ ١٠٧.
(٧) نقائض جرير والأخطل ص ٢٤ ـ ٢٥.

فيا راكباً، إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ كِلاباً وحَيّاً، من عُقيلٍ، مَقاليا

وقول حميد بن ثور[1]:

ولولا وِصالٌ، من عُمَيرةَ، لم أكنْ لأصرِمَها، إنّي إذاً لَطَلِيقُ

وقد يحذف الموصوف مع الصفة، إذا كان[2] الموصوفُ بعض اسم مجرور بـ «من» أو «في». نحو قوله تعالى[3]: ﴿وإنْ منكُم إلاّ واردُها﴾، والتقدير: وأنْ أحد كائنٌ منكم إلاّ واردُها[4]. ومثله قولك: ما في بني تميم إلاّ فوق ما تريد، أي: ما في بني تميم إلاّ رجلٌ كائنٌ فوق ما تريد. وقوله تعالى[5]: ﴿منهُمُ الصّالحونَ، ومنهُم دُونَ ذلكَ﴾. ويحمل[6] على هذا قول النابغة[7]:

كأنّكَ مِن جِمالِ بَني أُقَيشٍ يُقعقَعُ، خلفَ رِجْلَيهِ، بشَنِّ

لأن التقدير فيه: كأنك جملٌ كائنٌ من جمال بني أُقيش، وقول الشمردل[8]:

فلمّا رأتْ أنّ في صَدرِهِ منَ الوَجْدِ، فَوقَ الّذي يَحسَبُ
أدَلّتْ، لتَقتلَهُ، بالعِتابِ فكادَ، على عَقلِهِ، يُغلَبُ

لأن التقدير: أنّ في صدره شيئاً كائناً من الوجد فوق الذي يحسب.

أما قول عمرو بن كلثوم[9]:

---

(١) ديوان حميد بن ثور ص ٤١.
(٢) شرح التصريح ٢: ١١٨ - ١١٩ والكامل ص ٩٠٧ - ٩٠٨ والكتاب ١: ٣٧٦ والبحر ٨: ٣٤٩.
(٣) الآية ٧١ من مريم.
(٤) إملاء ما من به الرحمن ٢: ١١٦.
(٥) الآية ١٦٨ من الأعراف.
(٦) الكتاب ١: ٣٧٥.
(٧) ديوان النابغة ص ١٩٨.
(٨) منتهى الطلب ص ١٣١.
(٩) شرح القصائد العشر ص ٣٦٦

ألا لا يَجهَلَنْ أحَـدٌ، علَيـنـا فنَجهَلَ، فَوقَ جَهلِ الجاهِلينـا

فالتقدير فيه: نجهلَ جهلاً كائناً فوق جهلِ الجاهلين. وهذا من حذف المفعول المطلق مع صفته، لدلالة الكلام عليه. وهو كثير جداً عند من يجعل الكاف حرف جر، في مثل: اصبرْ كما صبرَ المجاهدون.

٣ ـ الحال: نحو قوله تعالى[١]: ﴿فخَرَجَ على قَومِهِ، في زِينتِـهِ﴾ أي: كائناً في زينته، وقول أبي الأسود[٢]:

وبالصِّدقِ، إستقبِلْ حَديثَكَ، إنَّهُ أصَـحُّ، وأدنَى للسَّدادِ، وأمثَـلُ

وإن جعلت الكاف، من نحو قول المجنون[٣]:

فيا رَبِّ، إذ صَيَّرتَ ليلَى هيَ المُنَى فـزِنِّي بِعَينيَها، كمـا زِنتَها ليـا

حرفاً فمتعلَّق الجار والمجرور محذوف أيضاً، وهو صفةٌ لمفعول مطلق، والتقدير: زنّي بعينها زينةً كائنةً، أو حالٌ من المفعول به، والتقدير: زنّي بعينيها كائناً.

٤ ـ صلة الموصول: نحو قول الله، تبارك اسمه[٤]: ﴿ولهُ مَن في السَّماواتِ والأرضِ﴾، وقول صخر بن عمرو[٥]:

وعـادلةٍ هَبَّتْ، بلَيـلٍ، تَلومُني ألا لا تَلُومِيني، كَفَى اللَّومَ ما بيا

٥ ـ المفعول الثاني: ويكون للفعل القلبيّ، أو لفعل التحويل، نحو قول الله عز وجل: ﴿فلا تَحسَبَنَّهم بمَفازةٍ منَ العَذابِ﴾[٦]، ﴿فلا تَجعَلْني

---

(١) الآية ٧٩ من القصص.
(٢) ديوان أبي الأسود الدؤلي ص ٨٩ ـ ٩٠.
(٣) ديوان مجنون ليلى ص ٩٦.
(٤) الآية ١٩ من الأنبياء.
(٥) الكامل ص ١٦٣.
(٦) الآية ١٨٨ من آل عمران.

في القَومِ الظَّالِمينَ﴾[1]، **﴿وإنّي لأظُنُّهُ منَ الكاذبينَ﴾**[2]، وقول عبدالله بن الزُّبير[3]:

فأضحَى ولو كانتْ خُراسانُ دُونَهُ رآها مكانَ السُّوقِ، أو هيَ أقرَبا

٦ ـ الاعتماد: وهو أن تكون شبه الجملة معتمدة على نفي أو استفهام، أو موصوف أو موصول، أو صاحب حال أو صاحب خبر، ويكون بعدها اسم مرفوع، ليس له عامل ظاهر، نحو قول الله عز وجل: **﴿أفي الله شَكٌّ﴾**[4]، **﴿ومَن عِندَهُ عِلْمُ الكِتابِ﴾**[5]، **﴿وآتَيناهُ الإنجِيلَ، فيهِ هُدىً ونُورٌ﴾**[6]، **﴿فأولئكَ لهُمْ جَزاءُ الضِّعْفِ﴾**[7]، وقول زيد الخيل[8]:

أفي كُـلِّ عامٍ مـأتَمٌ، تبعَثُونـهُ على مِحمَرٍ، ثَوَّبتُموهُ، وماَرُضَى؟

وقول المجنون[9]:

وإنِّي لأستَغشي، وما بيَ نَعْسَةٌ لعلَّ خَيالاً، منكِ، يَلقَى خَياليا

وقول جرير[10]:

سَرَى نحوَكم لَيلٌ، كأنَّ نُجومَهُ مَصابِيحُ، فيهِنَّ الذُّبالُ، المُفتَّلُ

وقول حميد بن ثور[11]:

---

(١) الآية ٩٤ من المؤمنون.
(٢) الآية ٣٨ من القصص.
(٣) العقد الفريد ٥: ١٩.
(٤) الآية ١٠ من إبراهيم.
(٥) الآية ٤٣ من الرعد.
(٦) الآية ٤٦ من المائدة.
(٧) الآية ٣٧ من سبأ.
(٨) ديوان زيد الخيل ص ٢٥ والكتاب ١: ٦٥.
(٩) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٦.
(١٠) ديوان جرير ص ١٤١.
(١١) ديوان حميد بن ثور ص ٣٨.

سَقَى السَّرحةَ المِحلالَ، والأبطحَ الذي   بِهِ الشَّرْيُ، غَيثٌ مُدْجِنٌ، وبُروقُ

وقول أبي الأسود[1]:

تَقُولُ، فمن يَسمعْ يَقُلْ: أنتَ فاعلٌ   ومِن دُونِهِ بابٌ، من الشُّحِّ، مُقفَلُ

وقول الشاعر[2]:

لعَمري لئن كنتم، على النَّأيِ والغِنَى،   بكم مِثلُ ما بي، إنَّكم لَصَدِيقُ

فالجمهور يرى أن الاسم المرفوع بعد شبه الجملة، في مثل هذه الشواهد، هو فاعل لها[3]، وهي متعلقة بكون عام محذوف «استقرّ، أو حصل، أو كان، أو وُجدَ»، والجملة الفعلية هي الصفة أو الصلة أو الحال أو الخبر.

والاختيار أن شبه الجملة هذه تتعلق بكون عام محذوف «كائن، أو موجود، أو مستقرّ، أو حاصل» هو خبر للمرفوع بعدها على الابتداء. والجملة الاسمية هي صاحبة المحل من الإعراب، إن كان ثمة محل إعرابي.

والكون العام المطلق حيثما حذف فإنه يقدر باسم مشتق، كما رأينا، إلّا في موضوعين:

الأول: هو صلة الموصول التي لم يذكر فيها المسند، نحو[4]: ﴿أفأنتَ تُنقِذُ مَن في النّارِ﴾، والتقدير: من يستقرّ في النار. وذلك لأن الصلة لا تكون إلّا جملة، خلافاً للكوفيين[5]، والجملة الفعلية هي الأصل في الصلة.

---

(١) ديوان أبي الأسود ص ٧٩ ـ ٩٠.
(٢) الأمالي ١: ٢٨.
(٣) انظر المسألة ٥ من الإنصاف.
(٤) الآية ١٩ من الزمر.
(٥) الهمع ١: ٨٦.

فإن قلتَ: لم لا يكون التقدير: من هو مستقرّ في النار، كما قال أحدهم: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً، والمراد: بالذي هو قائل، على حدّ قراءة بعضهم[1]: ﴿ثُمَّ آتينا مُوسى الكِتابَ تَماماً على الَّذِي أحسَنُ﴾؟ قيل: إن صلة الموصول، فيما جاء من كلام العرب، هي جملة فعلية أكثر منها اسمية. وتقدير المحذوف قياسه الاعتماد على الكثرة والاطراد. أما قوله: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وقراءة «الذي أحسنُ»، فمن القليل الذي لا يقاس عليه[2]

والموضع الثاني: أن تكون الصفة في نحو: طفل في المدرسة فله هدية. فالجار والمجرور «في المدرسة» يتعلقان بفعل محذوف تقديره «استقرَّ». ولا يعلقان باسم مشتق، لأن الفاء الزائدة مع الخبر هنا تقتضي أن يكون الوصف قبلها جملة. فلا يجوز: طفل كائن في المدرسة فله هدية. أما قول الشاعر[3]:

كـلُّ أمـرٍ، مُبـاعِدٍ، أو مُـدانٍ فَمَنُـوطٌ، بحِكمـةِ المُتعـالـي

فقد جاز اقتران الخبر فيه بالفاء الزائدة، لأن المبتدأ «كلّ» يضارع أسماء الشرط في الإبهام[4]. وزعم ابن هشام[5] أن زيادة الفاء فيه نادرة غير قياسية.

وإنما اخترنا أن يقدر الكون العام المحذوف اسماً مشتقاً، فيما عدا الموضعين المذكورين، لإنه الأصل في الخبر وما يشبهه. فإن قدرته فعلاً «استقرّ، أو كان، أو حصل، أو وُجِدَ» أصبح لديك جملة. والجملة لا تكون في موضع الخبر أو ما يشبهه، إلاّ إذا أُوّلت بالاسم المشتق، وحُملت

---

(١) الآية ٥٤ من الأنعام.
(٢) المغني ص ٤٩٨.
(٣) المغني ص ٤٩٨ والهمع ١: ١١٠ والدرر ١: ٧٩.
(٤) شرح الكافية ١: ١٠٢ والهمع ١: ١١٠.
(٥) المغني ص ٤٩٨.

عليه. فالاسم هو الأصل، ولا شك أن تقدير الأصل أولى[1]، لئلاّ يكون تقدير بعد تقدير.

أضف إلى هذا أن المشتق، وإن كانت حقيقته للزمن الحاضر، صالح للأزمنة كلها[2]، خلافاً للفعل الذي يقيد بزمان متعين: ماض، أو حاضر، أو مستقبل.

وذهب أكثر النحاة إلى وجوب تقدير الكون العام المحذوف فعلاً. واحتجوا بأن الأصل في شبه الجملة أن تتعلق بـالفعل، وهي لا تتعلق بالاسم إلاّ إذا شُبِّهَ بالفعل في معناه، أو أُوِّلَ بما يشبهه. وهذا يقتضي أن يقدر فعل مضارع «يستقرّ، أو يكون، أو يحصل، أو يُوجد» إن كان المراد هو الحال أو الاستقبال، ويقدر فعل ماض «استقرّ، أو كان، أو حصل، أو وُجد» إن أُريد المُضيّ[3]، ثم تقدر الجملة بالمشتق لتنال الإعراب. وفي هذا ما ترى من التعقيد، الذي لا يخلّص منه إلاّ جعل الكون العام مشتقاً، عند التقدير.

أما الكون الخاص المقيَّد فالأصل فيه أن يذكر، ليكون نصاً على المراد به، نحو قال كعب بن سعد[4]:

لقد كانَ: أمّا حِلمُهُ فمُروِّحٌ   عَلَينا، وأمّا جَهلُهُ فعَزِيبُ

وقول المجنون[5]:

وإلاّ فبَغِّضْها إليَّ، وأهلَها   فإنِّي، بليلَى، قد لَقِيتُ الدَّواهيا

وقول جميل[6]:

---

(١) شرح المفصل ١: ٩٠ والمغني ص ٤٩٨.
(٢) المغني ص ٤٩٩ - ٥٠٠.
(٣) المغني ص ٣٩٩.
(٤) جمهرة أشعار العرب ص ٢٥٠.
(٥) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٦.
(٦) ديوان جميل ص ٦٤.

ويَحسَبُ نِسوانٌ، منَ الجَهلِ ، أنَّنِي   إذا جِئتُ، إيَّـاهُنَّ كُنتُ أُريـدُ

لأن ذكر الأحداث «روّح، بغّض، لقي، يحسب، أريد» لا مفرّ منه، إذ ليس في أشباه الجمل «علينا، إليّ، بليلى، من الجهل، إذا» ما يدل على تلك الأحداث، إن لم يلفظ بها. هذا، في حين أن الكون العام المطلق كلُّ شبه جملة غفلٍ تتضمن معناه، وتدل عليه. ولذا كان حذفه، وهي موجودة، سائغاً للاختصار وإقامة البيان. وأما الكون الخاص فذكره هـو الأصل، ويجوز حذفه أحياناً، كما ذكرنا قبل، في بعض الأحوال.

ومع هذا فقد وجب حذفه أو تقديره فيما يلي:

١ ـ **الأمثال**: نحو قولهم[١]: «الكلابَ على البقرِ»، والمراد: سَلِّطِ الكلابَ على البقر، و[٢] «بهِ لا بظبيٍ أعفرَ» أي: لتَنزلْ به الحادثةُ لا بظبيٍ أعفر، يضرب عند الشماتة، و[٣] «أساترَ اليومِ، وقد زالَ الظُّهرُ»؟ والتقدير: أتسير سائر اليوم؟ أي: بقيَّته. وهو يضرب لمن يرجو نجاح طلبته، وقد تبين له منها اليأس. وإنما وجب حذف المتعلَّق، مع أنه كون خاص، لأن الأمثال تحمل في طياتها معانيها كاملة، وما حذف مقدر فيها. وهي تُنقل بنصها، كما جاءت عن العرب، ولا يجوز التصرف فيها.

٢ ـ **العبارات المأثورة**: وهي تشبه الأمثال، في ضرورة الحفاظ على نصها، وعدم التصرف فيه. وذلك في نحو قولهم: «بأبي أنتَ» أي: أنتَ مَفديٌّ بأبي. والمحذوف هو الخبر. وقولهم لمن ذكر أمراً تقادم عهده: «حينئذٍ، الآنَ» فيه ظرفان مختلفان زمناً، فلا بد لكل منهما من عـامل متعلَّق، وليس في اللفظ ما يكون عاملاً. ولذا يقدر العاملان، فتكـون العبارة: كان هذا حينئذٍ، واسمعِ الآن[٤]. والمراد: ما تذكر حدث فيما

(١) حاشية الدسوقي ٢: ٩٨.
(٢) مجمع الأمثال ١: ٩٠.
(٣) شرح المفصل ٢: ٤٦ ـ ٤٧.
(٤) الكتاب ١: ٢٧٩ وشرح المفصل ٢: ٤٧ والإنصاف ص ٧٢ ـ ٧٣.

مضى، واستمع إليّ الآن. فالعاملان أولهما كون عام[1]، والثاني كـون خاص.

٣ ـ **الاشتغال**: وهو أن يكون في العبارة شبها جملة لمعنى واحد، أولاهما حذف عاملها على شريطة التفسير، والثانية شُغِل بها العامل عن الأولى، وفيها ضمير يعود على الأولى، نحو: أيومَ الجمعة سافرتَ فيه؟ لأن التقدير: أسافرتَ يوم الجمعة، سافرتَ فيه؟

وربما حذف من الثانية المضافُ أو الجارُّ، نحو قول الأخطل[2]:

ويومٍ شَهِـدْناهُ سُلَيمـاً، وعامـراً قَليلٍ، سِوى الطَّعنِ النِّهالِ، نَوافلُهْ

والمعنى: ويومٍ شهدنا، شهدنا فيه. والضمير المتصل بالفعل هو في محل نصب بنزع الخافض، وليس في محل نصب على الظرفية، لأن ضمير الظرف لا يكون ظرفاً بنفسه[3].

وربما حذفت الثانية كلها، لدلالة الأولى عليها، كالذي جاء في قول القطامي[4]:

لئنِ الهمومُ، عن النُّفوسِ، تَفرَّجتْ وحلا التَّكلُّمُ، للِّسانِ، المُطلَقِ

٤ ـ **القسم بغير الباء**: إذا كان المُقسمُ به مجروراً بغير الباء، أي: بالتاء، أو اللام، أو الواو، أو الهمزة، أو الهاء، وجب حذف المتعلَّق، لدلالة الجار والمجرور عليه، نحو[5]: ﴿تاللهِ لقد آثَرَكَ اللهُ علَينا﴾، وقول

---

(١) ولم يحذف هنا لأنه كون عام، بل لأنه في عبارة مأثورة. ولهذا وجب حذفه مع أنه ليس خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة أو مفعولاً ثانياً أو في اعتماد، ووجب تقديره بفعل لا باسم مشتق.

(٢) عبث الوليد ص ١١٣ والمغني ص ٥٥٧ وشرح المفصل ٢: ٤٦ ـ ٤٧.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١: ٨٢.

(٤) ديوان القطامي ص ١٠٨.

(٥) الآية ٩١ من يوسف.

أبي ذؤيب[1]:

لله يَبقَى، على الأيَّامِ، ذُو حِيَدٍ　　بمُشمخِرٍّ، بهِ الظَّيَّانُ، والآسُ

وقول كثير[2]:

فواللهِ، ما قارَبتُ إلاّ تَباعَدَتْ　　بصَرْمٍ، ولا أكثَرْتُ إلاّ أقلَّتِ

وقولك: آللهِ لقد نسيتُ، وها اللهِ لأصبرَنّ.

٥ ـ **لام الجحود**: يتقدم لامَ الجحود كون ناقص منفيّ بـ «ما» أو «لم»، فتتعلق هي والمصدر والمؤوَّل بعدها بالخبر المحذوف، وهو كون خاص مقيَّد. فقوله تعالى[3]: ﴿وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم، وأنتَ فِيهِم﴾ تقديره: وما كان الله قاصداً لتعذيبهم. أما قول الشاعر[4]:

فما جَمعٌ لِيغلِبَ جَمعَ قَومي　　مُقاوَمةً، ولا فَرْدٌ لِفَردِ

فقد حذف منه الفعل أيضاً بعد «ما». والمراد: فما كان جمع متأهِّلاً لغلبة جَمع قومي.

٦ ـ **الشرط بعد ذي جواب**: إذا تقدم على الشرط ما يقتضي جواباً حذف جواب الشرط، لدلالة جواب ما قبله عليه. نحو: والله حيثما لقيتك لأكرمنّك. فقد حذف جواب الشرط، لأن جواب القسم أغنى عنه. و«حيثما» لا يتعلق بالمذكور، وإنما يتعلق بعامل محذوف، وهو جواب الشرط. ومثله قول الشاعر[5]:

لمتى صَلَحتَ لَيُقضَيَنْ لكَ صالحٌ　　ولَتُجزَيَنَّ، إذا جُزِيْتَ، جَميلا

(١) شرح أشعار الهذليين ص ٢٢٦ والمغني ص ٢٣٦ والخزانة ٣: ٢٣١.
(٢) ديوان كثير عزة ص ١٠٠.
(٣) الآية ٣٣ من الأنفال.
(٤) المغني ص ٢٣٣.
(٥) الخزانة ٤: ٥٣٩.

ومن هذا القبيل[1]: ﴿أإذا مِتْنا، وكُنَّا تُراباً وعِظاماً، أإنَّا لَمَبعُوثُونَ﴾، ﴿ويَقُولُ الإنسانُ: أإذا مِتُّ لسَوفَ أُخرَجُ حَيّاً﴾[2]. فقد حذف جواب الشرط، وهو متعلَّق «إذا»، لدلالة جواب الاستفهام عليه.

ويحمل على هذا أيضاً قوله تعالى[3]: ﴿إنَّهم إذا قِيلَ لهُم: لاإلَهَ إلاَّ اللهُ، يَستكبِرُونَ﴾، إن جعلت «إذا» شرطية، حذف جوابها لدلالة جملة الخبر «يستكبرون» عليه. والأَولى جعل «إذا» غير شرطية، وتعليقها بـ «يستكبر».

٧ ـ **وجود المانع**: نريد المانع المعنوي، وهو أن يكون في معنى الكلام ما يدل على أن المتعلَّق محذوف، والمذكور ليس المتعلَّق لشبه الجملة، ولا مقيَّداً بها، نحو قوله تعالى[4]: ﴿وإذا سألَكَ عِبادِي عنّي فإنّي قَرِيبٌ﴾. فجملة «إنّي قريب» ليست في الحقيقة جواباً لـ «إذا»، خلافاً لما يوهمه ظاهر الآية. ذلك لأن قرب الله من عباده ليس له علاقة بسؤالهم. إنه قريب منهم، وإن لم يسألوا عنه. ولذا فإن الظرف «إذا» لا يقيِّد كلمة «قريب»، ولا يتعلَّق بها، وهي لا تعمل فيه. ولا بد من تقدير عامل محذوف، يقيِّده الظرف، ويتعلَّق به. والتقدير: وإذا سألك عبادي عني فقل لهم: إني قريب[5]. والمتعلَّق هو «قل»، حذف لدلالة المعنى عليه. ومن ذلك قوله تعالى[6]: ﴿فإذا جاءَ وَعْدُ الآخِرةِ لِيَسُوْءُوا وُجُوهَكُم﴾، لأن متعلَّق «إذا» محذوف، دل عليه الجار والمجرور «ليسؤوا». والتقدير: بعثناهم.

* * * *

(١) الآية ١٦ من الصافات.
(٢) الآية ٦٦ من مريم.
(٣) الآية ٣٥ من الصافات.
(٤) الآية ١٨٦ من البقرة.
(٥) إملاء ما من به الرحمن ١: ٨٢.
(٦) الآية ٧ من الإسراء.

وقد ذكر النحويون مانعاً آخر، يقال له: المانع اللفظي الصناعي. وهو بأن يكون في الكلام حاجز صناعي، يحول دون تعلق شبه الجملة بالعامل الملفوظ، فيقدرَ عامل آخر، يكون متعلّقاً لها. وقد أورد النحاة كثيراً، من الحواجز التي توجب الحذف والتقدير.

فالأدوات التي لها الصدارة لا يجوز أن تَفصل بين المعمول والعامل. وإن وجد ما يوهم ذلك وجب تقدير عامل محذوف قبلها. فقولك: أمّا اليومَ فإنّي سعيدٌ، لا يجوز أن يعلق الظرف منه بـ«سعيد»، لأن «إنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[1]. ومثل هذا يقال في «إذا»، من نحو قول مالك بن القين[2]:

إذا أنتَ حَمَّلتَ الخَؤونَ أمـانَةً فإنَّكَ قد أسنَدْتَهـا، شرَّ مُسنَـدِ

و«ما» النافية لها الصدارة. فقوله تعالى: ﴿وإذا تُتلَى علَيهِم آياتُنا ما كانَ[3] حُجَّتَهُم إلاّ أنْ قالُوا...﴾، وقول عبدالله بن رواحة[4]:

* ونحنُ، عن فَضلِكَ، ما استَغنَينا *

يقدر للظرف، والجار والمجرور فيهما، عاملان محذوفان، ولا يجوز التعلق بـ«حجة» و«استغنى»، لأن «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[5].

وأدوات الاستفهام لها الصدارة أيضاً. ولذا فإن مثل قول الهذلي[6]:

---

(١) انظر شرح المفصل ٩: ١٢ والمغني ص ٧٧٥ وحاشية الدماميني ١: ٢٠٦ وحاشية الدسوقي ١: ١٠٤.

(٢) الاختيارين ص ١٦١.

(٣) الآية ٢٥ من الجاثية. والفاء مقدرة في الجواب. المغني ص ١٠٢. وقيل: إن الجواب هو جملة مقدرة: عمدوا إلى الحجج الباطلة. والصواب أن الجواب هو المذكور، و«ما» لا تقتضي الفاء ههنا في جواب «إذا». البحر المحيط ٨: ٤٩.

(٤) المغني ص ١٠٣.

(٥) المغني ص ١٠٣.

(٦) شرح أشعار الهذليين ص ٣٨٣.

أبا مَعقِلٍ، إن كنتَ أُشِّحتَ حُلّةً أبامَعقِلٍ، فانظُر: بسَهمِكَ من تَرمي؟

يعلق فيه الجار والمجرور بفعل مقدر، دل عليه الفعل المذكور.

وأدوات الشرط لها الصدارة أيضاً. فقولك: إذا طلبتَ المالَ فحيثما وجدتَه أتعبكَ، لا تعلق فيه «إذا» بـ «أتعب»، وإنما يقدر لها عامل محذوف، لدلالة المذكور عليه. ومثل هذا يقال في بيت زهير[1]:

إذا ما غَدَونا، نَبتَغي الصَّيدَ مَرّةً متَى نَـرَهُ فـإنّنـا لا نُخـاتـلُهْ

إن لم نجعل «متى» بدلاً من «إذا». وهم يوجبون تقدير العامل في قوله تعالى[2]: ﴿فإذا عَزَمَ الأمرُ فلو صَدَقُوا اللهَ لكانَ خَيراً لهُم﴾.

وفي هذا مانع آخر عندهم، وهو الفاء الرابطة للجواب، فهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[3]. ولذلك زعموا أن «إذا» من قوله تعالى[4]: ﴿إذا جاءَ نَصْرُ اللهِ والفَتْحُ، ورأيتَ النَّاسَ يَدخُلُونَ في دِينِ اللهِ أفواجاً، فَسَبِّحْ بحَمدِ رَبِّكَ﴾،[5] ﴿وإذا جاءكَ الَّـذِينَ يُؤمِنُونَ بـآياتِنـا فقُلْ: سَـلامٌ علَيكُم﴾، لا تتعلق بـ «سبّح» و«قل»، وإنما تتعلق بمحذوفين.

ولام التوكيد تمنع أيضاً تسلُّط ما بعدها على ما قبلها. فقول سعد بـن ناشب[6]:

فإنّا إذا ما الحربُ، ألقَتْ قِناعَها بها، حِينَ يَجفُوها بَنوها، لأبرارُ

لا يعلق منه «إذا» و«بها» بـ «أبرار» لوجود اللام المانعة. ويجب تقدير متعلّق آخر.

---

(١) ديوان زهير ص ٤٩.
(٢) الآية ٢٠ من محمد
(٣) شرح المفصل ٩: ١٢. وانظر إملاء ما من به الرحمن ١: ٢٤٤.
(٤) الآيات ١ - ٣ من النصر.
(٥) الآية ٥٤ من الأنعام.
(٦) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٦٦٩.

أما نحو قولك[١]: إذا أكرمتَني فلسوف أُكرمُك، فالمانع لتعلُّق «إذا» بـ «أكرمُ» ثلاث أدوات، هي: الفاء واللام وسوف.

و «إذا» و «إذ» الفجائيان تمنعان، أيضاً، تسلّط ما بعدهما على ما قبلهما[٢]. فقول الله تعالى[٣]: ﴿ثُمَّ إذا دَعاكُم دَعوَةً، منَ الأرضِ، إذا أنتُم تَخرُجُونَ﴾، وقول الشاعر[٤]:

استَقدِرِ اللهَ خَيراً، وارضَيَنَّ بـهِ   فبينَمـا العُسرُ إذ دارتْ مَيـاسيرُ

يقدر للظرفين منهما عاملان محذوفان. وكذلك الحال في «لمَّا» من قوله تعالى[٥]: ﴿فلمَّا نَجَّاهُم إلى البَرِّ إذا هُم يُشْرِكُونَ﴾.

وذكروا في قوله تعالى[٦]: ﴿فإذا نُقِرَ في النَّاقُورِ فذلكَ، يَومَئِذٍ، يَومٌ عَسيرٌ﴾ أن «إذا» تتعلق بمحذوف. تقديره: «عَسُرَ»[٧]، لأن الصفة «عسير» لا تعمل فيما قبل الموصوف.

وجعلوا الموصول الحرفي مانعاً، لا يجيز تسلّط صلته على ما قبله. فقول العجاج[٨]:

رَبَّـيتُـهُ، حتَّـى إذا تَـمَـعْـدَدا   كانَ جَزائي، بالعَصا، أنْ أُجلَدا

وقول مالك بن القين[٩]:

لعلَّ الّذي يَرجُو رَدايَ، ويَدّعي   بهِ، قَبلَ مَوتي أنْ يكونَ هو الرَّدِي

---

(١) انظر إملاء ما من به الرحمن ٢: ١١٥.
(٢) المغني ص ١٠٢ وحاشية الدسوقي ١: ١٠٤ وحاشية الدماميني ١: ٢٠٦ وإملاء ما من به الرحمن ٢: ١٨٥ ـ ١٨٦ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢: ٢٥٠.
(٣) الآية ٢٥ من الروم.
(٤) المغني ص ٨٨.
(٥) الآية ٦٥ من العنكبوت.
(٦) الآية ٣٥ من الصافات.
(٧) المغني ص ١٠٢.
(٨) المنصف لابن جني ١: ١٢٩ ـ ١٣٠ وديوان العجاج ص ٧٦ والخزانة ٣: ٥١٢.
(٩) الاختيارين ص ١٦٢.

وقول الشاعر[1]:

وإنّي امرُؤٌ، من عُصبةٍ، خِندِفيَّةٍ   أبَتْ، للأعادي، أنْ تَذِلَّ رِقابُها

أوجبوا على أشباه الجمل منها «بالعصا» و«قبل» و«للأعادي» أن تتعلق بعوامل محذوفة، لبطلان جواز تقدم الصلة أو شيء منها، على الموصول[2].

وحملوا على هذا أيضاً «أل» الموصولة[3]، في نحو قوله تعالى: ﴿وكانُوا، فيهِ، مِنَ الزّاهِدِينَ﴾[4]، و﴿إنِّي، لكُما، لمِنَ النَّاصِحِينَ﴾[5]، و﴿إنّي، لِعَمِلِكُم، مِنَ القالِينَ﴾[6]، فجعلوا أشباه الجمل «فيه» و«لكما» و«لعمل» متعلقة بعوامل مقدرة، لئلّا يتقدم شيء من الصلة على الموصول.

وقد جعلوا أشباه الجمل، المتقدمة على «أنْ» و«أل» الموصولتين، تبييناً لا جزءاً من الصلة. يريدون أنها تبين ما حذف بعد الصلة، وتتعلق هي بمحذوف دلت عليه الصلة. قال ابن جني[7]: «ومعنى التبيين أن تعلّقه بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدّره في الصلة، لأن معنى كان جزائي بالعصا أن أجلدا: جلدي بالعصا. ومعنى أبت للأعادي أن تذلّ رقابُها: لا تذلّ رقابها للأعادي. وكذلك الباقي كلُّه لا يمتنع أن تقدر فيه مثل هذا التقدير. فإذا فعلتَ هذا سَلِمَ لك اللفظ والمعنى، ولم تقدّم شيئاً عن موضعه الذي هو أخصّ به، ولا يجوز زواله عنه. وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب».

---

(١) المنصف لابن جني ١: ١٣٠.
(٢) المنصف لابن جني ١: ١٣٠.
(٣) المغني ص ٤٧٧ وشرح الكافية ٢: ٦٠.
(٤) الآية ٢٠ من س يوسف.
(٥) الآية ٢١ من الأعراف.
(٦) الآية ١٦٨ من الشعراء.
(٧) المنصف لابن جني ١: ١٣١.

وذهب[1] جمهور النحاة إلى أن جواب «لمّا» الشرطية هو جملة فعلية ماضَويّة، أو اسمية مقرونة بـ «إذا» الفجائية. فإن جاء غير ذلك فالجواب محذوف، وبه تتعلق «لمّا»، نحو قوله تعالى: ﴿فلمّا نَجّاهُم إلى البَرِّ فمِنهُم مُقتصِدٌ﴾[2] و ﴿فلمّا ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوعُ، وجاءتْهُ البُشرَى، يجادِلُنا في قَومِ لُوطٍ﴾[3]. قالوا: التقدير في الأولى: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد. والتقدير في الثانية: أقبلَ يجادلنا[4].

وعندي أن هذه الموانع الصناعية حدود شكلية مفتعلة، لا يجوز أن تحملنا على الحذف والتقدير. وقد أجاز بعض النحويين عمل ما بعد الفاء الرابطة و«إذا» الفجائية و«ما» النافية و«أل» الموصولة فيما قبلها[5]، وأجاز الفراء تقديم معمول المنصوب بـ «أن» عليها[6]، وأجاز المبرد عمل ما بعد «أن» فيما قبلها[7]، وأجاز ابن مالك كون جواب «لمّا» جملة اسمية مقترنة بالفاء، وابن عصفور كونها جملة فعلية فعلها مضارع[8].

وتقديم ممتنع التقديم جائز لغرض مهمّ[9]. والغرض المهم في مثل هذه الشواهد صدارة الشرط، أو توجيه الاهتمام إلى المقدم.

أضف إلى هذا كله أن العرب يتوسّعون في أشباه الجمل ما لا يتوسّعون في غيرها. فهم كثيراً ما يجيزون فيها ما لا يجوز لسواها[10]، فيعترضون بها بين متلازمين، ويقدمونها على ما لا يتقدم عليه معموله. وهو

(١) المغني ص ١١٣.
(٢) الآية ٣٢ من لقمان.
(٣) الآية ٧٤ من هود.
(٤) المغني ص ٣١١.
(٥) حاشية الدماميني ١: ٢٠٦ والهمع ٢: ٦٨ وحاشية الدسوقي ١: ١٠٤ والمغني ص ٧٧٤.
(٦) الخزانة ٣: ٥٦٢. وانظر حاشية الدسوقي ١: ١٠٤.
(٧) المغني ص ٧٧٥.
(٨) المغني ص ٣١١
(٩) حاشية الدسوقي ١: ١١٤.
(١٠) المغني ص ٨٧٣ ـ ٨٧٥.

قياس مطرد في كلامهم، وليس من ضرائر الشعر، خلافاً لما زعمه ابن هشام[1].

وزعم بعض النحاة أن الفعل الجامد[2]، وأحرف المعاني النائبة عن الأفعال المحذوفة[3]، لا تنصب أشباه الجمل. وهم يقدرون في مثل قول المرقش الأصغر[4]:

يا بْنةَ عَجلانَ، ما أصبَرَني على خُطُوبٍ، كَنَحتٍ، بالقَدُومْ!

وقول مهلهل[5]:

يا لَبَكرٍ، أنشِرُوا لي كُلَيباً يا لَبكرٍ أينَ، أينَ، الفِرارُ؟

عاملاً ينصب شبه الجملة «على خطوب» أو «لبكر»، وتتعلق به. والتحقيق أن مثل هذا لا يقتضي تقديراً، لأن الفعل الجامد، وحروف المعاني النائبة عن الأفعال المحذوفة، تنصب أشباه الجمل ويُتعلَّق بها، كما بيَّنّا من قبل.

* *

٤
موضع تقدير المتعلَّق المحذوف

الأصل في المتعلَّق المحذوف أن يقدر قبل شبه الجملَة التي تقيده، لأنه عامل فيها، والعامل يتقدم المعمول أصلاً. ولكن قد يعرض ما يجيز تأخيره عليها، نحو قوله تعالى[6]: ﴿عِندَهُ عِلْمُ السَّاعةِ﴾، لأن المحذوف هنا الخبر، والأصل في الخبر أن يكون بعد المبتدأ. فهذا يجوز تقديره قبل شبه الجملة أو بعدها.

(١) المغني ص ١٠٣.
(٢) المغني ص ٤٨٨ - ٤٨٩.
(٣) المغني ص ٤٨٩.
(٤) شرح اختيارات المفضل ص ١١٠٩.
(٥) العقد الفريد ٥: ٢٢٠.
(٦) الآية ٨٥ من الزخرف.

وقد يجب أن يؤخر تقدير المتعلّق، نحو قوله عز وجل[1]: ﴿إنَّ في ذلكَ لعِبْرةً لأُولي الأبصارِ﴾، لأن الحرف المشبه بالفعل لا يليه خبره أبداً، فلا بد من تقدير المتعلّق بعد الاسم المنصوب.

وهذا كله إذا كان المقدَّر مشتقاً، وهو ما رجحناه من قبل في غير الصلة، والصفة لذي خبر مقترن بالفاء. أما إذا كان المقدّر فعلاً فقد أوجب ابن هشام[2] أن يكون مؤخراً، بعد المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، لأن الخبر إذا كان جملة لم يتقدم على المبتدأ. إلاّ أن هذا الإيجاب غير لازم، عند من أجازوا[3] تقديم جملة الخبر على المبتدأ.

٥
المحل للمتعلّق المحذوف

اختلف النحاة في المحل الإعـرابي، إذا حذف المتعلّق: أيكـون المحل هذا للمتعلّق المحذوف، أم لشبه الجملة المقيَّدة له. أعني أن نحو قوله تعالى[4]: ﴿أولئكَ على هُدىً، من رَبِّهِمْ﴾، أيكون فيه خبر «أولئك» ونعت «هُدىً» محذوفين، يتعلق بهما الجاران والمجروران، أم يكون «على هدى» هو الخبر، و«من ربّ» هو النعت. وكذلك الشأن في الحال والصلة، والمفعول الثاني لأفعال القلوب وأفعال التحويل.

فجمهور النحويين يرون أنّ المحلّ الإعرابي هو للمتعلّق المحذوف. ويرى[5] بعض النحاة أن المحلّ لشبه الجملة، إذا وقع المتعلّق المحذوف كوناً عاماً، وهو للمتعلّق المحذوف إذا وقع المتعلّق المحذوف كوناً خاصاً.

---

(١) الآية ٤٤ من النور.
(٢) المغني ص ٥٠٠.
(٣) انظر المسألة ٩ من الإنصاف.
(٤) الآية ٥ من البقرة.
(٥) انظر شرح الكافية ١: ٩٤.

فهم يرون أن الكون العام يُفهَم معناه من شبه الجملة، وينتقل الضمير منه إليها، ويستقرّ فيها. ولذلك تُسمَّى «مستقَرّاً» أي: مستقَرّاً فيها. أما الكون الخاص فإذا حذف لم يفهم معناه من شبه الجملة وحدها، وإنما يفهم من مضمون الجملة كلها، ولا ينتقل من الكون الخاص ضمير إلى شبه الجملة، فيستقرّ فيها. ولذلك فهي[1] «لغو» أو «فضلة»، وليست هي صاحبة المحل، ولا بد من تقدير المحذوف، ليكون الإعراب له.

قال ابن يعيش[2]: «أعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو: استقرّ، أو مستقرّ، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر، والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ في المعنى. ونقلتَ الضمير الذي كان في الاستقرار، إلى الظرف، وصار مرتفعاً بالظرف، كما كان مرتفعاً بالاستقرار. ثم حذفتَ الاستقرار، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره، للاستغناء عنه بالظرف... واعلم أنك إذا قلت: زيد عندك، فـ(عندك) ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف، سواء كان فعلاً أو اسماً، وفيه ضمير مرفوع. والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ». وهذا يقتضي الإخلال بمعنى شبه الجملة، وما تقوم به من تقييدٍ للحدث، وتعلق به. بله ما فيه من تدافع، إذ جعلَ الظرف هو الخبر، وجعله منصوباً بالاستقرار المحذوف.

إن الجار والمجرور ليس لهما معنى مستقل بنفسه، ليخبر به أو يوصف به... وإنما هما تكملة فرعية لمعنى الفعل أو ما يشبهه. والظرف- سواء أكان للزمان أم للمكان- لا يُتم المعنى المراد، من دون ملاحظة العامل فيه. وهو، أي: الظرف، لا وجود له، مجرداً من الحدث الذي يقع فيه. وإنما حذف الكون العام كثيراً قبل شبه الجملة، أو بعدها، لأنها تدل

(١) التمام ص ٢٣٥.
(٢) شرح المفصل ١: ٩٠- ٩١. وانظر الرد على النحاة ص ٩٩ والنحو الوافي ٢. ٣٤٦- ٣٥٠.

عليه وتشير إليه، لا لأنها عوض منه تمنع تقديره. ولم يذكرا معاً إيجازاً، لأنّ أحدهما قد يغني عن الآخر.

ويجوز أن يذكر الكون العام، إذا خلا الكلام من شبه جملة دالة عليه، نحو قوله تعالى[1]: ﴿وكلُّ أمرٍ مُستَقِرٌّ﴾، وقول أحدهم لأبي هريرة[2] «هل تَرَى ذلكَ كائناً، يا أبا هُريرةَ»؟ وقول الأخطل[3]:

هلِ الشَّبابُ الّذي قد فاتَ مَردُودُ   أم هل دَواءٌ، يَردُّ الشَّيبَ، موجودُ؟

وقول الآخر[4]:

فلو كنتُ أدرِي أنّ ما كانَ كائنٌ   حَـذِرتُـكِ، أيَّـامَ الفؤادُ سَليمُ

وقول عمر بن أبي ربيعة[5]:

كـأنَّهُ، يَـومَ يُمسِي لا يُكلِّمُها،   ذو بِغيةٍ، يَبتغِي ما لَيسَ موجُودا

وقـال[6]، عليـه السـلام: كيفَ بكم، إذا طغَى نِسـاؤكم، وفَجَـرَ شبابُكم، وتركتُم جِهادَكم؟

قالوا: وإنَّ ذلكَ لكائنٌ، يا رسولَ اللهِ؟

قال: نَعَمْ، والذي نَفْسِي بيدِهِ. وأشدُّ منه سيكون؛ كيف بكم، إذا تركتُم الأمر بالمعرُوفِ، والنَّهيَ عن المُنكَرِ؟

قالوا: وإنَّ ذلكَ لكائنٌ، يا رسول اللهِ؟

---

(١) الآية ٣ من القمر. وزعم بعض النحويين أن «مستقر» هو كون خاص بمعنى يثبت. البحر ٨: ١٧٠.

(٢) مسند أحمد ٢: ٣٣٢.

(٣) ديوان الأخطل ص ٩٥.

(٤) اللسان والتاج (كون).

(٥) ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٣٢٠.

(٦) انظره بلفظ آخر في إحياء علوم الدين ٧: ٨ - ٩.

قال: نَعَمْ، والذي نفسي بيدِهِ. وأشدُّ منه سيكون، كيف بكم، إذا رأيتُمُ المعروفَ منكَراً، والمُنكَرَ مَعروفاً؟

قالوا: وإنّ ذلكَ لكائنٌ، يا رسولَ اللهِ؟

قال: نَعَمْ، والذي نَفْسي بيدِه. وأشَدُّ منه سيكون؛ كيفَ بكم، إذا أمرتُم بالمُنكرِ، ونهيتُم عن المعروفِ؟

قالوا: وإنَّ ذلكَ لكائنٌ، يا رسولَ اللهِ؟

قال: نَعَمْ، والذي نَفْسي بيدِه. وأشدُّ منه سيكون؛ يقول الحقُّ، عَزَّ وجلَّ: بي حَلفتُ، لأفتِنَنَّهُم فِتنةً، تَدَعُ الحليمَ فيهم حَيرانَ.

وقد يجوز أن يذكر الكون العام، مع شبه الجملة أيضاً، إذا بُني الكلام على ذلك من الأصل، نحو قوله تعالى[١]: ﴿فلمَّا رآهُ مُستقِرّاً عِندَهُ قالَ: هذا مِن فَضْلِ رَبِّي﴾. وقد زعم بعض النحاة أن الاستقرار ههنا معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود، فهو كون خاص. وقال ابن عطية[٢]: إنه هو المتعلَّق الذي يُقدَّر في أمثاله، وقد ظهر.

ومن ذلك أيضاً قول النبي، ﷺ[٣]: «ما من نَسمَةٍ، كائنةٍ إلى يومِ القِيامةِ، إلاّ هي كائنةٌ»، وقوله[٤]: «والله كائنٌ بَعدَ كلِّ شيءٍ»، وقول أبي بكر رضي الله عنه[٥]: «أإنّا لكائنونَ بعدَكَ»؟ وقول الشاعر[٦]:

لكَ العِزُّ إنْ مَولاكَ عَزَّ، وإنْ يَهُنْ ... فأنتَ، لَدَى بُحبوحةِ الهُونِ، كائنُ

وإنَّ جَعْلَ شبه الجملة هي صاحبة المحلّ يخلّ بالمعاني المقصودة،

---

(١) الآية ٤٠ من النمل.
(٢) المغني ٤٩٦ - ٤٩٧.
(٣) صحيح البخاري ٧: ٤٤ و٨: ١٥٤ والموطأ ص ٤٠٨.
(٤) مسند أحمد ٢: ٥٩٣.
(٥) الموطأ ص ٣٠٧. وانظر ص ٢٨٣.
(٦) المغني ص ٤٩٧ والبحر ٧: ٧٧.

ويفسد المراد. فقولك: «الصيام غداً» ليس مراداً به أن الصيام هو الغد، ولا معنى له إذا لم تقدر الخبر المحذوف. إنك لم تخبر عن الصيام بذلك الزمان، وإنما جئت بالظرف لتحديد زمن وقوع الصيام. وكذلك لو قلت: «العلم في الصدور» فإنه لا بد من تقدير الخبر، ليكون لقولك معنى صحيح. إنك لم ترد أن العلم هو ذلك المكان، وإنما أردت أنه مستقِرٌّ فيه. والأمر نفسه لا يتغير، إذا وقعت شبه الجملة في موقع الصفة أو الحال أو الصلة...

ولو كانت شبه الجملة هي صاحبة المحل، كالجمل التي لها محل من الإعراب، لوجب أن تؤوَّل بمفرد مثلها. أمّا والمفرد قبلها مقدر، وهو المقصود بالمعنى، فلا حاجة إلى تأويل شبه الجملة بمفرد. ثم إن تقدير المفرد المحذوف أشيع من تأويل شبه الجملة بمفرد.

فإذا أصررت على ضرورة تأويلها بالمفرد كالجملة فأنت ملزم بحذفها، وتقدير المفرد في موضعها، كما تفعل في الجمل التي لها محل. ولكن هذا غير متأتّ هنا، لأن لفظ شبه الجملة لا يستغنى عنه بالمفرد الذي تؤوِّلها به.

وهذا نفسه يذكر في حالة كون شبه الجملة متعلِّقة بصفة، أو حال أو خبر، أو مفعول ثان لفعل قلبي... ذلك لأن هذه المتعلِّقات قياسها أن تكون مشتقات أو مؤولات بالمشتقات، وشبه الجملة يتعذر حذفها وتقدير مشتق في موضعها، إلاَّ إذا كان ذلك المقدر هو المتعلِّق المحذوف نفسه. وإلاَّ فكيف تكون مؤوَّلة بالمشتق المزعوم؟

ثم إن الاستغناء عن الكون العام، بشبه الجملة، لا يعني أن الإعراب انتقل منه إليها. فالقياس يقتضي تقدير المحذوف، وتحميله الإعراب. على ذلك حذفُ جواب الشرط، لدلالة جوابِ القسم أو جواب الاستفهام أو الخبرِ عليه، وحذفُ جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وحذفُ الفعل لدلالة المفعول المطلق عليه، في الأمر والنهي والدعاء،

وحذفُ الخبر لدلالة الحال عليه. . . وليس واحد من هذه المحذوفات يحل محله الدليل عليه، وينال إعرابه، وإنما لكلٍّ موضعه الخاص به، وإعرابه إن كان له إعراب.

ولا يحتج ههنا بالمضاف والمضاف إليه، يحذف الأول فيحل الثاني محله، ويحمل إعرابه. لا يحتج بهما في هذه المسألة، لأنهما يخالفانها في أنهما يكثر ذكرهما معاً، ويجوز حذف الأول، وإقامة الثاني مقامه في الإعراب. أما الكون العام فلا يجتمع وشبه الجملة، إلاّ قليلاً.

أضف إلى هذا أن المضاف إليه ليس هو الذي يدل بمفرده على المضاف المحذوف، دلالة شبه الجملة على الكون العام. وإنما الدليل على المضاف هو مضمون العبارة كلها. فمثل قوله تعالى[1]: ﴿واسألِ القَرْيةَ﴾ ليس لفظ «القرية» فيه هو دليل «أهل» المقدر قبله. وإنما مضمون الكلام هو الذي يشير إلى ذلك المقدر ويحدده.

ثم إن المضاف والمضاف إليه من نوع واحد. إنهما مفردان، ويجوز أن يحل أحدهما محل الآخر. فإن كان الاسم مضافاً إلى الجملة غير المحكيّة لم يجز حذفه ونيابتها عنه، في المحل الإعرابي، لاختلافهما. وكذلك شأن الموصوف والصفة. فهما مفردان، ويجوز حذف الأول منهما ليحل الثاني محله، إلاّ إذا كانت الصفة جملة، فإنه لا يجوز حذف الموصوف إلاّ بشروط وقيود. أما الكون العام وشبه الجملة فمختلفان أبداً، ولا يجوز أن يحل أحدهما محل الآخر، إلاّ إذا أُوّل به، وأصبح بمعناه. وهذا يقتضي أن تؤوَّل شبه الجملة بالكون العام، لتقع في موقعه، وتنال إعرابه. وهو أمر غير يسير، في حين أن مثله يسير جداً في الجمل التي تقع موقع المفرد، وتعرب إعرابه.

---

(١) الآية ٨٢ من يوسف.

وإذا زعمنا أن شبه الجملة هي صاحبة المحل وجب علينا أن نخلعها عن شبهها بالجملة، ونجعلها من المفردات، وننقل إليها حركات الإعراب، تقديراً إن كانت مبنية، ولفظاً إن كانت معربة. وأنت ترى أن قولك «الانطلاق غداً» لا يجوز فيه أبداً رفع «غد»، مع أنه اسم معرب. هذا في حين أنك تقول: يُصامُ شهرُ رمضانَ، فتنتقل إلى كلمة «شهر» إعراب نائب الفاعل، بعد أن تخلعها عن الظرفية. إذ هي في الأصل ظرف، وأصل الجملة: يَصوم الناسُ شهرَ رمضان.

وإن نصب الظرف والجار مع المجرور لفظاً، أو تقديراً، يعني أن المحل الإعرابي لهما هو النصب أما الكون العام المحذوف فقد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. فكيف نحمل على شبه الجملة وجوه الأعاريب هذه، مع أنها منصوبة؟

فإن قلت: «أنتَ منّا» فما الذي سوغ للجار والمجرور «منّا» أن يصبحا في محل رفع، وهما في الأصل محلهما النصب؟ زعموا أن الذي سوغ لهما ذلك انتقال الضمير إليهما من الكون العام المحذوف. والحقُّ أن الضمير لمّا ينتقل، وهو مستتر في الاسم المقدر، وإنما تدل شبه الجملة عليهما معاً.

ثم إن الزعم بأن شبه الجملة هي صاحبة المحل يقتضي أن يكون لها إعرابان، وعاملان. فقولنا: «إنّ الحقَّ فوقَ الشُّبُهاتِ» تحمل كلمة «فوق» منه إعرابين: أحدهما أنها ظرف منصوب على الظرفية، والثاني أنها خبر في محل رفع. فأين العاملان اللذان قاما بذلك؟ وهل يجوز أن يسلط على الاسم عاملان أصليان، ويكون له إعرابان حقيقيان معاً؟

وأخيراً قد تدل شبه الجملة على صلة محذوفة[1]، نحو قوله تعالى[2]: ﴿ما عِندَكم يَنفَدُ، وما عِندَ اللهِ باقٍ﴾، أو على جواب قسم

(١) المغني ص ٢٣١ و٤٥٦ والخزانة ٤: ٥٨٠.
(٢) الآية ٩٦ من النمل.

محذوف، نحو بيت حريث بن عتاب[1]:

إذا قلتُ: قَدْنِي، قالَ: باللهِ حَلفةً لِتُغنِيَ، عنّي، ذا إنائكَ أجمعا

أو على جواب شرط جازم مقدر أيضاً، نحو قوله تعالى[2]: ﴿وإنْ أسأتُم فلَها﴾ إذا جعلت المتعلّق المقدر فعلاً[3]. فإن زعمت أن المحل هو لشبه الجملة أجزت وقوعها صلة للموصول[4]، وجواباً للقسم، وجواباً للشرط، وهو ممتنع غير جائز، لأن هذه لا تكون إلّا جملاً، على التحقيق.

ومن هذا كله، نخلص إلى إثبات مذهب الجمهور، في هذه المسألة، ودفع ما خالفهم فيه بعض النحويين. وها هوذا ابن يعيش، الذي جعل المحل لشبه الجملة واحتج له، يصرح بأن المحل هو في الحقيقة للكون العام المقدر، وليس لشبه الجملة، فيقول[5]: «اعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً. أو جاراً ومجروراً، نحو: زيد في الدار، وعمرو عندك، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء. وإنما الظرف معمول للخبر، ونائب عنه. والتقدير: عمرو[6] استقر عندك، أو حدث، أو وقع، ونحو ذلك. فهذه هي الأخبار في الحقيقة، بلا خلاف بين البصريين. وإنما حذفتها، وأقمت الظرف مقامها إيجازاً، لما في الظرف من الدلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق، لا استقرار خاص».

فإذا ادَّعينا، بعد هذا، أننا نجعل المحل الإعرابي لشبه الجملة لا للمتعلق، تيسيراً، فلنعلم أن التيسير يجب أن ينقاد لحقيقة اللغة ومرامي الكلام، ولا يجوز له أن يخرج على المعاني المقصودة، وعلى أصول التعبير والصناعة النحوية.

---

(١) المغني ص ٢٣١ و٤٥٦ والخزانة ٤: ٥٨٠.
(٢) الآية ٧ من الإسراء.
(٣) إعراب الكافية ص ٤٠٩.
(٤) النحو الوافي ١: ٢٧٣ - ٢٧٤.
(٥) شرح المفصل ١: ٩٠.
(٦) في المطبوعة: زيد.

٦
ما لا يقتضي التعلق

رأينا، من قبل، أن تعلّق شبه الجملة مردّه إلى الارتباطين المعنوي واللفظي. فإن وجد العامل الذي تقيّده شبه الجملة، وينصب بها لفظاً أو تقديراً، كان بينهما ما يسمى بالتعلّق، وإلاّ فلا. وها نحن أولاء نبسط ما لا يقتضي التعلّق، في نوعي أشباه الجمل.

١ ـ الظرف: إذا ناب الاسم الذي هو في الأصل ظرف، عن الفاعل، نحو: يُصامُ رَمضانُ، وهذا رجلٌ لا يُختلَفُ أمامُه، فقدَ الحاجةَ إلى التعلق. ذلك لأنه قد انتقل من حيز الظرفية إلى حيز الاسمية، حين تُصرِّفَ فيه كما يُتصرَّف في الأسماء. لقد فقد تلك العلاقة التي تكون بين الفعل والظرف، من حيث النصب والتقييد، ودخل في علاقة جديدة هي الإسناد، لأنه ناب عن الفاعل: فهو مسند إليه، والفعل مسند.

والحال واحدة، وإن قلت: هذا رجل لا يُختلفُ أمامَهُ، لأن «أمام» ههنا بني على الفتح جوازاً، لإضافته إلى مبنيّ. فهو في محلّ رفع نائب فاعل فحسب، خلافاً لمن زعم أنه منصوب على الظرفية، مع كونه في محلّ رفع بالنيابة عن الفاعل. وعلى هذا يحمل قوله تعالى: ﴿وحِيلَ بَينَهُم وبَينَ ما يَشتهُونَ﴾[1]، ﴿ولولا كَلِمةٌ سَبقَتْ من رَبِّهِم لَقُضِيَ بينَهُم﴾[2].

وقريب من هذا أن ينتقل اسم الزمان أو المكان إلى الخبرية، كأن تقول[3]: الصومُ يومٌ، والسيرُ شهرٌ، ومنزلُك مني ليلةٌ، والصومُ يومُ الاثنين أو شهرُ رمضانَ، وزيدٌ خلفُكَ، وداري أمامُكَ، وأنت منّي مكانٌ قريبٌ، ودارُك مني يمينٌ أو شمالٌ، وأنت مني مناطُ الثريا، وهو منّي معقدُ

---

(١) الآية ٥٤ من سبأ.
(٢) الآية ١١٠ من هود.
(٣) شرح الكافية ١: ٩٤ ـ ٩٦.

الإزار. . . فقد دخلَتْ أسماءُ الزمانِ والمكانِ في هذه الجمل حيّزَ غيـرِ الظرفية، فأصبحت في علاقة جديدة هي الإسنادُ أيضاً، لأنها صارت أخباراً تُسْنَدُ إلى المبتدءات. وعلى هـذا قول الله، تعـالى(1): ﴿الحجُّ أشهـرٌ معلوماتٌ﴾.

ومن قبيل هذا أن يصبح الاسم، الذي هو في الأصل ظرف، تابعاً في عطف أو بدل أو توكيد(2). فهو إذ ذاك غير محتاج إلى التعليق، وإن كان منصوباً، لأنه انتقل من حيز الظرفية إلى حيز آخر، وخضع لعلاقات أخرى، هي غير ما يكون بين الحدث وشبه الجملة.

فقول فرعان التيمي(3):

جَزَتْ رَحِمٌ بَيني، وبَينَ مُنازِلٍ جَزاءً، كما يَستنجزُ الدَّينَ طالبُهْ

ترى فيه «بين» الثاني معطوفاً على الأول، ومنصوباً لذلك. إنه اسم منصوب بالعطف، وليس ظرفاً يقتضي التعليق. وكذلك قول القطامي(4):

لُعِنَ الكواعِبُ، بَعدَ يَومِ صَريمتي بشَرَى الفُراتِ، وبَعدَ يَومِ الجَوسَقِ

وإنما نصب «حين» في قول سعد بن ناشب(5):

فإنّا إذا ما الحربُ، أُلقَتْ قناعَها، بها، حِينَ يَجفوها بَنوها، لأبرارُ

على التبعية، لأنه بدل من «إذا»، لا لأنه ظرف زمان. ولهذا فإنه لا يحتاج إلى تعليق. ومثل ذلك يقال في المصدر المؤوَّل من «ما» وصلتها، في قول أبي زبيد(6):

(1) الآية ١٩٧ من البقرة.
(2) لا يكون الظرف صفة لظرف، لأن أشباه الجمل لا يصف بعضها بعضاً كالجمل.
(3) عيون الأخبار: ٣: ٨٦.
(4) ديوان القطامي ص ١٠٨.
(5) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٦٦٩.
(6) ديوان أبي زبيد ص ١٣١.

لیسَ بُخلٌ علیكَ، عِندِي، بمالٍ   أَبَـداً، مـا أقَـلَّ نَعْـلاً قِبـالُ

ومن هذا القبيل أيضاً قول الحطيئة[1]:

أمٌّ - زَعمتَ - لهم، وماتتْ أمُّهُم   في عَهدِ عادٍ، حِينَ ماتَ التُّبَّعُ

إلّا أن «حين» لم يبدل من ظرف صريح قبله هنا، وإنما أبدل من الجار والمجرور «في عهد»، لأنهما بمعنى الظرف. وجاز إبدال «حين» منهما، وإن لم يكونا أعم منه وهو بعضاً منهما، لأن المراد بالـزمن في شبهي الجملة هنا هو البعد، لا التحديد الدقيق. ومن البدل قول مالك بن الريب[2]:

يَقُولونَ: لا تَبعَدْ، وهُم يَدفِنُونَني   وأينَ مكانُ البُعدِ، إلّا مكـانيا؟

ولو قلتَ: اثبتوا أمامَ العدوِّ أمامَ العدوِّ، لكان الظرف هو الأول. أما الثاني فتوكيد لفظي، أي تكرار للأول، لا محل له من الإعراب. إنه بمنزلة الحرف الزائـد للتوكيـد، ولا يجوز إعـرابه أو تعليقـه. ومن ذلك قـول مهلهل[3]:

يـا لَبَكـرٍ، أنشِـروا لي كُلَيبـاً   يـا لَبَكـرٍ أينَ، أينَ، الفِـرارُ؟

٢ - الجار والمجرور: حرف الجر الأصلي يؤدي[4] في الكلام معنى متميزاً، ويصل بين معنى الحدث والاسم المجرور. وهو واجب التعلُّق إلّا في حالات أربع:

أولاها أن ينوب الجار والمجرور عن الفاعل، نحو: أُخِذَ من المالِ، وضُرِبَ بالسَّوطِ، وأنتَ رجلٌ يُنصَتُ إليه، وهذا مكانٌ يُقامُ فيه ولا يُرغَبُ

(١) ديوان الحطيئة ص ٢١١.
(٢) الاختيارين ص ٦٢٦.
(٣) العقد الفريد ٥: ٢٢٠.
(٤) شرح المفصل ٢: ١١٧.

عنه، وقول النبيّ عليه السلام[1]: «ثلاثُ دَعَواتٍ يُستجابُ لهنّ»، وقول الله تعالى[2]: ﴿ولمّا سُقِطَ في أيدِيهِم، ورأوا أنَّهُم قد ضَلُّوا، قالُوا: لئنْ لم يَرحَمْنا رَبُّنا، ويَغفِرْ لنا، لَنَكُونَنَّ مِنَ الخاسرينَ﴾، وقوله عز وجل[3]: ﴿إذْ قَرَّبا قُرْباناً، فتُقُبِّلَ من أحَدِهِما، ولم يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ﴾، وقوله أيضاً[4]: ﴿وجِيءَ، يَومَئذٍ، بجَهَنَّمَ﴾، وقول أبي نواس[5]:

غَـيـرُ مـأسُـوفٍ عـلى زَمَـنِ ... يَـنقَـضِي بـالَـهَـم، والـحَـزَنِ

وقول علقمة[6]:

وقالتْ: متى يُبخَلْ عليك ويُعتللْ ... يَسؤْكَ، وإنْ يُكشَفْ غَرامُك تَدرَبِ

وفيه شاهدان: أحدهما «عليك»، والآخر مثله محذوفاً بعد «يعتلل» لدلالة ما قبله عليه. وفي هذه الشواهد والأمثلة ناب الجار والمجرور عن الفاعل، ولا حاجة إلى تقدير ضمير.

والثانية أن يقع الجار والمجرور تابعين، في عطف أو بدل أو توكيد، نحو قول كثير[7]:

فيا عَجَبًا للقَلبِ، كيفَ اعترافُهُ ... وللنَّفسِ لمّا وُطِّنَتْ، كيفَ ذَلَّتِ؟

وقول أبي زبيد[8]:

ولعَمرُ الإلَـهِ، لـو كـانَ لِلسَّيـ ... ـفِ مَصـالٌ، ولِلِّسـانِ مَقـالُ

وفيهما شاهدانِ على العطف.

(١) مسند أحمد ٢: ٢٥٨.
(٢) الآية ١٤٩ من الأعراف.
(٣) الآية ٧٧ من المائدة.
(٤) الآية ٢٣ من الفجر.
(٥) المغني ص ١٧١ والخزانة ١: ١٦٧.
(٦) ديوان علقمة ص ٨٣ والمغني ص ٥٧٠.
(٧) ديوان كثير عزة ص ٩٧.
(٨) ديوان أبي زبيد ص ١٣١.

ومن البدل قول ابن سلّام في حديثه عن أبي محجن[1]: «ثُمَّ حَبسَهُ سَعدٌ بالقادسيّةِ، في القصرِ معَه»، وقول أبي زبيد في وصف الأسد[2]:

ضِرغامةٍ، أهرَتِ الشِّدقَين، ذِي لِبَدٍ كأنَّهُ بُرنُساً، في الغاب، مُلتفعُ
بالثِّني ، أسفَلَ من جَمَّاءَ، ليسَ لهُ إلاّ بَنيهِ، وإلاّ عِرسَهُ، شِيَعُ

فالجار والمجرور «بالثني» بدل من «في الغاب».

ولأن كلاً من الظرف، والجار مع المجرور، هو شبه جملة جاز أن يبدل أحدهما من الآخر، كما رأينا من قبل، وكما يحتمل البيت الأخر لأبي زبيد. فقوله «أسفل» يجوز أن يكون بدلاً من «بالثني»، وهو منصوب على التبعية، لا على الظرفية. والجار والمجرور في قوله أيضاً[3]:

فاعلَمَنْ أنَّني أخوكَ، أخو الوُ دِّ، حَياتِي، حتَّى تَزولَ الجِبالُ

بدل من نائب الظرف «حياة».

ولو قلتَ: العلم في الصدور في الصدور، لكان اللفظان الأخيران توكيداً، وتكراراً للَّذين قبلهما، لا محل لهما من الإعراب، ولا يجوز تعليقهما. ومن ذلك قول الكميت[4]:

فتِلكَ وُلاةُ السُّوءِ، قد طالَ مُلكُهم فحَتَّامَ، حَتَّامَ، العَناءُ المُطوَّلُ؟

والثالثة أن يقع الجار والمجرور في محل نصب على الاستثناء. فإنهما حينذاك ينتقلان من حيز التعدية والتقييد، إلى حيز النصب على التمام. وذلك نحو قول امرىء القيس[5]:

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٢٢٥.
(٢) ديوان أبي زبيد ص ١١٠ - ١١١.
(٣) ديوان أبي زبيد ص ١٣١.
(٤) العيني ٤ : ١١١.
(٥) ديوان امرىء القيس ص ١٣٣.

واللهِ، لا يَذهبُ شَيخي باطلا   حتَّى أُبيرَ مالكاً، وكاهلا

لأن «حتى» فيه استثنائية. فهي وما جُرَّ بها، من مصدر مؤوَّل، في محل نصب على الاستثناء، ولا يقتضيان تعليقاً. وعلى ذلك يحمل قول خفاف بن ندبة[1]: «قَتلنِي اللهُ، إنْ رِمتُ حتَّى أثأرَ به».

أما قول الشاعر[2]:

إنْ هُوَ مُستولياً، على أحَدٍ   إلاّ على أضعَفِ المَجانِينِ

فالجار والمجرور في عجزه يحتملان البدلية من «على أحد»، وأن يكونا في محل نصب على الاستثناء. وكذلك الحال في قوله تعالى[3]: ﴿ولا يُحِيطُونَ بشَيءٍ من عِلمِهِ إلاّ بما شاءَ﴾.

أما «على» الاستدراكية والمجرور بها، في نحو قول ابن الدمينة[4]:

بكلٍّ تَداوَينا، فلم يُشْفَ ما بنا   على أنَّ قُربَ الدّارِ خَيرٌ، منَ البُعدِ

فهما متعلقان بخبر محذوف. والتقدير: التحقيق كائن على. . . وقيل: إنهما في محل نصب على الاستثناء. وقيل: إنهما متعلقان بالفعل «يشف»[5].

والرابعة أن يحذف الجار الأصلي، وينصب الاسم بعده لفظاً أو تقديراً، نحو قول الله عز وجل[6]: ﴿لأقعُدَنَّ لهُم صِراطَكَ المُسْتقيمَ﴾ أي: على صراطك المستقيم، و﴿أوَ عَجِبتُمْ أنْ جاءَكُم ذِكرٌ من رَبِّكُم﴾[7] أي: من أن جاءكم ذكر، وقول ساعدة بن جؤية[8]:

---

(١) الكامل ٣: ٢٢٦ - ٢٢٨.
(٢) المقرب ١: ١٠٥.
(٣) الآية ٢٥٥ من البقرة.
(٤) ديوان عبدالله بن الدمينة ص ٨٢.
(٥) المغني ص ١٥٥.
(٦) الآية ١٦ من الأعراف.
(٧) الآية ٦٣ من الأعراف.
(٨) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٠ والكتاب ١: ١٠٩ والمغنى ص ٣ والخزانة ١: ٤٧٤.

لَدْنٌ، بهَزِّ الكَفِّ، يَعسِلُ مَتْنُهُ فيهِ، كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

والمعنى: في الطريق.

فإذا حذف الجارّ، ونصب الاسم بعده، فإن شبه الجملة تفقد أصالتها، وينتقل الاسم حينئذ إلى حالة النصب، فيكون منصوباً بنزع الخافض، كما يقول الكوفيون. وذهب أهل البصرة إلى أنه منصوب بالفعل اللازم قبله[1]؛ لمّا سقط الجارّ وصل الفعلُ إلى الاسم فنصبه. وإذا كان الاسم بعد «إلّا» الاستثنائية العاملة، وحذف جارّه، نصب بالاستثناء لا بنزع الخافض ولا بالمفعولية. نحو قولك: ما جلسنا في قاعة إلّا قاعةَ المحاضرات.

هذا. ومذهب البصريين ينسحب على المفعول لأجله، نحو قول الله عز وجل[2]: ﴿يَجعَلُونَ أصابِعَهُم في آذانِهِم، منَ الصَّواعقِ، حَذَرَ المَوتِ﴾، ﴿ولا تَقتُلُوا أولادَكُم خَشْيةَ إملاقٍ﴾[3]، وقول حاتم[4]:

وأغفِرُ عَوراءَ الكريمِ، ادِّخارَهُ وأُعرِضُ، عن شَتمِ اللَّئيمِ، تكرُّما

وقول الفرزدق[5]:

يُغضِي حَياءً، ويَغضَى من مَهابتِهِ فما يُكلَّمُ، إلاّ حِينَ يَبتسِمُ

فهم يرون أن «حذر، وخشية، وادخار، وحياء» منصوبات على المفعولية، لأن حرف الجر حذف قبلها، فوصلت الأفعالُ إليها فنصبتها[6]. وأما الكوفيون فيرون أنها منصوبات على المفعول المطلق[7]. والأولى أن تُميِّزَ

(١) الكتاب ٢: ١٤٤ والمقتضب ٢: ٣٢١ وحاشية الصبان ٢: ٨٩.
(٢) الآية ١٩ من البقرة.
(٣) الآية ٣١ من الاسراء.
(٤) ديوان حاتم ص ١١٩.
(٥) ديوان الفرزدق ص ٨٤٨ والمغني ص ٣٥٥.
(٦) حاشية الصبان ٢: ٢٢٢.
(٧) شرح التصريح ١: ٣٣٧.

من هذا وذاك، ويكون النصب فيها للمفعول لأجله.

وإذا حذف الجارّ فلا يكون تعلق، إلاّ في حالتين:

إحداهما أن يحذف الجار الأصلي، ويبقى عمله فيما بعده، نحو قولك[1]: «اللهِ لا أزورُكَ»، وأنت تقسم. ومثل هذا في غير القسم هو من ضرائر الشعر، نحو قول الفرزدق[2]:

إذا قِيلَ: أيُّ النّاسِ شَرُّ قَبيلةٍ ... أشارتْ كُليبٍ، بالأكفِّ، الأصابعُ

يريد: أشارت إلى كليب. والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أشار». ومثل ذلك في قول ذي الإصبع[3]:

لاهِ ابنُ عمِّكَ، لا أفضلتَ في حَسَبٍ ... عنّي، ولا أنتَ دَيّاني، فتَخزُوني

والأخرى أن يكون المتعلّق خبراً محذوفاً، نحو قول عنترة[4]:

ولقد أَبيتُ على الطَّوَى، وأَظَلُّهُ ... حتّى أنالَ، بهِ، كريمَ المأكلِ
بَكرتْ تُخوِّفُني الحُتوفَ، كأنّني ... أصبَحتُ، عن غَرَضِ الحُتوفِ، بمَعزِلِ
فأجبتُها: إنَّ المَنِيَّةَ مَنهَلٌ ... لا بُدَّ أنْ أُسقَى، بكأسِ المَنهلِ

والمراد: أظلُّ عليه، ولا بد من أن أُسقَى. فالضمير المتصل والمصدر المؤول في محل جرّ، والتعليق بالخبر المحذوف. وإن لم تقدّر مثل هذا ضاع معنى الكلام، لحذف المتعلَّق به والدالّ عليه.

وزعم المبرد أن المصدر المؤول هو الخبر. قال[5]: إذا قلتَ: لا محالةَ أنك ذاهب، ولا بدَّ أنك ذاهب، فـ«أنك» في موضع رفع بخبر

---

(١) الجمل للخليل بن أحمد الورقة ٢٢.
(٢) ديوان الفرزدق ص٥٢٠ والمغني ص ٣ والخزانة: ٣: ٦٣٠.
(٣) المفضليات ص ١٦٢.
(٤) ديوان عنترة ص ٢٤٩.
(٥) الأزهية ص ١٦٢.

الابتداء، كما تقول: لا رجل أفضل من زيد.

وحذف الجار قياسيّ مطرّد[1] قبل «كي». وهو كذلك قبل «أنْ» و«أنّ» والمفعول لأجله والمقسم به، إذا أُمن اللبس. وهو سماعي قليل، فيما سوى ذلك.

والمصدر[2] المؤول من «كي»، أو «أنْ»، أو «أنَّ»، وما بعدها محله النصب، كما ذكرنا، إذا حذف الجارّ الأصليّ قبله، ولم يكن المتعلّق خبراً محذوفاً. على هذا جمهور النحاة، حملاً على الأسماء التي يحذف قبلها الجارّ الأصليّ، ويظهر فيها النصب.

وأجاز سيبويه[3] أن يكون المصدر المؤوَّل في محل جر بالمحذوف، ويكونُ للجار والمجرور تعلق. وجزم الكسائي بوجوب الجر، تمسكاً بقول الفرزدق[4]:

وما زُرتُ ليلَى، أنْ تكونَ حَبيبةً   إليَّ، ولا دَينٍ بهـا، أنا طـالبُهْ

الذي عطف «دينٍ» على محل المصدر المؤوَّل، وهو الجر بالمحذوف.

والتحقيق أنه عطفٌ، على توهم لفظ الجار قبل «أنْ»[5]. والتوهم قياسي، ومثله ما جاء في قول زهير[6]:

بدَا ليَ أنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى   ولا سابقٍ شَيئاً، إذا كانَ جائيا

أما حرف الجر الزائد ـ وهو لا يؤدي في الكلام معنى متميزاً، ولا يعدي

(١) شرح التصريح ١: ٣١٣ وحاشية الصبان ٢: ٩١.
(٢) المغني ص ٥٨٠ وشرح التصريح ١: ٣١٣.
(٣) المغني ص ٥٨٠ وشرح التصريح ١: ٣١٣. ونسب بعضهم هذا إلى الخليل سهواً. انظر حاشية الصبان ٢: ٩٢ وشرح التصريح.
(٤) ديوان الفرزدق ص ٩٣ والمغني ص ٥٨١ وحاشية الصبان ٢: ٩٢.
(٥) المغني ص ٥٨١. وانظر الكتاب ١: ٨٣ و١٥٤ و٤١٨ وشرح القصائد العشر ص ٧٠.
(٦) ديوان زهير ص ١٦٥ والكتاب ١: ٤١٧ والخزانة ١: ٣٣٩.

الفعل إلى الاسم المجرور، وإنما يؤكد معنى الجملة كلها، أو يقوي عاملاً ضعيفاً ـ فإنه لا يقتضي تعليقاً، والاسم بعده يُجرّ لفظاً، ويعرب بحسب موقعه من الكلام، نحو قول متمم بن نويرة[١]:

لعَمْري، وما دَهري بتأبينِ هالكٍ ولا جَزَعٍ، ممّا أصابَ، فأوجَعا

وقول المجنون[٢]:

إذا نحنُ أدلَجنا، وأنتِ أمامَنا، كفَى لِمَطايانا، بريحِكِ، هاديـا

فالباء في كل منهما زائدة، والاسم في الأول خبر «ما»، وفي الثاني فاعل «كفى».

وزعم الخليل[٣] وخلف الأحمر[٤] والحوفي[٥] أن الباء في خبر «ليس»، وما شبِّه بها، هي غير زائدة، وتحتاج إلى تعليق. فإن حذفتْ نصب الاسم بعدها بنزع الخافض. والحقُّ أنها غالباً ما تكون زائدة، نحو قوله تعالى[٦]: ﴿أليسَ اللهُ بأحكَمِ الحاكِمينَ﴾، وقلّما ترد أصيلة، نحو: لستُ بحاجة إليك، وقول زهير[٧]:

فـأوردَها حِيـاضَ صُنَيبِعـاتٍ فـألفـاهُنَّ ليسَ بِهـنَّ مـاءُ

وقد تكون «من» زائدة. وذلك إذا تقدمها نفي أو نهي أو استفهام بـ «هل»، وكان بعدها نكرة، نحو قول حميد بن ثور[٨]:

وما ليَ من ذَنْبٍ إليهِم، عَلمتُهُ سِوَى أنَّني قد قلتُ: ياسَرحةُ، اسلمي

---

(١) العقد الفريد ٢: ٢٠.
(٢) ديوان مجنون ليلى ص ٩٧.
(٣) الجمل للخليل الورقة ١٩
(٤) مقدمة في النحو ص ٥٧.
(٥) المغني ص ٤٩٢ والهمع ٢: ١٠٨.
(٦) الآية ٨ من التين.
(٧) ديوان زهير ص ١٢٦.
(٨) ديوان حميد بن ثور ص ١١٣

وقول المجنون(1):

وأنتِ الّتي، ما مِن صَديقٍ ولا عِداً يَرَى نَضوَ ما أبقَيتِ، إلاّ بكَى ليا

وقول الله تعالى(2): ﴿فارجعِ البَصَرَ، هل تَرَى مِن فُطُورٍ﴾، وقولك: لا يقعدْ من أحدٍ.

وقد تقع الكاف زائدة، نحو قوله عز وجل(3): ﴿لَيسَ كمِثْلِهِ شيءٌ﴾، لأن التقدير(4): ليس شيء مثلَهُ. ولو لم تكن زائدة لصار المعنى: ليس شيء مثلَ مثلِه. وفيه إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ويحمل على الزيادة أيضاً قول جميل(5):

فمن يُعْطَ، في الدُّنيا، قَريناً كمِثلِها فذلكَ، في عَيشِ الحياةِ، رَشيدُ

وقول الحطيئة(6):

فُبِعثْتَ للشُّعراءِ، مَبعَثَ داحسٍ أو كالبَسُوسِ، عِقالُها يَتكوَّعُ

واللام أيضاً ترد زائدة، نحو قول ابن ميادة(7):

ومَلكتَ ما بينَ العِراقِ ويَثرِبٍ مُلْكاً، أجارَ لمُسلِمٍ، ومُعاهَدِ

وقول سعد بن مالك(8):

يا بُؤسَ للحَربِ، الّتي وضَعَتْ أراهِطَ، فاستَراحُوا

ومن الزوائدِ أيضاً لام التقوية، وهي اللام ترد لتقوية عامل ضعيف،

(1) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٥.
(2) الآية ٣ من الملك.
(3) الآية ١١ من الشورى.
(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٨٦ ـ ٨٧.
(٥) ديوان جميل بثينة ص ٦٦.
(٦) ديوان الحطيئة ص ٢١٠.
(٧) المغني ص ٢٣٧.
(٨) المغني ص ٣٢٨.

نحو قوله تعالى[1]: ﴿هُم لربِّهِمْ يرهَبُونَ﴾ و[2]﴿إنْ كُنتُم للرُّؤيا تَعبُرُونَ﴾ و[3] ﴿وكُنَّا لحُكمِهِمْ شاهدينَ﴾، و[4] ﴿إنَّ ربَّكَ فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ﴾ و[5] ﴿إنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لما عَلَّمْنَاهُ﴾، وقولك: حُبّي للعِلمِ شديدٌ، وقول ليلى الأخيلية[6]:

فيا لَيتَ عَبدَ اللهِ حَلَّ مكانَهُ فأودَى، ولم أسمَعْ لتَوبةَ ناعيا

ويكون ما بعدها مجروراً لفظاً، ومنصوباً محلاً بالفعل أو المشتق أو المصدر. وقيل[7]: إنها ليست زائدةً محضة، لما تخيّل في العامل من الضعف الذي نَزّله منزلة القاصر، ولا معدّيةً محضة لاطّراد صحة إسقاطها. فلها منزلة بين المنزلتين. وقيل: إنها أصلية معدّية، لا زائدة، ولا بين بين، فلا بد من تعليقها بالعامل.

أما قول ليلى الأخيلية[8]:

أحَجَّاجُ، لا تُعطِي العُصاةَ مُناهُمُ ولا اللهُ يُعطِي للعُصاةِ مُناها

فاللام فيه زائدة شذوذاً، لأن العامل قبلها «يعطي» هو قوي، يتعدى إلى المفعولين بلا واسطة، فلا حاجة به إلى تقوية. أضف إلى هذا أن لام التقوية لا ترد بعد عامل يتعدى إلى مفعولين[9].

* * * *

وذهب ابن الحاجب[10] إلى أن لام التبيين، التي تبين مفعوليةَ اسم غيرَ

---

(1) الآية ١٥٤ من الأعراف.
(2) الآية ٤٣ من يوسف
(3) الآية ٧٨ من الأنبياء.
(4) الآية ١٠٧ من هود.
(5) الآية ٦٨ من يوسف.
(6) أمالي الزجاجي ص ٧٧ - ٧٨.
(7) المغني ص ٤٩٢.
(8) المغني ص ٢٤٠.
(9) الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٠٦.
(10) المغني ص ٢٤٣.

ملتبسة بفاعلية، نحو: سَقياً لزيدٍ، وجَدْعاً له، هي زائدة والاسم بعدها أو الضمير ينصبه المصدر. والصواب أن اللام غير زائدة، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ مقدر: دعائي كائن لزيد.

وزعم المبرد[١] أن لام المستغاث به، في نحو[٢]:

فيالَرِزامٍ، رَشِّحُوا بي مُقدِّماً ... إلى الموتِ، خَوّاضاً إليهِ الكَتائبا

هي زائدة، وما بعدها منادى. وذهب الكوفيون[٣] إلى أبعد من هذا، فادّعوا أنها اسم مضاف وهي بقية اسم، والأصل: يا آلَ رِزامٍ، ثم حذفت الهمزة للتخفيف، والألف لالتقاء الساكنين. واستدلُّوا بقول زهير بن مسعود[٤]:

فخيرٌ نحنُ عِندَ النَّاسِ، منكم ... إذا الدّاعي المُثَوِّبُ، قالَ: يالا

والحقُّ أن اللام حرف جر أصلي، والاسم بعدها يجر بها، وقد حذف في بيت زهير للوقف، والجار والمجرور متعلقان بـ «يا»، لنيابتها عن الفعل.

وزعم الكوفيون أيضاً أن لام الجحود حرف ناصب، وهو زائد لتقوية المعنى، وما بعده في محل نصب خبر[٥]، نحو قوله تعالى[٦]: ﴿وما كانَ اللهُ ليُطلِعَكم على الغَيبِ﴾، وقول حميد بن ثور[٧]:

ولولا وِصالٌ، من عُميرةَ، لَم أكنْ ... لأصرِمَها، إنّي إذاً لَطَلِيقُ

والصحيح أن اللام حرف جر أصلي، والمجرور به هو المصدر

---

(١) المغني ص ٢٤٠.
(٢) شرح الحماسة للتبريزي ١: ٧٣.
(٣) المغني ص ٢٤١.
(٤) المغني ص ٢٤١ والخزانة ١: ٢٢٨.
(٥) المغني ص ٢٣٢ والجنى الداني في حروف المعاني ص ١١٨ - ١١٩
(٦) الآية ١٧٩ من آل عمران.
(٧) ديوان حميد بن ثور ص ٤١.

المؤوّل من «أن» المضمرة وصلتها، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف، والتقدير هنا: قاصداً. وذلك لأن نفي قصد الفعل أبلغ من نفي الفعل. وقد يقدر غير ذلك، تبعاً لما يوحي به سياق العبارة.

وذهب[1] ابن قتيبة وابن مالك إلى أن «على» في قول حميد بن ثور[2]:

أَبَى اللهُ إلاّ أنَّ سَرحةَ مـالكٍ، على كلِّ أفنانِ العِضـاهِ، تَروقُ

هي زائدة للتوكيد، والمعنى: تروق كلَّ أفنان العضاه. والحقُّ أنها غير زائدة، لأنه يقال[3]: راقَ فلانٌ على فلانٍ، إذا زاد عليه فضلاً. والزعم بأن «راق» في البيت هو بمعنى «أعجب» ليس بشيء[4]، لأنه لا يكون به للبيت معنى.

وأجاز الفارسي[5] زيادة «في» ضرورة، في قول سويد[6]:

أنـا أبو سَعـدٍ، إذا اللَّيلُ دَجـا يُخـالُ، في سَـوادِهِ، يَـرَنـدَجـا

والمراد: يخال سوادُه يرندجاً. والظاهر أن «في» ههنا للمصاحبة، ونائب الفاعل ضمير يعود على الليل[7]. وحمل[8] بعض النحويين قول الله تعالى[9]: ﴿وقالَ: اركبُوا فِيها﴾ على زيادة «في». والأولى أن يضمن «اركبوا» معنى: انزلوا.

---

(١) أدب الكاتب ص ٤١٨ والمغني ص ١٥٥.
(٢) ديوان حميد بن ثور ص ٤١.
(٣) اللسان (روق).
(٤) المغني ص ١٥٥.
(٥) المغني ص ١٨٤.
(٦) المغني ص ١٨٤.
(٧) وانظر الأغاني ١١: ١٦٥.
(٨) المغني ص ١٨٤.
(٩) الآية ٤١ من هود.

وأجاز ابن جني(١)، في قول مليح بن الحكم(٢):

فما كانَ عن يومَينِ، حتّى تَصدّعُوا   لِبَينٍ، كما انشَقَّ الرِّداءُ المُصيَّحُ

أن تكون «عن» زائدة، كأنه قال: فما كان يومان، أي: لم يمض يومان حتى تصدَّعوا. وأجاز أيضاً أن تكون غير زائدة، وهي بمعنى «بعد»، واسم «كان» مضمر، فكأنه قال: فما كان ما نحن فيه بعد مضيِّ يومين. وهذا الوجه أقرب إلى السداد.

وزعم ابن جني أيضاً أن حرف الجر قد يكون زائداً، للتعويض من آخر محذوف. فادَّعى في قول سالم بن وابصة(٣):

ولا يُواتِيكَ، فيما نابَ، من حَدَثٍ   إلاّ أخو ثِقةٍ، فانظُرْ: بمن تَثِقُ

أن التقدير(٤): فانظُر مَن تثقُ به. ثم حذفتْ الباء مع الضمير، وزيدت باء عوضاً قبل «مَن» الموصولة، فهي في محل جر لفظاً، ونصب محلاً. والتحقيق أن هذه الباء غير زائدة، وليس في الكلام حذف، و«من» استفهامية لا موصولة. وإنما عُلّق الفعل «انظر» بالاستفهام، والجملة بعده في محل نصب.

وكذلك الحال في قول الراجز(٥):

إنَّ الكريمَ، وأبيكَ، يَعتمِلْ   إن لم يَجِدْ يَوماً: على من يَتَّكِلْ

لأن «من» في محل جر بـ «على»، وعلّق الفعل «يجد» بالاستفهام. بيد أن ابن جني(٦) ذهب إلى زيادة «على» هذه عوضاً من محذوفة، وجعل

---

(١) التمام ص ٢٤٦.
(٢) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٣٨.
(٣) المغني ص ١٥٤.
(٤) المغني ص ١٥٤.
(٥) الكتاب ١: ٤٤٣ والمغني ١٥٤.
(٦) التمام ص ٢٤٦.

التقدير: إن لم يجد يوماً من يتكل عليه.

ورَوى بيتَ زيد بن رزين كما يلي[1]:

أتَدفَعُ عن نَفسٍ، أتاها حِمامُها فهلّا الّتي عن بَينِ جَنبَيكَ تَدفَعُ.

وقال[2]: أراد: فهلّا تَدفعُ عن التي بين جنبيك. فحذف «عن» من أول الموصول، وزادها بعده. والصحيح أن رواية البيت هي[3]:

أتجزَعُ أنْ نَفسٌ أتاها حِمامُها فهل أنتَ، عمّا بَينَ جَنبَيكَ، تَدفعُ؟

ولا حاجة إلى الحذف والزيادة. أما الرواية الأولى فأخرت فيها «عن» للضرورة.

وربما استخدم النحاة مصطلح «الزائد» في غير معناه النحوي، ولم يريدوا به أن الكلام مستغنٍ عنه، والحرف للتوكيد أو للتقوية أو للعوض. قال ابن خالويه في إعراب «أعوذُ باللهِ من الشّيطانِ الرجيم»[4]: «بالله: جرٌّ بباء الصفة. وهي زائدة، لأنك تقول: الله، فتسقط الباء. وحروف الزوائد في صدور الأسماء ثلاثة: اللام، والكاف، والباء. فالكاف للتشبيه، واللام للملك، والباء للاتصال وللصوق». وهو لا يعني أن هذه الأحرف تقوي معنى الجملة، فلا تؤدي معنى متميزاً، ولا تعدي، وذِكرُها وعدمه سواء. وإنما يصدر عما ألفه بعض النحويين. فقد جرت[5] عادتهم أن يسمّوا هذه الأحرف الثلاثة زوائد، وإن كانت لا يجوز أن يستقل الكلام بدونها، لئلّا

(١) التمام ص ٢٤٦.
(٢) المغني ص ١٦٠.
(٣) المؤتلف والمختلف ص ٣٩١ وشرح شواهد المغني ص ٤٣٦ وذيل اللآلي ص ٤٩.
(٤) إعراب ثلاثين سورة ص ٥.
(٥) رصف المباني ص ١٤٢ وسر الصناعة ١: ١٣٥ ــ ١٣٨.

يُظنّ أنها من نفس الكلمة، كالباء من «بيت»، والكاف من «كرم»، واللام من «لعب».

وزعم بعض النحاة أن حرف الجر الزائد يعلّق، وزعم آخرون أنه يعلّق إن وجد في الكلام فعل أو ما في معناه، لأنه أشبهَ غير الزائد في العمل، وفي الكلام حدث يتعلق به. فإن لم يكن في الكلام حدث لم يعلق، لأنه لا حاجة إلى تعليقه[1].

* *

وأما حرف الجر الشبيه بالزائد ـ وهو الذي يؤدي في الكلام معنى متميّزاً، لا معنى فرعياً متمّماً لمعنى موجود ـ فإنه لا يعلّق أيضاً، والاسم بعده يجر لفظاً، ويعرب بحسب موقعه من الكلام.

وأشهر حرف يذكر ههنا «رُبَّ». فهو يفيد التكثير غالباً، والتقليل نادراً. وزعم الكوفيون والرضي أنه اسم مثل «كم» الخبرية، وهو مضاف إلى الاسم بعده والصواب أنه حرف جر شبيه بالزائد، يكون ما بعده مبتدأ، كم في قول جميل[2]:

ألا قد أرَى، واللهِ أنْ رُبَّ عَبرةٍ إذا الـدَّارُ شَطَّتْ بيننَـا، ستَرُودُ

أو مفعولاً به نحو: ربّ كتابٍ قرأتُ، أو مفعولاً فيه، نحو قول امرىء القيس[3]:

فيا رُبَّ يَومٍ، قد لَهَوتُ، ولَيلةٍ بـآنسـةٍ، كـأنَّها خَطُّ تِمثـالِ

أو مفعولاً مطلقاً. . .

---

(١) رصف المباني ص ١٥٢.
(٢) ديوان جميل بثينة ص ١١٠.
(٣) ديوان امرىء القيس ص ١٥٩.

وقد تحذف «ربّ» فتدل عليها الواو أو الفاء أو بل، وقلمّا تحذف بدونهنّ، نحو قول معن بن أوس[1]:

وذي رَحِمٍ قَلّمتُ أظفارَ ضَغنِهِ بحِلميَ عنهُ، وهْوَ ليسَ لهُ حِلُم

وقول المتنخل[2]:

فحُورٍ قد لَهَـوتُ بهنَّ، وحدي نَواعمَ، في المُروطِ، وفي الرِّياطِ

وقول رؤبة[3]:

* بل بَلَدٍ، ذِي صُعُدٍ، وأصبابْ *

وقول جميل[4]:

رَسـمِ دارٍ وَقفـتُ، فـي طَـلَلِهْ كِدتُ أقضِي الحَياةَ، من جَلَلِهْ

وإذا اتصلت بها «ما» كفتها عن العمل في الأسماء، وجعلتها صالحة للدخول علي الجمل. وربما عملت في الاسم، وإن كانت معها «ما»، كقول عدي بن الرعلاء[5]:

رُبَّمـا ضَربـةٍ، بسَيفٍ، صَقِيلٍ بَينَ بُصـرَى، وطَعنـةٍ، نَجـلاءِ

وإذا جر بـ«خلا، وعدا، وحاشا» فهي أحرف جر شبيهة بالزائد، يجر الاسم بعدها لفظاً، ومحله النصب على الاستثناء، نحو قول الأعشى[6]:

خلا اللهِ، لا أرجُو سِواكَ، وإنَّما أعُدُّ عِيالي شُعْبـةً، من عِيالكـا

---

(1) حماسة البحتري ص ٢٤١.
(2) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٧ والجنى الداني في حروف المعاني ص ٧٥.
(3) ديوان رؤبة ص ٦ والخزانة ٤ : ٢٠٤.
(4) ديوان جميل بثينة ص ١٨٧ والمغني ص ١٤٥ والخزانة ٤ : ١٩٩.
(5) المغني ص ١٤٦ والخزانة ٤ : ١٨٧.
(6) الهمع ١ : ٢٣٢ والدرر ١ : ١٩٣ و١٩٧ والخزانة ٢ : ٣.

وقول الآخر[1]:

أَبَحْنــا حَيَّهم، قَتْــلاً، وأســراً   عَدا الشَّمطاءِ، والطِّفلِ الصَّغيرِ

وقول الأقيشر[2]:

في فِتيةٍ، جَعَلُوا الصَّليبَ إلَهَهُم   حـاشايَ، إنّي مُسلِمٌ، مَعـذُورُ

وذهب بعض النحاة إلى أن أحرف الاستثناء هذه هي وما بعدها في محل نصب على الاستثناء، وذهب آخرون إلى أنها تتعلق بالفعل أو شبهه، على حدّ حروف الجر الأصلية[3].

وقد يقحمون في أحرف الاستثناء «على» الاستداركية، التي في مثل قول ابن الدمينة[4]:

بكلٍّ تَداوَينا، فلم يُشْفَ ما بنا   على أنّ قُربَ الدّارِ خَيرٌ، منَ البُعدِ

والحقُّ أن أحرف الاستثناء الجارة لا تعدّي الأفعال إلى الأسماء، أي: لا توصل معناها إليها، بل تزيله عنها. فهي تشبه الحرف الزائد في عدم التعدية. ولذلك كانت لا تعلّق، وكان الاسم بعدهـا مستثنى. أما «على» الاستدراكية فتتعلّق، هي والمجرور بعدها، بخبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: التحقيق كائن على...

و«لعلّ» في لغة بني عُقيل تكون حرف جر شبيهاً بالزائد، تجر ما بعدها لفظاً، ومحله الرفع على الابتداء، نحو قول كعب بن سعد[5]:

فقلتُ: ادعُ أُخرى وارفعِ الصَّوتَ جهرةً   لعلّ أبي المِغوارِ، منكَ، قَريبُ

---

(١) الهمع ١: ٢٣٢ والدرر ١: ١٩٧.

(٢) الهمع ١: ٢٣٢ والتاج (حشي).

(٣) المغنى ص ١٤٢ والمنصف ١: ١٧١ وحاشية الدسوقي ١: ١٤٥ والهمع ١: ٢٣٢.

(٤) ديوان عبد الله بن الدمينة ص ٨٢ والمغني ص ١٥٥.

(٥) المغني ص ٣١٧ و٤٩٢ والخزانة ٤: ٣٧٠.

وزعم الفارسي[1] أنها هنا حرف مشبه بالفعل، والأصل: لعلّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريب. فحذف ضمير الشأن واللام الثالثة من «لعلّ» للتخفيف، وأدغم الثانية في لام الجر، وفتح لام الجر على لغة بعض العرب، وحذف الموصوف بـ «قريب». وهذا تكلف بعيد، لا داعي له.

وذهب سيبويه والجمهور إلى أن «لولا» إذا وليها ضمير متصل فهي حرف جر شبيه بالزائد، والضمير بعدها في محل رفع مبتدأ، نحو قول يزيد ابن الحكم[2]:

وكم موطنٍ لولايَ طِحتَ، كما هَوَى ... بأجرامِهِ، من قُلَّةِ النِّيقِ، مُنهوِي

وقول الآخر[3]:

دامَنَّ سَعدُكِ، إنْ رَحِمتِ مُتيَّماً ... لولاكِ لم يَكُ، للصَّبابةِ، جانحاً

والاختيار ما ذهب إليه الأخفش[4]، من أن «لولا» غير جارة، وهي حرف شرط غير جازم، وما بعدها في محل رفع مبتدأ، وقد ناب ضمير الجر عن ضمير الرفع. والدليل على هذا أنه إذا عطف عليه اسم ظاهر وجب رفعه[5]، نحو: لولاك وزيدٌ لهلك الناس. ولو كانت جارة لجاز في المعطوف الجر والرفع. وقيام ضمائر الرفع وضمائر النصب والجر، بعضها مقام بعض، أمر ثابت[6]. أما ما وضعه بعض النحويين، من شروط في نيابة الضمير المتصل عن ضمير يخالفه في الإعراب، فهو غير لازم، ولا اعتداد به.

---

(١) المغني ص ٣١٧.
(٢) أمالي ابن الشجري ١: ١٧٦ - ١٨٩ والخزانة ١: ٤٩٥ - ٤٩٩.
(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٤٣ والمغني ص ٣٧٤ والعيني ٢: ٣٤١ والهمع ٢: ٧٨ والدرر ٢: ٩٩.
(٤) المغني ص ٤٩٢.
(٥) المغني ص ٣٠٣ والدرر ٢: ٣٣.
(٦) المنصف ٢: ٦٥.

وزعم الأخفش والفارسي، وابن جني وابن عصفور[1]، أن كاف التشبيه في مثل قول متمم بن نويرة[2]:

وكُنّا كنَدمانَيْ جَذيمةَ، حِقبةً ... منَ الدَّهرِ، حتّى قِيلَ: لن نَتصدَّعا

وقول يزيد بن الحكم[3]:

بَدا منكَ غِشٌّ، طالما قد كَتمتَهُ ... كما كَتمَتْ داءَ ابنِها أُمُّ مُدَّوِي

وقول كعب بن سعد[4]:

أتاكَ سَريعاً، واستجابَ إلى النَّدى ... كذلكَ، قَبلَ اليومِ، كانَ يُجيبُ

هي حرف جر لا يعلّق. وليس هذا بشيء، لأنها لا تكون في هذه الشواهد زائدة، إذ لا يجوز إسقاطها وإعراب ما بعدها من دونها، لأن معناها أساسي ضروري. ولا تكون شبيهة بالزائد، أذ لا يتأتّى إعراب ما بعدها بدونها. وللتخلص من هذا الإشكال يجعلها بعض المعربين، هي وما بعدها، في محل إعرابي يناسب موقعهما من الكلام، ولا يعلقونهما بشيء. فهي عندهم ليست أصلية، ولا زائدة، ولا شبيهة بالزائد.

وذهب ابن هشام[5] إلى أنها حرف جر أصلي، يدل على الاستقرار، ويتعلق بمحذوف. فهو متعلق بالخبر في الشاهد الأول، وبصفة للمفعول المطلق المحذوف في الثاني والثالث. ويرد على هذا إشكالات: منها أن دلالة الكاف على الاستقرار غير واضحة، ووضوح دلالة أحرف الجر الأصلية عليه، وأن المفعول المطلق إذا حُذف، وهو موصوف، نابت عنه صفته. ولكنها في مثل هذين الشاهدين لا يمكن أن تنوب عنه، إذ لا معنى

(١) المغني ص ٢٠٩ و ٤٩٣ والجنى الداني في حروف المعاني ص ٨٦.
(٢) المفضليات ص ٢٦٧.
(٣) الأمالي ١: ٦٩
(٤) جمهرة أشعار العرب ص ٢٥٠.
(٥) المغني ص ٤٩٣. وانظر الجنى الداني في حروف المعاني ص ٨٦.

للمفعول المطلق في مثل قولك: كتمته كائناً كما كتمت أمّ مدّو داء ابنها، وكان يجيب كائناً كذلك.

وربما كان تقدير الحال فيهما أقلّ إشكالاً. ولكنه لا يمكن أن يحسم المشكلة ويضع الحل النهائي.

ولعل المخلص من هذا كله جعل الكاف اسماً، كما ذهب ابن مضاء[١]. فيكون الموضع الإعرابيّ لها، والاسم بعدها مجروراً بالإضافة.

ويرجح هذا الوجهَ ما يفرضه المعنى. فالخبر في الحقيقة، ونعت المفعول المطلق، هما الكاف نفسها، لا متعلَّقها المزعوم. إنّ الكاف تعني التشبيه، وهي بمعنى «مثل»، ولو قدرتها كذلك في تلك الشواهد لما احتجت إلى شيء يتم معناها، كما تحتاج حروف الجر.

أضف إلى هذا أن الكاف غير الزائدة إذا حذفت أعرب الاسم بعدها بحسبِ موقعه من الكلام[٢]، ولم يُنصب بنزع الخافض على قياس حروف الجر. فهو محله الرفع في قول الأعشى[٣]:

أتَنْتَهونَ، ولنْ يَنْهى ذوي شَطَطٍ ... كالطعنِ، يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُل

ومحله الجر في قول الشاعر[٤]:

تَيَّمَ القلبَ حُبُّ كالبَدْر، لا بَلْ ... فاقَ حسناً من تَيَّمَ القَلْبَ حُبّا

ومحله النصب في قول النابغة[٥]:

لا يَبرَمونَ، إذا ما الأُفْقُ جَلَّلَهُ ... بَرْدُ الشِّتاءِ، من الإمحالِ، كالأَدَمِ

(١) الهمع ٢ : ٣١ والجنى الداني في حروف المعاني ص ٧٩.
(٢) الجنى الداني ص ٣٢٦.
(٣) ديوان الأعشى ص ٦٣.
(٤) الخزانة ٤ : ٢٦٣.
(٥) ديوان النابغة ص ١٢٧.

وتطرد اسميتها في غير ثلاثة مواضع: أولها أن تقع زائدة للتوكيد، نحو قوله تعالى[1]: ﴿لَيسَ كمِثلِهِ شَيءٌ﴾. وثانيها أن تكون مكفوفة بـ «ما»، نحو قول نهشل بن حري[2]:

أخٌ ماجدٌ، لم يَخزُني يومَ مَشهدٍ   كما سَيفُ عَمروٍ لم تَخُنْهُ مَضاربُهْ

وثالثها أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى[3]: ﴿واذكُروهُ كما هَداكُم﴾.

فإن قلت: إن الاسم لا يكون من حرف واحد[4]. قيل: إن بعض الضمائر كذلك.

فإن قيل[5]: إن الاسم الظاهر قد يوقف عليه وحده، وليس قبله شيء ولا بعده شيء، ولا يوصل إلى ذلك بحرف واحد، ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة الحروف، وهو لمعنى فيه خلافها، وإنما أجازوا ذلك في الضمائر المتصلة لأنها لا تتصرف، ولا تذكر إلاّ مع ما قبلها، فأشبهت الواو من الأحرف ونحوها. قلنا: وإنما جاز في الكاف أن تكون اسماً، وهي حرف واحد، لأنها تتصل أبداً بما بعدها، فتعتمد عليه كما تعتمد الضمائر المتصلة على ما قبلها. بل الكاف أشبه من الضمائر المتصلة بالواو، لأنها تتصل بأول الكلمة لا بآخرها. ولو كانت حرف جر لاتصلت بالضمائر في غير الضرورة. وجعلُ اتصالها بالضمائر ضرورة[6] يعني أنها ليست من الحروف، لأن قياس حروفِ الجر يخالفُ ذلك، ويرجحُ أنها اسم امتنع اتصاله بالضمائر، لأنه على حرف واحد ومبني.

ويؤنسك في هذا «ذو» التي بمعنى صاحب. فقد امتنعت إضافتها إلى

---

(١) الآية ١١ من الشورى.
(٢) المغني ص ١٩٤.
(٣) الآية ١٩٨ من البقرة.
(٤) الجنى الداني ص ٧٩.
(٥) الكتاب ٢: ٣٠٤ـ ٣٠٥.
(٦) الهمع ٢: ٣٠ ـ ٣١.

الضمير[1]، مع أنها معتمدة على الواو أو الياء أو الألف، وليست حرفاً واحداً، وليست مبنية. وإنما جازت إضافتها إلى الضمير[2]، في قولك: ذَوُوهُ، وذَوُوهم، لأنها أصبحت من حرفين، لا حرف واحد.

وإن قلت: كيف تكون الكلمة الواحدة مرة اسماً، ومرة حرفاً؟ قيل: قد أجاز ذلك سيبويه والمحققون[3]، ولم يجدوا فيه حرجاً. وجاء ذلك في «عن» و«على» أيضاً.

فإن قلت: ولكن سيبويه والمحققين أجازوا اسمية الكاف في الضرورة. قيل: لقد أجاز نحويون كثر[4]، منهم الأخفش والفارسي وابن جني والزمخشري، وقوعها اسماً في الاختيار. وقال ابن جني[5]: «إن كاف الجر قد تكون مرة اسماً ومرة حرفاً. فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه لأن تكون اسماً، ولأن تكون حرفاً، فجوّز فيها الأمرين».

٧
مع المعارف والنكرات

إن حكم شبه الجملة ههنا هو حكم الجملة. إلاّ أن الجملة يكون لها المحل الإعرابي، في حين أن شبه الجملة يكون المحل الإعرابي لمتعلَّقها المحذوف، عندما تكون النكرة أو المعرفة غير عاملة فيها.

فإذا قيّدتْ[6] نكرة محضة قبلها تعلَّقت بصفة لها مقدرة. نحو الجار

(١) المقتضب ٣: ١٢٠.
(٢) الهمع ٢: ٥٠.
(٣) المغني ص ١٩٦.
(٤) المغني ص ١٩٦.
(٥) سر صناعة الإعراب ١: ٢٩٠.
(٦) التقييد في هذه المسائل هو في الحقيقة للصفة أو للحال، لأنها هي العاملة في شبه الجملة ومقيَّدة بها. وإنما جعلناه لصاحب الصفة أو الحال مجاز

والمجرور في قول ابن مقبل(١):

أَوْليتَ أنّ النَّوَى قبلَ البِلَى جَمعتْ ... شَعبَي نَوَى مُصعِدٍ، مِنّا، ومُنحدِرِ

والظرف في قول فرعان التيمي(٢):

جَزَت رَحِمٌ، بَيني، وبَينَ مُنازِلٍ ... جَزَاءً، كما يَستنجِزُ الدَّينَ طالبُهْ

وإذا قيّدت معرفة محضة، قبلها أو بعدها، تعلّقت بحال منها مقدرة. فمن الأول تعلق شبه الجملة بحال، من الضمير المستتر في قوله تعالى(٣): ﴿ويُكلِّمُ النّاسَ في المَهْدِ وكهْلاً﴾، وما في عجزي قول قريط(٤):

لو كنتُ من مازنٍ لم تَستبحْ إبلي ... بنُو اللَّقيطةِ، مِن ذُهلِ بنِ شَيبانا

وقول عمرو بن شأس(٥):

أرَدتِ عِراراً بالهَوانِ، ومن يُرِدْ ... عِراراً، لعَمري، بالهَوانِ فقدَ ظَلَمْ

ومن الثاني ما في عجزي قولِ الوليد بن عقبة(٦):

وكنتُ أميراً قَبلُ، بالشّامِ، فيكُم ... فحسبي وإيّاكم، مِن الحَقِّ، واجبُهْ

وقول كثير(٧):

هَنيئاً، مَريئاً، غَيرَ داءٍ مُخامِرٍ ... لِعَزّةَ، من أعراضِنا، ما استَحلّتِ

وإذا قيّدت نكرة محضة بعدها تعلّقت بحال منها مقدرة، نحو الظرف من قول الربيع بن ضبع(٨):

(١) ديوان تميم بن أبي بن مقبل ص ٨١.
(٢) العقفة والبررة ص ٣٦٠.
(٣) الآية ٤٦ من آل عمران.
(٤) شرح الحماسة للتبريزي ١: ٨.
(٥) الأمالي ٢: ١٨٨.
(٦) شرح نهج البلاغة ٣: ٨٦.
(٧) ديوان كثيرة عزة ص ١٠٠.
(٨) الخزانة ٣: ٣٠٨ - ٣١٠.

كـأنّـهـا دُرّةٌ، مُـنَـعَّـمـةٌ   مِن نِسْـوةٍ كُنَّ، قبلَهـا، دُرَراً

ومن قول أبي الأسود[1]:

لسانُكَ مَعسُـولٌ، فأنتَ مُمـزَّجٌ   ونَفسُكَ، دونَ المالِ، صابٌ وحَنظَلُ

وإذا قيّدت نكرة غير محضة[2] بعدها تعلّقت بحال منها مقدرة، نحو قوله تعالى[3]: ﴿يُريدُ اللهُ بكُمُ اليُسْرَ﴾. فالجار والمجرور «بكم» متعلقان بحال محذوفة، من «اليسر» المحلّى بـ«أل» الجنسية. وكذلك قوله: ﴿ولا يُريدُ بكُمُ العُسْرَ﴾، و﴿إنَّما يخشى اللهَ من عِبادِهِ العُلماءُ﴾[4]، ﴿ولا يَلتفِتْ مِنكُم أحَدٌ﴾[5]، و﴿إنْ يكُنْ مِنكُم عِشْرُونَ صابرُونَ يَغلِبُوا مائتَينِ﴾[6]، وقول زهير[7]:

لقَـدْ زارَتْ بُيُـوتَ بَني عُلَيمٍ   مِنَ الكَلِمـاتِ، آنِيـةٌ، مِـلاءُ

وقول جميل[8]:

ما أنسَ، مِا الأشياءِ، لا أنسَ قَولَها   وقد قَرَّبَتْ نِضْوِي: أمِصرَ تُرِيدُ؟

وقول علقمة[9]:

إذا شابَ رأسُ المَرءِ، أو قَلَّ مالُهُ   فليسَ لـهُ، في وُدِّهِنَّ، نَصِيبُ

وقول المجنون[10]:

---

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ص ٩٠.
(٢) عرفنا النكرة غير المحضة من قبل في التعليق على صاحب الحال. ونضيف ههنا أن منها أسماء الشرط والاستفهام و«كم» الخبرية.
(٣) الآية ١٨٥ من البقرة. انظر ص ١٩٥.
(٤) الآية ٢٨ من فاطر.
(٥) الآية ٨١ من هود.
(٦) الآية ٦٥ من الأنفال.
(٧) ديوان زهير ص ١٣٧.
(٨) ديوان جميل بثينة ص ٦٢.
(٩) شرح اختيارات المفضل ص ١٥٨٢.
(١٠) ديوان مجنون ليلى ص ٢٧٢.

فيا ليلَ، كم من حاجةٍ لي، مُهِمَّةٍ إذا جئتُكُم باللَّيلِ لم أدرِ: ما هيا؟

وقد يحمل على هذا «كأسد» من قول جواس[1]:

عليها، كأسْدِ الغاب، فتيانُ نجدةٍ إذا أشرَعوا، نحوَ الكُماةِ، العَواليا

إن جعلت الكاف حرف جر. وإن جعلتها اسماً فهي في محل نصب حال مقدمة. وهو أولى.

وإذا قيّدت نكرة غير محضة قبلها جاز أن تتعلّق بصفة لها مقدرة، أو بحال منها مقدرة أيضاً، نحو الجار والمجرور في صدر بيت منازل بن فرعان[2]:

وكيفَ أُرَجِّي النَّفعَ، منهُ، وأُمُّهُ حَـراميَّةٌ، مـا غَـرَّني بحَـرامِي؟

والظرف «إذا» في قول جواس[1]:

عليها، كأُسْدِ الغاب، فِتيانُ نَجدةٍ إذا أشرَعوا، نحوَ الكُماةِ، العَواليا

وإذا قيّدت نكرة غير محضة قبلها، وفصلت بينهما «إلّا» الحاصرة، وجب تعليقها بحال مقدرة، نحو قوله تعالى[3]: ﴿وما أرسَلْنا من رَسُولٍ، إلاّ بِلسانِ قَومِهِ﴾، و﴿ليسَ لهُم طَعامٌ، إلاّ من ضَريعٍ﴾[4]، و﴿ما أصابَ مِن مُصيبةٍ، إلاّ بإذْنِ اللهِ﴾[5]، و﴿ما نُنَزِّلُ الملائكةَ، إلاّ بالحَقِّ﴾[6]

(١) نقائض جرير والأخطل ص ٢٦.
(٢) عيون الأخبار ٣: ٨٧.
(٣) الآية ٤ من إبراهيم.
(٤) الآية ٦ من الغاشية.
(٥) الآية ١١ من التغابن.
(٦) الآية ٨ من الحجر.

٨
الاسم المرفوع بعدها

إذا تلى شبهَ الجملة اسم مرفوع، ولم يكن قبلها ما تعتمد عليه، ولم يكن قبلها أو قبله عامل له ظاهر، فهو مبتدأ مؤخر وشبه الجملة تتعلق بالخبر المحذوف، نحو قول زفر[١]:

فَفي العِيسِ مَنجاةٌ، وفي الأرضِ مَهربٌ إذا نحنُ رَفَّعْنا، لهنَّ، المَثانيا

وقول كعب بن سعد[٢]:

على خَيرِ ما كانَ الرِّجالُ خِلالُهُ وما الخَيرُ إلاّ قِسمةٌ، ونَصِيبُ

وأجاز الكوفيون والأخفش أن يكون المرفوع فاعلاً لشبه الجملة، لأنها تشبه الفعل، بدلالتها على الاستقرار.

ولو قلتَ: في دارِهِ زيدٌ، لكان المرفوع مبتدأ مؤخراً أيضاً. وأجاز الأخفش وابن جني والرضي الفاعلية[٣]. ولم يجزها الجمهور، لئلاّ يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. ولو قدَّرنا المتعلِّق به فعلاً لكانت الفاعلية أمراً لا خلاف فيه.

أما نحو «في أكفانِهِ دَرْجُ المَيِّتِ»، وقولِ الشاعر[٤]:

* بِمَسعاتِهِ هُلْكُ الفَتَى، أو نَجاتُهُ *

فقد أنكره نحاة الكوفة، لأنه إن جعل فاعلاً رجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، وإن جعل مبتدأ لم يرجع الضمير إليه، وإنما رجع إلى ما أضيف إليه. وأجازه البصريون على الابتداء، لأن الاسم إذا كان في نية التقديم

(١) نقائض جرير والأخطل ص ٢٧.
(٢) جمهرة أشعار العرب ص ٢٥٣.
(٣) المنصف ٢ : ١٥٣.
(٤) المغني ص ٤٩٦.

كان ما هو من تمامه كذلك[1]:

وأما إذا تقدمَ شبهَ الجملة تا تعتمد عليه، من نفيٍ، نحو قول ليلى الأخيلية[2]:

لعَمْرُكَ، ما بالموتِ عارٌ على الفتَى إذا لم تُصِبْهُ، في الحَياةِ، المَعايرُ

وقول جرير[3]:

تَقولُ لكَ الثُّكلَى، المُصابُ حَليلُها: أبا مالكٍ، ما في الظَّعائنِ مَغزَلُ

أو استفهامٍ، نحو قول المرقش الأكبر[4]:

هل بالدِّيارِ، أنْ تُجيبَ، صَمَمْ لـو كـانَ رَسمٌ نـاطقـاً كَلَّمْ

وقول زهير[5]:

أمِن أُمِّ أوفَى دِمْنـةٌ، لم تَكلَّمِ بحَـومـانـةِ الـدُّرّاجِ، فالمُتَثلَّمِ ؟

أو موصوفٍ، نحو قول العلاء بن حذيفة[6]:

أُمشّي، باعطانِ المِياهِ، وأبتَغِي قَـلائصَ، منها صَعبـةٌ ورَكـوبُ

أو موصولٍ، نحو قول حميد بن ثور[7]:

سَقَى السَّرحةَ المِحلالَ، والأبطحَ الّذي بهِ الشَّرْيُ، غَيثٌ مُدْجِنٌ، وبُروقُ

أو صاحبِ خبرٍ، نحو قول المجنون[8]:

---

(١) المغني ص ٤٩٦.
(٢) أمالي الزجاجي ص ٧٧.
(٣) ديوان جرير ص ١٤٢.
(٤) المفضليات ص ٢٣٧. والشاهد في قوله «صمم».
(٥) ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٥.
(٦) الأمالي ١ : ٢٨.
(٧) ديوان حميد بن ثور ص ٣٨.
(٨) ديوان مجنون ليلى ص ٢٩٤.

فلو أنّ واشٍ باليمامةِ دارُهُ، وداري بأعلى حَضرَموتَ، اهتدَى ليا

أو صاحبِ حالٍ، نحو قول جميل[1]:

فأقسِمُ طَرفَ العَينِ، أن يُعرَفَ الهوى وفي النّفسِ بَونٌ، بَينَهنَّ، بَعيدُ

فالأمر لا يتغير أيضاً. أعني أن المرفوع بعد شبه الجملة هو مبتدأ مؤخر، وهي متعلقة بخبره المقدم المحذوف، والجملة اسمية.

وزعم أكثر النحاة[2] أن المرفوعَ في مثل هذا هو فاعل لشبه الجملة، لنيابتها عن الفعل الناصبِ لها والمحذوفِ قبلها، والجملةَ ظرفية، أو هو فاعل للفعل المقدر، والجملةُ فعلية.

فهم يرون أن شبه الجملة إذا اعتمدت أصبحت نائبة عن الفعل اللازم: استقرَّ، أو كانَ، أو حَصَلَ، فكان لها فاعل صريح أو مضمر فيها. ولذلك قالوا في بيت جميل[3]:

فإنْ يَكُ جُثماني بأرضٍ سِواكُمُ فإنّ فؤادِي عِندَكِ، الدَّهرَ، أجمعُ

إنّ «أجمع» هو توكيد للضمير المستتر في الظرف «عند»[4]. قال ابن هشام[5]: «ولا يصحّ أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم (إنّ) على محلّه من الرفع بالابتداء، لأن الطالب للمحل قد زال».

والحقُّ أنه توكيد للضمير المحذوف مع الخبر، والخبر هو متعلَّق الظرفين «عند» و«الدهر». وحذف المؤكَّد أمر أقرَّه الخليل وسيبويه وجماعة[6].

---

(١) ديوان جميل بثينة ص ٦٤ ـ ٦٦.
(٢) المغني ص ٤٩٤ والمنصف ٢: ١٥٢ وحاشية الدسوقي ٢: ٩٥ والمسألة ٥ من الإنصاف.
(٣) ديوان جميل بثينة ص ١١٨.
(٤) المغني ص ٤٩٤ والخزانة ١: ١٩٠.
(٥) المغني ص ٤٩٤.
(٦) المغني ص ٦٧٣ ـ ٦٧٤ و ٦٩٧ والمنصف ٢: ١٥٢.

أما قول المتنبي[١]:

ظَلْتَ بهـا تَنـطَوِي، على كَبِـدٍ نَضِيجـةٍ، فَوقَ خَلْبِهـا، يَـدُهـا

فقد ارتفع فيه «يد» لأنه فاعل للصفة المشبهة «نضيجة»، والظرف «فوق» متعلق بها. وقيل: إن «يد» فاعل الظرف، لنيـابته عن الفعـل المقدر. والجملةَ صفة ثانية لـ «كبد». وقيل: يد: مبتدأ مؤخر، والـظرف متعلق بالخبر المقدم المحذوف[٢].

---

(١) ديوان المتنبي ١: ١٩٥ والمغني ص ٤٩٥.
(٢) المغني ص ٤٩٥.

الفهارس

١- فهرس الآيات

٢ - فهرس الأحاديث

٣ - فهرس الأمثال والشواهد النثرية

٤ - فهرس القوافي

ت

م

٥ - فهرس المصادر والمراجع

الأحاجي النحوية	الزمخشري	حماة	١٩٦٩
إحياء علوم الدين	الغزالي	القاهرة	١٣٥٦
الاختيارين	الأخفش الأصغر	دمشق	١٩٧٤
أدب الكاتب	ابن قتيبة	القاهرة	١٩٦٣
أسماء المغتالين	ابن حبيب	القاهرة	١٩٥٤
الأشباه والنظائر	السيوطي	حيدرآباد	١٣٦٠
إصلاح المنطق	ابن السكيت	القاهرة	١٩٥٦
إعراب ثلاثين سورة	ابن خالويه	دمشق	
إعراب الكافية	زيني زاده	المطبعة العثمانية	١٣١٣
الأغاني	أبو الفرج	القاهرة	١٣٢٣
الألفية	ابن مالك	القاهرة	١٩٣٢
الأمالي	الزجاجي	القاهرة	١٩٦٣
الأمالي	السهيلي	القاهرة	١٩٧٠
الأمالي	ابن الشجري	حيدرآباد	١٣٤٩
الأمالي	القالي	القاهرة	١٩٥٣
الأمالي	المرتضى	القاهرة	١٩٥٤
إملاء ما من به الرحمن	العكبري	القاهرة	١٩٦١
إنباه الرواة	القفطي	القاهرة	١٩٥٠
الانصاف	الأنباري	القاهرة	١٩٦١
أوضح المسالك	ابن هشام	القاهرة	١٩٥٦
البحر المحيط	أبو حيان الأندلسي	القاهرة	١٣٢٨
البيان في غريب إعراب القرآن	الأنباري	القاهرة	١٩٦٩

تاج العروس	الزبيدي		
تاريخ الطبري	الطبري	القاهرة	١٩٦١
التسهيل	ابن مالك	القاهرة	١٩٦٨
تفسير الرازي	الرازي	المطبعة العامرة الشرفية	١٣٢٧
التلخيص	القزويني	القاهرة	
التمام	ابن جني	بغداد	١٩٦٢
الجامع لأحكام القرآن	القرطبي	القاهرة	
جامع الدروس العربية	الغلاييني	بيروت	١٩٥٢
جمهرة أشعار العرب	أبو زيد القرشي	بيروت	١٩٦٣
الجني الداني في حروف المعاني	المرادي	حلب	١٩٧٣
حاشية الأمير	الأمير	القاهرة	١٣٧٢
حاشية الدسوقي	الدسوقي	القاهرة	١٣٥٨
حاشية الدماميني	الدماميني	القاهرة	١٣٠٥
حاشية الشيخ يس	الشيخ يس	القاهرة	١٣٧٤
حاشية الصبان	الصبان	القاهرة	١٣٠٥
حاشية العطار على الأزهرية	حسن العطار	القاهرة	١٢٨٥
الحماسة البصرية	صدر الدين البصري	حيدرآباد	١٣٨٤
الحماسة الشجرية	ابن الشجري	دمشق	١٩٧٠
خزانة الأدب	البغدادي	القاهرة	١٢٩٩
الخصائص	ابن جني	القاهرة	١٩٥٢
الدرر اللوامع	الشنقيطي	مطبعة كردستان	١٣٢٨
ديوان إبراهيم بن هرمة		دمشق	١٩٦٩
ديوان الأحوص		القاهرة	١٩٧٠
ديوان الأخطل	السكري	حلب	١٩٧١
ديوان أبي الأسود الدؤلي		بغداد	١٩٦٥
ديوان الأعشى		القاهرة	
ديوان أمرىء القيس		القاهرة	١٩٥٨
ديوان أوس بن حجر		بيروت	١٩٦٠
ديوان تميم بن أبي بن مقبل		القاهرة	١٩٦٢
ديوان جرير	ابن حبيب	القاهرة	١٩٦٩

ديوان جميل بثينة		القاهرة	
ديوان حاتم الطائي		بيروت	١٩٥٣
ديوان حسان بن ثابت		القاهرة	١٩٣٧
ديوان الحطيئة		القاهرة	١٩٥٨
ديوان حيمد حميد بن ثور		القاهرة	١٣٦٩
ديوان ابن الدمينة		القاهرة	١٣٧٩
ديوان أبي دؤاد الأيادي		بيروت	١٩٥٩
ديوان ذي الرمة		كمبردج	١٩١٩
ديوان الراعي		دمشق	١٣٨٣
ديوان أبي زبيد الطائي		بغداد	١٩٦٧
ديوان زهير بن أبي سلمى الأعلم		حلب	١٩٧٠
ديوان زيد الخيل		النجف	١٩٦٨
ديوان سحيم		القاهرة	١٩٥٠
ديوان طرفة		القاهرة	١٩٥٨
ديوان العجاج	الأصمعي	دمشق	١٩٧١
ديوان عدي بن زيد		بغداد	١٩٦٥
ديوان عمر بن أبي ربيعة		القاهرة	١٩٦٠
ديوان عنترة		بيروت	١٩٧٠
ديوان أبي فراس	ابن خالويه	بيروث	١٩٤٤
ديوان الفرزدق		القاهرة	١٩٣٦
ديوان القطامي		بيروت	١٩٦٠
ديوان قيس بن الخطيم		القاهرة	١٩٦٤
ديوان قيس بن ذريح		القاهرة	١٩٦٠
ديوان كثير عزة		بيروت	١٩٧١
ديوان كعب بن زهير		القاهرة	١٩٥٠
ديوان لبيد		الكويت	١٩٦٢
ديوان المتنبي	العكبري	القاهرة	١٩٣٦
ديوان مجنون ليلى		القاهرة	
ديوان أبي محجن	العسكري	بيروت	١٩٧٠
ديوان المفضليات	الأنباري	بيروت	١٩٢٠

ديوان النابغة الجعدي		دمشق	١٩٦٤
ديوان النابغة الذبياني		بيروت	١٩٦٨
ديوان النمر بن تولب		بغداد	١٩٤٥
ديوان الهذليين		القاهرة	١٩٦٨
ديوان يزيد بن مفرغ		بغداد	
الرد على النحاة	ابن مضاء	القاهرة	١٩٤٧
رصف المباني	المالقي	دمشق	١٩٧٥
الزهرة	أبو بكر الأصفهاني	بيروت	١٩٣٢
زهر الآداب	الحصري	القاهرة	١٩٥٤
سر صناعة الاعراب	ابن جني	القاهرة	١٩٥٤
سنن الترمذي	الترمذي	حمص	١٩٦٥
سنن النسائي	النسائي	القاهرة	١٩٦٤
سيرة النبي	ابن هشام	مطبعة حجازي	
شذور الذهب	ابن هشام	القاهرة	١٩٦٣
شرح ابن عقيل	ابن عقيل	القاهرة	١٩٤٧
شرح بانت سعاد	ابن هشام	ليبسيغ	١٨٧١
شرح الآجرومية	عبد الله العشماوي	القاهرة	
شرح اختيارات المفضل	التبريزي	دمشق	١٩٧١
شرح أشعار الهذليين	السكري	القاهرة	١٩٦٣
شرح الأشموني	الأشموني	القاهرة	١٣٥٨
شرح التصريح	الأزهري	القاهرة	١٩٥٤
شرح الحماسة	التبريزي	مطبعة حجازي	
شرح الحماسة	المرزوقي	القاهرة	١٣٧٢
شرح شواهد المغني	السيوطي	القاهرة	١٣٢٢
شرح القصائد السبع	ابن الأنباري	القاهرة	١٩٦٣
شرح القصائد العشر	التبريزي	حلب	١٩٦٩
شرح قطر الندى	ابن هشام	القاهرة	١٩٦٣
شرح الكافية	الرضي	القاهرة	١٣٠٦
شرح المفصل	ابن يعيش	القاهرة	
شرح نهج البلاغة	ابن أبي حديد	دار إحياء الكتاب العربي	

شروح سقط الزند		القاهـرة	١٩٤٥
شواهد التوضيح	ابن مالك	القاهـرة	١٩٥٧
شعر الخوارج		بيروت	
الصبح المنير		فيينا	١٩٢٧
صحيح البخاري	البخاري	دار الطباعة العامرة	١٣١٥
طبقات فحول الشعراء	ابن سلام	القاهرة	١٩٥٢
طبقات النحويين واللغويين	الزبيدي	القاهـرة	١٩٥٤
الطرائف الأدبية	الميمني	القاهـرة	١٩٣٧
عبث الوليد	المعري	القاهـرة	١٩٧٠
العقد الفريد	ابن عبد ربه	القاهـرة	١٩٥٦
العقة والبررة	أبو عبيدة	القاهـرة	١٩٥٥
عيون الأخبار	ابن قتيبة	القاهـرة	١٩٣٠
الفاضل	المبرد	القاهـرة	١٩٥٦
فرائد القلائد	العيني	القاهـرة	١٢٩٩
الكامل	المبرد	القاهـرة	١٩٣٧
الكتاب	سيبويه	القاهـرة	١٣١٧
الكشاف	الزمخشري	القاهـرة	١٣٥٤
لباب الآداب	ابن منقذ	القاهـرة	١٩٣٥
مجاز القرآن	أبو عبيدة	القاهـرة	١٩٥٤
مجالس العلماء	الزجاجي	الكويت	١٩٦٢
مجمع الأمثال	الميداني	القاهـرة	١٩٥٥
المختار من أبواب النحو	محمد خير الحلواني	حلب	١٩٧٥
المخصص	ابن سيده	القاهـرة	١٣١٦
المرتجل	ابن الخشاب	نسخة مخطوطة في العمومية	٨٢٦٨
المسند	ابن حنبل	القاهرة	١٣١٣
معاني القرآن	الفراء	القاهـرة	١٩٥٥
معجم الشعراء	المرزباني	القاهرة	١٩٦٠
مغني اللبيب	ابن هشام	دمشـق	١٩٦٤
المفصل	الزمخشري	خريستيانيا	١٨٥٩
المفضليات	المفضل الضبي	دار المعارف	

المقتضب	المبرد	القاهرة	١٣٨٥
مقدمة في النحو	خلف الأحمر	دمشق	١٩٦١
المقرب	ابن عصفور	بغداد	١٩٧١
الممتع في التصريف	ابن عصفور	حلب	١٩٧٠
المنصف في شرح التصريف	ابن جني	القاهرة	١٩٥٤
المنصف من الكلام على المغني	الشمني	القاهرة	١٣٠٥
المؤتلف والمختلف	الآمدي	القاهرة	١٩٦١
الموطأ	ابن مالك	بيروت	١٩٧١
النحو الوافي	عباس حسن	القاهرة	١٩٦٠
نقائض جرير والأخطل	أبو تمام	بيروت	١٩٢٢
نقائض جرير والفرزدق		ليدن	١٩٠٥
النوادر	أبو زيد	بيروت	١٨٩٤
الهفوات النادرة	أبو الحسن الصابئ	دمشق	١٩٦٧
همع الهوامع	السيوطي	القاهرة	١٣٢٧
الوافي في العروض والقوافي	التبريزي	حلب	١٩٧٠
وقعة صفين	نصر بن مزاحم	القاهرة	١٣٦٥
يتيمة الدهر	الثعالبي	القاهرة	١٩٥٦

٦ فهرس محتوى الكتاب

IᶜRĀB AL-JUMAL WA ASH̱BĀH AL-JUMAL

by

Dr. FAKHR AD-DĪN QABĀWAH

DAR ALKALAM
AL ARABI
ALEPPO–SYRIA